المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

البرنامج التدريبي

التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات

أوراق تحليل سياسات وتقدير موقف من إنتاج المشاركين والمشاركات

الدورة السابعة 2021

البرنامج التدريبي

التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات

الدورة السابعة 2021

أوراق تحليل سياسات وتقدير موقف
من إنتاج المشاركين والمشاركات

البرنامج التدريبي
التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات
2021

الطبعة الأولى: حزيران/يونيو 2022
جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-30-6

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي:
مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة:
الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: 0020 288 8 970+

www.masarat.ps
masarat.ps@gmail.com

ما يرد في هذا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلفين،
ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

طاقم الإشراف والتدريب

أحمد جميل عزم، خليل شاهين، رائد نعيرات، سلطان ياسين،
عبد الرحمن التميمي، عماد أبو رحمة، هاني المصري

مدربون مشاركون

رازي نابلسي، عبد الجبار الحروب، عبد المنعم الطهراوي

جلسات خبراء

حنان عشراوي، روان الضامن، هاني المصري، وليد عبد الحي

مساعدو/ات تدريب وتطوير

أحمد الكومي، تهاني قاسم، ثائرة شديد، سعيد الأغا، عائدة الحجار،
عبد الرحمن أبو نحل، فادي أبو بكر، نور السويركي، يحيى قاعود

شارك في تحرير وتدقيق الكتاب

عبد الجبار الحروب

المحتويات

مقدمة **9**

أوراق تحليل سياسات

نحو رؤية وطنية للخروج من أزمة العمل السياسي الفلسطيني في أراضي 1948 ..... **15**
معتصم زيدان، أسماء السيد، سليم الأغا، هدى مباركة

سياسات لتعزيز الصمود الاقتصادي في القرى المحاذية للمستوطنات في مناطق (ج) **31**
دعد محمود، عبد السلام البواب، غزل الناطور، ولاء أبو عصب

سياسات مقترحة للإنفاق العام لضمان إعادة التوزيع العادل للموارد **51**
أسامة السافوطي، حسن الداودي، دينا أبو جبارة، ياسمين لولو

آليات مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الضفة الغربية **63**
أحمد سلامة، عبد الرحمن صالحة، لمى منصور، مجد حمد، يوسف أبو وطفة

نحو آليات فاعلة لتجاوز إشكاليات التحوّل الرقمي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية **77**
أيمن أبو اسليم، رهام سماعنة، شذا قرموط، محمد الحطاب

سياسات مكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت **99**
آلاء سلامة، تمار الطيبي، حمزة خضر، فؤاد بنات، نداء عوينة

أوراق تقدير موقف

مفاوضات التسوية في ظل إدارة بايدن **115**
رهام سماعنة

هل تثبّت الجهود المصرية وقف إطلاق النار بغزة؟ **125**
فادي الشافعي

نموذج «بيتا»: الردّ الشعبي الفلسطيني على مخططات الاستيطان **133**
غزل الناطور

دلالات مشاركة فلسطينيي 48 في هبّة القدس 141
لمى منصور

العلاقات الإقليمية لحماس بعد «سيف القدس»: لا جديد! 151
دعد محمود

صفقة تبادل أسرى بين حكومة «بينيت» والمقاومة الفرص والتحديات..... 161
ولاء أبو عصب

دمج الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الفلسطينية: أهداف وتحديات..... 171
تمارا الطيبي

المخطط الاستيطاني لحكومة نفتالي بينيت 181
هدى مباركة

سقوط قانون «المواطنة» في أراضي 48 .. الدلالات والتداعيات 189
محمد الحطاب

الأونروا بين استئناف الدعم الأميركي والاشتراطات الجديدة 199
عبد الرحمن صالحة

التداعيات الداخلية لمشاركة القائمة الموحدة في الحكومة الإسرائيلية..... 209
رغدة عوّاد

تدخّل الاتحاد الأوروبي في المناهج التعليمية الفلسطينية..... 217
مجد حمد

إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس: بين الإعلان والتنفيذ 227
سليم الأغا

المعركة الرقمية خلال هبَّة القدس 235
حسن الداودي

إعادة إعمار قطاع غزة .. تحديات وفرص..... 245
شذا قرموط

قمع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية للطلاب الفلسطينيين خلال هبة القدس 253
معتصم زيدان

أبعاد التوافق على رفع نسبة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص 261
أسامة السافوطي

فعاليّة التقارير الدولية للحد من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال 271
نداء عوينة

الأردن وإسرائيل: ما الجديد في اتفاقات المياه المتجددة؟..... 279
دينا أبو جبارة

الدور المصري في قطاع غزة ما بعد أيار 2021..... 287
يوسف أبو وطفة

آفاق العلاقة الرسمية الأردنية مع حكومة بينيت..... 295
أحمد سلامة

الاتفاق النووي الإيراني بعد انتخاب رئيسي..... 303
مالك الجيزاوي

مناصرة مشاهير الغرب لفلسطين خلال أحداث أيار 2021..... 313
أحمد الشيخ خليل

تفاعلات هبّة القدس داخل الحزب الديمقراطي الأميركي 321
آلاء سلامة

أزمة سد النهضة .. سياسة الأمر الواقع الإثيوبية..... 331
ياسمين لولو

قرارات سعيّد في تونس .. نظام رئاسي وانتخابات جديدة؟..... 339
فؤاد بنات

إيران بعد الانتخابات: «التوجه شرقًا» نحو الصين 349
أيمن أبو اسليم

الانسحاب من اتفاقية إسطنبول والعلاقات التركية الأوروبية 357
هديل زهران

مشروع قناة إسطنبول .. التحديات والفرص..... 365
عبد الله هاني

برمجية بيغاسوس الإسرائيلية: أبعاد التعاون مع الأنظمة السلطوية في المنطقة..... 375
عبد السلام البواب

مقدمة

يعدّ برنامج التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات الأول من نوعه في فلسطين، لا سيّما من حيث تقديم مفهوم السياسات العامة والتفكير الإستراتيجي للباحثين/ات الشباب، وفكرة التخطيط الجماعي، وتعرّف المتدربين/ات إلى نماذج مراكز عالمية متخصصة في السياسات العامة، وعمليات ومراحل تطوير سياسة عامة، فضلًا عن تحليلها وتقييمها، الأمر الذي يساعد على تطوير ثقافة استشراف المستقبل والتفكير والتخطيط الإستراتيجيين بدل حالة العشوائية والارتجال التي تهيمن على قطاعات واسعة من أوجه العمل الفلسطيني على مستويات مختلفة.

يهدف **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)** من البرنامج التدريبي **«التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات»** إلى تعزيز المشاركة الوطنية والديمقراطية الواعية للشباب الفلسطيني بتجمعاته المختلفة، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الخاصة وتقنيات الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، وإنتاج وتطوير أوراق تحليل السياسات وتقدير الموقف وأوراق الحقائق، المرتبطة بمجالات حياة الشعب الفلسطيني، وقضيته الوطنية بأبعادها المختلفة، إلى جانب تصميم حملات المناصرة والضغط للمساهمة في تحقيق التغيير المنشود.

يتألف البرنامج التدريبي من مجموعة من جداريات التدريب متعددة المحتوى ترتبط كل منها بالأخرى، وأبرز هذه الجداريات: السياق الوطني والتفكير الإستراتيجي، النظام السياسي الفلسطيني، الصهيونية ومنظومات السيطرة، السياسات العامة والباحثون/ات

الشباب، التفكير الإستراتيجي ومناهج الدراسات المستقبلية، تحليل الجمهور والسياسات، المصادر في تطوير بحوث السياسات، صنع وتحليل أوراق السياسات، تطوير أوراق تقدير الموقف وأوراق الحقائق، التخطيط الإستراتيجي، نظرية اللعبة، إضافة إلى أصول وقواعد الكتابة، وتنظيم المحتوى الإلكتروني في حملات الدعم والمناصرة.

يُنفّذ البرنامج التدريبي وفق منهجية قائمة على المشاركة الفاعلة للمشاركين/ات في إطار بيئة تعلم تفاعلية مبدعة، بما يتضمنه من جلسات الحوار والنقاش الوجاهي والإلكتروني، وجلسات التفاعل الإلكتروني غير المتزامن عبر منصة تعلم افتراضية خاصة، وجلسات الطاولة المستديرة التي تتضمن استضافة خبراء ممارسين لعرض خبراتهم ومحاورتهم.

كما يتضمن البرنامج إنتاج المشاركين/ات من أوراق الحقائق وأوراق تحليل السياسات الجماعية، وأوراق تقدير الموقف الفردية، كمتطلب أساسي من متطلبات الالتزام والتخرج من البرنامج التدريبي.

تعكس إنتاجات المتدربين/ات المنشورة في هذا الإصدار جانبًا مهمًا من مخرجات البرنامج التدريبي، من حيث تطوير أدوات ومهارات التحليل، وإدراك خصوصية كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتنمية قدرات التفكير العلمي السليم لدى مجموعة من الباحثين/ات من الخريجين الجدد والعاملين/ات في عدد من المؤسسات الفلسطينية، بما يرفد دوائر صنع القرار والعمل الفلسطيني العام، على السواء، بطاقات بحثية متخصصة، خصوصًا على صعيد التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات، إضافة إلى نشر ثقافة العمل ضمن فرق عمل كبديل من العمل البحثي الفردي، وامتلاك المعرفة والمهارات الخاصة بتسويق أوراق تقدير الموقف وتحليل السياسات وأوراق الحقائق.

خرّج البرنامج سبع دورات منذ إطلاقه، في العام 2015، بعدد إجمالي 186 شابًا وشابة من الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 1948، أنتجوا 208 أوراق تقدير موقف وتحليل سياسات وأوراق حقائق.

ويأتي هذا الكتاب حصيلة جهد خريجي الدورة السابعة (2021) وعددهم 33 شابًا من الجنسين، ويتضمن 36 ورقة: 30 ورقة تقدير موقف، و6 أوراق سياسات.

يتبنى مركز مسارات إستراتيجية محددة تهدف إلى متابعة خريجي/ات الدورات المختلفة، وطوّر العديد من الأدوات التي تحقق فرص التواصل المستمر معهم/ن، وتوفير فرص التطوير المستمر لقدراتهم/ن وخبراتهم/ن وتعزيز مشاركتهم/ن في الحيز العام. لهذه

الغاية، أطلق المركز **«منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي»** في العام 2018، ويضم في عضويته كافة خريجي/ات البرنامج التدريبي، البالغ عددهم/ن 186 شابًا من الجنسين، ويستمر بالتعاقد مع الباحثين/ات من أعضاء المنتدى في مجال تطوير العديد من الأوراق البحثية المواكبة للتطورات الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في كل من السياق الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي. ومساهمة في تحقيق فرص مشاركة نوعية للشباب الفلسطيني، تبنى مركز مسارات مشاركة أعضاء المنتدى في مؤتمرات مسارات السنوية، ونشاطاته المختلفة.

في الختام، يتوجه مركز مسارات بالشكر إلى كل من ساهم في دعم هذا البرنامج وإنجاحه، وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي دعم تنفيذ الدورة السابعة.

مركز مسارات

أوراق
تحليل سياسات

نحو رؤية وطنية للخروج من أزمة العمل السياسي الفلسطيني في أراضي 1948

معتصم زيدان، أسماء السيد،
سليم الأغا، هدى مباركة

مقدّمة

منذ احتلالها فلسطين العام 1948، تقوم إسرائيل بمحاولة دمج الفلسطينيين الباقين في وطنهم كمجموعة هامشية في الدولة، فدعت، في وثيقة استقلالها، الشعب الأصلاني إلى الشراكة في بناء الدولة، مقابل تلقي حقوق إنسان أساسية مثل الانتخاب، والترشيح، والتعبير عن الرأي، وغيره من حقوق، دون التطرق إلى جوهر الديمقراطية المتمثلة بالمساواة، والعدل، والحرية.[1] ومنذ ذلك الحين، تسن إسرائيل قوانين تساهم في تثبيت فوقية إثنية يهودية، كقانون القومية العام 2018، انتهاكًا لحقوق متعارف عليها دوليًا[2]، وقوانين أخرى تضيق على الحقوق الطبيعية كالمسكن[3]؛ استكمالًا سياسيًا لأحداث التطهير العرقي في النكبة.[4]

رد الفلسطينيون في الداخل بمحاولات التذكير وتطبيق جوهر الديمقراطية الأساسي، غالبًا من خلال القانون ومؤسساته، والتمثيل السياسي أمام صناع القرار أيضًا، متمثلًا بالمؤسسة التشريعية الإسرائيلية-الكنيست. مرت الأجسام السياسية الفلسطينية بمطبات عديدة نظرًا لظروف قمعية، والتزمت اضطراريًا بسقف الأدوات المقبول أمنيًا ولا يهدد طبيعة الدولة.[5]

1 نبيل سهلي، فلسطينيو 48 والقوانين الإسرائيلية العنصرية، الجزيرة نت، 2021/5/31: bit.ly/30GQgUs
انظر أيضًا: وثيقة استقلال إسرائيل، موقع الكنيست: bit.ly/3j07uSW

2 عدالة: قانون المواطنة من أكثر القوانين العنصرية عالميًا، رفضه واجب أخلاقي وليس معروفًا، عرب 48، 2021/7/5:
bit.ly/3C2z1ul

3 يحيى عياش، هذه أحدث القوانين العنصرية للاحتلال ضد فلسطينيي 48، عربي 21، 2021/3/14: bit.ly/2Z54Kwm

4 إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.

5 أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، رام الله، 2005.

في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين، نجحت قائمة عربية في الدخول إلى الائتلاف الحكومي لأول مرة، ووقعت اتفاقية تقضي بدعم قرارات الحكومة مقابل تحقيق مطالب مدنية.[1] أثارت هذه الخطوة استهجان الشعب الفلسطيني في أماكن عدة، ولم تكن هذه الحادثة الأولى التي تطرح تساؤلات عدة حول حدود علاقتنا في العمل البرلماني؛ حيث قامت القائمة المشتركة في انتخابات أيلول/سبتمبر 2019 بالتوصية على جنرال الحرب السابق بيني غانتس.[2]

الأهداف

الهدف العام: تقديم بدائل تساهم في وضع رؤية مشتركة جديدة للحركات الفلسطينية السياسية في أراضي العام 1948، بعد أن هوجمت هذه الرؤية وتعرضت إلى مشاكل سياساتية عدة منذ احتلال فلسطين، وترتكز هذه الرؤية على محاربة التفرقة الفلسطينية الجغرافية والتنظيمية التي صنعتها إسرائيل.

الهدف الخاص: توجيه الرؤية إلى المعيقات الأساسية أمام مهمة تحقيق الوحدة الوطنية على الرغم من الظروف الجغرافية والسياسية.

مواطنة مُركبة

تشكل المواطنة معضلة سياسية يعيشها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، فالانتماء لباقي مُركبات الشعب الفلسطيني يناقض فرض الهوية المدنية الإسرائيلية، واستغلال المواطنة وما تمنحه من وسائل كانت نقطة خلاف في الخطاب السياسي الوطني الفلسطيني. تعتبر ساحة الكنيست النقطة الخلافية الأكثر تعقيدًا، فدعت أجسام إلى استغلال هذه المنصة من أجل كسب الحقوق المدنية، ودعت أخرى إلى مقاطعتها نظرًا لقدرتها على تشويه الخطاب الوطني، إضافة إلى جدوى العملية وضررها.[3]

تأثر هذا الخطاب بفعل القمع الإسرائيلي كلما رفع سقفه، وبخاصة من رأى استحالة تحقيق ديمقراطية في دولة إثنوقراطية.[4] فصدمة النكبة وسياسات الحكم العسكري أحد

1 ماهر الشريف، لا ينتظر الفلسطينيون من الحكومة الهشة شيئًا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021/6/15: bit.ly/3vbNDoM

2 سليمان أبو رشيد، حتى لا تتكرر الخطيئة، عرب 48، 2021/2/25: bit.ly/3B9NGmB

3 أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل، مصدر سابق.

4 الدولة الإثنوقراطية: هي نظام خاص يعمل على تمكين «الأمة» المهيمنة التي توصف، في العادة، بأنها «الجماعة المتميزة» من التوسع والإيغال في فرض الإثنية، والسيطرة على الإقليم الجغرافي المتنازع عليه، وعلى الكيان السياسي،

أهم هذه الأسباب لإضعافه، وقد زاد هشاشة بعد ملاحقة قيادي الأحزاب، وتفاقمت هذه الأزمات ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

يسيطر على هذه الأجسام، في الوقت الحالي، نوعان مختلفان من الخطاب: اندماجي يحمل همًا مطلبيًا، ومطالبة بحقوق الأقليات بدون التطرق إلى حقيقة الشعب الواحد. ويعتبر الخطابان مفضلين من قبل إسرائيل؛ كونهما يسهلان رغبتها في عدم التفاوض مع الفلسطينيين حول حقوق جماعية.[1] لهذا الطرح آثار على الوعي الفلسطيني، وكيفية تطبيق أعدل الحلول الممكنة لإنهاء الهم الفلسطيني.[2]

من النكبة إلى الحكومة

إن المسار الذي قاد إلى دخول حزب عربي للحكومة لم يبدأ حديثًا، ولم تُقبل المشاركة في السياسات الإسرائيلية القامعة وتثبيت فوقية العرق اليهودي من سياق خارجي، بل إن التحالف الحالي القائم على ركيزة غض البصر عن القضايا الخلافية قد وُلد لأسباب عدة.[3] إن لهذه التغيرات أسبابًا، وتحمل أبعادًا سيتم سردها من منظور تاريخي:

أولًا: انغلاق الأحزاب السياسية على ذاتها وتهميش الشباب

شارك الشباب في الداخل خلال هبة أيار/مايو 2021 في أكثر من ثلاثين نقطة تماس نصرة لباقي مجموعات الشعب الفلسطيني المتفرقة جغرافيًا في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، أكدوا من خلال التظاهر حقيقة الشعب الواحد صاحب القضية الواحدة والهم الواحد باختلاف التسميات، رفضًا للفُرقة الاضطرارية بفعل الحدود، وتحديًا لمشاريع أسرلة[4] عملت إسرائيل عليها لسنوات عديدة.[5]

وتعدّ الدولة هي المشكل الرئيس للنظام، وتوفر له المؤسسات والآليات والقوانين والأشكال التي تمنح الشرعية للعنف من أجل تنفيذ المشاريع التي يقرها، ويعتبر آرون يفتاحئيل أول من أطلق مصطلح إثنوقراطية لتوصيف النظام السياسي في إسرائيل. أنطوان شلحت، الإثنوقراطية في طبعتها الإسرائيلية، عرب 48، 2017/7/27: bit.ly/3wluUrr

1 سونيا بولس، القائمة المشتركة: تكريس خطاب الأقليات وتجاهل حق تقرير المصير، مركز مدى الكرمل، شباط/فبراير 2018: bit.ly/30x5Bqr

2 القائمة العربية الموحدة في الحكومة: عوائق وتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/7/25: bit.ly/3DK7U84

3 القائمة العربية الموحدة في إسرائيل: النهج السياسي الجديد وسيناريوهات المستقبل، مركز الإمارات للسياسات، 2021/6/24: bit.ly/3APxAOE

4 الأسرلة: بحسب ما عرفها عزمي بشارة: هي أسرلة الوعي وليس السلوك، وإن أسرلة الوعي تدفع إلى حالة متطرفة من أسرلة السلوك، بمعنى محاولة الدولة بناء أمة جديدة تصهر فيها كل المجموعات اليهودية الإثنية، اللغوية والثقافية، وإنتاج الإسرائيلي الجديد، وإقصاء العرب من هذه العملية. انظر: مهند مصطفى، حول مقاربة جديدة لمفهوم الأسرلة، العربي الجديد، 2020/11/1: bit.ly/3bP3eSc

5 لميس عزّام، الهبّة في الدّاخل الفلسطيني المحتلّ: قراءة في النشأة والتبعات، الميادين، 2021/6/22: bit.ly/3C2pfsc

في دراسة «الشباب الفلسطينيون في أراضي الـ 48» الصادرة في حزيران/يونيو 2021، عبّر فقط 13.3% من الشباب عن انتمائهم لإسرائيل أو لهويتهم الطائفية. بالمقابل، استخدمت الأغلبية شقًّا واحدًا على الأقل من مركبات الهوية الوطنية والقومية، 51.2% منهم قد استعانوا بالمفهوم المدني كجزء من التعريف، وحتى ذلك لم يمنعهم من إدخال المركبات ذاتها في التعريف. وشهدت هذه النسبة ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات التسع الأخيرة، فاليوم أكثر من ثلث الشباب الفلسطيني لا يذكر أي جانب مدني من هويته خلافًا للسابق. وفي البحث نفسه أكد 72% من الشباب، أيضًا، على الانتماء لباقي مركبات الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، واعتبروا أنفسهم جزءًا لا يتجزأ منهم.[1]

لم تستطع الأجسام السياسية في الداخل الاستثمار في هذا الانتماء لكسب تقدم من أجل القضية، فالانتماء هو الدافع الأساسي الذي ساهم في هذه اللُحمة، هذا إضافة إلى أن الأحزاب لم تستطع جذب فئات جديدة، وجزء من قياداتها قضى وما زال يقضي عشرات السنوات على الكرسي.[2] فهنالك صلة قرابة بين أعضاء الكنيست الممثلين عن حزب الحركة العربية للتغيير، ورئيسها المتواجد في الكنيست منذ العام 1999 أحمد الطيبي، بينما استمر جمال زحالقة ممثلًا عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي منذ العام 2003-2019. وكذلك استمر محمد بركة عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي في منصبه لأكثر من ستة عشر عامًا. وقد بينت هذه الهبة حجم أزمة الأحزاب الوطنية التي لم تكن مهيأة لتقديم يد العون للمعتقلين.[3]

وعلى الرغم من المحاولات التي شهدتها السنوات الأخيرة من أجل إحياء الحياة السياسية وضخ دماء شبابية فيها، وخلق استثمار سياسي جديد، فإننا ما زلنا نرى تبعات حالة الانغلاق في الأحزاب السياسية على الصوت الفلسطيني، الذي يرى أن القضايا لا تتجزأ، وبخاصة أن الأحزاب تعتمد بالأساس على الاستثمار السياسي التقليدي المتمثل في انتخابات الكنيست.[4]

ثانيًا: غياب الضوابط الوطنية الفلسطينية بشكل عام وفي أراضي 48 بشكل خاص

عصفت بالقضية الفلسطينية بعد أوسلو أزمات سياسية متتالية، الأمر الذي أدى إلى

وانظر: محمد قعدان، تأطير مآلات الهبة: تمهيد لاستعادة مقولة «وحدة الشعب الفلسطيني»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 283-284، 2021: bit.ly/3B4ATBS

1 خالد عنبتاوي، الشباب الفلسطينيون في أراضي الـ 48 ... تصورات، مواقف، واحتياجات، جمعية الشباب العرب - بلدنا، حزيران/يونيو 2021.

2 عوض عبد الفتاح، يمكن إحياء السياسة، عرب 48، 2021/8/22: bit.ly/3BMVVWu

3 محمد حاج وسهير أسعد، بودكاست كلام في السياسية: bit.ly/3FmKPsP

4 عوض عبد الفتاح، يمكن إحياء السياسية، مصدر سابق.

غياب رؤية إستراتيجية واضحة المعالم، وبخاصة في ظل تمسك منظمة التحرير باعترافها بإسرائيل، وما سببه من ضرر على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.[1]

جعلت خصوصية الفلسطينيين الحاملين للهوية الإسرائيلية، بالتزامن مع غياب الضوابط، حدودَ العلاقة مع المؤسسة الصهيونية غير واضحة. وكان لهذه الضبابية أثر على قرارات السياسيين، ومنها توصية القائمة المشتركة العام 2017 على جنرال الحرب السابق «بيني غانتس» من أجل تشكيل الحكومة الإسرائيلية. هذه النقلة الفارقة كانت سببًا أساسيًا في تعاظم المشكلة، وخروج صوت من قلب الحركة الوطنية يشرعن لنفسه الدخول إلى الحكومة الإسرائيلية بهدف تحصيل الحقوق.[2] كما أنها كسرت محظورات في السياسية الفلسطينية داخل إسرائيل؛ مثلًا في التسعينيات تراجع الحزب الشيوعي الإسرائيلي عن الدخول لحكومة رابين بعد توقيع اتفاقية أوسلو، نظرًا لتعقيد الموقف حتى في ظل نشوة السلام التي اجتاحت تلك الفترة.[3]

ثالثًا: الملاحقة السياسية للقياديين

بعد اقتحام الأقصى من قبل شارون وبدء الانتفاضة الثانية، شارك فلسطينيو 48 فيها. وردًا على ذلك، وجدوا أنفسهم أمام ملاحقات سياسية كبيرة، واتهمت الحركات الوطنية والإسلامية بإشعال الغضب ودعوة الناس إلى التظاهر. وتعرضت الحركة الإسلامية-الشق الشمالي برئاسة الشيخ رائد صلاح لملاحقة سياسية حتى أخرجت عن القانون العام 2015، وسُجن بعض من قادتها.[4] وتعرض عضو الكنيست عزمي بشارة إلى الملاحقة حتى هروبه خشية الأسر العام 2006. فجميع الأصوات الرافضة جذريًا نهج السلطات الإسرائيلية قوبلت بقمع شديد[5]، ووجد فلسطينيو أراضي 48 أنفسهم في حالة من التشرذم لعدم وجود قيادة تخاطبهم، وتخاطب المؤسسة الصهيونية باسمهم.[6]

رابعًا: التخلي القسري عن فلسطينيي 48

بعد تشكل منظمة التحرير، تم استثناء **فلسطينيي 48**؛ نظرًا للظروف الأمنية من جهة،

1 أسامة يوسف، اتفاق أوسلو ... التداعيات الكارثية على القضية الفلسطينية، العربي الجديد، 2017/9/30: bit.ly/3lHX1xa

2 رازي نابلسي، تفكك القائمة المشتركة: كيف تفككت ولماذا؟، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2021/2/21: bit.ly/3BK0d17

3 محمد بركة، مقابلة عبر أثير راديو الناس، 2021/5/27: bit.ly/2ZbLSML

4 الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، الجزيرة نت، 2015/10/22: bit.ly/30i0s5s

5 همت زعبي، الفلسطينيون في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2020/9/15: bit.ly/3vt9lov

6 المصدر السابق.

وتقييدات إسرائيل على العمل السياسي في فلسطين من جهة أخرى. لكن، على الرغم من أن هذا التباعد قد بدأ بشكل قسري، لكن المنظمة اتخذت قرارات أضرت بهذا النسيج المنقطع عن أصله، مقل قرار تبني البرنامج المرحلي[1]، الذي مهد، فيما بعد، لاتفاقية أوسلو، التي وقعت بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل العام 1993، والتي تعاملت ضمنيًا مع فلسطينيي 48 كشأن إسرائيلي داخلي؛ حيث لم يُذكروا في أي بند من بنودها.[2]

خامسًا: صدمة الفلسطينيين بعد النكبة؛ تفريقهم جغرافيًا، والشعور بالانهزام

شكل اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم العام 1948 صدمة للشعب الفلسطيني، تكونت على إثره أبعاد سياسية مختلفة نسبة للظروف الجغرافية التي تواجد فيها، وبقي فلسطينيو 48 حتى وقت متأخر تحت الحكم العسكري، الأمر الذي حد من تنظيمهم وتطورهم، ما فاقم شعور الانهزام الذي عاشوه بعد النكبة.[3]

وكان لمنع الفلسطينيين من التنظيم السياسي، وقمع كل محاولة لذلك، كحركة الأرض العام 1964، أثر سلبي على التطور الاجتماعي. وكان لعدم وجود جسم تمثيلي للشعب الفلسطيني يناقش حيثيات كل فئة فُرقت بفعل التقسيمات الجغرافية، أنْ وَضَعَ فلسطينيي 48 أمام خيارات قليلة، كان منها الدخول إلى الكنيست، فدعت جهات عديدة، منها الحزب الشيوعي الإسرائيلي، إلى المشاركة في مؤسسات الدولة، وخوض الانتخابات من أجل تحصيل الحقوق، ومن هنا دخلت أجسام سياسية أخرى هذه المنصة.[4]

ذروة الأزمة الوطنية

لا يمكن إنكار التركيبة المعقدة للقضية الفلسطينية في ظل الوضع السياسي الراهن، وبخاصة حاملي المواطنة الإسرائيلية، ونرى تجليات هذا التركيب في الخطاب المتداول.

تستغل إسرائيل هذه الفجوات لتفكيك النسيج السياسي الاجتماعي للشعب الواحد، محاولةً إضعاف قوته. ومن أجل تثبيت الوضع القائم، تحارب إسرائيل أي سياسات فاعلة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. وحورب هذا الانتماء بواسطة مشاريع أسرلة عديدة تهدف

1 أسامة خليل، جذور أوسلو: كيسنجر، منظمة التحرير الفلسطينية، وعملية السلام، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، 2021/9/3: bit.ly/3BLpHv0

2 المصدر السابق.

3 أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل، مصدر سابق.

4 المصدر السابق.

إلى تغييب الوعي الوطني.[1] وقيام إسرائيل بمحاربة توحّد الرؤى حول الخيار الإستراتيجي الفلسطيني، يشير إلى حقيقة أهميته، ولذلك نرى من المهم الإشارة إلى العوامل التي تضررت بها الأجسام السياسية حتى وصلت الذروة:

طغيان خطابي الاندماج والأقليات

تتبنى القوى السياسية الأكبر، في الوقت الحالي، خطابين مختلفين: خطاب الأقليات الذي تمثله «المشتركة»[2]، وخطاب الاندماج الذي تمثله «العربية الموحدة».[3] الأول يطمح إلى تحسين شروط العيش الكريم لفلسطينيي 48 بشكل منفرد، من دون التطرق إلى حل جذري لتحقيق العدل، ولا يتطرق إلى مساءلة تاريخية حول جريمة النكبة. وقد رفضت جهات عدة هذا الطرح، ووضعت في وثائق عدة قواعد مهمة لرؤية فلسطينيي 48 إسرائيل، لعلاقتهم مع المنظومة وباقي مركبات الشعب - وثيقة حيفا مثلًا.[4]

أما الخطاب الآخر، فهو خطاب اندماجي في المؤسسات الإسرائيلية لتحصيل الحقوق، والتعاطي مع قضايا يومية عينية بدون التطرق إلى سياق أبعادها وآثارها على باقي المركبات. هذا الخطاب خطير، ويؤثر على المجتمع بشكل كامل وحول طبيعة علاقتنا مع إسرائيل.[5] لا يحمل هذا الخطاب أي إشكالية حول التخلي عن أجزاء من الهوية الخاصة بنا، والآخر لا يرى حقيقة أن الشعب الأصلاني في أماكن تواجده كافة صاحب هم واحد كما حُفظ في ميثاق الأمم المتحدة.

الانقسام

حاول المواطنون الفلسطينيون تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية رغبة في المساواة، وبغض النظر عن وجهات النظر حول قضية التصويت للكنيست، ولم يحقق

1 مهند عبد الحميد، عرب 48 يسقطون الأسرلة، جسور، العدد 7، 2021/7/4: bit.ly/3negMvS

2 سونيا بولس، القائمة المشتركة: تكريس خطاب الأقليات، مصدر سابق.

3 القائمة العربية الموحدة في إسرائيل، مصدر سابق.

4 وثيقة حيفا، مدى الكرمل، 2007/09/12: bit.ly/2XslJas
أُصدرت وثيقة حيفا في العام 2007 في مركز مدى الكرمل، بعد نقاش حر استمر حوالي خمس سنوات في مدينة حيفا، بعد حوار مفتوح وطاولة مستديرة، ضمت شخصيات من أطياف المجتمع كافة. وتم التطرق خلال هذا النقاش إلى مواضيع سياسية اجتماعية تتعلق بحقوق فلسطينيي 48. وتعدّ وثيقة حيفا نتاج نقاشات جمعية وتوافق وطني يضم المجموعات الوطنية كافة.

5 القائمة العربية الموحدة في إسرائيل، مصدر سابق.

الفلسطينيون أي مكاسب تذكر من نظام سياسي قائم على التفوق العرقي.[1] على الرغم من ذلك، توجد في الحكومة الجديدة قائمة عربية.[2] ومع العلم بأن الاتفاق الائتلافي يعني دعم قرارات الحكومة، فإنه، في هذه الحالة، يكون الحزب الوطني -المشارك في الائتلاف من أجل تحصيل حقوق مدنية كما يقضي الاتفاق ذاته- شريكًا في القمع، ومضطرًا إلى التصويت ضد قانون منع لم الشمل مثلًا.[3]

التواجد في الحكومة في ظل أزمة السياسة في إسرائيل، هو مساهمة في استقرار حكومة جديدة لا تقدم حلًا جذريًا لنا، إضافة إلى استغلالها لتلميع حقيقة إثنوقراطيتها أمام العالم[4]، الأمر الذي أدى إلى شرخ بين أبناء الشعب الواحد تجلى أقصاه في قضية منع لم الشمل. وتكرست الانقسامات بين الأحزاب العربية خلال دورة الانتخابات المذكورة أعلاه، فانفصلت «الموحدة» برئاسة منصور عباس بحثًا عن إنجاز بأي ثمن، بينما استمرت باقي الأحزاب السياسية في «المشتركة».[5] وهذا الانقسام زاد العبء على الأجسام السياسية، وبخاصة بعد مشاركة فلسطينيي 48 في هبة القدس والأقصى، وتفاقم عدوانية القيادات الإسرائيلية لهم، والسعي إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني في أراضي العام 48 وتفتيته، والتضييق عليه، لقطع علاقته بالفلسطينيين خارج «الخط الأخضر».[6]

وبناءً على الاختلاف القائم، تشتتت جهود توحيد فلسطيني 48 ليثقوا بحزب واحد أو جهة واحدة تمثلهم في الكنيست لتحصيل حقوقهم، ونتج عن ذلك تفتت للنسيج الوطني للفلسطينيين؛ كون الأحزاب السياسية تمثل ناخبيها. وإذا استمر الوضع على حاله، سيخسر فلسطينيو 48 وحدتهم، ما يؤثر سلبيًا على الحقوق المدنية والسياسية أيضًا. إن استمرار الوضع القائم، وانشقاق القائمة المشتركة، سيزيدان الوضع سوءًا، وسيؤثران على وحدة المجتمع الفلسطيني في أراضي 48؛ حيث إن وحدة الأحزاب العربية تستطيع أن تفرض حضورها على المشهد السياسي الإسرائيلي، وعلى المحافل الدولية بشكل أكبر.[7]

1 أسعد غانم، الهامشيون في إسرائيل، مصدر سابق.

2 انتخابات الكنيست، الكنيست، 2021/3/23: bit.ly/31qRiEj

3 القائمة العربية في الحكومة: فرص ومعيقات، مركز مدار، 2021/7/2: bit.ly/3p9cGI3

4 نجمة علي، هل يجب على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل مقاطعة الانتخابات؟، شبكة السياسات الفلسطينية، 2019/9/10: bit.ly/3G6klwM

5 محمد وتد، فلسطينيو 48 وانتخابات الكنيست .. انقسام القائمة المشتركة يعمق الجدل حول جدوى المشاركة، الجزيرة نت، 2021/3/13: bit.ly/2XLJXOb

6 المصدر السابق.

7 المصدر السابق.

تجاهل جذر القضية

كل تلك الأزمات التي عصفت بالشعب الفلسطيني والتفرقة الجغرافية التي حصلت وانتهجها الاحتلال من أجل تثبيت مكانته على أرض فلسطين، جعلت من كل مجموعة جغرافية تتعاطى مع قضاياها بشكل منفرد عن المجموعات الأخرى. إن المرحلة الحالية تؤكد أهمية تعزيز مفهوم الحقوق الأصلانية، وتنبع أهميته كونه يحقق المصالحة بين المواطنة والهوية، ولا يعرض الجسم السياسي إلى قمع إسرائيلي، وينادي بتحقيق الكم الأكبر من الحقوق الجماعية المرتكزة على أسس جوهرية، فلا يمكن الحديث عن العدل والمساواة في النظام الإسرائيلي الإثنوقراطي.[1]

هنالك ضرورة ملحة، في ظل الظروف السياسية الحالية، للعودة إلى القضية المركزية التي يمر ومر بها الشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية، والمتمثلة بتجربة الطرد الجماعي والتهجير واللجوء التي تعرض لها الشعب الفلسطيني باعتبارها حجر الزاوية، إضافة إلى السعي إلى تطوير خطاب سياسي يرتكز على المضي بالقضية الفلسطينية قُدمًا، ولا يتنازل عن اتهام إسرائيل بجرائم الحرب التي مررنا بها.

البدائل السياساتية

تقدم الورقة ثلاثة بدائل سياساتية وفق معايير محددة تحكمها، وهي: الربح والخسارة، المقبولية، الرأي العام، الوعي المجتمعي، المعقولية.

البديل الأول: تشبيك الحراكات السياسية المحلية

يشكل الشباب عماد الجسم السياسي، وفي حالة تهميشه الحاصل يلجأ إلى بديل لخلق حالة سياسية أفضل، وتشكل تجربة الشباب الفلسطيني في أماكن عديدة دليلًا على إصرار الشباب على تغيير الواقع.

دفعت هذه الأزمات المتتالية الشباب إلى تقديم طرح مختلف، كالحراك السياسي المحلي، والقطري في بعض الأحيان، كحراك برافر 2013، وحراك طالعات 2019. أما الأول فهو أصبح حالة منتشرة في الداخل، فالحراك الفحماوي الموحد نظم على مدار ثلاثة عشر أسبوعًا متتاليًا مظاهرات ضد الشرطة، وجمع حوله المئات من المناصرين.[2]

1 أنطوان شلحت، الإثنوقراطية في طبعتها الإسرائيلية، مصدر سابق.

2 نداء كيوان، الشرطة أصل الورطة، متراس، 23/02/2021: bit.ly/3HG106w

هنالك العشرات من الحراكات المحلية التي تنتظم، بشكل دوري، في أراضي العام 48، وتحمل رؤيا وطنية وهمًا تشاركيًا مع باقي مركبات الوطن بتشعباته كافة، ففي بودكاست «حراك يا شباب» (برنامج شبابي من إنتاج موقع عرب 48، يحاور فيه الصحافي ربيع عيد ممثلين عن حراكات فلسطينية) نستطيع سماع التوجه القائم على الوحدة الوطنية والمشاركة. هذه التحركات لا تستطيع الارتقاء إلى مستوى من التأثير طالما بقيت مقتصرة على قضايا عينية، ولم تتشارك القدرات والخبرات فيما بينها. فالورقة ترى بأهمية تشبيك هذه الحراكات التي تعتبر في الوقت الحالي بديلًا للعمل السياسي المنظم في أراضي العام 48، نظرًا للوضع القائم.

المعايير:

الربح والخسارة: الربح من هذا المعيار كبير على صعيد مشاركة التجربة والخبرة ما بين الحراكات، والمساهمة في تقديم القضايا وكيفية التنظيم يعد مكسبًا للهوية الفلسطينية التي تعرضت لتشوه كبير بفعل الأخطاء السياسية المتراكمة.

المقبولية: التشبيك بين الحراكات يلقى قبولًا كبيرًا ما بين هذه الأجسام، وهذا القبول نابع من حقيقة أن هؤلاء الأشخاص يتشاركون الهم الوطني، ومدركون، بشكل كامل، حقيقة أن أصل المشكلة واحد في كل الحالات، حتى لو أنها تحاكي قضايا عينية مختلفة.

الرأي العام: الرأي العام إيجابي حول هذه الحراكات، فهذه الحراكات كانت عامود أساس وداعمًا في هبة أيار/مايو 2021، والناس على هذا الأساس لبت دعواتها من أجل الخروج والتظاهر والتنديد بمظاهر القمع التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

الوعي المجتمعي: هنالك وعي حول ضرورة مساندة الحراكات لبعضها البعض، فاستقبل الحراك النصراوي عند مقتل شاب من قرية عيلوط لتظاهرة في محيط مركز الشرطة في المدينة، الأمر الذي يدل على وعي مجتمعي لضرورة هذا التشبيك من أجل خلق حالة سياسية جديدة ومشاركة الهموم.

المعقولية: يحمل هذا البديل كمًا كبيرًا من المعقولية، نظرًا لسهولة التشبيك في الظروف الحالية، وهنالك بيئة مواتية جدًا لتحققه، وحراكات متفرقة تحتاج منا إلى خلق حالة جديدة.

البديل الثاني: خطاب وحدوي لفلسطينيي 48

توحيد الخطاب بداية طريق لمنع تفاقم تأثير وضع الخطاب الحالي على الحالة السياسية

والاجتماعية الفلسطينية على صعيد المجموعة الواحدة وعلاقتها مع المجموعات الأخرى. ومن أجل توحيد الخطاب، يتطلب بناء خطوات عديدة، منها توضيح طبيعة العلاقة مع إسرائيل، وتقع هذه المسؤولية على المنظرين والمفكرين، ولدى فلسطينيي 48، قراءات عدة لطبيعة العلاقة مع إسرائيل، يجب علينا العودة إليها، وبخاصة في ظل التفتت الحاصل، منها وثيقة حيفا.

الخطوة الثانية في بناء البديل المُقترح هو التوافق بين الأجسام السياسية جميعًا، وبما أنه هنالك اختلاف حول التصويت في الكنيست، وعدم معقولية بناء خطاب وطني جامع تحت مظلة المنظومة الإسرائيلية، فترى الورقة أن المركبات الأساسية في الخطاب يجب أن تتم بواسطة الشعب وبطريقة ديمقراطية.

ترتيب الخطاب الداخلي ما بين الأجسام السياسية في أراضي العام 48، تستطيع القوى الفلسطينية المتواجدة في باقي أجزاء الوطن وخارجه تبنيه، فكل مجموعة سياسية ونخبة سياسية تتوافق مع هذا الخطاب وتسعى إلى مقاومة إسرائيل ومحاسبتها، من خلال ملاءمته للظروف السياسية المحيطة به. يتيح بناء الخطاب الوحدوي في أراضي العام 48، بدايةً، إمكانية التخاطر الفكري مع منظمة التحرير الفلسطينية، من دون أن يتعرض فلسطينيو 48 إلى المساءلة القانونية، وهذا يكون السبيل في بناء وحدة فلسطينية شاملة.

المعايير:

الربح والخسارة: تحقق الأجسام السياسية من خلال تبني الخطاب الوحدوي المقترح كسب الشباب الفلسطيني في أراضي العام 48، الذي أكد على هويته الفلسطينية، إضافة إلى دراسات جامعة عدة تؤكد انتماء المجموعات إلى القضية نفسها.[1] وإضافة إلى أن المعطيات تُظهر، بشكل مُتكرر، أن الفلسطينيين يؤيدون مواقف، وحقيقة أن جزءًا كبيرًا من شعبنا لم يشترك في العملية الانتخابية في حدث انفصال ما بين الأحزاب العربية.[2]

المقبولية: تُظهر المعطيات في المعيار السابق مدى مقبولية البديل السياساتي الحالي في أوساط الشعب الفلسطيني كُكل، وتظهر المعطيات نفسها أن الشكل الأكثر قبولًا لدى الشعب هو وحدة الأحزاب، وهذا بالتأكيد مؤشر على مدى مقبولية الخطاب الوحدوي لدى فلسطينيي 48.

1 جميل هلال (محرر)، الشباب الفلسطيني: دراسات عن الهوية والمكان والمشاركة المجتمعية، جامعة بيرزيت، 2017/10/23: bit.ly/3npnRtK

2 قراءة في انتخابات الكنيست الرابعة والعشرين، مدى الكرمل، 2021/4/1: bit.ly/3Eadxwu

الرأي العام: يظهر الرأي العام الفلسطيني مدى الحاجة الملحة للشعب الفلسطيني لتحقيق الوحدة بمركباتها كافة. يتمثل هذا المعطى بدراسات عديدة وأدوات معاقبة انتهجها الشعب الفلسطيني في السابق. وتتثمل هذه الأدوات، بالأساس، في نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة؛ حيث تظهر المعطيات خروج الناس للتصويت عند تشكل قوائم مشتركة، فيما يعزفون عن المشاركة عند كل انقسام، وكانت النسبة الأدنى من التصويت في انتخابات آذار/مارس 2021 عند انشقاق «الموحدة» عن باقي مركبات القائمة المشتركة.[1]

الوعي المجتمعي: الشعب الفلسطيني واعٍ لفكرة تحقيق الوحدة، أحداث أيار/مايو الأخيرة كان تجليًا لحالة الوعي المجتمعي الفلسطيني بأنه لا يمكن الدفاع عن أبناء الشعب الفلسطيني، إلا من خلال توحيد الجهود لصد سياسات القمع.

المعقولية: يواجه هذا البديل السياساتي تحديين لعدم معقوليته في الظروف الحالية؛ كونه أولًا يُسهل قمع الشعب الفلسطيني وقمع المجتمع الفلسطيني في أراضي العام 48، إضافة إلى معارضته من قبل أجسام سياسية عديدة كالحزب الشيوعي الإسرائيلي، ترى أن الشراكة الأهم يجب أن تكون حول مواجهة الصراع الطبقي، وليس الاستعماري الاستيطاني.

البديل الثالث: إطار وحدوي في أراضي العام 48 يحمي الخطاب

يقترح البديل السياساتي الحالي ضرورة احتواء أي خطاب فلسطيني في إطار وطني برؤية أو برنامج مشترك، بهدف الحفاظ عليه من تهديدات العمل من داخل المنظومة السياسية الإسرائيلية المعرضة لتعميق التناقضات بفعل الدمج ما بين المواطنة والانتماء. يقوم هذا الإطار على أساس التمثيل الديمقراطي الجوهري من أجل تمثيل مركبات الشعب الفلسطيني في أراضي العام 48 كافة، من أجل محاولة كبح/حل المعضلات الأساسية حول ماهية العمل تحت المظلة الإسرائيلية.

يرتبط هذا البديل، بشكل أساسي، مع البديل السابق، نظرًا لضرورة ترجمة الخطاب على أرض الواقع من خلال عمل سياسي، وبحكم الظروف المركبة والاختلاف في حدود العمل السياسي. ويؤدي هذا الإطار، بالضرورة، إلى خلق منظومة فاعلة واحدة تجاه القضايا المجتمعية التي يجب معالجتها بعيدًا عن المنظومة السياسية الإسرائيلية، كالوعي الوطني مثلًا.

1 المصدر السابق.

المعايير:

الربح والخسارة: يستطيع صناع القرار الاستفادة من هذا البديل من خلال كسب طاقات الشباب التي تم تحييدها خلال الفترة السابقة. هذه الإصلاحات تقوم بضخ دماء جديدة للأحزاب، من أجل عمل سياسي ديمقراطي واضح المعالم، يتم فيه استثمار طاقات شبابية. أما على صعيد الخسارة، فإن تشكيل إطار ديمقراطي قد يؤدي إلى توزيع طاقات الاستثمار السياسي للأحزاب العربية المشاركة في الكنيست في جسمين منفصلين.

المقبولية: يلاقي هذا البديل مقبولية لدى الكثير من الأجسام السياسية، وبخاصة غير المشاركة في انتخابات الكنيست. نستطيع أن نرى أن معدل عدم المشاركين في التصويت للكنيست من فلسطينيي 48، في العقد الأخير، هو قرابة 53%، وعدم الفعل السياسي، رغم تعقد الظروف السياسية، يوازي العمل السياسي، ويعبر عن مقبولية عالية لخلق واقع جديد. ويدعم هذا الطرح أربعة أجسام سياسية من الأجسام السياسية العشرة الكبرى في أراضي العام 48.[1]

الرأي العام: موقف الرأي العام من انتخاب وإعادة بناء إطار سياسي مفصول عن الإطار الإسرائيلي غير واضح المعالم، نظرًا لتأثره بشكل كبير من توحد الأحزاب سويةً في سياق انتخابي. لكن على الرغم من ذلك، فإن هذا يعتبر تحديًا لتغيير الرأي العام حول ضرورة خلق آلية محاسبة مفصولة عن السياق الإسرائيلي. ومع ذلك، هنالك إمكانية لمقاربة الوضع السياسي الحالي؛ حيث نرى أن الرأي العام يؤيد وجود لجنة المتابعة؛ حيث حقق الإضراب الأخير الذي دعت إليه لجنة المتابعة في الثامن عشر من أيار/مايو 2021 نجاحًا كبيرًا.[2]

الوعي المجتمعي: الوعي المجتمعي تجاه ضرورة بناء إطار مفصول لخلق بيئة جامعة للأطراف السياسية الفلسطينية كافة هو أمر ضروري، على الرغم من أنه يتطلب منا خلق واقع مختلف، من خلال التأثير على الرأي العام عبر الإعلام. والتنظيم المجتمعي لفلسطينيي 48 حول خلق إطار مفصول عن المؤسسة الإسرائيلية في الوقت الحالي، وليس بالضرورة استبداله لحين الوصول إلى تأييد كبير لدى الرأي العام الفلسطيني.

المعقولية: إنشاء هذا الجسم أو حتى تحويل الجسم السياسي الحالي (لجنة المتابعة) إلى الصيغة المطروحة في البديل بواسطة تغيير طريقة الانتخاب، هو شيء معقول من

1 النظام الداخلي للجنة المتابعة، موقع لجنة المتابعة: bit.ly/3wxb5O7

2 لمى منصور، دلالات مشاركة فلسطينيي 48 في هبة القدس، مركز مسارات، 2021/10/5: bit.ly/3BbQ9g8

الناحية النظرية؛ نظرًا لعدم ارتباط اللجان التي نود بناءها بحقل معين يملي عليها أجندات سياسية، وقد رأينا نجاح هذه التجربة من خلال لجنة المتابعة بصيغتها الحالية. لكن نسبة المعقولية لمثل هذا الطرح ضئيلة، طالما يدور الحديث، في الوقت الحالي، حول استبدال العمل من داخل الكنيست.

المفاضلة بين البدائل

ترى الورقة أن هنالك علاقة تكاملية بين البدائل السياساتية الثلاثة، وتؤكد ضرورة العمل بها جميعًا. على الرغم من ذلك، هنالك إدراك كامل بأن الحالة السياسية الفلسطينية في أراضي العام 48، فيها كم من المنتفعين المتواجدين في مراكز صنع القرار، ولهذا يمكننا أن نرى أن البديلين الثاني والثالث لديهما مقبولية أقل قياسًا مع البديل الأول.

نحن على قناعة تامة، بأن التنظيم السياسي هو ركيزة مهمة من أجل الخروج من الأزمة الوطنية الفلسطينية في أراضي العام 48، لذلك، هناك ضرورة أن يبقى الخطاب الجامع والإطار الوحدوي الهدف الأساسي في كل عمل سياسي فلسطيني. نملك الآن في أراضي العام 48، وبخاصة في فترة الحراكات، فرصة ثمينة من أجل إحياء السياسة وخلق حالة متجددة من العمل السياسي، ونعتقد أن لدى الحراكات، حاليًا، قدرة على التشبيك فيما بينها لأجل خلق حالة سياسية جديدة، وهي بالضرورة ستكون ركيزة من ركائز العمل على البديلين الثاني والثالث.

سياسات لتعزيز الصمود الاقتصادي في القرى المحاذية للمستوطنات في مناطق (ج)

دعد محمود، عبد السلام البواب،
غزل الناطور، ولاء أبو عصب

مقدّمة

تعاظمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي بعد توقيع اتفاقات أوسلو للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وبخاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى العام 2000، لا سيما المناطق المصنفة (ج)، التي كان من المفترض أن تنتقل إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة بعد مرور خمس سنوات (الفترة الانتقالية)؛ إذ توسعت منظومة السيطرة الاحتلالية على الأرض والسكان للاستيلاء على الأراضي المصنفة (ج) كافة.

تختزن المناطق (ج) الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة والمعادن والمراعي؛ إذ تحتوي على 90% من الثروات الطبيعية في الضفة الغربية، وتعتبر الأخصب زراعيًا، وهو ما عزز إجراءات وسياسات الاحتلال في تلك المناطق، وبسط نفوذها، ما أدى إلى إلحاق ضرر بالغ بها، وجعلها تعاني أوضاعًا اقتصادية هشة. وتدرك القوى الرسمية والشعبية خطر الاستيطان في تلك المناطق، ومدى هيمنته على مواردها وإعدامه للفرص الاقتصادية.

رسمت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة مجموعة خطط تنموية على مدار السنوات الماضية، بهدف حماية المناطق (ج)، وتعزيز الوجود الفلسطيني فيها؛ فقد دعا رئيس الوزراء السابق سلام فياض إلى وقف العمل بتقسيمات (أ، ب، ج) المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو، فيما أكدت الحكومة اللاحقة برئاسة رامي الحمد الله أنها ستركز على تنمية مناطق (ج) وفق أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، وأوضحت أنها تعمل على إلغاء التقسمات المناطقية، واعتبرت مناطق (ج) الأقل حظًا من حيث المشاريع التنموية، وأقرت بضرورة تقديم الخدمات اللازمة لها.[1] وقد أكدت الحكومة الحالية برئاسة محمد اشتية على أهمية مناطق (ج)، وأعلنت في العام 2019 وقف العمل بتقسيمات (أ، ب، ج)، ومع أنه تم فعلًا إلغاء العمل بهذه التقسيمات، وبدأت الوزارات بتقديم تراخيص بناء

1 خطة أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولًا» 2017-2022، مكتب رئيس الوزراء، رام الله، كانون الأول/ديسمبر 2016: bit.ly/3GGbke7

في المناطق (ج)، فإن التراخيص الممنوحة للبناء لا تحمي أصحابها من إجراءات الهدم الإسرائيلية.

مع ذلك، لم تحقق السياسات الحكومية التحسن الاقتصادي المرجو، وبخاصة القرى المجاورة للمستوطنات الكبرى -الأكثر تضررًا بسياسات الاحتلال- وعلى الرغم من ذلك، كان هنالك بعض الخطط والمشاريع التي استندت إلى التمويل الخارجي. ولذلك، تسعى الورقة إلى إيجاد سياسات وبدائل تعزز الصمود الاقتصادي، بأدوات ووسائل متنوعة، تعتمد على المجتمع الفلسطيني ومكوناته الوطنية، بما يدعم تحقيق التواصل بين مناطق (ج) وباقي مناطق الضفة الغربية، وكسر حالة العزلة التي يفرضها عليها الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما يتطلب منا صياغة بدائل تعمد إلى تعزيز صمودها الاقتصادي، وتراعي الفروق الفردية للقرى الفلسطينية، والفروقات المتعلقة بطبيعة المستوطنات في كل منطقة منها.

الأهداف السياساتية

الهدف العام:

تهدف الورقة إلى تقديم سياسات وبدائل ترمي إلى تقديم سياسات اقتصادية فاعلة في المناطق (ج)، لتعزيز صمودها الاقتصادي، ودعم بقاء السكان وحماية ممتلكاتهم.

الأهداف الخاصة:

- تقديم بدائل سياساتية لتعزيز الصمود الاقتصادي للقرى الفلسطينية المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية الكبرى، وصياغة سياسات اقتصادية قادرة على التعامل مع عمق إشكاليات القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى، التي فرضها الاحتلال ليشكل واقعًا جغرافيًا وديمغرافيًا يعمل على تقسيم المناطق الفلسطينية وتجزئتها على شكل معازل.
- اقتراح سياسات من شأنها التعامل مع الاختلافات بين المناطق المصنفة (ج)، ووضع آليات ومشاريع بما يتناسب مع واقعها؛ سواء تجارية، أو زراعية، أو صناعية، أو سياحية.

المشكلة السياساتية

أدت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية بشكل عام، ومناطق (ج) بشكل خاص، إلى إضعاف البنية الاقتصادية فيها، وبخاصة في القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى، نتيجة التغول الاستيطاني ومصادرة الأراضي ومنع البناء فيها، على الرغم من امتلاكها أكبر ثروة طبيعية في الضفة؛ إذ تحتوي على 90% من الموارد الطبيعية، وتتوفر فيها معظم إمكانيات التطور الحضري والزراعي في الضفة.[1] تشكل مناطق (ج) 64% من مساحة الضفة الغربية، أي ما يقارب 3500 كم^2، ويسكنها حوالي 900 ألف فلسطيني^2، إلا أنها تعاني من واقع اقتصادي هش، وبخاصة القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى؛ حيث يخسر الفلسطيني حوالي 740 مليون دولار في القطاع الزراعي وحده.[3]

زادت إسرائيل من سياسات فصل مناطق (ج) عن المدن الفلسطينية، ما أثر، بشكل أساسي، على تنقل البضائع والسلع والحرية التجارية، مع سيطرة شبه تامة على الموارد كالأراضي الزراعية، والمياه، والمعالم الأثرية والسياحية، والمحاجر. وقد أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين إلى أن مناطق (ج) تعيش مستويات متدنية من الأمن الغذائي، وازداد عدد الأسر الفقيرة فيها.[4]

يتطلب الفارق بين مقدرات مناطق (ج) الاقتصادية وبين وضعها الاقتصادي الراهن نتيجة التغول الاستيطاني والمستوطنين فيها واستغلالهم للموارد الطبيعية على حساب المواطنين الفلسطينيين، سياسات فاعلة لتجاوز أسباب تشوه اقتصادها، والتحول بها إلى مناطق قادرة على الصمود ومواجهة السياسات الإسرائيلية، وبخاصة في القرى الفلسطينية المحاذية للمستوطنات الكبرى.

تستهدف إسرائيل كل مساحة تقع ضمن مناطق (ج) لتحولها إلى مستوطنة إسرائيلية مستقبلية، تحت حجج وذرائع متعددة، كإسقاط رمزية دينية يهودية على أي منها، أو اختلاق حجج أمنية وعسكرية أو بيئية لتفرض إسرائيل سيطرتها عليها وتؤهلها لقدوم مستوطنين جدد إليها.

1 إكرام عمر، الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة (ج): السياسات والإمكانات، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2019: bit.ly/3o1U3DZ

2 المصدر السابق.

3 مناطق (ج) .. خسائر مركبة للفلسطينيين، متراس، 2021/8/2: bit.ly/3w0BEe8

4 تأثير توسيع المستوطنات الإسرائيلية القائم لفرض الأمر الواقع على الأوضاع الإنسانية: النتائج وتوصيات لتحسين الوضع، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2017/3/11: bit.ly/3mt4pNm

ومع تعدد التصنيفات الإسرائيلية للاستيطان في أراضي الضفة الغربية والقدس، ما بين بلديات وسلطات محلية ومجالس إقليمية، فإنه يبقى استيطانًا وجوديًا في الأراضي الفلسطينية؛ إذ إنه يهدف إلى زيادة المستوطنين، وتهجير الفلسطينيين قسرًا في المناطق (ج) - الصراع الديمغرافي.

تنتشر المستوطنات الإسرائيلية بأشكالها في شمال ووسط وجنوب الضفة، وتعاني القرى الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية مجموعة انتهاكات، أبرزها:

شمال الضفة: تعد مستوطنة «أرئيل» واحدة من المستوطنات الأربع الكبرى التي منحتها وزارة الداخلية الإسرائيلية لقب بلدية، وتقوم على مجموعة من القرى الفلسطينية التي تتبع محافظة سلفيت، ومنها: سكاكا، مردة، كفل حارس، وتتقاطع معها مستوطنة بركان، وهي مستوطنة صناعية كبيرة تمتد على ما تبقى من قرى سلفيت.

يعاني سكان قرى سلفيت من وجود واحدة من المدن الاستيطانية فيها، وتتضاعف معاناتهم في ظل تقاطعها مع مستوطنة صناعية كبرى، وكون قرى سلفيت تشترك في مصادر مائية وأراضٍ زراعية بامتياز تعاني كل من قرى اسكاكا، ومردة، وكفل حارس، وبروقين، وكفر الديك من مخلفات المستوطنات، فتتلوث مياه هذه القرى وأراضيها بمياه الصرف الصحي للمستوطنات، وتخسر سلفيت التي تعد من أكبر الأحواض المائية في فلسطين أهم مواردها، إضافة إلى تلف المحاصيل الزراعية، وتصبح غير صالحة للاستهلاك البشري أو الحيواني. وبفعل السيطرة الإسرائيلية على الطرق لحماية مستوطناتها، وتوفير حركة آمنة للمستوطنين، يضطر سكان القرى الفلسطينية إلى سلوك طرق أكثر تعقيدًا للوصول إلى سلفيت، ما يضاعف التكلفة المالية ووقت الوصول، فيصل في بعض المناطق إلى 40 دقيقة بدلًا من 10 دقائق في الوضع الطبيعي.

وسط الضفة: تقع مستوطنة «موديعين عيليت» غرب مدينة رام الله، متعدية على أراضي قراها: بيت سيرا، بيت عور، صفا، بلعين. كما تقوم على أراضي بلدتي العيزرية وأبو ديس مستوطنة ثالثة من المستوطنات الكبرى وهي مستوطنة «معاليه أدوميم».

وتتميز قرى غرب رام الله التي تقوم على أراضيها مستوطنة «موديعين عيليت» بكونها أراضيَ زراعية بامتياز، فتشتهر بيت عور بزراعة التين والعنب والمشمش والرمان، أما قرية صفا فيمتاز سكانها بتربية النحل، وتورد نعلين الصبر للمناطق الفلسطينية، ويتركز النشاط الاقتصادي لبلعين في الزراعة.

إضافة إلى الزراعة، فإن قرى غرب رام الله تمتاز بوجود مناطق أثرية فيها كقرى بيت عور، وخربثا، وبيت سيرا. ومع ذلك، تمنع التقييدات الإسرائيلية خدمات البريد والهاتف والخدمات الصحية، كما تغيب في جزء منها الجمعيات الخيرية والتعاونيات، ما يضاعف انفصالها عن بقية المناطق الفلسطينية، وإضعاف تطورها الاقتصادي.

في القدس، تتميز بلدة العيزرية بوجود مناطق أثرية فيها، وينشط سكانها في التجارة والعمالة؛ إذ ضعف قطاع الزراعة فيها بسبب مصادرة الأراضي لصالح الجدار والمستوطنات. يفصل الجدار ما تبقى من البلدة عن المنطقة الأثرية فيها، ويقطع التواصل بين أجزاء البلدة نفسها، كما تهدد سياسات الفصل العنصري بلدة العيزرية في ضوء الحديث المستمر عن مشاريع ضم مناطق من البلدة ضمن مشروع القدس الكبرى، وفصل هذه الأجزاء من البلدة كليًا عن امتدادها الفلسطيني.

دمرت إسرائيل في أبو ديس القطاع الزراعي باعتدائها على الأراضي ومصادرتها وحاصرتها من جميع الجهات. وبسبب التضييق الناتج عن سيطرتها على معظم أراضي البلدة، اضطر أهالي المنطقة إلى المد العمراني في المناطق الزراعية على حساب استفادتهم من الثروات الطبيعية للبلدة، وخلقت مشاكل في الإسكان والازدحام العمراني. وقد أعدمت إسرائيل التواصل بين العيزرية وأبو ديس من جهة، والأغوار وأريحا من جهة أخرى، ما أضعف النشاط الاقتصادي المعهود بينهم.

جنوب الضفة: تقع مستوطنة «بيتار عيليت» على أراضي قرى جنوب غرب بيت لحم: حوسان، نحالين، وادي فوكين، وهي واحدة من أصل 14 مستوطنة تقوم على أراضي محافظة بيت لحم.

تمتاز قرى جنوب غرب بيت لحم بالزراعة، ووفرة المياه، ووجود المناطق الأثرية والمقامات والمواقع الدينية فيها، وهي مناطق مهمة للحياة البرية.

تمنع إسرائيل أهالي حوسان من الوصول إلى أراضيهم بحجة أنها مناطق أمنية، وتضع مخططات لبناء مشاريع صناعية للمستوطنين على أراضي القرية، إضافة إلى حرمان أهالي القرية من الوصول إلى 400 نبع، مجبرة مزارعي المنطقة على شراء المياه لري أراضيهم بهدف دفعهم لهجرة أراضيهم، وتؤمن إسرائيل مسارات سياحية للمستوطنين في القرية ومحيطها، ما يعيق حركة الفلسطينيين. وفي نحالين، تشق إسرائيل الطرق مستغلة أراضي القرية لإنشاء شبكة مواصلات آمنة بين مستوطنات المنطقة، وكما في القرى المجاورة

ومعظم الأراضي (ج)، تعاني نحالين إشكالية إدارة النفايات؛ إذ تسيطر إسرائيل على المناطق المناسبة لتكون مكبات نفايات، ما يسبب فوضى في إدارة النفايات تترك آثارها الملوثة للمياه والمحاصيل وتشوّه بيئة المنطقة.

أسباب المشكلة السياساتية

تتعدد الأسباب التي تمنع الفلسطينيين من الانتفاع بمقدرات مناطق (ج) الاقتصادية بشكل متفاوت؛ حيث يؤثر كل سبب في التنمية البشرية والاقتصادية، ويمكن إجمالها بما يأتي:

أولًا: منظومة السيطرة الإسرائيلية

- **التوسع الاستيطاني:** يتغول الاحتلال على مناطق (ج)، ويستغل بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل مساحتها، وتسيطر مجالس المستوطنات على 63% منها؛ ما يهدد وجود الفلسطينيين، إضافة إلى تزايد مستمر في أعداد المستوطنين بحسب تقرير لمركز المعلومات الإسرائيلي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم» الذي كشف عن زيادة بنسبة 42% في العام 2021 مقارنة بالعام 2010.[1]

- **اعتداءات المستوطنين:** يخضع الفلسطينيون لمجموعة اعتداءات بجانب اعتداءات قوات الاحتلال؛ حيث يقوم المستوطنون كأداة قمعية ضد الفلسطينيين القاطنين في مناطق (ج) والقرى المحاذية للمستوطنات، وذلك من خلال: تخريب وتدمير حصاد الحبوب وقطف الزيتون، الذي يصل لحد القمع؛ حيث أصاب المستوطنون (26) عاملًا في موسم قطف الزيتون العام 2020، وأضرموا النار في 1700 شجرة زيتون. كذلك عرقلة البناء الفلسطيني في مناطق (ج)، مقابل دعم البناء الاستيطاني.

- **جدار الفصل العنصري:** يتسبب جدار الفصل العنصري بعزل 10% من الضفة الغربية، ويمنع 80% من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم[2]، ما يعيق حرية التنقل، ما يجبر بعض الفلسطينيين المقيمين في مناطق (ج) على تغيير مكان إقامتهم، وترك أراضيهم ومنازلهم، وعزلهم عن باقي التجمعات الفلسطينية. كذلك يمنع الجدار الوصول إلى مياه الآبار والينابيع التي يستخدمها السكان لأغراض الشرب والزراعة والصناعة، وألحق الضرر بالمناطق الأثرية، وقيّد الحركة السياحية.

1 هذه لنا.. وهذه أيضًا، مركز المعلومات الإسرائيلي عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، 2021/3/9: bit.ly/3kcBg7R

2 الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023)، وزارة الاقتصاد الوطني، أيلول/سبتمبر 2020: bit.ly/2ZyDIxL

- **الإجراءات الأمنية والعسكرية:** تستخدم إسرائيل الحواجز ونقاط التفتيش لعزل مناطق الضفة الغربية عن بعضها؛ حيث بلغ عدد الحواجز 600 حاجز تفصل بين المدن والقرى الفلسطينية، ما يكبد الفلسطينيين خسائر في الوقت والتكلفة؛ إذ قدّر مركز أريج الخسائر السنوية بسبب الزيادة في الوقود المستهلك بنحو 135 مليون دولار.[1]

- **الصراع الديمغرافي:** تعمل إسرائيل من أجل التغلب على المعضلة الديمغرافية على تعظيم البناء والتوسع الاستيطاني، وإخلاء أعداد أكبر من السكان الفلسطينيين، ومن ثم نقل المستوطنين إليها.

- **السيطرة الإسرائيلية على الموارد:** تستنزف إسرائيل 82% من كمية المياه المتجددة سنويًا في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية، بينما يستهلك الفلسطينيون 17% منها، إضافة إلى احتكارها معظم مياه نهر الأردن؛ منتهكة بذلك الحقوق المائية للفلسطينيين، كما تسيطر على 85% من أراضي الأغوار الشمالية، والجزء الشمالي من البحر الميت، وبالتالي فإن نسب 40% من صادرات التمور الإسرائيلية مصدرها هذه الأراضي.[2] وتحرم إسرائيل الفلسطينيين من الاستفادة من إنتاج الحجارة الصغيرة الجيدة، بالمقابل تكسب الكسارات الإسرائيلية غير الشرعية في المناطق (ج) 105 ملايين دولار سنويًا منها[3]، إضافة إلى موارد عدة تحول إسرائيل دون الاستفادة منها فلسطينيًا.

ثانيًا: السياسات الفلسطينية

- **ضعف الموازنة المخصصة:** عدم توفر ميزانية ثابتة يحول دون القدرة على مواجهة السياسات الإسرائيلية المستمرة؛ إذ تعتمد الموازنة المخصصة على التمويل الخارجي، والأوروبي تحديدًا، وهو الذي تحاربه إسرائيل سعيًا منها إلى وقف مصادر الدعم الموجه لتعزيز الصمود الفلسطيني فيها.

- **ضعف مشاريع الحكومة الفلسطينية وإفشالها:** على الرغم من محاولات الحكومة الفلسطينية لجلب تمويل ورسم سياسات من أجل تعزيز صمود مناطق (ج)، فإنها ما زالت ضعيفة أمام منظومة السيطرة الإسرائيلية، وبخاصة الساعية إلى إفشال

1 يوم البيئة العالمي: البيئة الفلسطينية بين الواقع والاحتفال بيومها العالمي، معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2021/6/7: bit.ly/3ECTpn3

2 إكرام عمر، الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة (ج)، مصدر سابق.

3 المصدر السابق.

المشاريع الفلسطينية؛ سواء العامة أو الخاصة، بمنعها أو هدم منشآتها وإعاقة الوصول إليها، وتعدم فرص العمل بالسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني ككل، وتصعّب تنقل العمال إلى المناطق الفلسطينية، دافعة باتجاه ترغيبهم في العمل في سوق العمل الإسرائيلي وفي المستوطنات.

- تفرض إسرائيل مجموعة سياسات لإفشال المشاريع، وعندما تقوم الحكومة الفلسطينية بالتنفيذ دون الموافقة يتم تدميرها؛ ففي العام 2021 نفذت 90 مشروعًا ممولًا من أصل 130 بدون انتظار موافقة إسرائيلية، وهو ما يقابل بالهدم.[1] هذا إضافة إلى الفوارق الكبرى بين المشاريع في المناطق (ج) والمستوطنات المقامة عليها، في ضوء ضعف آليات تحفيز الانتقال للعمل إلى المشغل الفلسطيني، فالراتب الذي سيتقاضاه العامل أقل بكثير مما يتقاضاه في المستوطنات.

- **سوء الأوضاع الاقتصادية:** بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية في بداية العام 2021 نسبة 17%، وارتفع عدد العاملين في المستوطنات الإسرائيلية من 20 ألفًا في الربع الأخير من العام 2020 إلى 21 ألفًا في العام 2021.[2] وتشمل هذه النسب المناطق (ج)؛ حيث بلغت نسبة البطالة في محافظة سلفيت وحدها 20% خلال العام 2020.

- **ضعف التنسيق مع القطاعات غير الرسمية:** افتقرت الخطط التنموية الحكومية في المناطق (ج) إلى التنسيق الكامل مع القطاعات الأخرى. وتخشى القطاعات الأهلية والخاصة العمل نتيجة السياسات الإسرائيلية. ووفقًا لتقارير البنك الدولي، تعد المناطق (ج) مفتاح التنمية الاقتصادية في فلسطين، ومع ذلك، فإن تكلفة الاستثمار فيها عالية جدًا، وذات مناخ استثماري خطر بسبب السيطرة الإسرائيلية.[3]

- **تنصل إسرائيل من اتفاقات أوسلو:** كان من المفترض أن تنتقل السيادة على مناطق (ج) تدريجيًا إلى السلطة الفلسطينية بحسب اتفاقات أوسلو -باستثناء قضايا محددة كان سيتم الاتفاق بشأنها لاحقًا كالمستوطنات والنقاط العسكرية- غير أن إسرائيل رفضت دفع استحقاقات عملية التسوية، وزادت من وتيرة الاستيطان، وفرضت كامل سيطرتها أمنيًا على مناطق (ج).

1 جهاد بركات، المناطق (ج) في الضفة: التهجير طريقًا للضم، العربي الجديد، 2021/6/28: bit.ly/30R6z0S

2 الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2021: bit.ly/3GwWHtL

3 وزير الاقتصاد الوطني يفتتح ملتقى «مال وأعمال» في مدينة أريحا، وزارة الاقتصاد الوطني، 2021/7/7: bit.ly/3FamfMC

ثالثًا: البيئة الدولية

- **عجز الشرعية الدولية:** يدين القانون الدولي الاستيطان، لكن لا يمنع تمدده؛ ويمنع نقل مواطنين الدول المحتلة «المستوطنين» إلى الأراضي التي تحتلها، وقد أدان مجلسا الأمم المتحدة -الأمن الدولي والجمعية العامة- الاستيطان مرات عدة، وطالبت بوقفه، ولكن إسرائيل لا تلتزم بالقرارات الدولية، ولا يجابه المجتمع الدولي تمردها ولا يفرض عليها العقوبات، وكان أخرها قرار رقم 2334 العام 2016.

- تتنصل إسرائيل من قواعد وقرارات الشرعية الدولية، وتتهرب من اتفاقية جنيف نافية أن مصر والأردن امتلكتا صفة الأطراف السامية على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تستغل تأخر وضعف المؤسسات القانونية الدولية في تطبيق أحكامها أو متابعة القضايا المتعلقة باختصاصاتها. من جهتها، تدعم الولايات المتحدة الأميركية المشاريع الإسرائيلية أمام القانون الدولي باستخدام حق النقض الفيتو، وهو ما يمنع مجلس الأمن من إصدار عقوبات بحقها ويكتفي بالشجب والتنديد، إضافة إلى الدفاع عنها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

- **مؤسسات الأمم المتحدة:** تظهر الأمم المتحدة عجزًا في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق (ج)؛ إذ تجرم مؤسسات الأمم المتحدة والمواثيق المستوطنات الإسرائيلية، وتحظر على إسرائيل تدمير الممتلكات الخاصة بالأفراد والجماعات والهيئات العامة والخاصة، وتعترف بالحقوق الفلسطينية، وقد أصدرت هيئة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قائمة بأسماء (112) شركة تجمعها علاقات تجارية بالمستوطنات الإسرائيلية كخطوة في اتجاه الحد من التوسع الاستيطاني، وهو ما يجرم هذه الشركات، ويمكّن الفلسطينيين من ملاحقتها قانونيًا.

- **العلاقات التجارية للدول مع المستوطنات:** في تقرير أصدره ائتلاف «لا تساهم في تمويل الاحتلال» في العام 2021، ظهر أن 672 مؤسسة مالية أوروبية متورطة وفقًا للقانون الدولي بالعمل مع 50 شركة إسرائيلية تعمل في المستوطنات، بقيمة 114 مليار دولار من الأسهم والسندات يمتلكها المستثمرون الأوروبيون في هذه الشركات. وتوقع التقرير أن تصل إلى قيمة 141 مليار دولار خلال أيار/مايو 2021، وهو ما يسهم في النمو الاقتصادي للمستوطنات.[1]

1 اليورو في خدمة الاستيطان، متراس، 2021/10/9: bit.ly/3Eraznk

تستغل إسرائيل التطبيع مع الدول العربية لتعزيز الاستيطان وتجارته، وذلك من خلال بناء علاقات مباشرة بين مجالس المستوطنات والدول المطبعة، من أجل تعزيز مكانة المستوطنات اقتصاديًا، ومن بين الدول المطبعة التي بدأت علاقات اقتصادية مباشرة مع المستوطنات، الإمارات؛ فوقعت اتفاقيات تجارية مع مجلس استيطاني «شمرون» الذي يضم 30 مستوطنة غير شرعية مقامة على أراضي قرى مدينة نابلس.[1]

الاستيطان أداة استعمارية: السياق والمسارات

يعد الاستيطان من أهم المرتكزات الرئيسية في الفكر الصهيوني لإقامة «دولة صهيونية» على أراضي فلسطين، الأمر الذي تبلورت مرتكزاته تلك في أربع مراحل رئيسية: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بناء المستعمرات اليهودية، ترحيل السكان الأصليين، التوسع والاحتلال والضم وتهويد الأرض والمقدسات.[2]

بعد العام 1948، أصبح المشروع الاستيطاني أكثر نهمًا؛ إذ باشرت إسرائيل بعمليات تطهير عرقي ممنهجة عمدت من خلالها إلى إخلاء الأراضي الفلسطينية من سكانها، وضمان عدم عودتهم إليها، ولجأت إلى السيطرة على الأراضي إلى قوانين صاغتها لتتلاءم مع أهدافها الاستعمارية، فاختلقت مسمى أملاك الغائبين للأراضي المهجرين أهلها، وخلال العقدين الممتدين بين العامين 1948 و1967، أقامت مئات المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بدأت إسرائيل ببناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية بعد احتلالها العام 1967، وجاء ذلك لتوسيع الحدود استنادًا إلى فكرة «تعديلات في الأرض مقابل حدود آمنة» وفقًا لخطة ألون التي تبناها حزب العمل -آنذاك- وكان التركيز على أراضي القدس والأغوار. وبعد العام 1977، زادت وتيرة الاستيطان مع صعود حزب الليكود إلى الحكم، فزاد عدد المستوطنين بمعدل 44000 مستوطن في السنوات الخمس الأولى من حكمه، وأنشأ 105 مستوطنات.[3] أما الفترة التالية، فقد شهدت وتيرة أقل مع تشكل الائتلافات بين الحزبين اللذين اختلفا في إستراتيجياتهما الاستيطانية؛ إذ ركز الليكود اليميني المتطرف على استخدام الاستيطان لتغيير الواقع الديمغرافي لصالح اليهود، بينما ركز حزب العمل على استغلاله لأهداف جيوإستراتيجية.

1 التطبيع التجاري .. أموال الإمارات تعزز اقتصاد المستوطنات، الجزيرة نت، 2020/12/18: bit.ly/3mecyUH

2 غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 17.

3 محمد اشتية، المستعمرات الإسرائيلية وتآكل حل الدولتين، مركز الأبحاث، رام الله، 2017: ص -40 50

بعد العام 1991، وخلال مرحلة التسوية السياسية، بدا أن معدل بناء المستوطنات قد انخفض، إلا أنه ووصولًا إلى العام 2019، ركزت إسرائيل على توسيع المستوطنات القائمة، واستقدام المستوطنين إليها، مقابل امتيازات وتسهيلات أمنية ومالية، إضافة إلى زيادة وتيرة بناء البؤر الاستيطانية.

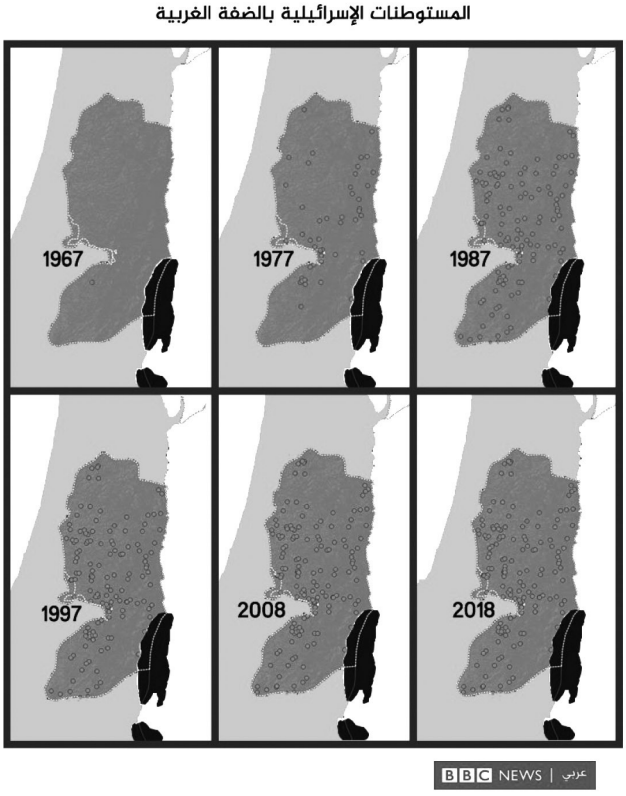

الاستيطان ومناطق (ج) في اتفاقيات أوسلو

تعاظمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية بعد «اتفاقات أوسلو» للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس، ولا سيما المناطق المصنفة (ج) حسب تقسيمات اتفاقات أوسلو، التي كانت من المفترض أن تسري لمدة خمس سنوات فقط[1]، ومن ثم تنتقل بعدها السيادة الكاملة عليها إلى السلطة الفلسطينية، إلا أن ما حدث العكس تمامًا؛ حيث تسيطر إسرائيل على جميع جوانب الحياة في تلك المناطق.

1 وثيقة اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/3l7yth2

بحسب اتفاق أوسلو 2 (اتفاق طابا)، قسمت أراضي الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج)، ووضحت الترتيبات الأمنية والإدارية لكل منها على النحو الآتي:[1]

المنطقة (أ): تخضع المسؤوليات الأمنية والمدنية فيها والنظام العام للسلطة الفلسطينية، ويشمل ذلك أراضي الدولة وأراضي الوقف.

المنطقة (ب): يتم نقل المسؤوليات المدنية فيها غير المرتبطة بالأراضي للسلطة الفلسطينية، وكذلك يخضع النظام العام في مناطق (ب) للسلطة الفلسطينية، وتبقى اليد العليا في الأمن فيها لإسرائيل لحماية الإسرائيليين ومواجهة الإرهاب. ويتم نقل المسؤوليات الأمنية (النظام العام والأمن الداخلي) فيها للسلطة الفلسطينية على ثلاث مراحل تمتد على 18 شهرًا من تاريخ تنصيب المجلس «السلطة الفلسطينية».

المنطقة (ج): الأراضي التي تقع خارج مناطق (أ) و(ب)، وتقع فيها المستوطنات والمناطق العسكرية الإسرائيلية، والتي سيتم نقل مسؤوليات النظام العام والأمن الداخلي فيها تدريجيًا للولاية الفلسطينية باستثناء القضايا التي سيتم الاتفاق عليها في قضايا الحل النهائي (الاستيطان والحدود).

على الرغم من ذلك، تخضع مناطق (ج) بعد فشل عملية التسوية السياسية وتعاظم السياسات الاستيطانية حاليًا (العام 2021)، للسيطرة الإسرائيلية بشكل كامل على مستويات الأمن والتخطيط والبناء، وبجانب المستوطنات الكبرى، تقيم إسرائيل مجموعة كبيرة من البؤر الاستيطانية، التي من شأنها إعاقة التنمية الاقتصادية في هذه المناطق، وبخاصة القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى، من خلال السيطرة على مواردها، وعدم منح تراخيص بناء فيها، إضافة إلى عمليات الهدم التي تمارسها ضد البيوت والمنشآت الفلسطينية الخاصة والعامة في المنطقة.

تزايدت سياسات السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية من خلال إدخال منظومة سيطرة جديدة وهي «البؤر الاستيطانية»، محاولة بذلك الالتفاف على المحددات القانونية التي تدعي الالتزام بها، والمواقف الدولية الرافضة للاستيطان، فالحكومة الإسرائيلية لا تعترف بالبؤر الاستيطانية كما هو الحال مع المستوطنات، ومع ذلك تشرعن من آن إلى آخر أعدادًا جديدة من هذه البؤر.

يشار إلى أنه بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية 198 مستوطنة حتى العام 2019،

1 وثيقة اتفاقية طابا، وكالة وفا: bit.ly/2ZWJKZI

إضافة إلى 220 بؤرة استيطانية، يقطنها حوالي 824 ألف مستوطن، منهم 318 ألفًا في القدس الشرقية المحتلة[1]، والعمل جار على رفع العدد إلى مليون مستوطن خلال عامين.[2]

البدائل السياساتية

المعايير

المقبولية: تقدم الورقة مجموعة بدائل تحظى بقبول صانع القرار ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني، الساعي إلى مواجهة السياسات الاستيطانية في مناطق (ج)، وتعمل على تعزز صمود المواطنين اقتصاديًا.

المعقولية: تحظى البدائل المطروحة بمقبولية عالية؛ لاعتمادها على الإرادة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان بشكل موحد على المستويين الرسمي وغير الرسمي، قابلة للتنفيذ رغم تباينها؛ إذ إن هناك بدائل سياساتية مطروحة تعتمد على المجهود الذاتي للفلسطينيين، وأخرى تعتمد على قرارات الشرعية الدولية.

الفاعلية: تراعي البدائل المطروحة قدرة السياسات المقترحة على التعامل مع المتغيرات الطارئة احتلاليًا ودوليًا، ومراعاة خصوصية المناطق واحتياجاتها لتعزيز صمودها اقتصاديًا.

الربح والخسارة: تتنوع البدائل المطروحة ما بين الاحتياج المادي والإداري، وإن كانت ذات تكاليف مرتفعة نتيجة التدمير الإسرائيلي، إلا أنها، على المدى الطويل، تحقق نجاحًا وطنيًا في المحافظة على المناطق (ج) والاستثمار فيها.

الوعي: تنسجم البدائل المطروحة مع الرأي العام الفلسطيني، ترتكز على الوعي الشعبي في مواجهة الاستيطان من خلال التركيز على العامل الاقتصادي، وتعزز هذا الوعي لكل فئة بأهمية دورها ومدى فاعليتها لتعزيز صمود المناطق (ج).

البديل الأول: تدخل حكومي متكامل في مناطق (ج)

تتزايد الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إحكام السيطرة على مناطق (ج)

1 جاد إسحاق وسهيل خليلية، منظومة الاستيطان الإسرائيلي: أبعادها وآلية مواجهتها، في: مجموعة مؤلفين، كتاب المؤتمر السنوي الثامن «نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، ط1، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، 2018، ص 45.

2 الضفة الغربية: مليون مستوطن و20 مليون وحدة استيطانية خلال 20 عامًا، قناة الميادين، 2018/8/23: bit.ly/2G-DHMj6

وتفريغها من سكانها الأصليين، وتدمير البنى التحتية والمشروعات الاقتصادية والبناء، وتهيئتها للضم إلى إسرائيل. في المقابل، ما زالت السياسات الفلسطينية قاصرة -إلى حد كبير- في مواجهة السياسات الإسرائيلية، وهو ما يضعنا أمام ضرورة ملحة لوجود برنامج حكومي شامل يتعامل مع كافة الإشكاليات المتعلقة بالمناطق (ج) بشكل عام، والقرى المحاذية للمستوطنات الكبرى بشكل خاص، وذلك من خلال:

- **تخصيص موازنة للقرى المحاذية للمستوطنات:** العمل على تخصيص موازنة ثابتة قادرة على مواجهة التذبذب في التمويل، وسياسات إسرائيل الساعية إلى تجفيف مصادر التمويل الموجهة لمناطق (ج).
- **دعم المشروعات الصغيرة** من قبل الحكومة ماليًا وإداريًا وفنيًا؛ عن طريق مؤسسات التمويل، وتمويل عملية إنشاء تلك المشاريع في مناطق (ج) بفوائد معقولة؛ حيث إنها مدرجة ضمن الفئات عالية الخطورة كما أشار تقرير لـ «ماس» من أن التزام الحكومة تجاه مؤسسات التمويل ضعيف جدًا[1]، كذلك العمل على توفير برامج إقراض حكومية للمشاريع الصغيرة في القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى.
- **تصميم برامج مخصصة للقرى الفلسطينية:** تتنوع مشكلات القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى، وهذا يتطلب سياسات تراعي الفروقات بين القرى الفلسطينية، تتضمن تصميم برامج وتوفير كوادر مختصة لتخطيط مشاريع في المناطق (ج)، بما يتناسب مع إمكانيات وقدرات كل منطقة، وطبيعة سكانها واهتماماتهم، والموارد المتاحة في قراهم.
- **تفعيل الرقابة (عمل الضابطة الجمركية)**، على التبادل التجاري مع المستوطنات، وملاحقة المنشآت التجارية الفلسطينية المقامة داخل المستوطنات بهدف التخلص من قيود التجارة على المعابر الإسرائيلية، واستخدام المستوطنات كمناطق عبور إلى إسرائيل، لما له من أثر على تعزيز اقتصاد المستوطنات القائمة أساسًا على أراضٍ فلسطينية تنهتك مواردها وحقوق سكانها.
- **خطة إستراتيجية:** يتوجب على الحكومة الفلسطينية بناء خطة إستراتيجية متكاملة تراعي البنى التحتية والاحتياجات بشكل دائم، ومراقبة فعالية تنفيذ البرامج الحكومية، وفقًا لخطة عنقودية تشمل القطاعات كافة، برسوم رمزية تعزز صمود المواطنين في مناطق (ج).

1 خيارات وتحديات تمويل التنمية في فلسطين بين مؤسسات التمويل الصغيرة وبنوك التنمية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2021/9/6: bit.ly/3jT5Yma

البديل الثاني: ملاحقة ومحاسبة إسرائيل وقادتها على انتهاكاتها باستخدام أدوات القانون الدولي

تعتبر البيئة الدولية عاملًا مهمًا وأساسيًا في مواجهة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل عام، ومناطق (ج) بشكل خاص، وبخاصة بالاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي المناهض للاستيطان في الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة، وكذلك مجابهة الاحتلال في البيئة الدولية، وقد أثبتت سياسة المجابهة -على الرغم من الدعم الأميركي ماديًا وسياسيًا لسياسات إسرائيل الاستيطانية- نجاحًا ملحوظًا في المحاولات الدائمة لحركة المقاطعة (BDS) لتشكيل ضغط أدى إلى وسم منتجات المستوطنات، وتجاوبت جامعات غربية مع حملة المقاطعة الأكاديمية للجامعات والمؤسسات الأكاديمية القائمة في المستوطنات الإسرائيلية.

وحتى نتمكن من الوقوف في وجه الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين والشرعية الدولية، وسياساتها الساعية إلى تغيير الحقائق في مناطق (ج)، يطرح البديل التحرك على المستويات الآتية:

أولًا: قانونيًا:

- التوجه إلى المحاكم والمنظمات الدولية لملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية في مناطق (ج) على مستوى السيادة والسيطرة على الموارد، وفقًا لما ورد في اتفاق أوسلو 2 (طابا 1995).

- ملاحقة المستوطنين وجرائمهم ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم في مناطق (ج)، والمتمثلة في الاستيلاء على الأراضي بالقوة لإقامة بؤر استيطانية، ومنع وصول المواطنين إلى أراضيهم ومزارعهم وممتلكاتهم، إضافة إلى تلويث البيئة الفلسطينية جراء رمي مخلفات المستوطنات والنفايات والصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال فتح ملفات تتضمن أسماء المستوطنين ومسؤوليهم وتوثيق انتهاكاتهم، إضافة إلى تقديم دعاوى ضد مزدوجي الجنسية منهم في البلدان التي يتيح قانونها الوطني مقاضاتهم ومحاسبتهم.

- ملاحقة الشركات الدولية والإقليمية التي تستثمر في المستوطنات اقتصاديًا في مناطق (ج)، باعتبارها تنتهك القانون الدولي، وشريكة في جرائم الاحتلال، استنادًا إلى القرارات الدولية، وقرارات مجلس حقوق الإنسان، بالاعتماد على القائمة السوداء التي تتضمن أسماء تلك الشركات، وأي شركة جديدة تضاف إليها.

- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار قرار يعتبر الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وليس فقط التغيرات والممارسات التي يقوم بها في المناطق المحتلة، بل إن وجوده كله غير قانوني.

ثانيًا: ديبلوماسيًا:

- تفعيل الديبلوماسية الفلسطينية والتحرك باتجاه الدول، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي، وبرلماناتها، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وحركات التضامن فيها، للاضطلاع بدورها لمجابهة ما تقوم به دولة الاحتلال من انتهاكات، وتحميلها مسؤولياتها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

- العمل من أجل وقف منابع التمويل المالي والعسكري لإسرائيل، وبذل جهود فلسطينية لتحويل التمويل الموجّه لإسرائيل إلى تمويل مشروط بوقف الاستيطان، ووقف الدعم الحكومي الإسرائيلي (الحوافز) للمستوطنات.

- تنظيم نشاطات وزيارات إلى مناطق (ج) باستضافة فلسطينية لإطلاع وفود دولية رسمية وغير رسمية على أحوال مناطق (ج).

ثالثًا: الأمم المتحدة ومؤسساتها:

- تفعيل العمل في الهيئات التابعة للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، من أجل تحميل دول العالم مسؤولياتها تجاه تنفيذ القرارات الدولية الصادرة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 ضد الاستيطان؛ وحشد الجهود لمحاسبة إسرائيل ومنعها من تقديم حوافز مادية للمستوطنات؛ سواء الحكومة الإسرائيلية أو المنظمات غير الحكومية فيها والهيئات الداعمة للمستوطنات، وكذلك المنظمات غير الحكومية الداعمة للمستوطنات في الخارج.

- عرض معاناة المواطن الفلسطيني في الأمم المتحدة، والمطالبة بتنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بمناطق (ج).

- تخصيص لجنة فلسطينية لمتابعة قضايا مناطق (ج)، لتوثيق الانتهاكات وعرضها في الأمم المتحدة ومؤسساتها، والعمل وقفها.

البديل الثالث: إطار عمل مشترك عابر للقطاعات الفلسطينية

يستلزم واقع الاستيطان في الضفة الغربية العمل المشترك مع مكونات المجتمع الفلسطيني كافة؛ سواء الرسمي وغير الرسمي، عبر تضافر الجهود والتنسيق المشترك بين القطاعات، للوقوف عند مسؤولياتها الوطنية والاجتماعية تجاه تعزيز الصمود في مناطق (ج) بشكل عام، والقرى المحاذية للمستوطنات الكبرى بشكل خاص، ويمكن العمل في إطار برنامج سياساتي مشترك يقوم على:

أولًا: مقاومة الاستيطان:

- **المقاومة الشعبية**: التنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية وإعادة تفعيل المقاومة الشعبية في مناطق (ج)، وفي القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى، بشكل دائم ومستمر، ومحاولة توسيع أشكال المقاومة الشعبية، وبخاصة في المناطق المعرضة للاستيلاء والتهجير على غرار نموذجي نعلين وبلعين.

- **تعزيز الوعي والصمود لسكان مناطق (ج)**: حملات توعوية وبرامج تقودها هيئات حكومية وغير حكومية لتعزيز الوعي لدى سكان مناطق (ج) بحقوقهم في أراضيهم، وأن صمودهم أمام سياسات الاحتلال الاستيطانية هو مقاومة.

- **دراسة الاستيطان:** إنشاء مركز دراسات بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة، المتمثلة في الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بغرض دراسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بشكل عام، ومناطق (ج) بشكل خاص، بحيث تشكل قاعدة معلوماتية عن الاستيطان، ومركزًا للأفكار (Think Tank)، تساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمواجهة التغول الاستيطاني سياسيًا وقانونيًا ومحليًا، ليس هذا فحسب، وإنما دراسة واستشراف الخطط الاستيطانية وتأثيراتها قبل تنفيذها، ما يتطلب تخصيص موازنة مالية لدعم دراسة الاستيطان، بدلًا من الاعتماد على معلومات ودراسات دولية قد تحمل أجندات معينة تؤثر على عملية التخطيط وعمل السياسات.

ثانيًا: دعم المشروعات الاقتصادية في القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى

يتطلب دعم المشروعات الاقتصادية من القطاع العام تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مناطق (ج)، وتوفير حوافز وتسهيلات بما يضمن قدرته على خلق فرص

استثمارية جديدة فيها، وتوعية دائمة ومستمرة من القطاع الأهلي بضرورة الثبات والصمود فيها، وذلك من خلال تعزيز الصمود بالمشروعات الآتية:

- **دعم المشاريع الزراعية:** من خلال تقديم مساعدات تتناسب مع المحاصيل الزراعية المناسبة لكل منطقة، وتوفير برامج ومشاريع لتطوير القطاع الزراعي في القرى الزراعية، وتخصيص عدد مناسب يزرع سنويًا، واستحداث طرق ووسائل جديدة في هذا المجال لدعم محاصيل جديدة تحتاجها الأسواق الفلسطينية، ودعم تسويقها.

- **دعم الصناعات التحولية:** من خلال تقديم مشاريع تدعم الصناعات التحويلية، بما يتناسب مع طبيعة كل قرية أو بلدة في مناطق (ج)، على سبيل المثال: إنتاج الفواكه المجففة- تين ومشمش في قرى رام الله المحاذية لمستوطنة «موديعين عيليت»، إضافة إلى وضع برامج بالتعاون مع وزارة السياحة الفلسطينية، والهيئات المحلية والشبابية في القرى المحاذية للمستوطنات، للتعريف بالمناطق الأثرية الموجودة فيها، وتنظيم أنشطة وفعاليات تضمن توطيد علاقة الشباب الناشئ بهذه المناطق، وتقديمها للعالم كمناطق فلسطينية أثرية عبر رواية مضادة للرواية الإسرائيلية التي تسعى إلى تهويد وأسرلة الآثار الفلسطينية. كذلك تسجيل كافة القرى والآثار الفلسطينية المهددة في مناطق (ج) في قائمة التراث العالمي، كنموذج قرية (بتير) المسجلة في منظمة اليونسكو العام 2014.

المفاضلة بين البدائل

توصي الورقة باتباع البدائل الثلاثة بشكل متوازٍ، كون كل منها يكمل الآخر بما يحقق التأثير المطلوب، لا سيما أن تعزيز الصمود الاقتصادي والتنمية في القرى المحاذية للمستوطنات الكبرى كما في البديلين الأول، والثالث القاضي بوضع إطار عمل مشترك ضمن خطة شاملة وبمشاركة الجهات الحكومية والقوى السياسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يضمن مشاركة كل الفلسطينيين، بحيث تتضمن الآليات اللازمة والموارد، كما تحدد أدوار الأطراف ذات العلاقة بتنفيذ السياسات وتحويل الخطط والبرامج إلى واقع ملموس في حياة المواطن الفلسطيني في مناطق (ج)، فيما يشكل البديل الثاني رافعة لتطوير الحراك الديبلوماسي والقانوني.

سياسات مقترحة للإنفاق العام
لضمان إعادة التوزيع العادل للموارد

أسامة السافوطي، حسن الداودي،
دينا أبو جبارة، ياسمين لولو

مقدمة

تعدّ سياسات الإنفاق العام من أهم الأدوات المستخدمة عالميًا لإعادة توزيع الدخل، بصورة تضمن تحقيق نوع من العدالة بين طبقات المجتمع، من خلال تركيزها على ما يسمى بـ «الإنفاق الاجتماعي»، الذي يركّز على قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، ونسبة كل منها في الموازنة العامة.

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضعف وقصور في سياسات الإنفاق الحكومي التي تتبعها الحكومة الفلسطينية؛ بسبب سوء توزيع نسب الإنفاق على بنود الموازنة العامة الخاصة بقطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، فعلى الرغم من أن الحكومة الفلسطينية تعتبر هذه القطاعات أولويات بالنسبة لها، فإن المؤشرات الاقتصادية توضح مدى ضعف سياسات الإنفاق العام. وتأتي هذه الورقة لمحاولة إبراز الخلل في سياسات الإنفاق الحكومي التي تعزز من اللامساواة بين أفراد المجتمع.

حصلت فلسطين عالميًا على الترتيب 118 من أصل 158 دولة، على مقياس مؤشر الالتزام بالحدّ من اللامساواة للعام 2020، الذي يقيّم مدى التزام الحكومات من خلال سياساتها المطبقة بالحدّ من اللامساواة، وهذا الترتيب يدق ناقوس الخطر، بسبب انخفاض تقييم دولة فلسطين بحوالي 33 درجة في العام 2020 مقارنة بالعام 2018؛ ما يدلل على وجود مشكلة حقيقية في سياسات الإنفاق العام الفلسطينية، إضافة إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تشير إلى انخفاض مقياس العدالة الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وهذا ما تحاول الورقة معالجته عبر بدائل تعيد تقليص الفارق في الإنفاق العام، وتوجيهه نحو دعم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهدف العام

تهدف الورقة إلى اقتراح بدائل سياساتية من شأنها أن تحقق نوعًا من العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة التوزيع المنصف للموارد.

المشكلة السياساتية

تكمن المشكلة في قصور سياسات الإنفاق العام عن تحقيق نوع من المساواة بين طبقات المجتمع الفلسطيني المختلفة، وتتجلى هذه الإشكالية عند النظر إلى مؤشرات ظروف المعيشة (الفقر والفقر المدقع والاستهلاك)، ومؤشرات العدالة الاجتماعية، ومؤشرات العمل (البطالة، والعمالة الهشة، والحدّ الأدنى للأجور)، ومقارنة هذه المؤشرات مع واقع السياسة الحكومية في الإنفاق على القطاعات التي من شأنها أن تخفف من حدة اللامساواة في فلسطين.

أنفقت الحكومة الفلسطينية في رام الله 18.52% من إجمالي موازنتها على قطاع التعليم، وهي نسبة مرضية إذا ما قورنت بنسب الإنفاق للبلدان المتوسطة والمتدنية الدخل (16%)، والبلدان ذات الدخل المرتفع (14%)[1]، ولكن عند النظر إلى مؤشرات التغطية والتنفيذ الخاصة بهذه السياسة، نجد أن 53% فقط من الخُمس الأكثر فقرًا في المجتمع الفلسطيني يجتازون دراستهم الثانوية، وهي نسبة غير مرضية إذا ما قورنت بنسب النجاح في الثانوية العامة للمجتمع ككل (71.32% في العام 2020).

كما أنفقت الحكومة الفلسطينية 9.88% من إجمالي موازنتها على قطاع الصحة، بينما تشير مؤشرات التغطية والتنفيذ لهذه السياسة إلى أن 40% من الأفراد الفلسطينيين المشمولين بالتغطية الصحية لا يملكون الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، و8.2% من الأسر الفلسطينية ينفقون 10% أو أكثر (الإنفاق الكارثي) من الميزانية الخاصة على الرعاية الصحية.[2]

ويضاف إلى ذلك، أن الحكومة أنفقت أيضًا 8.5% من إجمالي نفقاتها على قطاع التنمية الاجتماعية[3]، وهي نسبة قليلة إذا ما ربطناها بنسب الفقر المرتفعة نسبيًا في فلسطين. كما ساهمت السياسات الضريبية المتبعة في رفع قيمة معامل جيني بمقدار 1.4%[4]، وهو ما يشير إلى أن السياسة الضريبة الحالية ترسّخ اللامساواة بشكل كبير؛ لعدم تبنيها توجهًا ضريبيًا تصاعديًا يعتمد على مستوى دخل الفرد. وفي ضوء هذه المؤشرات، يتضح وجود إشكالية في الإنفاق العام، من حيث تأثيرها في عدالة توزيع الدخل.[5]

1 قاعدة بيانات مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة، المنظمة الدولية لتمويل التنمية ومنظمة أوكسفام الدولية (بيانات خام).

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

4 مؤشر يستخدم لقياس العدالة في التوزيع باستخدام الدخل أو الاستهلاك. تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر دل على وجود عدالة في التوزيع، والعكس بالعكس.

5 نتبنى في هذه الورقة تعريف المساواة على أنه ذلك الجزء من العدالة الذي يمكن قياسه رقميًا. العدالة الاجتماعية

سياسات الإنفاق العام

أقر مجلس الوزراء الفلسطيني في 29 آذار/مارس 2021، موازنة العام 2021 بقيمة 5.57 مليار دولار، بعجز متوقع حوالي 1.7 مليار دولار قبل المساعدات الخارجية؛ أي بزيادة قدرها 4.4% مقارنة بالعام 2020؛ حيث بلغت نسبة عجز الموازنة فيه 1.4 مليار دولار، وبرر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية زيادة النفقات باستحداث 6 آلاف وظيفة جديدة خلال العام، ومواجهة تداعيات جائحة كورونا.[1]

وتعدّ الموازنة العامة أهم وثيقة اقتصادية تمتلكها الدولة، كونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في توزيع الموارد، والنمو الاقتصادي، وغيرهما. كما توضح أولويات الإنفاق للحكومة، وهي تعبير مالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تقوم الحكومة بتنفيذه وفق خططها الوطنية والإستراتيجية.

وقد أصدر مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني مجموعة من السياسات العامة ضمن الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين «2021-2023»[2]، توضح الأولويات والسياسات الوطنية العامة للحكومة الفلسطينية في سبيل تنفيذ الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط.

لكن عند النظر إلى سياسات الإنفاق التي تتبعها الحكومة الفلسطينية على القطاعات الاجتماعية، ومقارنتها بسياسات الخطة الوطنية للتنمية، يظهر بعض التناقض في تطبيقها، فبينما يصرح رئيس الوزراء أن أولويات حكومته تتجه إلى قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية، وأن تركيز الإنفاق الحكومي موجهٌ بشكل ثابت نحوها[3]، إلا أن أرقام الموازنة العامة لا تعكس ذلك.

يشكل الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية نسبة 42% من إجمالي الإنفاق العام، فيما يتركز الإنفاق الحكومي على قطاع الأمن الذي يحظى بنسبة 20% من الإجمالي؛ أي حوالي نصف ما يتم إنفاقه على القطاعات الاجتماعية مجتمعة.

أنفقت الحكومة الفلسطينية خلال النصف الأول من العام 2021، 1.6 مليار شيكل على

مفهوم أوسع، ويشمل إلى حد ما مفهوم المساواة، ولكن يتعداه إلى القياس الأخلاقي والقانوني. هذا التعريف مدعوم نظريًا من العديد من الباحثين الذين يتناولون مفهومي العدالة والمساواة.

1 فلسطين.. الحكومة تقر موازنة 2021 بعجز 1.7 مليار دولار، وكالة الأناضول، 2021/3/29: bit.ly/3xG2aKz

2 انظر: الخطة الوطنية للتنمية، السياسات العامة 2021-2023، مكتب رئيس الوزراء: bit.ly/3vG1CmW

3 مجلس الوزراء: اعتماد خطة تزويد فلسطين بلقاحات الكورونا بما يكفي لتغطية الاحتياجات، وكالة وطن للأنباء، 2020/2/14: bit.ly/3ri7rXH

الأجهزة الأمنية، وكان ما نسبته 83% من هذا الإنفاق على شكل رواتب «قوى أمن»، وحوالي 63% منها رواتب للضباط الكبار، وفق مقياس واقع النزاهة في قطاع الأمن الفلسطيني المنشور في تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

وارتفع الدين في جهاز الأمن إلى 316 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2021؛ ما أدّى إلى «تشوّه هيكلي» في الإنفاق العام، معزّزًا بذلك حالة اللامساواة، وزيادة الفجوة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

من جانب آخر، فإن سياسات الحكومة العمالية المتمثلة في عدم وجود قانون نافذ للضمان الاجتماعي، وعدم الالتزام في تطبيق الحدّ الأدنى للأجور، والفجوة الواسعة بين خط الفقر الوطني، والحدّ الأدنى للأجور، يفاقم من حالة الفقر في فلسطين.

كما أن عدم وجود سياسات مالية لدعم الاحتياجات الأساسية، يفاقم من الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية، علمًا أن الشرائح الضريبية في فلسطين تعدّ غير منصفة بشكل كافٍ لمحدودي الدخل، كذلك يعتبر التمويل السياسي المشروط أو المسيّس من العوامل الرئيسية التي تضعف العملية التنموية والإغاثية، بما في ذلك محاربة الفقر.

يشار إلى أنه من المفترض أن تشرف وزارة التخطيط على تصميم السياسات العامة، بعد دراسة احتياجات القطاعات الوطنية، ومراعاة التوزيع العادل للموارد، ويتم توصية «الخطّة الوطنية» بعد الانتهاء من إعدادها، لوزارة المالية التي توافق عليها بدورها، وتباشر مهام صرف الميزانية وفق بنودها.

وتعتمد الحكومة الفلسطينية على الجباية والضرائب المباشرة وغير المباشرة بشكل رئيسي في تغذية ميزانية الإنفاق العام، وتشكّل هذه الحالة ضغوطًا حقيقية على المواطن، خاصّة أن الإنفاق لا يتم بشكل فعّال يضمن استثمار هذه الموارد لتوليد موارد أخرى، وبناء مؤسسات تعود بالنفع المباشر على الوطن والمواطن لتعويضه.

وتعدّ ضريبة الدخل من أكبر نسب هذه الضرائب التي تعتمد عليها ميزانية الإنفاق، وتأتي بعد ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك، وتكمن إشكالية ضريبة الدخل في جمودها؛ إذ إنها نسبة ثابتة بحسب شريحة الدخل، وتتراوح من 5-15% على الفرد، و15%على الشركات، و20% على شركات الاتصال والشركات التي تتمتع بامتياز الاحتكار.[1]

1 الشرائح الضريبية في فلسطين، هيئة تشجيع الاستثمار والمدن الصناعية: bit.ly/3nqBvg1

وبشكل عام، فإن الضرائب في فلسطين تواجه إشكالات عدة، أبرزها عدم اكتمال السيادة على موارد الإيرادات، خاصّة المقاصة، أو الحركات التجارية الرئيسية «الاستيراد والتصدير»، إضافة إلى أن أغلب الأُطر القانونية للسياسات الضريبية في فلسطين مستوحاة من قوانين ضريبية قديمة بعضها يعود إلى الحقبة العثمانية، والبعض الآخر من مخرجات اتفاقية باريس الاقتصادية وقوانين أردنية مثل قوانين الأملاك والأراضي والجمارك. وهي خارجة عن احتياجات السياق الوضعي، ولا تواكب الظرف الاقتصادي الحالي.

ويمكن الوقوف وإجمال أبرز الأسباب التي تغذّي الضعف والقصور في سياسات الإنفاق الحكومي، وما يترتّب عليها من التوزيع غير العادل للموارد، وهي على النحو الآتي:

- الفساد، وضعف الشفافية في إدارة المال العام، فقد أشار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، في تقريره السنوي الثالث عشر حول (واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2020) بالضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ضعف الشفافية في إدارة المال العام بشكل عمّق الفجوة بين دافع الضرائب والمسؤول في الضفة والقطاع.[1]

- ضعف وتقادم الأطر القانونية للسياسات الضريبية في الأراضي الفلسطينية، وعدم مواكبتها للوقائع الاقتصادية والمالية القائمة حاليًا.

- عدم اكتمال السيادة على موارد الإيرادات والحركات التجارية الرئيسية، خاصة المقاصة.

- غياب السياسات المالية الداعمة للاحتياجات الأساسية للمواطن الفلسطيني والقطاعات المجتمعية، أو أخرى ضريبية تصاعدية تنصف محدودي الدخل والشرائح المجتمعية الأكثر تضررًا مع تردّي الأوضاع المعيشية.

- سوء إدارة الإنفاق الحكومي، وتغليب قطاعات حكومية على أخرى مجتمعية أكثر حاجة، وعدم القدرة على إدارة الموارد التنموية وتوحيدها.

- التبعية الاقتصادية للاحتلال، وعدم القدرة على تنفيذ خطط الانفكاك الاقتصادي عنه، وفقدان الإرادة السياسية لذلك، إلى جانب الاعتماد على السياسيات المقيّدة لاقتصادنا المنصوص عليها في بروتوكولات باريس.

1 ائتلاف أمان يطلق تقريره السنوي الثالث عشر حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2020، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2020/4/28: bit.ly/33lsZbZ

آثار التوزيع غير العادل للموارد

يرتبط التوزيع العادل للموارد بسياسات الإنفاق العام المتبعة، وفي ضوء ذلك فإن عدم العدالة في القطاعات الاجتماعية تترتّب عليه مجموعة آثار رئيسية، وهي:

- تدنيّ مستويات التعليم في فلسطين؛ حيث إن 53% فقط من الخُمس الأكثر فقرًا في المجتمع الفلسطيني يجتازون دراستهم الثانوية، وهي نسبة غير مرضية إذا ما قورنت بنسب النجاح في الثانوية العامة للمجتمع ككل.
- انعدام قدرة الفرد والأسر الفلسطينية على الوصول إلى الخدمات الصحيّة الأساسية في فلسطين، وعدم القدرة على دفع تكاليفها، وارتفاع نسبة «الإنفاق الكارثي» على الرعاية الصحية.
- ارتفاع أعداد العائلات الفلسطينية المصنفة تحت خط الفقر، وعدم قدرتها على تلقي مساعدات إغاثية وغذائية؛ ما يفاقم الوضع المعيشي بالضفة والقطاع، ويهدد قطاع التنمية الاجتماعية.

ويظهر تأثير الإنفاق العام على القطاعات الثلاثة في الحدّ من اللامساواة في فلسطين، فقد عمل الإنفاق على تخفيض قيمة «معامل جيني» بنسبة 3.5%، وهو من المقاييس المهمة والأكثر شيوعًا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي.

تبلغ قيمة معامل جيني في فلسطين 37.4% في العام 2017، وفق بيانات استهلاك الأسر الفلسطينية.[1] وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي على قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية عمل على تخفيض قيمة جيني بنسبة 1.3%؛ ما يضع فلسطين في الترتيب 82 عالميًا من حيث تأثير الإنفاق المجتمعي في الحد من اللامساواة.

يضع هذا الترتيب فلسطين في درجة متأخرة عن دول فقيرة ماليًا «من حيث الموازنة»، ومضطربة سياسيًا، مثل بيليز وبينين وليزوتو ومالدوفا ... وغيرها من الدول التي اتّبعت حكوماتها سياسات فعّالة؛ للحدّ من اللامساواة.

تشير الأرقام والمؤشرات السابقة، بشكل ضمني، إلى أن المشكلة في الإنفاق الحكومي لا تقتصر على قيمة الإنفاق على القطاعات المجتمعية، بل تتعداها إلى فعالية هذا الإنفاق، كما هي الحال في الإنفاق على قطاع التعليم.

1 النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2017.

البدائل السياساتية المقترحة

تقدّم الورقة ثلاثة بدائل من شأنها أن تساهم في ضمان تحقيق العدالة في توزيع الموارد.

المعايير العامة:

تتناول الورقة البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة، ويتطلب ذلك تحديد معايير محددة تحكمها، وهي على النحو الآتي:

- المصلحة المجتمعية العامة التي تَفْرِض تحقّق العدالة الاجتماعية.
- واقعية البدائل وإمكانية تنفيذها؛ كونها تتفق مع «الخطة الوطنية للتنمية» التي أقرتها الحكومة الفلسطينية.
- النتائج الفاعلة وذات الأثر، في حال العمل على تطبيق هذه البدائل وتطوير سياسات الإنفاق العام.

البديل الأول: سياسة ضريبية تصاعدية

يقوم هذا البديل على إعادة بناء السياسة الضريبية المتبعة حاليًا، نحو سياسة ضريبية تصاعدية، تركز أكثر على جباية الضرائب المباشرة (ضريبتي الدخل والثروة)، وبشكل خاص استحداث ضريبة على صافي الثروة، وزيادة نسبة الضريبة على ما يسمى بـ «الربح غير العادي» (الأرباح المرتفعة)، وتحديدًا على دخل الشركات الاحتكارية والقابضة والبنوك.

ويضاف إلى ذلك، زيادة عدد الشرائح الضريبية عمودية الدخل؛ لضمان نوع من العدالة الاجتماعية، والعمل على رفع نسبة الضريبة الحدّية على الشرائح التي تحقق دخلًا شخصيًا مرتفعًا (للأفراد)، أو تحقق عائدًا كبيرًا وسريعًا على الاستثمار (للشركات). وفي المقابل، تخفيض نسبة الضريبة الحدية للشرائح التي تحقق دخلًا منخفضًا، والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تجني أرباحًا منخفضة ومعقولة.

ويرافق ذلك حلّ مشكلة الازدواج الضريبي التي يعاني منها قطاع غزة بشكل خاص منذ العام 2007، من خلال إعفائه من الضريبة المفروضة من السلطة الفلسطينية إلى حين إنهاء الانقسام، مع الحاجة إلى إعفاء بعض السلع الأساسية من ضريبة القيمة المضافة؛ لدعم الأُسر الفقيرة، وتنويعها على السلع الأخرى وفق أهميتها.

محاكمة البديل الأول

المقبولية: يحظى هذا البديل بقبول عام لدى غالبية الشرائح المجتمعية، باستثناء أصحاب الثروات الذين يمكن أن يتضرروا منه؛ لكونه سيقلل الأرباح المرتفعة لديهم.

إمكانية التطبيق: يرتبط تطبيقه بمدى قدرة السلطة الفلسطينية على التحلّل من اتفاقية باريس الاقتصادية؛ حيث سيصطدم بها باعتباره عائقًا، كونها تشكل سدًا أمام سنّ قوانين وطنية للضرائب بحرية.

المنفعة: ستحقق المنفعة لغالبية الشرائح المجتمعية ولخزينة السلطة، من دون المساس بالفئات الهشة.

الربح والخسارة: ما تخسره الفئات ذات الثروات العالية لا يذكر مقارنة بما سيعود على باقي الفئات والشرائح، تحديدًا الهشة من خدمات أعلى جودة.

البديل الثاني: خطة اقتصادية وطنية للتحلل من بروتوكول باريس الاقتصادي

يقوم هذا البديل على فكرة اقتراح خطة إستراتيجية للتحلّل التدريجي من اتفاقية باريس الاقتصادية وفق إطار زمني محدد، والتحلّل من التبعية للسوق والاقتصاد الإسرائيليَيْن، والتحايل على النظام الضريبي الذي يفرض نسبة قيمة مضافة عالية تبلغ 16%، بمقارنته مع فرق الدخل بين فلسطين و(إسرائيل)، الذي يصل إلى ثلاثة أضعاف.

يستند هذا البديل إلى مجموعة سياسات وآليات، أبرزها:

- وضع خطة تنموية وطنية تعتمد على مصادر دخل قومي جديدة، تقلّل من الاعتماد الرئيسي على الضرائب المقيِّدة للاقتصاد الفلسطيني المنصوص عليها في برتوكولات باريس الاقتصادية، وضخ عائد هذه الإيرادات في قطاعات الإنفاق المجتمعي (الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية)؛ من أجل زيادة التدفق الداخلي، والسيادة على مصادر الدخل والإنفاق في المستقبل.
- تبنّي سياسة «الاستثمار التنموي»؛ لخلق فرص عمل للأسر ذات الدخل المحدود، من دون الاكتفاء بصرف مخصصات للأسر الفقيرة، من خلال الاستثمار الإيجابي بمشاريع إنتاجية مدرّة للدخل لتلك الأسر؛ ما يعيد تدوير رأس المال، ويقلل من البطالة.
- العمل على توحيد الموارد التنموية للسلطة الفلسطينية، وإدارتها عبر الصناديق

السيادية وغيرها، والتخطيط لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي في صورة المنح والمساعدات.

محاكمة البديل الثاني:

المقبولية: يتمتع بمقبولية عالية، رسميًا وشعبيًا، ورفض إسرائيلي كبير، وتحفظ دولي.

إمكانية التطبيق: يرتبط ذلك بمدى توفّر الإرادة الوطنية، والقدرة على تحدّي الرغبة الإسرائيلية في إبقاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني.

المنفعة: تحقق المنفعة لاقتصاد فلسطين بشكل عام؛ ما سينعكس على الأفراد والشركات والحكومات بالإيجاب، ويفقد الاحتلال ورقة ضغط مهمة كذلك.

الربح والخسارة: ربح كبير لفلسطين، الرسمية والشعبية، ويكاد يمثل نقطة تحوّل تاريخية لإنشاء اقتصاد وطني أفضل، ويتوقع أن تكون الخسارة في بعض العلاقات الدولية التي ستضغط باتجاه إبقاء الوضع الراهن.

البديل الثالث: سياسة مالية لامركزية

يقوم هذا البديل على فكرة تبنّي إنشاء حكومات محلية (مناطقية)، على أن تُعطى هذه الحكومات صلاحية تخطيط وتنفيذ سياسات الإنفاق في مناطقها، طبقًا للمحددات الخاصة بكل منطقة، على أن يتم تمويل مثل هذا الإنفاق من الإيرادات التي يتم تحصيلها من نفس المنطقة.

يرجع سبب طرح هذا البديل إلى التفاوت الكبير بين المناطق الفلسطينية في مستويات الدخل والتشغيل ومعدلات الأجور، وهذا التفاوت المناطقي يُصعِّب من عملية رسم سياسات إنفاق حكومية (مركزية) تأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الفروقات، وبالتالي فإن التوجه إلى السياسات المالية اللامركزية من شأنه الحدّ من هذه الفروقات على المستوى الوطني.

كما أن الحكومات في المناطق الفقيرة (المهمشة) ستمتلك صلاحيات تركيز الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، إلى جانب صلاحية بناء سياسات ضريبية غير مضرّة بالطبقة الفقيرة والمتوسطة التي تقطن مثل هذه المناطق، أما في المناطق الغنية فسيكون تركيز الحكومات المحلية على سياسات الرفاه الاجتماعي، وتبنّي سياسات ضريبية تصاعدية.

هذا التفاوت بين السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق الحكومي المحلية بين المناطق المختلفة؛ من شأنه أن يعمل على تخفيض فجوة الدخل بين هذه المناطق على المدى البعيد.

محاكمة البديل الثالث:

المقبولية: سيكون البديل مقبولًا بدرجة كبيرة بين الفئات الشعبية التي تعاني من مركزية السياسات المالية، التي تركّز على مناطق معينة دون غيرها.

إمكانية التطبيق: يمكن تطبيق البديل من خلال توسيع صلاحيات الهيئات المحلية؛ لتصبح أشبه بالحكومات.

المنفعة: يعمل هذا البديل في المنظور الطويل على تخفيض التفاوت الكبير في مستويات الدخل بين المناطق المختلفة.

المفاضلة بين البدائل

تخضع جميع البدائل المقترحة إلى عامل الإرادة الوطنية بشكل رئيسي وحاسم، وتطبيق أيّ منها يمكن أن يحدث الفارق في الإنفاق العام الذي يضمن عدالة التوزيع للموارد، وتعزيز «الإنفاق الاجتماعي» على قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، لكن يظل البديلان الأول والثاني الأعلى مرونة بالنظر إلى عاملَيْن رئيسيَيْن، وهما القدرة والوقت، في ظل تعقيدات وصعوبة الواقع المعيشي بالضفة الغربية وقطاع غزة، أما البديل الثالث فهو مجدٍ اقتصاديًا، ويعمل على تحقيق الكفاءة عبر توزيع الموارد بشكل عادل؛ لكنه قد يحوي مخاطرة سياسية في حال ضعف الحكومة المركزية، وعدم قدرتها على الإشراف ومحاسبة الحكومات المحلية في حال تقصيرها.

آليات مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الضفة الغربية

أحمد سلامة، عبد الرحمن صالحة،
لمى منصور، مجد حمد، يوسف أبو وطفة

مقدّمة

يعاني السوق الفلسطيني من ضعف في قدرته الاستيعابية لأعداد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، نتيجة لعدم قيامها بمواءمة التخصصات التعليمية مع ما يتطلبه السوق المحلي، والتركيز على المناهج النظرية والمعرفية بعيدًا عن المناهج التطبيقية والتدريبية.

تظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة العامة في الضفة الغربية المحتلة يبلغ 17%، بواقع 154 ألف شخص، فيما تبلغ النسبة الإجمالية للبطالة في فلسطين بنحو 23% للذكور، في حين ترتفع في صفوف الإناث لتصل إلى 42%.[1]

وبحسب نصري أبو جيش، وزير العمل الفلسطيني، فإن الحكومة الفلسطينية اتخذت عددًا من الإجراءات فيما يتعلق بقطاع التعليم وسوق العمل؛ حيث ألغت 120 تخصصًا، واستحدثت 60 تخصصًا جديدًا، لعدم حاجة السوق الفلسطيني إلى هذه التخصصات، وعدم توافر فرص عمل لها.[2]

ويوجد لدى وزارة العمل 13 مركزًا للتدريب المهني في المحافظات الشمالية، في مجالات عديدة، منها: أنظمة الحماية، والطاقة البديلة، والسياحة، والميكانيك، والكهرباء وغيرها من التخصصات؛ حيث أُدخلت أربعة برامج جديدة تواكب التطورات في عالم التكنولوجيا وحاجة السوق، في سبيل خطتها إلى رفع مستوى الوعي لدى خريجي طلبة الثانوية العامة بالتوجه إلى التخصصات المهنية التي يحتاج إليها سوق العمل الفلسطيني، والقادرة على خلق فرص عمل لهم.[3]

إلا أن جهود وزارة العمل وحدها لا تكفي، فلا بد من أن تكون مخرجات التعليم متكاملة بين

1 الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان–حزيران 2021)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/8/8: bit.ly/3rTmfeM

2 الوزير أبو جيش: التخصصات المهنية السبيل الأنجع لمكافحة آفة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، وزارة العمل الفلسطينية، 2021/8/5: bit.ly/3tgvfdm

3 المصدر السابق.

الحكومة والقطاعَيْن الخاص والأهلي في سبيل تخفيض نسب البطالة، وهو ما تسعى إليه الورقة عبر تقديم سياسات وحلول للحكومة الفلسطينية ومؤسسات القطاعَيْن الخاص والأهلي، من خلال استحداث سلسلة من الآليات والحلول التي تتماشى مع الحالة الفلسطينية القائمة، لا سيما في الضفة الغربية.

الهدف العام

تقديم آليات لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الضفة الغربية؛ من أجل رفع حجم العمالة في السوق الفلسطيني، والحد من نسبة البطالة.

المشكلة السياساتيّة

توجد مشاكل عدة في مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل في الضفة الغربية، وهي:

- تتزايد مؤسسات التعليم العالي عدديًا على حساب النوع، مما لا ينسجم مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني، وخاصة الرقمي، ولا مع تطور سوق العمل العالمي وتطبيقه محليًا. ويبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين 52 مؤسسة، منها 33 مؤسسة في الضفة، تتوزع على: 10 جامعات تقليدية، و12 كلية جامعية، و11 كلية مجتمع متوسطة.[1]

- تعاني التخصصات الجامعية التي يتخرج منها الطلبة في الضفة من مشكلة في جودة ونوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي لأسباب عدة، ومنها: عدم تطور آليات التعليم في التخصصات، وعدم تحديث المناهج العلمية، وعدم القدرة على جلب كفاءات أعلى لتدريب وتطوير تعلّم الطلبة، كما يتم تخريج المزيد من الطلبة في تخصصات تعاني كسادًا ولا تجد مكانًا لها في سوق العمل.[2]

1 الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي 2019-2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021: bit.ly/3yvj65b
مجلس رؤساء الجامعات يناقش عددًا من القضايا الخاصة بتطوير قطاع التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، 2021/7/28: bit.ly/3jkpdF1

2 الإستراتيجية القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي 2021-2023، وزارة التعليم العالي، 2021:bit.ly/3vlox1f
سلام أبو غانم، الجامعات الفلسطينية: تراجع في الدور الإبداعي ... أسباب سياسية وتنظيمية ومجتمعية، وكالة معًا الإخبارية، 2021/1/6: bit.ly/3aTU7zp

- يفتقر التعليم الجامعي إلى تدريب حقيقي للطلبة على كيفية التأهل والخروج إلى سوق العمل الفلسطيني، بسبب التقادم في المناهج التعليمية، واعتمادها على كمية المحتوى المعرفي، واستخدام طرائق التعليم المباشر، ونقص استخدام التعليم الإلكتروني والمدمج وكافة عناصر التكنولوجيا.[1]

- السوق الفلسطيني مشبع بالتخصصات ذاتها، ولا يجد الطلبة مكانًا لهم بعد التخرج؛ ما يرفع نسبة البطالة؛ حيث تبلغ نسبة البطالة في فلسطين 54% من خريجي الدراسات العليا، بمعدل 17% في الضفة؛ حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 366,000 عاطل/ة عن العمل في الربع الثاني 2021، بواقع 154,000 شخص في الضفة.[2]

- توجد مشكلة حقيقية في التخصصات التي يتوجه إليها الطلبة، وتوجد فجوة بين التعليم وسوق العمل المهني. فحسب وزارة العمل، تبلغ نسبة التوجه إلى التعليم المهني 8%، مقابل 92% للتعليم الأكاديمي. كما أن نسبة الانخراط في سوق العمل لخريجي التعليم المهني أعلى بكثير من انخراط خريجي التعليم الأكاديمي.[3]

إن انخفاض الرواتب المقدمة إلى العاملين والخريجين الجدد الذين لا يمتلكون الخبرة؛ يؤدي إلى صعوبة انخراطهم في سوق العمل، وهذا الجزء مرتبط كون الرواتب جزءًا أساسيًا من الاندفاع نحو سوق العمل، كما أن انخفاض الرواتب عامل أساسي في تحوّل الشباب للعمل داخل إسرائيل.[4]

ونتيجة لما سبق، تعالج هذه الورقة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل في الضفة الغربية، عبر اقتراح سياسات وبدائل تعمل على معالجة الأزمة القائمة بين المخرجات وسوق العمل.

أسباب الإشكاليّة

تتعدد الأسباب والمعيقات التي تحول دون مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، والتي يمكن ذكرها على النحو الآتي:

1 الإستراتيجية القطاعية للتعليم العالي، مصدر سابق.
2 الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، مصدر سابق.
3 الوزير أبو جيش: التخصصات المهنية السبيل الأنجع، مصدر سابق.
4 لميس فراج وطارق دعنا، تسييس الوظيفة العامة والراتب في الضفة الغربية وغزة، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، bit.ly/3aECaog:2021/5/14

أولًا: القطاع العام

هناك قصور في الخطط والبرامج التعليمية، وضعف سياسات الدولة، إضافة إلى غياب نظام تعليمي متكامل يضمن جودة التعليم داخل مؤسسات التعليم العالي، ويتمثل ذلك في:

نوعيّة التعليم: هناك تدنٍ لنوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي؛ نتيجة اعتمادها على التعليم التقليدي-التلقيني فيما يخص المناهج، وافتقارها إلى المناهج التدريبيّة والتطبيقيّة الحديثة التي تحاكي متطلبات سوق العمل المحلي، من دون التطور نحو أساليب تقنية وإبداعية؛ ما أدّى إلى تدني كفاءة الخريجين في سوق العمل، الذي نتج منه ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين ارتفاعًا كبيرًا في معظم التخصصات. وتشكل نسبة الخريجين في مجال العلوم الإنسانيّة والتربوية الأكثر ارتفاعًا؛ نتيجة الإقبال عليها، وسهولة القبول بها، في المقابل فإن نسبة البطالة في هذه التخصصات هي الأعلى؛ حيث إن سوق العمل لا يتسع لوجود هذه التخصصات، فعدد الخريجين يزيد كل عام في المقابل فإن عدد المطلوبين للتوظيف متدنٍ جدًا.

وتشير الدراسات والأبحاث التي تستهدف سوق العمل الفلسطيني إلى أن هناك حوالي 54% عاطلًا عن العمل من الخريجين من حملة الشهادات العليا من البكالوريوس والماجستير، خاصة في تخصصات العلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية وبعض التخصصات الهندسية، ولا توجد لهم فرصة عمل.[1]

البحث العلمي: يعاني البحث العلمي من مشاكل عدة، ومنها: تعدد الأبحاث العلمية من الناحية الكميّة أكثر من كونها أبحاثًا نوعيّة أو تعالج العمق؛ حيث لا تعالج المشكلات المجتمعية بما يتعلق بتطوير مناهج التعليم وآلياته، إضافة إلى عدم تحقيق الأبحاث للتنمية المستدامة والريادة والابتكار.

تشير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى ضعف في ترابط السياسات الوطنية في مجال البحث العلمي، ونقص في قواعد البيانات والمعلومات في المراكز والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى محدودية دور البحث العلمي في التنمية المستدامة وترقية الجامعات والكادر الأكاديمي، فضلًا عن غياب السياسات والقوانين التي تشجع وتلزم ربط نتائج الأبحاث بمشكلات المجتمع.[2]

1 الوزير أبو جيش: التخصصات المهنية السبيل الأنجع، مصدر سابق.

2 الإستراتيجية القطاعية للتعليم العالي، مصدر سابق.

التوسع الكمّي: تركز مؤسسات التعليم العالي على الزيادة والتوسع الكمّي، بدلًا من التركيز على نوعيّة التعليم، والمناهج لتعزيز الخريجين، ليكونوا قادرين على الانسجام والانخراط في سوق العمل؛ حيث يتم ترخيص مؤسسات تعليم عالٍ جديدة من دون تطوير نوعية التعليم، وحصلت زيادة مضطردة على عدد المؤسسات التعليمية؛ حيث وصل عد الجامعات في العام 2018-2019 إلى 17 جامعة، و17 كلية، و18 كلية مجتمع متوسطة، يدرس فيها أكثر من 126 ألف طالب/ة. وبحسب الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، فإن مؤسسات التعليم العالي تستقطب أعدادًا كبيرة من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي على حسب النوع.

محدوديّة موارد التعليم: يعاني القطاع التعليمي من محدودية الموارد؛ ما يسبب ذلك في عجز مؤسسات التعليم العالي عن تغطية النفقات، وتأمين الاحتياجات الضرورية من أجهزة ومعدات، وبالتالي يؤثر بشكل كبير في نوعيّة تلك المؤسسات، ويحد من عمليّة تطويرها.

التعليم المهني: تعاني إدارة نظام التعليم والتدريب المهني من التشتت بين عدد من الوزارات، وغياب مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارته، إضافة إلى تدني جودة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم انسجامها مع احتياجات السوق، وكذلك تدني نسبة الإقبال عليها، وانخفاض القيمة المجتمعية لها، فضلًا عن محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل، والعجز المادي والتقني، وغياب قانون فلسطيني ينظم آلية التدريب المهني وفترات التدريب في مواقع العمل.[1]

ثانيًا: البيئة الاقتصاديّة

طبيعة السوق الفلسطيني: يعدّ السوق الفلسطيني سوقًا صغيرًا، وحجم الطلب فيه قليل، كما أن المنشآت الاقتصاديّة في غالبيتها منشآت متناهية الصغر وصغيرة، وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 أن عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين بلغ 142,383 منشأة، توزعت بواقع 13.5% في القطاع الصناعي، و54.9% في قطاع التجارة الداخليّة، و31% في قطاع الخدمات، و0.6% في قطاع الإنشاءات. وتُشغّل هذه المنشآت ما يقارب 424,852 عاملًا، وعند تصنيف المنشآت الاقتصاديّة حسب الحجم تتوزع بنسبة 88.6% منشآت متناهية الصغر، و7.4% منشآت صغيرة، و2.6% منشآت متوسطة الحجم، و1.4% منشآت كبيرة.[2]

1 الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022): النسخة المطورة للإستراتيجية القطاعية الثالثة للتعليم، وزارة التربية والتعليم العالي، نيسان/أبريل 2017: bit.ly/2YmtlwH

2 الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2021-2023)، وزارة الاقتصاد الوطني، تموز/يوليو 2020: bit.ly/3F5Uc0R

وتعدّ طبيعة المنشآت الصغيرة في السوق المحلي مؤشرًا على عدم القدرة الاستيعابية لأعداد كبيرة من العمال، وهذا بدوره يعد من أحد الأسباب المحققة للبطالة العالية، إضافة إلى أن حجم الإنتاج والطلب يكون أقل مقارنة بالمنشآت الكبيرة؛ حيث تتمثل طبيعة المنشآت الصغيرة في أنها لا تستطيع استيعاب أعداد كبيرة من العاملين والموظفين، ونسبة التشغيل فيها منخفضة، إضافة إلى أن حجم الإنتاج والربح مقارنة بالمنشآت الكبيرة يكون أيضًا قليلًا، وبالتالي فإن نسبة المرتبات بطبيعة الحال ستكون منخفضة، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض القدرة الاستيعابية، وتراجع إقبال العاملين للعمل فيها. وهو ما انعكس على ارتفاع نسب البطالة في الضفة للعام 2021؛ حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 366 ألف عاطل في الربع الثاني من العام 2021، فيما بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 521 ألف شخص، منهم 76 ألفًا من الباحثين عن عمل المحبطين و23 ألف ضمن العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.[1]

ويعاني السوق المحلي من التراجع مقارنة بالسوق العالمي، الذي يفتح المجال للعديد من الوظائف الواعدة، في ظل العولمة والمنافسة العالمية، وتغيّر مسار حركة التعليم العالمية نتيجة ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات.

طبيعة قطاعات العمل: بلغ عدد العاملين في فلسطين للعام 2020 نحو 955 ألف عامل، بواقع 604 آلاف في الضفة الغربية، و125 ألفًا في إسرائيل والمستعمرات. ويعمل حوالي 54% من مجموع المستخدمين بأجر في فلسطين في القطاع الخاص، بواقع 273 ألف مستخدم بأجر من الضفة الغربية، مقابل حوالي 29% يعملون في القطاع الحكومي، وحوالي 17% يعملون في إسرائيل والمستعمرات.[2]

ويعدّ نشاط الخدمات والفروع الأخرى، بما يشمل التعليم والصحة الأكثر استيعابًا للعاملين في السوق المحلي؛ حيث بلغت نسبة العاملين فيه أكثر من ثلث العاملين بالضفة.[3]

ثالثًا: الاحتلال

يؤدي الاحتلال الإسرائيلي دورًا في منع وتعطيل البنية التحتية للقطاعات الإنتاجيّة والتشغيليّة، ويحرص على إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لسيطرته، من خلال عزله عن العالم الخارجي

1 الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح القوى العاملة، مصدر سابق.

2 عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/4/29: bit.ly/3FbD4Xn

3 الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأولية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الأول (كانون الثاني–آذار 2020)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/5/31: bit.ly/3ouqPPV

العربي والدولي، وجعله تابعًا له، وفيما يلي توضيح لتأثير الاحتلال على كل من:

منع فرص الاستثمار: يواجه القطاع الحكومي قيودًا إسرائيليةً تحول دون قدرته على الوصول إلى الموارد التنموية، وفرص الاستثمار، كما أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على الاحتلال بشكل كبير بما يتعلق بالسياسة النقدية والتجارية. وأدّت هذه القيود والتبعية إلى خلق تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية، وضعف في القطاعات الإنتاجية.[1]

الحدّ من قدرة القطاع الخاص: يفرض الاحتلال قيودًا على مؤسسات القطاع الخاص من خلال إعاقة الحركة، ومنعهم من استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، ويقيد التنمية الاقتصادية في مناطق (ج)، التي تشكل 62% من مساحة الضفة، وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية، إضافة إلى تقييد حركة البضائع والأفراد وتطور الصناعة، من خلال حظر استيراد العديد من المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للصناعة، والإجراءات المعقدة التي يفرضها عند استحداث منشآت جديدة.

كما يوفّر الاحتلال فرصَ عمل وأجورًا مضاعفةً لاستقطاب الشباب والعاملين للعمل داخل إسرائيل والمستوطنات؛ حيث شكّل ارتفاعُ الأجور في سوق العمل الإسرائيلية، الذي بلغ ضعف الأجور في الأراضي الفلسطينية، العاملَ الأساسيَ في تدفق آلاف العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. وعلى الرغم من أن هذا يساهم في تقليل نسبة البطالة فإنه ينعكس سلبًا على واقع السوق المحلي من حيث طبيعة المقارنة بين الأجور والأسعار في السوقَيْن المحلي والإسرائيلي، إضافة إلى أن بعض الباحثين يذهبون إلى تسمية العاملين في السوق الإسرائيلي «بالبطالة المؤجلة»؛ إذ إنّ العمل في إسرائيل على المدى القصير مفيد وفاعل، لكنه مضرّ على المستوى البعيد وفي حالة تغيّر الظروف، كما جرى مثلًا خلال أزمة كورونا وإعلان الإغلاق أمام العمال؛ حيث شهد السوق الفلسطيني أعدادًا هائلة من العمال العاطلين عن العمل.[2]

تعطيل العملية التعليمية: يعمل الاحتلال على إلحاق الضرر بقطاع التعليم، من خلال ممارساته ضد الطلبة والمعلمين؛ ما يدفع الكثير منهم إلى عدم التمكن من الوصول إلى المدارس والجامعات على مدار أيام، إضافة إلى منع إدخال أجهزة الحاسوب والأدوات التقنية إلى الجامعات، وسياسات الإغلاق وقطع الطرق، وإغلاق المراكز التعليمية وهدمها.[3]

1 الإستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني، مصدر سابق.

2 رائد حلس، سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية: bit.ly/3zWCvwF

3 الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم، مصدر سابق.

رابعًا: الثقافة المجتمعية

هناك انخفاض في نسبة إقبال الشباب نحو التدريب المهني والالتحاق بمراكز التعليم والتدريب المهني؛ حيث تنتشر في المجتمع الفلسطيني ثقافة تفضيل التعليم الأكاديمي على التدريب المهني والتطبيقي.

وتشير دراسة إلى أنه على الرغم من أن سوق العمل بحاجة إلى أصحاب المهن والحرف، فإنّ هناك تدنيًا واضحًا في إقبال الطلبة على هذه البرامج، بسبب نظرة المجتمع الدونية والسطحية إلى البرامج المهنية، وقلة وعي الأهل والطلاب بأهمية هذه التخصصات، ومجالات عملها في توفير فرص مستقبلية تمكن أصحابها من العيش بكرامة.[1]

المعايير

- **المقبولية:** تأتي البدائل المقترحة منسجمة مع توجهات صانع القرار، وتتقاطع مع سياساته الإستراتيجية المتعلقة بقطاع التعليم ومواءمة مخرجاته مع متطلبات السوق في فلسطين.
- **المعقولية:** تأتي البدائل المقترحة متوافقة مع قدرات صانع القرار وإمكانياته، ومعقولية تحقيقها ممكنة.
- **الفاعلية:** تأتي البدائل المقترحة بهدف تحقيق الفاعلية، من خلال تقليل حجم الفجوة، وتحقيق أهداف الورقة.
- **الربح والخسارة:** البدائل قادرة على تحقيق الربح من خلال تعزيز وتطوير نوعية التعليم، ورفع مؤشر الاقتصاد الفلسطيني.
- **الوعي:** تأتي البدائل منسجمة مع الرأي العام الجمعي الذي يرتئي تحسين الظروف المعيشية، والارتقاء بنوعية التعليم العالي.

البدائل السياساتية

تقدم الورقة أربعة بدائل أساسية من شأنها استقصاء العوامل المؤدية إلى تفاقم مشكلة

1 رافع ضراغمة، دور ثقافة الشباب في تشجيعهم نحو الالتحاق بدورات التدريب المهني، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 34 (6)، 2020: bit.ly/3ivaKWf

البطالة التي يعاني منها خريجو الجامعات في الضفة الغربية، وتحديد أسبابها، وما يمكن تقديمه من حلول بديلة للتخفيف من آثارها.

المعايير العامة:

- تحظى البدائل بواقعية عالية، فهي تتماشى مع توجهات الحكومة الفلسطينية الرامية إلى إجراءات تهدف إلى إصلاحات هيكلية للحدّ من البطالة في صفوف الخريجين، وتأهيل سوق العمل أمام الخرجين.
- تحسين الأداء العام وإصلاح العملية التعليمية في الجامعات الفلسطينية بشكل تقني يضمن التطور التكنولوجي والمهارات الموجودة لدى الطلبة خلال الدراسة؛ ما يؤهلهم تقنيًا ومهاراتيًا للدخول إلى سوق العمل.
- ستظهر فرص الاستفادة من البدائل المقترحة على المدى البعيد؛ كونها عملية تراكمية.

البدائل:

لا يمكن الشروع في حل أزمة البطالة في صفوف الخريجين في الضفة الغربية من دون إيجاد عمل متوازٍ في البدائل الأربعة، وهذا يتطلب حوارًا مستدامًا بين الحكومة الفلسطينية والجامعات الفلسطينية حول احتياجات سوق العمل وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات الخريجين وخبراتهم، إضافة إلى تعزيز العمل المشترك بين هذه القطاعات.

البديل الأول: إعادة النظر في القدرات والمهارات البشرية للخرجين بما يتلاءم مع سوق العمل

يعدّ التدريب والتطوير عاملين مهمين وفعالين في تحسين احتمال حصول الخريج على فرصة عمل مناسبة؛ حيث يتم الاتجاه لتطوير مهارات الطلبة في معاهد، ضمن فترات تدريب إلزامية خلال مراحل الدراسة. ويشمل هذا التدريب آخر ما توصلت إليه التخصصات في عملها عالميًا، إضافة إلى حاجة سوق العمل، وإمكانية الانخراط والتطوير فيه، ومعايير ضابطة تقرّها الوزارات وهيئات التعليم المحلية بما يتواءم مع سوقيَ العمل الفلسطيني والعالمي.

كما يشمل التدريب المهارات التدريبية اللازمة لدخول سوق العمل، والتطور التقني

الشامل والعام بالدرجة الأولى، والتدريب المهاراتي التقني المكثف للطلبة بما يتناسب مع سوقيَ العمل المحلي والعالمي.

البديل الثاني: العمل في إطار سياساتي ناظم للعلاقة بين تخصصات الجامعات وسوق العمل

هناك دورٌ مهم للجامعات في المساهمة في توفير فرص عمل للخريجين تركز على التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل، من خلال خطة الدراسة والتدريب الإجباري في جميع التخصصات، ومن خلال وجود توجه إستراتيجي لكل خمسة أعوام من قِبل وزارة التعليم العالي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بناء على حاجة السوق، وبالتنسيق مع النقابات ومؤسسات سوق العمل بالترتيب.

البديل الثالث: إعادة النظر في دور النقابات والمؤسسات المختلفة في توفير فرص العمل

هنالك دور ضعيف للنقابات في التنسيق مع المؤسسات المختلفة من أجل توفير فرص عمل، أو عقد الدورات وورش العمل والندوات وبرامج التدريب لتطوير أداء الخريجين، وبالتالي يجب العمل على تفعيل دور النقابات وأخذ آرائها بعين الاعتبار في متطلبات سوق العمل وفرز الخريجين على الأعمال.

يجب أن يتم تفعيل دور النقابات وفق أسس معينة؛ حيث يُجبر الخريجون والمنتسبون على الاشتراك في دورات وورشات مستمرة لتطوير مهارات الطلبة.

إن تفعيل دور النقابات وتحولها لشكل حركي منظم وصارم يعني ألا تبقى بشكلها الصوَري، وأنها تسبب تغييرًا وتأثيرًا حقيقيًا وواضحًا، لا يمكن تفاديه أو التغاضي عنه قبل الدخول لسوق العمل.

تفعيل دور النقابات وربطها مع الوزارات والمؤسسات المختلفة يؤدي لأن تصبح متطلبًا أساسيًا للتخرج وأن تكون خطوة ضرورية للدخول لسوق العمل ولا يمكن تفاديها، بحيث تضمن تطوير الطلبة الخريجين في تخصصاتها وتأهيلهم لسوق العمل بشكل متابعة حثيث لكل شخص على حدة.

البديل الرابع: إعادة النظر في الدور الحكومي تجاه أزمة الخريجين

- العمل على إنشاء جهاز حكومي يعنى بالبطالة، خاصة في صفوف الخريجين، أو تفعيل دور الوزارات في بحث هذه الجوانب، وإقرار السياسات المتعلقة بها؛ من أجل خفض البطالة، وإيقاف التخصصات التي تعاني من البطالة لسنوات عدة حسب سوق العمل.

- إنشاء صندوق خاص بالخريجين، وتوفير الموارد المالية اللازمة له؛ لدعم المشاريع الصغيرة، ورعايتها، وتشجيع الأفكار الريادية؛ ما يخفف من البطالة بشكل عام، وبطالة الخريجين بشكل خاص، مثل وقف التخصصات التي تعاني من البطالة، وتوجيه الطلبة بمنح نحو التخصصات المهنية والناقصة في السوق الفلسطيني، وتقديم تسهيلات وفرص تدريب وعمل واضحة للتخصصات الناقصة.

- زيادة عدد حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة، أو زيادة الدعم المقدم لها، والتعاون معها. تختص هذه الحاضنات بدعم الشباب لإنشاء مشاريعهم وتطوير عملها بالتوازي مع العمل الحكومي والخاص والأهلي لاستفادة جميع الأطراف من المشاريع الجديدة. وهو ما يتطلب تعديل القوانين التي تدعم الأعمال الصغيرة، وتقلل الضرائب والمتطلبات المالية عليها لانطلاق عملها.

- رفع الحد الأدنى من الأجور؛ حتى يصبح مناسبًا فعليًا للخريجين من الطلبة، وأن يكون مناسبًا للعاملين في مختلف القطاعات، وأن يكون هذا الحد الأدنى مفيدًا فعلًا للخريجين، ويغطي احتياجاتهم الفعلية، يُبقيهم في سوق العمل الفلسطيني، ويضمن احتواءهم من دون هجرة العقول والذهاب إلى سوق العمل الإسرائيلي.

- تشجيع الخريجين على العمل والبقاء ضمن سوق العمل الفلسطيني، من خلال برنامج منظم يضمن ابتعاث الخريجين بمختلف التخصصات لدراسة المزيد من الخبرات وإعادة تطبيقها في مواقع عمل وتخصصات أفضل يحتاج إليها سوق العمل الفلسطيني.

المفاضلة بين البدائل

يتطلب حل أزمة الخريجين في الضفة الغربية العمل بالبدائل المقدمة في الورقة بالتوازي، بدءًا بإعادة النظر في الدور الحكومي تجاه أزمة الخريجين؛ حيث يتمثل في العمل على إنشاء جهاز حكومي يعنى بالبطالة، خاصة في صفوف الخريجين، وإنشاء صندوق خاص

بالخريجين، وتوفير الموارد المالية اللازمة له، لدعم ورعاية المشاريع الصغيرة، وتشجيع الأفكار الريادية؛ ما يخفف من البطالة بشكل عام، وبطالة الخريجين بشكل خاص. لذلك، تقترح الورقة البدء بتنفيذ البديل الرابع الذي يساهم في إيجاد حلول آنية لحل أزمة البطالة في صفوف الخريجين، ومن ثم تنفيذ البدائل الأخرى بشكل متوازٍ.

نحو آليات فاعلة لتجاوز إشكاليات التحوّل الرقمي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية

أيمن أبو اسليم، رهام سماعنة،
شذا قرموط، محمد الحطاب

مقدّمة

يمثل التحول الرقمي هدفًا إستراتيجيًا للحكومات يسعى القطاع العام إلى تحقيقه، بحيث يسرع من مساهمة التقنيات الحديثة في سد فجوة الخدمات بين الحكومة والمواطن. ويستجيب التحول الرقمي في طبيعته لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة 2030 (SDG's) التي أصدرتها الأمم المتحدة العام 2015، ولا سيما الأهداف (3، 4، 8، 9، 11، 16، 17) المتعلقة بالتعليم الجيد، والصحة الجيدة والرفاه، والعمل الملائم ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار، والمدن والمجتمعات المستدامة، والسلام والعدالة، والمؤسسات القوية، وبناء الشراكات على التوالي.[1]

لقد عززت جائحة كورونا من اتجاهات التحول الرقمي، وتحسين مرونة مقدمي الخدمات، ولكن لا تزال الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين الفلسطينيين في مراحلها الأولى، على الرغم من التسارع الرقمي في العالم؛ حيث تعاني معظم الوزارات من محدودية في منصاتها الإلكترونية.

في العام 2005، أُنشئت اللجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية، ثم تأسست الشبكة الحكومية في 2010، تبعها تشكيل الفريق الوطني لأمن أنظمة المعلومات لوضع سياسات ومعايير أمن وحماية المعلومات، إضافة إلى تدريب طواقم الوزارات في العام 2011، وأُعدت النسخة النهائية من سياسات الحكومة الإلكترونية ووثيقة سياسة أمن المعلومات في العام 2012.[2] وفي العام 2019، صدرت وثيقة سياسة وطنية للتحول الرقمي في فلسطين، ووُضع إطار وطني موحد لتنسيق الجهود، واعتُمدت من مجلس الوزراء، وعُمم على الوزارات للمواءمة مع خططها.[3]

1 للمزيد: تابع موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: bit.ly/2ZEDy8i

2 هيثم المصدر وعبد الفتاح نصر الله، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال، 2020.

3 عنقود التكنولوجيا والإدارة العامة 2021-2023، الأمانة العامة لمجلس الوزراء: bit.ly/3zW5SPQ

لم تكن الجهود كافية لإجراء منظومة رقمية متماسكة وشاملة في جميع الوزارات، على الرغم من الجهود المبذولة نحو ذلك؛ ويعود ذلك إلى طبيعة كل وزارة من الوزارات، والأدوار المناطة بها.[1]

هنالك تباطؤ واضح في تحقيق ممكنات التحول الرقمي زاد من توسع الفجوة الرقمية في المؤسسات الحكومية؛ بسبب غياب الأدوار الرقابية للسلطة التشريعية، وعدم استكمال البنية القانونية، وعدم استدامة الموارد المخصصة، إضافة إلى الضعف الشديد في البنية التحتية التكنولوجية، والعامل السياسي الداخلي وخصوصية الوضع الفلسطيني.

ما يميز هذه الورقة أنها تقدم، وللمرة الأولى، تحليلًا لسياسات التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وتقدم بدائل سياساتية من شأنها المساهمة في سد الفجوة المتعلقة بتحقيق متطلبات هذا التحول بفعالية، مع الأخذ بعين الاعتبار حشد موارد المجتمع.

الأهداف

الهدف العام:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم آليات من شأنها المساهمة في تجاوز الإشكاليات التي تواجه عملية التحول الرقمي في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

الأهداف الخاصة:

- تقديم بدائل سياساتية تساهم في تسريع عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية، وقادرة على الاستجابة لممكنات التحول الرقمي الذاتية.
- تقديم بدائل تعزز من فرص حشد موارد المجتمع لدعم التوجهات الحكومية نحو التحول الرقمي.

المشكلة السياساتية

تواجه مؤسسات السلطة الفلسطينية إشكالات حقيقية في عملية التحول نحو الرقمنة، ويظهر ذلك بعد حوالي 17 سنة من إطلاق مركز الحاسوب الحكومي، وبعد ما يقارب

1 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مختصّين في عملية التحول الرقمي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2021/11/8.

السنتين على اعتماد سياسة التحول الرقمي في فلسطين في كانون الأول/ديسمبر 2019.[1]

تظهر هذه الإشكاليات في تطبيق مؤسسات السلطة لآليات التحول الرقمي، وكيفية تنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها، على الرغم من وجود وثيقة سياسات وخطط إستراتيجية مكتوبة؛ وتعتبر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن عملية التحول الرقمي انطلقت فعليًا،[2] إلا أن التحديات تزداد مع مرور الوقت في ظل التسارع نحو الرقمنة في العالم، وخصوصية السياق الفلسطيني. تظهر مسببات المشكلة السياساتية على النحو الآتي:

- غياب الدور الرقابي المتابع لتنفيذ الخطط الإستراتيجية لمؤسسات السلطة الفلسطينية والمتمثل في السلطة التشريعية، إضافة إلى ضعف عمليات الرقابة الداخلية، وهو ما يسبب تباطؤًا في تحقيق متطلبات التحول بشكل سريع، كما أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تُصر على التفرد بعملية إدارة التحول الرقمي في ظل وجود فرص متاحة لعملية شراكة حقيقية تعزز من الفرص المتاحة نحو التحول، وتقلل من الوقت والجهد، وتفتح المزيد من فرص الرقابة والشفافية على العمليات. وأشار الفريق الوطني للتحول الرقمي إلى ضعف مؤشرات القياس اللازمة لتعقب التقدم والإنجاز في مجال توظيف التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات الحكومية.[3]

- الحالة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وبخاصة في أعقاب صدمة السيولة التي حلت بها العام 2017، والتي زادت حدتها ببدء جائحة كورونا العام 2020. أدى الضعف في المخصصات المرصودة إلى عدم استدامة الموارد المالية للتحول الرقمي، كما أن النظام الرقمي لدى المؤسسات الحكومية لم يكن يتمتع بمرونة كافية لإدارة الأزمة بسبب عدم المواءمة، حتى بعد بدء العمل على خطط الطوارئ، وتطوير النظام الرقمي نسبيًا لخدمة حالة الطوارئ المتعلقة بخدمات المواطنين؛ إلا أنه ظهر بشكل لا يرقى إلى المستوى المطلوب من الخدمات المطلوبة، مع احتوائه على الكثير من الإشكالات إلى الآن.[4]

- ضعف البنية التحتية الرقمية التي تعد أساسية لتطوير الخدمات بشكل عام، والاقتصاد الرقمي بشكل خاص، ولهذا السبب لم يتح للمواطنين، والشركات، والمؤسسات الحكومية، الاتصال عبر الإنترنت بنطاق عريض، عالي الجودة وبأسعار معقولة؛ للبقاء

1 مقابلة مع يوسف صباح، أمين سر مجلس الأمناء في جامعة القدس المفتوحة، وخبير في تخصص التحول الرقمي، 2021/10/17.

2 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.

3 مقابلة مع يوسف صباح، مصدر سابق.

4 المصدر السابق.

ممّكنين رقميًا. وهنا نرجع هذا الضعف لأسباب اقتصادية وقيود مفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.[1] كما أن هنالك ضعفًا في درجة الثقة بين المؤسسات المختلفة والمواطنين، مع عدم الشعور بالأمان تجاه سلامة المعلومات وخصوصيتها في ظل الاحتلال.[2]

- الانقسام السياسي ولّد ازدواجًا في مصدر السياسات والبرامج والأهداف، ويبدو أن عملية التحول الرقمي لا تشكل أولوية على البرامج السياسية لطرفي الانقسام، وهو ما يؤخر من فرصة تحقيق تقدم حقيقي وملموس؛ ويمكن ملاحظة ذلك من خلال البوابات الإلكترونية للوزارات والمؤسسات الحكومية، فنجد أن حكومة الأمر الواقع بغزة، تستخدم منصات منفصلة تمامًا عما يستخدم في الوزارات الفلسطينية في الضفة.

  كما أن فريق التحول الرقمي يعمل بشكل منفصل في الضفة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود جهود في قطاع غزة تدعم توجهات التحول الرقمي، ولكنها ليست على القدر المتوقع أيضًا.[3]

وإذا نظرنا إلى عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية من جانب، وإلى الأوضاع السياسية والاقتصادية، إضافة إلى الأمور التقنية، وسياسات الاحتلال بطبيعة الحال، من جانب آخر، يتضح أن هناك عقبات وتحديات كبيرة أمامهم، في ظل تعطل عمل المجلس التشريعي الذي أضعف النظام السياسي الفلسطيني، وهو ما أثر على عمل مؤسسات السلطة. وقد برز هذا التأثير من خلال ملاحظتنا لمكانة فلسطين في العالم الرقمي مقارنة بدول مجاورة على الأقل.[4]

الطريق نحو الرقمنة

أولًا: الضفة الغربية

في العام 2005، أُنشئت اللجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية، وتم إعداد الخطة الإستراتيجية الشاملة،[5] ثم في العام 2010، تم تأسيس الشبكة الحكومية، تبعها تشكيل الفريق الوطني لأمن أنظمة المعلومات لوضع سياسات ومعايير أمن وحماية المعلومات، إضافة إلى

1 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.
2 مقابلة مع يوسف صباح، مصدر سابق.
3 المصدر السابق.
4 المصدر السابق.
5 The Case of E-Government in the Palestinian Authority, OECD, 2011: bit.ly/3bUfD7p

تدريب طواقم الوزارات في العام 2011. وقد تم الانتهاء من وثيقة سياسة أمن المعلومات في بداية العام 2012؛ حيث وُضع تصور لإنشاء مركز استجابة لطوارئ أمن المعلومات، واعتماد إطار التبادل البيني «زنار» من قبل مجلس الوزراء في آذار/مارس 2013.[1]

تم إعداد النسخة النهائية من وثيقة سياسات الحكومة الإلكترونية العام 2011 بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، بحيث تم الانتهاء من إعداد خارطة الطريق لتنفيذ سياسة الحكومة الإلكترونية العام 2013، تضمن ذلك تحديد أولويات التنفيذ، وبمشاركة 18 وزارة ومؤسسة حكومية خلال العامين 2013 و2014.

في العام 2019، صدرت وثيقة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تهدف إلى اقتراح السياسة الوطنية للتحول الرقمي في فلسطين، ووضع إطار وطني موحد لتنسيق الجهود في سبيل تطوير التكنولوجيا لخدمة الجمهور، وتم تقديمها إلى مجلس الوزراء والمصادقة عليها وتعميمها على جميع الوزارات، بهدف مواءمة هذه الوثيقة مع خطط الوزارات.

من جهة أخرى، يشير تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2021،[2] إلى أن هناك تقدمًا ملحوظًا في الرقمنة والحوكمة والعمل المؤسسي، إضافة إلى تطور في إصدار تراخيص وموافقات مختلفة لتطوير هذا القطاع، وفتح خدمات الإنترنت بتقنيات متعددة وخفض أسعارها ورفع جودتها. ارتفع عدد معاملات الدفع الإلكتروني المركزي إلى 876652 معاملة إلكترونية للعام 2020،[3] مقارنة بـ 437671 في العام 2018، وهو تطور بنسبة 200% أسهمت فيه جائحة كورونا بشكل كبير. قد يبدو هذا الرقم كبيرًا عند مقارنته مع سياقه المحلي؛ لكن في حقيقة، الأمر ما زال الوضع مقارنة بدولة جارة مثلًا كالأردن، لا يمكن أن يقارن؛ فمثلًا كان استخدام خدمات معاملات الدفع الإلكتروني لأمانة عمان وحدها في العام 2018، هو 1115451.[4] يبرز ما سبق الفجوة بيننا وبين أقرب الدول، ما يعني ضرورة تسريع الجهود.

ثانيًا: قطاع غزة

أفضت الأحداث التي مر بها قطاع غزة إلى انفصال تام في السياسات والبرامج والمشاريع، وانسحب ذلك على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضًا؛ حيث قامت الوزارة في غزة ببعض الأنشطة والإجراءات التي قد تساهم جزئيًا في الذهاب نحو التحول الرقمي،

1 هيثم المصدر وعبد الفتاح نصر الله، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية، مصدر سابق.
2 تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال 15 عامًا، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2021.
3 تقرير لأهم إنجازات وأنشطة ومؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعام 2020، وزارة الاتصالات، 2021.
4 تقرير قياس استخدام الحكومة الإلكترونية 2018، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية، 2018.

ومنها: إنشاء قاعدة بيانات حكومية مركزية؛ تطوير بوابة إلكترونية للوصول إلى الخدمات؛ نظام الدخول الموحد للمواطنين؛ تطبيقات الهواتف الذكية؛ تطوير النظم داخل المؤسسات.

إضافة إلى وجود السياسة العامة لأمن المعلومات في المؤسسات الحكومية، صدر قانون المعاملات الإلكترونية تحت رقم (3) لسنة 2015 (غزة)، إضافة إلى وثيقة معايير جودة الخدمات الإلكترونية الحكومية. وساهم الانقسام في تعزيز الفصل والعمل بشكل مستقل. وهنا نرى أن العامل السياسي رسخ من تأثير العامل التقني الفني، وصعّب من مهمة توحيد الجهود، وبخاصة في ظل وجود برمجيات وتطبيقات ونطاقات مختلفة، إضافة إلى الجوانب القانونية والإجرائية التي تحتاج إلى توحيد.

سياسة التحول الرقمي في فلسطين

تذكر الوثيقة التي بنيت عليها سياسة الحكومة في التحول الرقمي أنها وضعت إطارًا وطنيًا واضحًا من شأنه توحيد الرؤية وتنسيق الجهود والتوجهات في تطوير التكنولوجيا الرقمية لخدمة المجتمع والاقتصاد الفلسطيني. وبناءً على طلب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتقديم الدعم الفني لتطوير السياسة المقترحة، وقد شارك في إعداد السياسة فريق وطني من الخبراء والمختصين في التكنولوجيا الرقمية، تم تشكيله لهذا الغرض من القطاعين الحكومي والخاص.

جاءت وثيقة السياسات نتاجًا للنقاش مع الفريق الوطني في مجموعات بؤرية وعدد من الاجتماعات الثنائية مع ذوي العلاقة، ونتيجة لجمع البيانات وتحليلها، ومراجعة الوثائق المتوفرة في المؤسسات الوطنية ذات الصلة. كما جرى الاستئناس بعدد من النماذج الناجحة الإقليمية والدولية أثناء الإعداد كما تذكر الوثيقة.

تتميز السياسات المتبعة بشموليتها؛ فهي تنطلق من الرؤية والأهداف مرورًا بممكنات التحول الرقمي وخطوط العمل التي ترتكز على 10 خطوط كما يبين الشكل أدناه:

المصدر: سياسة التحول الرقمي فلسطين

ثم تتطرق إلى خطوط العمل المقترحة في السياسة الوطنية المعتمدة للتحول الرقمي، وذلك حسب الخطوات المبينة في الشكل التالي:

1. تشكل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فرق العمل المسؤولة عن إعداد خطط العمل المتعلقة بعملية التحول الرقمي.
2. تعمل الفرق على صياغة أهداف خطط العمل اللازمة لتنفيذ خطوط العمل الواردة في هذه السياسة بما يتفق والاستراتيجية الوطنية، ويضمن تنفيذ التوجهات الحكومية للتحول الرقمي الفاعل.
3. إعداد قائمة بالمشاريع التي تحقق الأهداف المقترحة حسب معايير محددة مسبقاً لاقتراح المشاريع اللازمة لتطبيق سياسة التحول الرقمي.
4. اختيار قائمة المشاريع الأنسب ذات الأولوية الوطنية وفق معايير محددة مسبقاً لتحديد الأولويات مثل الأثر الذي يحدثه، وسرعة التنفيذ، وحجم الموازنة المطلوبة، وغيرها.
5. إيجاد الراعي الرئيسي (جهة التمويل)، والجهات المساندة لكل مشروع.
6. تحديد مراحل تنفيذ كل مشروع والمهمات الرئيسة لكل مرحلة ضمن جداول زمنية محددة.
7. تحديد الموارد (البشرية والمادية والمالية والتقنية) اللازمة لتنفيذ كل مشروع.
8. إسناد كل مشروع إلى جهة مختصة كفؤة لإدارة المشروع مع تحديد المسؤوليات الصلاحيات.
9. بناء نظام رقابة داخلي لتنفيذ كل مشروع، يشمل إجراءات الرقابة والمتابعة والتعديل.
10. البدء بتنفيذ المشاريع حسب الأولويات المحددة.

المصدر: سياسة التحول الرقمي فلسطين

في مقابلة مع الخبير يوسف صباح، أشار إلى أن تهديدات وعوامل الضعف التي تعزى إلى الاحتلال لا يمكن الاستهانة بها، ولكن يمكن تجاوزها عبر البدء بالعوامل الذاتية،[1] كما أن السياسات ذكرت موضوع رفع ثقة المواطن في المعاملات الرقمية، وموضوع التحول الرقمي على سبيل الإشارة، إلا أننا نرى أن كلتا الملاحظتين مهمّتان جدًا، وتشتملان على علاقة مركبة؛ فلرفع ثقة المؤسسات والمواطنين بالتحول الرقمي، لا بد من التطرق إلى نقاط الضعف الأساسية (العامل الذاتي) لهذا التحول، ووضع رؤيا وبدائل له، وهو ما يساهم في تعزيز ثقة المواطن وتوجهاته.

هناك ملاحظات مهمة، أيضًا، لم تأخذ الحيز الكافي في هذه السياسات، وهي: النظرة إلى المستخدمين أو المنتفعين، بمن فيهم المؤسسات والمواطنون، على أنهم كتلة واحدة غير متمايزة؛ اعتماد مبدأ التغيير والتحول من أعلى إلى أسفل، ما يغفل، بشكل كبير، نجاح المنصات الرقمية الفاعلة التي تتميز بالحلول ذات الطابع الخاص (Custom Personalization). في المقابل، يتم التركيز على المنصات المعتمدة على الرؤية الإدارية الحكومية العامة (Department-Centric).

التحول الرقمي الحكومي ... إنجازات تتحقق وفجوات قيد العمل

أشارت تقارير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى تقارير الإسكوا والبنك الدولي، إلى أن هنالك حالة من التقدم في الجهود المبذولة لاستكمال ممكنات التحول الرقمي في فلسطين، وقد تم استعراض أهم الإنجازات، إضافة إلى أهم نقاط الضعف التي لم يستكمل العمل عليها، وجاءت جميعها كما يلي:

أولًا: تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي

1. التطوير المؤسسي

قامت السلطة الفلسطينية بإعادة تشكيل اللجنة الوزارية للحكومة الإلكترونية؛ ويكون المقرر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمشاركة وعضوية 8 مؤسسات، وصدر العديد من الوثائق الداعمة للتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والتي تدعم التطور المؤسسي، ومن أهم إستراتيجيات وسياسات وخطط التحول الرقمي:

1 مقابلة مع يوسف صباح، مصدر سابق.

- **أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولًا» (2017-2022):**

هذه الأجندة توضيح الهيكلية الأساسية التي يقوم عليها إطار النتائج الإستراتيجي، ومنهجية العمل المتبعة في إعداده، بدءًا من عملية المواءمة بين السياسات الوطنية والأهداف الإستراتيجية القطاعية، وإطار الإنفاق المتوسط، وصولًا إلى تحديد نتائج وخطط العمل المرتبطة بها.

- **الإطار الإستراتيجي للتحول إلى بلديات إلكترونية (2019-2023):**

يعدّ الإطار الإستراتيجي إطارًا توجيهيًا وناظمًا لعملية التحول إلى بلديات إلكترونية؛ حيث تم خلال إعداده مراعاة الواقع الحالي للبلديات الفلسطينية خاصة، ولقطاع الحكم المحلي عامة، والطموحات في بناء بلديات إلكترونية تواكب التحول إلى حكومة إلكترونية على المستوى الوطني.

- **سياسة البيانات المفتوحة اعتمادًا على رخصة المشاع الإبداعي، 2019:**

يجب أن تكون بعض البيانات متاحة مجانًا للجميع لاستخدامها وإعادة نشرها وفق مبدأ حق الوصول إلى المعلومة، دون قيود من حقوق النشر، أو براءات الاختراع، أو آليات التحكم الأخرى.

- **نظام سجل الأعمال الإدارية، 2019:**

نظام أصدرته السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث ينظم ويسهل سير العمل المالي والإداري لكافة الموظفين والعاملين في السلطة الفلسطينية.

- **وثيقة ضوابط ومعايير إدارة عمليات التبادل البيني للبيانات:**

انبثقت هذه الوثيقة عن أجندة السياسات الوطنية التي تهدف إلى وضع معايير وقواعد واضحة في إدارة عملية تبادل البيانات بين المؤسسات وطبيعة الوصول إليها، وذلك بناء على ضوابط ومعايير تضمن النزاهة والشفافية.

- **الإستراتيجية الوطنية للدفع الإلكتروني، 2017:**

قامت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، ببناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي التي تهدف إلى وضع الأسس السليمة التي تكفل تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمّشة ومحدودة الدخل للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم.

- **سياسة رقمنة التعليم، 2015:**

أقرت الحكومة الفلسطينية سياسة رقمنة التعليم العام 2015، التي تهدف إلى تعزيز التعليم الرقمي، وعن بعد، لمواكبة الحالة التعليمية التقدمية التي يتجه إليها العالم في ضوء عملية التطوير ومواجهة الأزمات، بحيث يصبح التعليم الرقمي جزءًا أساسيًا من الحياة التعليمية كما الوجاهي.

- **سياسة نشر الإحصاءات الرسمية، 2014:**

اعتماد السلطة الفلسطينية في العام 2014 نشر الإحصاءات الرسمية الدورية عبر مواقع مؤسساتها الرسمية بشكل سنوي، أو حسب الحاجة، مع تسهيل عملية الوصول إليها من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى منصة البيانات للمؤشرات الكلية (indicators.ps).

2. تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية والإستراتيجيات التأسيسية

تعد السلطة التنفيذية والتشريعية من ركائز التحول الرقمي، ويعتبر الإطار القانوني مهيًّا نسبيًا للبدء في عملية التحول الرقمي، ويمكن قياس ذلك من خلال القوانين التي تم إصدارها مثل: قرار بقانون بشأن المعاملات الإلكترونية، 2017، قرار بقانون تسوية المدفوعات الوطني، 2012، قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، 2018.

ومع هذا التقدم النسبي، فإننا بحاجة إلى مراجعة وتحديث الإستراتيجيات الوطنية الضرورية لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية بشكل فعال وأكثر جودة، وتطوير اللوائح الحالية، والإستراتيجيات المتعلقة بالبيانات، بما في ذلك إقرار القوانين المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات.

ولكن، وبسبب تعطيل المجلس التشريعي، وغياب المتابعة مع الجهات المختصة أو الضغط عليها لمتابعة تنفيذ هذه القوانين، أو إصدار قوانين وتشريعات جديدة، أو تعديل الصادر منها، هناك بعض القوانين لا تزال تحتاج إلى إقرار أو تحديث، مثل قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون حق الحصول على المعلومات التقنية، وقانون الملكية الفكرية، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الشراء العام، التي من شأنها توفير إطار قانوني ملائم لتحقيق تحول رقمي آمن وقانوني.

يشار إلى أن هنالك ضعفًا واضحًا في عملية صياغة بعض المسودات المرتبطة بقوانين مقترحة، من شأنها خدمة عملية التحول الرقمي.[1]

1 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.

3. بناء القدرات ومهارات العاملين

قامت السلطة الفلسطينية في جانب تعزيز القدرات في تطوير خبرات الطواقم الفنية في الحكومة، وتشكيل الفرق الوطنية في المؤسسات كافة، ونتيجة ذلك، أصبح لدى جميع المؤسسات الحكومية إدارات مختصة في تكنولوجيا المعلومات، وطواقم فنية لديها خبرة وتأهيل كافيان للانطلاق والبدء بعملية التحول الرقمي، وتم تشكيل الفريق المركزي للحكومة الإلكترونية بمشاركة 15 مؤسسة حكومية، وتشكيل اللجنة الوطنية لإطار التبادل البيني «زنار»، كما قامت السلطة الفلسطينية بتشكيل الفريق الفلسطيني للاستجابة للطوارئ الحاسوبية، الذي برز دوره، واضحًا، خلال جائحة كورونا.[1]

يشار إلى أن كثيرًا من الهياكل التنظيمية لإدارات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات قديمة، ولا تتناسب مع التطور التكنولوجي الحالي، وذلك يرجع لأسباب عدة منها: غياب تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية؛ المقابل المادي التي تقدمه المؤسسات لا يتناسب مع حجم الجهد والخبرات مقارنة بالعالم الخارجي؛ ضعف منهجية العمل على التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية.

ثانيًا: البنية التحتية والاتصال بالنطاق العريض

تلبي البنية التحتية الحكومية الاحتياجات الأولية للبدء بعملية التحول الرقمي، بحيث قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء شبكة حكومية متطورة عبر الألياف الضوئية بتقنية الشبكات الخاصة مزودة بالإنترنت، وإنشاء ناقل البيانات الحكومي (X-Road) الذي يصل إلى 25 مؤسسة حكومية، وتم تشكيل فرق فنية لتحديد احتياجاته المستقبلية ومتابعته وتشغيله في المؤسسات المذكورة، إضافة إلى تشغيل مركز البيانات الوطني بتقنية افتراضية، وطرح عطاء الحوسبة السحابية الخاصة، وإنشاء مركز التعافي من الكوارث.

وعلى الرغم من هذا التقدم الأولي، فإن العديد من البرمجيات والتطبيقات التي يتم تطويرها لدى المؤسسات غير موثقة عبر إجراءات العمل وإعادة هندسة العمليات، ولا تأخذ بالحسبان كيفية ارتباطها أو تكاملها مع الأنظمة الأخرى، ما يسبب مشكلات مستقبلية.[2] كما أن تطوير البنية التحتية الأساسية، والحصول على نطاق الإنترنت العريض، والتطور نحو الجيل الرابع وما بعده في الاتصالات، كلها مرتبطة بأخذ الموافقة من الاحتلال الإسرائيلي، لذا فإن إحراز التقدم فيها يخضع لشروط الاحتلال من جهة، وضعف الميزانيات من جهة أخرى،

1 وفق بعض تقارير الوزارة، وتم تأكيدها عبر مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.

2 مقابلة مع يوسف صباح، مصدر سابق.

ولذلك فإن التطور المنشود من هذا الشق لم يتم تحقيقه كما يجب لغاية اليوم.[1]

ثالثًا: المنصّات الرقمية العامة الآمنة وتقديم الخدمات الرقمية للمواطنين والشركات

إن تفعيل الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي على رأس أولويات الحكومة الفلسطينية بعد اعتماد سياسة التحول الرقمي العام 2020، ولديها الاستعداد للدعم بناء على التمويل الذي تم توفيره من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتطوير هذه المنصات بقيمة 30 مليون دولار.[2] وهنا يجب أن نوضح أن مشكلة التمويل مستمرة، ونرصد هنا تحركات تتعلق بتطوير المنصات والخدمات الإلكترونية والتطبيقات الذكية التي سعت السلطة إلى تطويرها:

- العمل على تطوير البوابة الحكومية وتطبيق ذكي للخدمات الإلكترونية.
- الموقع الإلكتروني «زنار» كمرجع للتبادل البيني ضمن الحكومة الإلكترونية.
- العمل على إطلاق تطبيق الشكاوى ونظام خاص بإدارتها.
- حصر الخدمات الحكومية؛ وتفعيل 36 خدمة وG2G (خدمات من الحكومة إلى الحكومة) على ناقل البيانات.

وبالنظر إلى المتطلبات التي تم تحقيقها للسلطة الفلسطينية، بما يخص تطوير عملية التحول الرقمي، نجد أن ما تم العمل عليه غير كافٍ للوصول إلى تحول رقمي نسبي جيد، وهو بحاجة إلى العديد من المتطلبات لتطويره.[3]

البدائل السياساتية

البديل الأول: البدء التدريجي بتحقيق ممكنات التحول الرقمي في إطار الفواعل الحكومية

ينطلق هذا البديل من فكرة تقسيم سياسة التحول الرقمي إلى مراحل، مع العلم أن تحديد أولويات التحول الرقمي في كل مؤسسة متفاوتة حسب احتياجها، وهذا يعود إلى تخصيص الموارد المادية والبشرية والبرمجية والمعدات الكافية من الحكومة لاستكمال

1 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.

2 منحة جديدة بقيمة 30 مليون دولار لدعم الإصلاحات الفلسطينية في مجالات الاقتصاد الرقمي والحوكمة وتعزيز القدرة على مواجهة الجوائح، البنك الدولي، 2021/5/28: bit.ly/3GZvno6

3 مقابلة مع يوسف صباح، مصدر سابق.

ما تم البدء به وفق إطار زمني واضح، يستند بالأساس إلى السياسة الوطنية للتحول الرقمي، كما يلي:

1. **مؤسسات حكومية ممكّنة رقميًا**

- تطوير الأنظمة ذات الاستخدام المتشابه والمشترك بين المؤسسات الحكومية.
- الربط الكامل والإجباري بين المؤسسات الحكومية، مع تعزيز سهولة تبادل البيانات وإتاحتها.
- إطار تنسيقي للجهود المتعلقة بإعداد الوثائق والسياسات والإجراءات في المجال الرقمي.
- إعادة هندسة العمليات لأتمتة الخدمات، مع ضرورة اختيار منهج مناسب للمفاضلة بين الخدمات ذات الأولوية للبدء بها.
- تصميم التطبيقات الإلكترونية وفقًا لنوعية الخدمات الرقمية، وليس الخدمات التقليدية.

2. **بنية قانونية وتشريعية ملائمة ومتطورة**

متابعة تحقق بنية تحتية قانونية ملائمة لعملية التحول الرقمي ومواءمة البنية القانونية الحالية لذلك، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العمل على قوانين جديدة تعتبر أولوية؛ مثل:

- إصدار قانون خاص بالأرشفة وإدارة الوثائق في المؤسسات الحكومية.
- إقرار قانون الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وتنظيم عملية نشر المعلومات.
- تعديل قانون المطبوعات والنشر في ظل انتشار النشر الإلكتروني.
- تعديل مدونة السلوك الوظيفي، بإضافة مادة تتعلق بتحديد صلاحيات الموظفين الحكوميين في النشر على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إقرار قانون حماية البيانات الشخصية، وقانون حق الحصول على المعلومة إلكترونيًا عبر الإنترنت.
- متابعة مكثفة للإجراءات المتعلقة بصياغة مسودات القوانين المتعلقة بالرقمنة.

- تأهيل قانونيين مختصين بالعمليات الرقمية، بالتعاون مع الجامعات ونقابة المحامين، وبإشراف مجلس القضاء الأعلى، وديوان الفتوى والتشريع.

3. **بنية تحتية رقمية كفؤة وفعالة**

- إنفاذ قرار الحكومة الذي يُلزِم المؤسسات الحكومية والموردين باتباع إطار التبادل البيني (زنار) في تطوير الأنظمة الجديدة.
- ترقية ناقل البيانات الحكومي لإتاحة تبادل البيانات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وبخاصة قطاع الأعمال.
- تطوير مركز البيانات الحكومي ليصبح مركزًا وطنيًا للبيانات، إضافة إلى تطوير الحوسبة السحابية الحكومية.
- تطوير المركز الوطني للتعافي من الكوارث.
- العمل على تجهيز المتطلبات الفنية للربط بين المؤسسات الحكومية في محافظات الضفة وغزة، وبخاصة أن آلية الربط ممكنة فنيًا في حال تم تجاوز الموانع السياسية.[1]

4. **كوادر فنية عالية التأهيل**

- تطوير الكوادر وتوطين المهارات والخبرات، وإعداد طواقم خبيرة ومؤهلة تسهم في الدعم الفني.
- إعادة توزيع الأدوار بين الطواقم الإدارية والفنية المتخصصة بالتكنولوجيا الرقمية في المؤسسات الحكومية وشركات أنظمة المعلومات في القطاع الخاص.

5. **أمان رقمي وخصوصية عالية**

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة للمصادقة الإلكترونية والتوقيع الرقمي على المستوى الوطني، مع وحدة إشراف ورقابة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- التوجه إلى استخدام طرق المصادقة الحيوية للتعرف على هوية المستخدم.
- التحديث الدوري للإطار القانوني، ولسياسة أمن المعلومات، وسياسة استخدام الإنترنت.

1 مقابلة مع رامي جابر وإياد عريقات، مصدر سابق.

- الاستثمار في الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ الحاسوب، ليمثل الجهة الأولى الرسمية فيما يتعلق بالأمن السيبراني.

6. **موارد مستدامة**

- تخصيص بند في النفقات التطويرية في الموازنة العامة حول تطوير الأنظمة الحكومية.
- إيجاد نماذج أعمال جديدة تضمن توفير النفقات التشغيلية للحكومة الإلكترونية دون أعباء إضافية على المواطن.
- تطوير خطة عمل تحدّد المشاريع والأنظمة الرقمية التي سيتم تطويرها وفق الأولوية مع تفعيل أطر الشراكة بين القطاعات عبر عنقود التكنولوجيا.
- مراعاة فارق الأدوار بين الوزارات عند عملية تخصيص الموارد عبر موازنة الحكومة، بحيث تحصل وزارات ذات أولوية في عملية التحول الرقمي كالصحة والتعليم، على مخصصات مناسبة تحسن من قدرتها على الاستجابة لهذا التحول بشكل مستدام.

7. **إطار حوكمة فعال**

تتيح التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها المتنامية، العديد من الفرص، وبالمقابل العديد من التحديات والإشكاليات لدى الحكومات. يتضح أن التحول الرقمي يولد أدوات جديدة للحوكمة والإدارة بأبعادها المختلفة من نزاهة، وشفافية، ومسؤولية، ومساءلة. لذلك، لا بد من الآتي:

- توثيق العلاقة بين الجهة المسؤولة عن توظيف التكنولوجيا الرقمية وتطويرها في المؤسسات الحكومية.
- تعتبر الوزارة هي المسؤول الأول عن إلزام المؤسسات الحكومية بسياسة التحول الرقمي.
- التوافق على إطار حوكمة موحد يحقق متطلبات أصحاب المصلحة، ويضمن سلامة العلاقة بين الأطراف.

8. **إطار رصد وتقييم تشاركي**

توصي وثيقة السياسات بضرورة إصدار مؤشرات وطنية متخصصة لرصد الخدمات الإلكترونية، وهنالك مؤشرات دولية صادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات، واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وأيضًا مؤسسة المعرفة المفتوحة وغيرهم.

متطلبات تحقق البديل:

يتطلب تحقق البديل إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات الفلسطينية كجامع لكل الفواعل في عملية التحول الرقمي في فلسطين، وهيئة المصادقة الإلكترونية لتسهيل البنية التحتية الموثوقة لطرح نظام دفع حكومي رقمي آمن، وشراء المعدات والأجهزة مثل أجهزة الحاسوب للوصول إلى حالة من التأهيل للنظام المؤسسي الحكومي، ويؤثر إنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وهيئة المصادقة على ترقية العمل من العمومية إلى التخصصية، وهو ما يضيف جودة إلى العمل الرقمي في جانب الاتصالات والبنية التحتية الإلكترونية.[1]

البديل الثاني: حشد الموارد من الفواعل غير الحكومية لدعم عملية التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية

يعد هذا البديل من أهم البدائل وأكثرها انسجامًا مع تطبيق آليات التطور الرقمي الحديث، من خلال تعزيز تنفيذ السياسة الحكومية التي تدعم وسائل التحول الرقمي ومواكبة التطور التقني، ومدى أهمية توظيف آليات الرقمنة في مؤسسات السلطة الفلسطينية، لتأثرها بكثير من مجالات الحياة. ولتطبيق هذا البديل، هناك خطوات مترابطة لا بد من العمل عليها:

1. **تأسيس إطار للتواصل بين المؤسسات الحكومية والفواعل غير الحكومية (Non State Actors)**

يساهم هذا الإطار في التنسيق بين الجهود الحكومية والجهود المبذولة من خارج القطاع الحكومي، عبر تقسيم الأعباء وفق الاختصاص كما يلي:

2. **استخدام موسع للتكنولوجيا الرقمية:**

- تبنّي عملية التحول الرقمي من قبل الجامعات ومراكز الإبداع، وتطبيق عملية التحول الرقمي في القطاعين الخاص والأهلي.
- توفير خدمات الإنترنت بجودة عالية وبأسعار مقبولة للجميع.

1 الإدارة العامة للحكومة الذكية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2021/10/19: bit.ly/3lTuRiP

- تبني سياسة الإدماج الرقمي، بحيث نضمن تفاعل الفئات الأقل حظًا في الوصول إلى التكنولوجيا.

3. **مجتمع واع ومُمَكَّن:**

- العمل على بناء برامج تدريبية تساهم في خلق بيئة عمل مشتركة تدعم عملية التحول الرقمي.
- بناء إطار عام للتوعية بالخدمات الرقمية وأهميتها لدى الجمهور.
- استخدام وسائل إعلامية رقمية في نشر حملات مكثفة، تعمل على تعزيز ثقافة التحول الرقمي.
- تطوير المناهج التعليمية لتتلاءم مع سياسة التحول الرقمي.
- بناء برامج الضغط والمناصرة لحشد التأييد الدولي، وفضح انتهاكات الاحتلال للمجال والحقوق الرقمية الفلسطينية.

4. **موارد مستدامة:**

- تحويل جزء من أجندة التمويل المؤسسي، إلى برامج تدعم سياسة التحول الرقمي بالشراكة مع الحكومة.
- المساهمة في إدخال المعدات والتقنيات المعززة لعملية التحول الرقمي، بدعم المؤسسات الدولية.
- العمل على بناء موازنة مساندة للموازنة الحكومية المخصصة لعملية التحول الرقمي (شبكة أمان) عبر حشد الموارد من المؤسسات المحلية والدولية ورجال الأعمال.

5. **بيئة أعمال مبنية على الابتكار:**

تحقيق الربط بين الجامعات ومراكز الإبداع من جهة، والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى، لإمدادها بالأفكار الريادية وإعداد برمجيات تدعم التوجهات الرقمية، عبر تقديم دعم لروّاد الأعمال والمشاريع الريادية الشبابية والشركات الناشئة في مجال التحول الرقمي.

6. **بنية قانونية وتشريعية ملائمة:**

- المساهمة في توفير مختصين قانونيين لدعم منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بعملية التحول الرقمي.

- تشكيل لجنة قانونية مشتركة بين الحكومة والفواعل غير الحكومية بهدف متابعة إقرار لوائح قانونية تنظم آلية عملية التحول الرقمي.

7. **إطار تشاركي للرصد والمتابعة:**

- تشكيل إطار عمل بهدف متابعة التقدم في عملية التحول الرقمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة.

- المساهمة في وضع مؤشرات القياس الرئيسية لأداء الحكومة الإلكترونية وعملية التحول الرقمي.

متطلبات تحقيق البديل:

- سياسات التعاون والشراكة بين القطاعات المحلية كافة، التي تقدم خدمات إلكترونية، ودعم وضع قوانين وإجراءات واضحة لتقييم أداء العاملين في هذا الإطار.

- الاستفادة من وجود عضوية لفلسطين في الاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك من خلال الحصول على التحديثات المستمرة في مجال الرقمنة.

المعايير العامة لمحاكمة البدائل

المقبولية: وتمثل مقبولية البدائل لدى الأطراف، ويقصد بها: القطاعات الثلاثة، إضافة إلى المواطن والمؤسسات الأممية والدولية لأدوارها المهمة.

المعقولية: منطقية البديل ومدى ملاءمته للحالة الآنية والسياق المحلي المتنوع بين حالة انقسام سياسي قسري، وحالة اقتصادية سيئة ليس من السهل تجاوزها، إضافة إلى ضعف في البنية التحتية الرقمية، يرجع إلى أسباب ذاتية واحتلالية.

الربح والخسارة: ماذا سنحقق من تنفيذ البدائل؟ وكيف سينعكس ذلك على الأطراف ذات العلاقة؟ وماذا سنخسر في حال عدم تبنيها؟ وكيف سينعكس ذلك أيضًا؟

الرأي العام: كيف ينظر الجمهور باعتباره الفئة المستفيدة الأولى من الجودة المتحققة من تطبيق التحول الرقمي، وهو من يشكل الرأي العام في هذا الاتجاه، إضافة، أيضًا، إلى الموظفين العاملين في الحكومة.

محاكمة البدائل

بالنظر إلى طبيعة البدائل المقدّمة، نجد أنها تذهب باتجاهين؛ الأول يحدد أدوار وآليات للفواعل الحكومية (State Actors)، من شأنها تنظيم العمل وجدولته بشكل أكثر فعالية، وبناء أرضية صلبة عبر تبنّي السياسة الوطنية للتحول الرقمي، والبدء بتحقيق متطلبات هذا التحول، مع ضرورة الاستفادة قدر الإمكان من حشد موارد المجتمع للانطلاق نحو البديل الثاني؛ بالاستفادة من الفواعل غير الحكومية (Non State Actors)، كالمؤسسات الأهلية المحلية والدولية، إضافة إلى الاتحادات والنقابات، وبطبيعة الحال القطاع الخاص. وأيضًا لوجود الجامعات باعتبارها مالك المعرفة، ومنشئًا ومنظمًا لمراكز الإبداع والحاضنات. ويعمل الإعلام بأدواته في خط عابر للبديلين الأول والثاني.

لذلك، نجد أن البدائل تتمتع بدرجة معقولية عالية، وتلائم الحالة الفلسطينية، أما ما يتعلق بمقبولية البدائل، فتتمتع بمقبولية عالية لدى الفواعل غير الحكومية، في حين أن هنالك حاجة للتفاكر مع القطاع الحكومي حول الآليات المقترحة للتسريع نحو الرقمنة.

يساهم الذهاب نحو البدائل في وجود شكل مستدام من آليات حل المشكلات الإدارية والمالية والتقنية، ويزيد من فرص تحقيق معايير الحكم الرشيد، كما يساهم في تحقق شكل من أشكال الرفاهية للمواطن، ويزيد من الفرص الاقتصادية المتولدة عن التحول الرقمي، ويعزز من فرص اندماج الفئات الهشة ودمج النساء في سوق العمل - كل ما سبق كفيل بخلق رأي عام يدعم هذا التوجه، ويعزز من فرص تحققه؛ لذلك فإن البدء بتنفيذ البديل الأول بشكل تدريجي، ثم الانتقال للعمل على البديلين بشكل متزامن، يعظمان من فرصة الاستفادة من الموارد، ويساهمان في كشف الفجوات التي يمكن سدّها.

سياسات مكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت

آلاء سلامة، تمار الطيبي، حمزة خضر،
فؤاد بنات، نداء عوينة

مقدّمة

يعرف التحرش الجنسي عبر الإنترنت بمجموعة من السلوكيات التي تستخدم المحتوى الرقمي (الصور، ومقاطع الفيديو، والمشاركات، والرسائل، ... وغيرها) على مجموعة متنوعة من المنصات الخاصة أو العامة، والتي تجعل الشخص يشعر بالتهديد، أو الاستغلال، أو الإكراه، أو الإذلال، أو الانزعاج، أو التحيز الجنسي، أو التمييز ضده، ويمكن تصنيفه إلى أربعة سلوكيّات هي: المشاركة غير التوافقية للصور ومقاطع الفيديو الجنسية، الاستغلال والإكراه والتهديد، التنمر الجنسي، محاولة إنشاء تواصل جنسيّ غير مرغوب فيه.[1]

وأضحى التحرش الجنسي عبر الإنترنت أكثر انتشارًا في المجتمع الفلسطيني نتيجة التطور المتسارع في وسائل التواصل الاجتماعي، وأغلب ضحاياه من الإناث. وهذا ما أوضحه استطلاع الرأي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، الصادر عن المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي-حملة بعنوان «العنف الجندري ضد النساء الفلسطينيات في الحيز الافتراضي»؛ إذ بلغت نسبة النساء اللواتي أفصحن عن تعرّضهن للتحرش عبر الإنترنت 55%، من ضمنهنّ 34% تلقّين صورًا إباحيّة غير مرحّب بها، و16% تلقّين رسائل إلكترونيّة فيها تحرّش جنسيّ، و5% منهنّ أفصحن عن تعرّضهن للتحرش عبر الإنترنت بحسب ما جاء في تقرير صدر العام 2018، وأنّ 33.33% من النساء اللواتي

تعرّضن للتحرّش عبر الإنترنت لا يعرفن المتحرّش، أو مرتكب فعل الابتزاز مسبقًا.[2] ولجأت 71% من النساء إلى عدم وضع صورهن الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، لأنهن لا يشعرن بالأمان، و25% من النساء أغلقن حساباتهنّ على وسائل التواصل الاجتماعيّ نتيجة لتعرّضهن للتحرش.

وتظهر الأرقام الواردة أعلاه، أهمية وجود سياسات لمكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت.

1 Childnet, Defining Online Sexual Harassment: bit.ly/30a2EMl

2 شهرزاد عودة، العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الحيز الافتراضي، المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي (حملة)، حيفا، 2018، ص 34.

وقد بذلت السلطة الفلسطينية جهودًا محدودة في مكافحته، ففي السابق أقرت السلطة الفلسطينية بوجود جرائم إلكترونية، ونددت بخطورتها، وضرورة اتّخاذ موقف صارم لمحاربتها؛ ففي العام 2013، أسست «وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية»، وفي العام 2016، تبنت النيابة العامة مهمة التصدي لهذه الجرائم، من خلال إنشاء «نيابة مكافحة الجرائم الإلكترونية» بقرار صادر عن النائب العام، وفي العام 2017، تم تخصيص أعضاء نيابة عامة متخصصين لمتابعة قضايا الجرائم الإلكترونية، وتبع كل تلك الجهود إقرار قانون بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (10) لسنة 2018.

لكن، على الرغم من وجود تلك السياسات الإيجابية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، لا يزال هناك قصور عام فيما يتعلق بإقرار سياسات عامة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وبخاصة التحرش الجنسي عبر الإنترنت.

أهداف الورقة

الهدف العام:

اقتراح سياسات لمكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وتشجيع الضحايا من النساء والفتيات على تقديم شكوى إلى الجهات المختصة.

الأهداف الخاصّة:

- تقديم آليات لحماية النساء والفتيات من التحرش الجنسي عبر الإنترنت.
- تعزيز المنظومة القانونية والقضائية لمكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت.
- توفير سياسات من شأنها ضمان الحماية والأمان والسرية والخصوصية في تقديم الشكوى وكسر حاجز الصمت.

المشكلة السياساتيّة

ارتفاع نسبة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وانخفاض عدد الضحايا اللواتي يلجأن إلى جهات الاختصاص لتقديم الشكاوى، في ظل غياب آليات قانونيّة ناجعة لحماية الضحايا وحماية خصوصيّتهن ومساءلة مرتكبي أفعال التحرّش الجنسي عبر الإنترنت، وغياب فعل حكوميّ ناجع هادف للحدّ من ارتفاع الظاهرة ومحاولة القضاء عليها.

وتبرز المشكلة، بشكل واضح، من خلال أسبابها الرئيسية الآتية:

أولًا: البنية القانونية

يعاني النظام القانوني الخاص بالعقوبات من الازدواجية لوجود قانون معمول به في الضفة من الحقبة الأردنية، وآخر انتدابي معمول به في القطاع، فمن جهة، تعدّ هذه القوانين غير عصرية ولا تتناسب مع الواقع الحالي، ومن جهة أخرى، فإن كلا القانونين لا يوفران تغطية قانونية لمكافحة التحرش الجنسي، ولا يحتويان لفظًا واضحًا صريحًا يدلل على جريمة التحرش، أو استخدام صريح للعبارة، وهذا نقص واضح في كليهما.

وفي ظل غياب قانون يجرم التحرش الجنسي، يتم التكييف القانوني للتحرش الجنسي على اعتبار أنه فعل منافٍ للحياء العام[1]، وفي الوقت نفسه، عالج مشروع قانون العقوبات الفلسطيني التحرش الجنسي، بشكل واضح، واعتبره جريمة، وفرض العقوبات اللازمة على مرتكبيه، وذلك بموجب نص المادة (463). وشملت المادة أي أقوال أو إشارة أو أفعال من شأنها المضايقة أو النيل من الكرامة أو رغبات غيره الجنسية، أو ممارسة أي ضغوطات لتشمل جميع أنواع الضغوط النفسية والاقتصادية والاجتماعية والوظيفية وغيرها. لكن، يشترط المشرع لتطبيق هذه المادة، وجود عنصري الإمعان والتكرار لتكييفه على أنه تحرش، ما قد يمنع الضحية من تحريك شكوى منذ بداية وقوع فعل التحرش، ويسمح للمتحرش بممارسة التحرش إذا كان التحرش للمرة الأولى. على الرغم من كل ما ذكر حول إيجابيات وسلبيات هذه المادة، فإن المسودة ما زالت طي الأدراج منذ العام 2010.[2]

في السياق ذاته، جاء في القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، وبخاصة في المادة رقم (16)[3]، صور التحرش الجنسي، ولكنه لم يذكر صراحة أنها تتعلق

1 المصدر السابق.

2 فاطمة دعنا، العدالة الاجتماعية في قانون العقوبات والتشريعات الفلسطينية (دراسة قانونية نقدية تحليلية)، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2019، ص 101.

3 «1. كل من أرسل عن طريق الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، قصدًا، كل ما هو مسموع أو مقروء أو مرئي، يتضمن أعمالًا إباحية لمن هو فوق الثامنة عشرة سنة ميلادية دون رضاه، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار، ولا تزيد على ألف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا، أو بكلتا العقوبتين. 2. كل من أرسل أو نشر عن طريق الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، قصدًا، كل ما هو مسموع أو مقروء أو مرئي يتضمن أعمالًا إباحية لمن لم يكمل الثامنة عشرة سنة ميلادية، أو تتعلق بالاستغلال الجنسي لهم، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانونًا، أو بكلتا العقوبتين. 3. كل من قام قصدًا باستخدام الشبكة الإلكترونية، أو إحدى وسائل تكنولوجيا المعلومات، في إنشاء، أو إعداد، أو حفظ، أو معالجة، أو عرض، أو طباعة، أو نشر، أو ترويج أنشطة أو أعمال إباحية لغايات التأثير على من لم يكمل الثامنة عشرة سنة ميلادية، أو من هو من ذوي الإعاقة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار، ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار أردني، أو ما يعادلها بالعملة المتداولة، أو بكلتا العقوبتين».

بالتحرش الجنسي. ويعيب على هذه المادة عدم وضوحها، وعدم تناولها كافة صور التحرش عبر الإنترنت[1]، كما أن القانون لم يوضح تعريف الأعمال الإباحية وماهيتها.

ثانيًا: الثقافة المجتمعية

السلوكيات السلبية في العالم الافتراضي ما هي إلا امتداد للسلوكيات من العالم الواقعي، وعندما يشعر المتحرش بالراحة والأمان، وسهولة في انتحال الهوية، وصعوبة الكشف عنها، فإن ذلك يتيح له مساحة للقيام بأفعال لا يجرؤ على القيام بها على أرض الواقع، ونستدل من هذه السلوكيات على رغباته الكامنة، وتظهر تراجعًا في منظومة القيم والأخلاق، وتعد مؤشرًا للكبت الاجتماعي وتشييء النساء، والسلطة الأبوية؛ حيث ينشأ الولد أو البنت في بيئة خالية من الاتصال والتواصل، وعندما يلج العالم الافتراضي المنفتح على بعضه، تتشكل لديه صدمة اجتماعية وثقافية، ويفقد القدرة على إدارة العلاقات بشكل سليم.[2]

ولا تزال النساء والفتيات، أيضًا، يفضلن الصمت وعدم البوح لأفراد الأسرة، أو الجهات الرسمية المختصة عند تعرضهن للتحرش؛ خوفًا من ردة فعل أفراد الأسرة في حال معرفتهم بالأمر، لأن أصابع الاتهام ستشير إليها وتحملها المسؤولية بالدرجة الأولى، على اعتبار أن ذلك يسبب الفضيحة وتلويث سمعة العائلة، وشعور الضحايا بعدم الثقة وفقدان السرية والخصوصية في جهات إنفاذ القانون، والقناعة بأن الجاني لن يجد العقاب الرادع، كل ذلك يساهم في زيادة التحرش.[3]

ومن الأسباب التي تؤدي إلى زيادة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، ضعف المعرفة الكافية لدى النساء والفتيات بكيفية استخدام التقنيات التكنولوجية بطريقة أكثر أمنًا؛ مثل كيفية تأمين حساباتهن وبياناتهن، والمعرفة بحقوقهن الرقمية،[4] وضعف الوعي المجتمعي بأشكال التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وغياب الاحتضان الأسري للأبناء.

ثالثًا: السياسات الحكومية

تعد وزارة شؤون المرأة لاعبًا أساسيًا في وضع السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية

1 قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية.

2 أحمد ضرغام، التحرش الجنسي الإلكتروني بالسيدات، ورقة بحثية في إطار دراسة مادة علم الإجرام والعقاب، كلية الحقوق-جامعة الإسكندرية، 2018، 13.

3 مقابلة شخصية مع (أ. ط) امرأة ناجية من التحرش والابتزاز الجنسي عبر الإنترنت - فضلت عدم الكشف عن اسمها، 2021/9/18.

4 رفع وعي النساء بحقوقهن الرقمية يحميهن من التعرض للابتزاز الإلكتروني، وكالة وطن للأنباء، 2021/6/30: bit.ly/3ux32zJ

التي تهدف إلى تخفيض نسبة العنف الموجّه ضد المرأة الفلسطينية بأشكاله كافة، فمن خلال الإستراتيجيات التي تتبناها وزارة المرأة، يمكن معرفة أولوياتها فيما يخص العنف.

وبالرجوع إلى إستراتيجية «تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين العابرة للقطاعات (2017-2022)» التي نصّت على أن القطاع الاجتماعي هو من القضايا ذات الأولوية، التي ستعمل الإستراتيجية على معالجتها. وإذ إنّ العنف يُعدّ من القضايا الاجتماعية، فإن هذه الإستراتيجية أقرت بوجود فجوات مرتبطة بالعنف، وأن المرأة لا تزال تتعرض لجميع أشكال العنف، وذكرت أشكال العنف التي تعتبر أولوية لوزارة المرأة، وهي العنف الجسدي، والنفسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والجنسي.[1]

ومع أن الإستراتيجية تعتبر العنف الجنسي هو من القضايا ذات الأولوية[2]، فإنّه يُفتَرض، في ظل تسارع تطور وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وزيادة استخدام وسائل التواصل والأجهزة الذكية والإنترنت، أن يتم تخصيص وإعطاء أولوية في الإستراتيجية، أيضًا، للعنف والابتزاز الجنسي الإلكتروني.[3] كما أن الخطة الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام (2011-2019) الصادرة عن وزارة المرأة انتهت صلاحيتها، ولم يتم تحديث إستراتيجية جديدة بعد ذلك.

أما بالنسبة لوزارة العدل، التي تهدف إلى بناء قطاع عدالة متكامل الأدوار، يحقق العدل وسيادة القانون، ولتحقيق ذلك، أقرت إستراتيجيتها الوطنية (2017-202)، واعترفت في الإستراتيجية بغياب سياسة وطنية للمساعدة القانونية، وضعف في تقديم خدمات العدالة، لذلك دعت إلى تبني إستراتيجية وطنية للمساعدة القانونية، وبخاصة مساعدة النساء المعنّفات، ومواءمة هذه التدخلات مع قطاع الأمن والعدالة والحماية المجتمعية.[4] وعلى الرغم من نجاعة هذه الإستراتيجية، وتمكين النساء المتحرش بهن من حصولهن على المساعدة القانونية، ما يشكل لهن مصدر قوة للوصول لحقهن القانوني في الحماية والدفاع عن حقوقهن والوصول للعدالة، فإن هذه الإستراتيجية، لم ترَ النور حتى تاريخ كتابة هذه الورقة.

في سياق آخر، هناك غياب لسياسات فلسطينية مشتركة مع دول العالم قائمة على

1 إستراتيجية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية الوطنية (2017-2022)، وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، 2017: https://bit.ly/3j2tP2P

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

4 الإستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة وسيادة القانون (2017-2022)، وزارة العدل الفلسطينية، 2017: bit.ly/3wg2n6q

التنسيق والتنظيم المشترك لمكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، باعتباره جريمة عابرة للحدود قد ينشأ في أي مكان في العالم،[1] وليس من السهل فيها ملاحقة المتحرشين إذا كانوا خارج حدود الدولة.

كذلك، هناك غياب، أيضًا، لسياسة وطنية للمتابعة والرقابة على تطبيق قانون رقم (3) لسنة 1996 بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يمنع الاتجار بشرائح السيلكوم الإسرائيلية؛ كونها غير مرخصة[2]؛ إذ تزداد نسبة التحرش باستخدام شرائح الاتصالات الإسرائيلية، لشعور المتحرش بالأمان، وإفلاته من المساءلة والعقاب؛ كون حملة هذه الشرائح لا يخضعون للقوانين الفلسطينية. ويبلغ عدد هذه الشرائح في الأراضي الفلسطينية 600 ألف، وهناك ثماني شبكات إسرائيلية تعمل في الأراضي الفلسطينية.[3]

رابعًا: بنية المجتمع المدني

لا تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بالجرأة الكافية لطرح إشكالية التحرش الجنسي بمفهومه المجرد، ولا تزال تعمل على تجميل الموضوع وطرحه في إطار الابتزاز الإلكتروني، داعية إلى تقديم المساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية ضمن هذا الإطار،[4] ولهذا، فإنها لا تسلط الضوء على التحرش الجنسي عبر الإنترنت بشكل متخصص.

في سياق آخر، يوجد شح في برامج المجتمع المدني المتعلقة ببناء قدرات ومهارات النساء والفتيات لتحقيق استخدام أكثر أمنًا بالتقنيات التكنولوجية لحماية أنفسهن من أي عنف رقمي. ويبرز ضعف في دور المجتمع المدني في رصد البلاغات/الشكاوى المتعلقة بحالات التحرش الجنسي عبر الإنترنت، لكن مؤخرًا، أطلق مركز حملة، منصة «حر»، كأول منصة إلكترونية فلسطينية تعمل على رصد الانتهاكات الرقمية التي يأتي من ضمنها التحرش الجنسي عبر الإنترنت.[5]

وأيضًا، لاحظنا خلال إعداد الورقة ضعفًا واضحًا جدًا في أنشطة ودراسات ومبادرات متخصصة مدعومة من المجتمع المدني حول التحرش الجنسي عبر الإنترنت، ويدلل على ذلك البحث الصادر عن مركز حملة لسنة 2018 الذي يعتبر أول بحث شامل من نوعه

1 مبادئ توجيهية لواضعي السياسات بشأن حماية الأطفال على الإنترنت 2020، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2020.
2 قانون رقم (3) لسنة 1996 بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية.
3 مليون مستخدم للشرائح الإسرائيلية بالضفة، الاقتصادي، 2018/9/25: bit.ly/3DMT01z
4 مقابلة هاتفية مع تهاني قاسم، منسقة مركز حياة للحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 2021/11/4.
5 مرصد «حر» ... لأن للفلسطينيين الحق في «فضاء رقمي آمن وعادل»، رصيف 22، 2021/11/4: bit.ly/2ZYqFGw

محليًا وإقليميًا يتناول هذا الموضوع، والمؤشرات الواردة فيه، تم الاستناد إليها في إعداد هذه الورقة.[1]

ويعد الإعلام واحدًا من مكونات المجتمع المدني، ولاعبًا أساسيًا في رفع الوعي المجتمعي وتوجيه الضحايا في الحوادث المماثلة، إلا أن الواقع يشهد ضعف الإعلام الفلسطيني في إبراز قضية التحرش الجنسي عبر الإنترنت، والآليات الحديثة للحماية منه، ومن المخاطر الصحية والنفسية والأخلاقية والتربوية التي تترتب على حدوثه، أكان ذلك بالنسبة للمتحرش أو المتحرش بهن، أو للمجتمع كله.

البدائل السياساتية

تتناول الورقة البدائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المنشودة، ويتطلب ذلك تحديد معايير من شأنها قياس قدرة البدائل المطروحة على تحقيق الأهداف، وهي:

المقبولية: تراعي البدائل المطروحة قبولًا لدى القوى الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في إقرار السياسات.

الإمكانية: تراعي البدائل المطروحة القدرة على تطبيقها وفق الإمكانيات المتوفرة من الناحية المادية والسياسية والقانونية والاجتماعية.

الفاعلية: تراعي البدائل المطروحة القدرة على تحقيق الهدف في الحد من التحرش الجنسي عبر الإنترنت.

العدالة: تراعي البدائل المطروحة تحقيق العدالة؛ سواء القانونية والمجتمعية، للضحايا التي تعاني من التحرش.

البديل الأول: بناء إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف الرقمي

يقع هذا البديل ضمن واجبات السلطة الوطنية الفلسطينية الموقعة على عدد من الاتفاقيات الملزمة لها تجاه حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، لذلك من المهم وضع إستراتيجية شاملة وجامعة تشمل العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وتتضمن هذه الإستراتيجية محاور عدة، منها:

1 شهرزاد عودة، العنف الجندري ضد الفلسطينيات، مصدر سابق.

- تعزيز آليات الحماية من العنف الرقمي الذي يتضمن التحرش عبر الإنترنت.
- تعزيز الإطار القانوني والآليات المؤسساتية للحماية من العنف الرقمي، بشكل يضمن توفير الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي.
- تعزيز السلطة القضائية في التعامل مع قضايا التحرش الجنسي عبر الإنترنت.
- تغيير التوجهات المجتمعية بشأن التحرش الجنسي تجاه النساء والفتيات، من خلال تعزيز الوقاية من التحرش الجنسي عبر الإنترنت في التوجه الإستراتيجي للمؤسسات العاملة في مجال الحماية من العنف.
- تنظيم العمل بين المؤسسات العاملة على مناهضة العنف، وتبادل القضايا فيما يتعلق بالتحرش الجنسي عبر الإنترنت في الإعلام بشكل ممنهج ومنظم.

محاكمة البديل الأول:

المقبولية: إن وجود إستراتيجية وطنية لمكافحة هذه الجرائم يلاقى دعمًا كبيرًا من صانع القرار ومؤسسات المجتمع المدني، ويتقاطع، بشكل مباشر، مع اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني والوزارات المعنية، التي تعمل على حماية الحقوق والحريات، والحد من العنف تجاه النساء والفتيات، وبناء قاعدة سليمة وصحية تحمى أفراد المجتمع، وتساهم في تعزيز الأمان والتماسك المجتمعي، وتغير جزءًا كبيرًا من المفاهيم الخاطئة السائدة.

الإمكانية: هذا البديل يمكن تحقيقه، وبخاصة أن العنف ضد النساء، بمختلف أشكاله، محور اهتمام العديد من الوزارات، وتحديدًا وزارة شؤون المرأة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على قضايا العنف تجاه النساء لإحداث تغيير في التوجهات، وفي المفاهيم الخاطئة، وبناء مجتمع سليم قادر على مواجهة هذه التحديات.

الفاعلية: يحقق البديل الفاعلية الأكبر، لأنه يعمل من منطلقات أصعدة عدة، ومن الممكن أن يشمل هذا البديل العمل على البديلين الثاني والثالث؛ كونه أكثر عمومية وشمولية، ويحقق الهدف، وهو مكافحة التحرش، وتشجيع النساء على كسر حاجز الصمت.

العدالة: يحقق هذا البديل العدالة للنساء والفتيات اللواتي قد يتعرضن أو تعرضن للتحرش، لأنه يوفر حماية ووقاية للمتحرش بهن، والمساءلة للمتحرش، ويوفر الردع العام، ويعمل على تغيير النظرة النمطية للتحرش الجنسي عبر الإنترنت.

البديل الثاني: تعزيز القيم المجتمعية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني

علاوة على الجهود الحكومية، تحتاج مكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت إلى جهود مؤسسات المجتمع المدني، لذلك يتطلب من مؤسسات المجتمع المدني تأسيس شبكة تهدف إلى بناء نظام إنذار مبكر لتعزيز منظومة القيم المجتمعية، تتلاءم مع دخول التكنولوجيا الجديدة، وتعمل على:

- تنظيم حملات توعوية واسعة للحماية من التحرش الجنسي عبر الإنترنت كشكل من أشكال العنف المجتمعي.
- التربية على اعتبار ممارسة العنف قيمة اجتماعية منبوذة، واعتبارها اعتداء على النظام العام.
- إطلاق برامج خاصة بالتربية على الحقوق الإنسانية للمرأة، ومناهضة العنف.
- تثقيف جنسي كامل ومتلائم مع جميع الأعمار، للحد من تعرض الأفراد للصدمة عند تعرضهم للانفتاح على العالم عبر الإنترنت.

محاكمة البديل الثاني:

المقبولية: يحظى هذا البديل بمقبولية لدى مؤسسات المجتمع المدني، لذا يمكن قبوله وتبنيه، وبخاصة أن كثيرًا من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية على اختلاف اهتماماتها تعمل على التربية المجتمعية.

الإمكانية: يمكن تطبيق هذا البديل بكل سهولة في كل من الضفة وغزة.

الفاعلية: يحقق هذا البديل الهدف الذي نسعى إليه وهو الحد من التحرش الجنسي، لأنه يعمل على معالجة الأسباب الجذرية المتعلقة بالتنشئة والقيم.

العدالة: يوفر هذا البديل العدالة في حال تطبيقه، لأنه يعمل مع جميع فئات المجتمع.

البديل الثالث: بناء منظومة قانونية موحدة قوية رادعة لجرائم التحرش الجنسي

يفترض هذا البديل وجود بيئة قانونية قوية وفاعلة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تنسجم مع المعايير الدولية، وبخاصة العهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان لسنة 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1996، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة1981، ويتم تحقيق ذلك كله، من خلال:

- إنهاء الانقسام السياسي، وإجراء انتخابات تشريعية وتوحيد المنظومة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- إقرار مشروع قانون العقوبات الموحد لسنة 2010 الذي استحدث نصوصًا لتجريم التحرش الجنسي، بما يشمل إعادة تعريفه، وحذف عنصري الإمعان والتكرار كشرط للمساءلة، وتجريم فعل التحرش الجنسي، إلى جانب تغليظ العقوبة تجاه المرتكبين، بغض النظر عن وضعهم أو مكانهم الوظيفي أو الاجتماعي، وعدم السماح للتدخلات العشائرية والعائلية بتبسيط الحلول بما يشجع على تكرار الجريمة.
- توحيد القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الجرائم الإلكترونية، وتضمينه تعريفًا واضحًا لجريمة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وبشكل يشمل جميع صوره.
- إنشاء محكمة متخصصة للنظر في الشكاوى الخاصة بالجرائم الإلكترونية التي تتضمن التحرش الجنسي عبر الإنترنت، ومعالجة إشكالية انخفاض نسبة الإبلاغ عن تلك الجرائم من قبل النساء والفتيات لدى الجهات المعنية بسبب الخوف، أو عدم وجود مساحة آمنة وخصوصية وسرية في إجراءات التبليغ والمحاكمة، إلى جانب سرعة الفصل والتقاضي.

محاكمة البديل الثالث:

المقبولية: على الرغم من وجود ضغط مجتمعي لإقرار قانون العقوبات وتعديل القرار بقانون بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، فإن إقرار مشروع قانون عقوبات موحد، وإعادة النظر في القرار بقانون رقم (10) لسنة 2018 وتوحيده، يحظى بمقبولية ضعيفة لدى صانع القرار في الضفة وغزة، وبخاصة في الوقت الراهن، لأن العمل على هذا البديل يتطلب إتمام المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات مجلس تشريعي، فيما جميع المؤشرات تدلل على عدم إمكانية إجراء انتخابات تشريعية، وبخاصة بعد فشل الجولة الأخيرة لحوارات المصالحة.

الإمكانية: تبدو إمكانية بناء منظومة قانونية موحدة ضعيفة في الوقت الحالي، في ظل المشاحنات المستمرة بين حركتي الانقسام، وبخاصة بسبب الخلاف الحاصل على أموال إعادة الإعمار، وانسداد الأفق في حوار المصالحة، ورفض الحكومة في رام الله إجراء انتخابات تشريعية دون القدس.

الفاعلية: يحقق البديل، في حال تطبيقه، نوعًا من الردع المجتمعي العام، والردع الخاص، ما يحد من التحرش الجنسي عبر الإنترنت.

العدالة: يحقق البديل عدالة لضحايا التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وجبر الضرر عنها، بما يتوافق مع الفعل المرتكب الذي يساهم في حمايتها، ويعزز الأمان بوجود قانون رادع يطال مرتكبي تلك الأفعال.

المفاضلة بين البدائل

من الواضح أن البدائل الثلاثة مهمة ومطلوبة لإنجاز نقلة نوعية في السياسات العامة لمكافحة التحرش الجنسي عبر الإنترنت، لكن توصي الورقة باعتماد البديل الأول لأنه الأكثر قابلية للتنفيذ باعتباره أكثر شمولية، ومقبولية، وإمكانية للتطبيق، والأكثر تحقيقًا للعدالة للفئات المتضررة، وبخاصة في الوقت الراهن، مع عدم تجاهل أهمية العمل على البديلين الآخرين بعد إنجاز البديل الأول كخطوة أولى في إطار إقرار سياسات عامة بهذا الشأن.

البديل	المقبولية	الإمكانية	الفاعلية	العدالة	المجموع
1. بناء إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف الرقمي.	9	8	8	9	34
2. تعزيز منظومة القيم المجتمعية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.	9	8	8	7	32
3. بناء منظومة قانونية موحدة قوية رادعة لجرائم التحرش الجنسي.	9	8	7	9	33

أوراق
تقدير موقف

مفاوضات التسوية في ظل إدارة بايدن

رهام سماعنة

مقدمة

امتدت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية لما يقارب ثلاثة عقود، وظهرت إلى حيز الوجود بوضوح بعد اتفاق أوسلو العام 1993؛ حيث تحوّل النهج الفلسطيني الرسمي تمامًا من النهج المسلّح إلى المفاوضات الناعمة مع الاحتلال، حتى توقفت بشكل رسمي في العام 2014، وقد سبق هذا التوقف مراحل وأشكال متعددة من المفاوضات بين الطرفين، كانت في غالبها تتمحور حول تقديم تنازلات تلو الأخرى من قبل الطرف الفلسطيني المفاوض، الذي كان يعود إلى طاولة المفاوضات من جديد، مع مكاسب أقل إن لم تكن معدومة في كل مرّة، بينما يحقق الطرف الإسرائيلي ويراكم النجاحات لصالحه.

لكن في فترة رئاسة الحكومة للمرّة الثانية في العام 2009، تأزمت الأوضاع بين الطرفين، وأصبح من العسير استمرار المفاوضات في ظل سياسة نتنياهو، التي ترتكز على فرض المزيد من السيطرة والهيمنة على الطرف الفلسطيني، فضلًا عن التوسع في الاستيطان؛ ليقضي على ما تبقى من الأرض الفلسطينية.

كما زاد من تعقيد الوضع، ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017-2021)، التي ألقت بظلالها السلبية على القضية الفلسطينية لصالح الاحتلال الإسرائيلي، الذي لم تعد فكرة المفاوضات تغريه؛ بالنظر إلى أنه يحقّق مكاسبه دون أن يكلف نفسه عناء التفاوض، أو ادّعاء التفاوض مع الطرف الآخر وتقديم تنازلات، حتى حلّ التغيير بقدوم إدارة أميركية جديدة عاد معها السؤال حول مستقبل التسوية.

بين ولايتين

تعثّرت العلاقات الفلسطينية الأميركية في عهد الرئيس ترامب لأسباب عدّة، منها:

- اعتراف إدارة ترامب بأن القدس المحتلة عاصمة «إسرائيل» في العام 2017.
- نقل سفارة واشنطن من «تل أبيب» إلى القدس في العام 2018.

- العقوبات الاقتصادية على السلطة الفلسطينية.
- قطع مساعدات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى«أونروا».
- إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.
- إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الاحتلال الإسرائيلي بالتغوّل على الحقوق الفلسطينية.

كل ذلك وغيره كان من التعقيدات التي أدّت إلى شرخ العلاقة بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية، لكن بعد انتهاء ولاية ترامب، وتولي الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن، وحتى تستطيع الإدارة الجديدة امتلاك زمام إدارة الصراع، وإعادة هيبة الولايات المتحدة التي بددها ترامب بتصرفاته، كان من المنطقي عودة العلاقات مع السلطة، ويضاف إلى ذلك، رغبة بايدن في تهدئة الصراع في منطقة الشرق الأوسط، والانشغال بالقضايا الحساسة وذات الأولوية بالنسبة للقوى العظمى في العالم، مثل مواجهة الصين، والملف النووي الإيراني، وجائحة كوفيد 19، والتغيرات المناخية، إلى جانب ظهور منافسين على الساحة العالمية، بشكل بات يهدد أمن الولايات المتحدة ومكانتها.

واصلت إدارة بايدن الضغط على السلطة لتنفيذ مآربها من خلال: إعادة تمويل المؤسسات الفلسطينية ووكالة «الأونروا»، وإعادة بعض المشاريع الأميركية التي سحبت، كما تعهدت بإعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتلويحها بتحقيق الحرية، والأمن، والازدهار، وتنفيذ القرارات الدولية، وغيرها من الميزات التي ستمنح للطرف الفلسطيني في حال تعايشه مع الواقع المفروض. وقد بذلت إدارة بايدن جهودًا ديبلوماسية مكثفة على مختلف الأصعدة، مستغلّة الدمار الذي حدث في قطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي؛ للبدء في خطة إنعاش ما تبقى من القطاع، ملوّحة كذلك برغبتها، من خلال مبعوثيها، في تحقيق الرخاء الاقتصادي للفلسطينيين والهدوء والسلام.

وانتقلت الإدارة الأميركية من مرحلة الخطاب إلى الأفعال على أرض الواقع، التي انعكست من خلال استئناف المساعدات المالية للاجئين الفلسطينيين. وقد قام «الأميركيون مؤخرًا بطرح أفكار مختلفة لتغيير ترتيبات دعمهم للسلطة كي لا يخرقوا القانون؛ وضمن أمور أخرى، تم الحديث عن تبني نموذج اجتماعي من المساعدة طبقًا للصعوبات الاقتصادية للعائلة.[1]

1 هآرتس: بينيت غير معني بعودة المفاوضات مع السلطة، عربي 21، 2021/7/25: bit.ly/2ZVY4la

وعلى الرغم من هذا الطرح من طرف الولايات المتحدة، فإن صحيفة «جيروساليم بوست» أكدت أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» تعتقدان أن الوقت غير مناسب لمتابعة خطة سلام لحلّ الدولتين، ولم تطرحا أي خطة واضحة لتحقيق هذا الهدف، منوهة بأن الرئيس بايدن كان واضحًا في هذا الشأن، وتحدث عن إدارة الصراع بدلًا من الحفاظ على خيار السلام؛ وذلك بسبب الانقسام في الحكومة الإسرائيلية حول هذا الموضوع؛ حيث ثمة خلاف داخلي بين رئيس الوزراء نفتالي بينيت، ووزير خارجيته يائير لابيد، فيما يتعلق بحلّ الدولة الواحدة أو الدولتين، وقد يصل هذا الخلاف إلى تفكيك الحكومة نظرًا لتأزمه.[1]

في المقابل، أبدى الرئيس الفلسطيني محمود عباس استعداده للمشاركة في مؤتمر دولي للسلام، تحت مظلة الأمم المتحدة، على أمل أن تنبثق عن هذا المؤتمر مفاوضات جادة مع إسرائيل، وعبر عن استعداده للعمل مع الأطراف الدولية، وتحديدًا اللجنة الرباعية الدولية؛ للتوصّل إلى «حلّ سياسي يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة»[2]، وبادر إلى تقديم وثيقة ضمان تؤكد صدقه.

ويقول في ذلك يوني بن مناحيم، إن الرئيس عباس فوّض حسين الشيخ، وزير الشؤون المدنية، لشغل منصب الراحل صائب عريقات، مؤقتًا لتولي ملف المفاوضات مع «إسرائيل». وقدم الشيخ إلى إدارة بايدن وثيقة تتضمن 30 طلبًا يستوجب على «إسرائيل» تنفيذها لاستئناف المفاوضات معها، معتبرًا أنها خطوات لإعادة إجراءات بناء الثقة بين الطرفين، وأنه تم إعداد هذه الوثيقة من قبل لجنة فلسطينية برئاسة الرئيس عباس. ويضيف بن مناحيم أن مسؤولين كبارًا في السلطة طالبوا «إسرائيل» بتنفيذ هذه الإجراءات تدريجيًا».[3]

باءت جميع هذه المحاولات بالفشل، وعلى ما يبدو ما من مؤشر للعودة إلى المفاوضات كما كانت تحلم السلطة، وقد انعكس ذلك جليًا خلال خطاب الرئيس الفلسطيني في 23 أيلول/سبتمبر 2021، أمام هيئة الأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، الذي أعلن فيه أنه يمهل الاحتلال عامًا لتنفيذ انسحابه من الأراضي الفلسطينية المحتلة، في محاولة للضغط على الطرف الأميركي والإسرائيلي، وبخاصة بعد كلمة الرئيس بايدن، التي تعهد

1 جيروساليم بوست: ثمانية أسباب لعدم استئناف المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية قريبًا، القدس العربي، 2021/7/29: bit.ly/3nWAYTp

2 ناصر الصفدي، تحرك أميركي مفاجئ لإحياء المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، رأي اليوم، 2021/7/7: bit.ly/3mIG5r3

3 يوني بن مناحم، السلطة الفلسطينية تحدد 30 شرطًا لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2021/5/11: bit.ly/3CM8xhl

فيها بالدفاع عن إسرائيل، وقال: «إن حل الدولتين مع الفلسطينيين لا يزال مطلوبًا، وإن كان الطريق إليه لا يزال بعيدًا».[1]

وفي حين أن بينيت أكد، بشكل واضح، أنه لا مفاوضات ولا تسوية ولا دولة للفلسطينيين لا اليوم ولا غدًا،[2] ويرفض حتى لقاء الطرف الفلسطيني. فإن بيني غانتس، وزير الحرب الإسرائيلي، وفي لقائه مع الرئيس عباس، كان أكثر ليونةً ولو ظاهريًا، وكان من نتائج لقائهما التأكيد على استمرار التنسيق الأمني، إضافة إلى بعض التسهيلات الاقتصادية.[3]

وجاء هذا اللقاء على الرغم من طبيعة الوضع السياسي للحكومة الإسرائيلية المشكلة حديثًا بعد أربع انتخابات متتالية، شهدت صراعًا حادًا في الأروقة السياسية الإسرائيلية، كان نتاجها انتهاء حكم نتنياهو وتتويج بينيت على رأس الحكومة، الذي يحتاج إلى ترسيخ وجوده، في ظل الحكومة المتصارعة، التي تبحث عن شرعنة مصالحها من خلال مزيد من الهيمنة والسيطرة على الأرض والسكان.

لذا، يجد بينيت نفسه مضطرًا إلى السباق معهم؛ من خلال المضي والإمعان قدمًا في هذا النهج الذي جوهره التغول الاستيطاني، لينال ثقة الجمهور ورضاهم، وهذا ما تعيه الإدارة الأميركية تمامًا، ويعيه الطرف الفلسطيني لكنه يغلق عينيه، ويبقي آماله معلقة على كون إدارة بايدن ستقوم بممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية الجديدة، لتنفيذ بعض المطالب الفلسطينية، وهذا أصبح مستبعدًا بعد خطاب بايدن الأخير؛ الذي يعي ضرورة منح الحكومة الإسرائيلية الجديدة المزيد من الوقت لتحقيق الاستقرار وتحويل ميزانية الدولة، وأن أي محاولة للتلويح ببدء بالمفاوضات من قبل بينيت يعني بالنسبة لها فتيل انفجار، لا سيما أن غالبية أعضائها ترفض حلّ الدولتين، ووقف البناء الاستيطاني أو تجميده.

جوهر رؤية بينيت لحلّ الصراع

جاء بينيت بمحاولة تجديد الخطاب اليميني في بُعديه السياسي والاستيطاني، لكن ليس بالعودة إلى ما قبل أوسلو، إنما بالقبول بنتائج أوسلو كما هي الآن، من دون المضي في تحقيق المزيد من خطوات الاتفاقية للفلسطينيين.

1 نائلة خليل، خطاب عباس في الأمم المتحدة: استعراض خيارات إقامة الدولة الفلسطينية، العربي الجديد، 2021/9/23: bit.ly/2YeAGhU

2 قيادي في حركة فتح: حصيلة لقاء «غانتس» وعباس صفر، البوصلة الإخبارية، 2021/9/13: bit.ly/3k3h87Q

3 شاكر حسن، لقاء غانتس وعباس، الحوار المتمدن، 2021/8/30: bit.ly/3k1kbNJ

تستند خطة بينيت، كما عرضها منذ 10 سنوات، على حلّين فقط، وهما: إقامة دولة فلسطينية على أراضي «يهودا والسامرة»، أو ضم «يهودا والسامرة» مع مليونين من السكان العرب؛ إذ جاء بهذا الطرح بشقيه ليظهر أنه يقف بوسط الحلول لليسار الصهيوني، ومنتصف الحلول لليمين الصهيوني، وهذا الحل استنبطه من محلله السياسي المفضل وهو «ميخا جودمان»، الذي يرى أن أفق التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيكون من خلال تقليص الصراع، بعيدًا عن الخوض في مراحل المفاوضات مجددًا، وسيتم ذلك من خلال اتباع إجراءات عدة مثل: ضم مناطق السيادة الإسرائيلية (ج) بشكل أحادي الجانب، دون حاجة إلى أي محادثات بين الأطراف المتنازعة، واتخاذ كل الإجراءات القانونية التي تمنع البناء غير المرخص في هذه المناطق، ويمنع منح السلطة الفلسطينية اعترافًا بشرعية إدارتها على منطقتي (أ) و(ب) كما هي الآن، من دون أي تمدد لهذه الإدارة.[1]

عقبات على الطريق

تبرز معطيات عدة قد تعرقل استئناف المفاوضات، وهي:

- ترؤس بينيت للحكومة الإسرائيلية، وباعتباره حديث عهد بالحكم، فسيكون غير مستعد لتجديد عملية سياسية تتطلب مفاوضات مع قيادة السلطة الفلسطينية.
- انشغال الرئيس بايدن بالعديد من القضايا ذات الأولوية، وإن كان يريد عودة إدارة الصراع واستقرار المنطقة.
- عدم استقرار الحالة الداخلية لدى السلطة بالضفة الغربية، وبخاصة بعد تراجعها عن إجراء الانتخابات العامة، وزيادة الخناق على الحريات العامة، والاستياء العام من الأداء السياسي الرسمي.
- زيادة حدّة الهدم الإسرائيلي ومصادرة المنازل في أحياء القدس وضواحيها.
- هشاشة وقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي من الممكن أن يتجدد في أي لحظة؛ في ظل استمرار حصار غزة.
- عدم نزاهة الوسيط الأميركي، وانحيازه التام لصالح الطرف الإسرائيلي.

1 مهند مصطفى، مفهوم «تقليص الصراع» الذي طرحه بينيت يهدف لـ«تحويل الاحتلال إلى غير مرئي»، عرب 48، 2021/8/28: bit.ly/3CJwqWE

السيناريوهات المتوقعة

السيناريو الأول: «تقليص الصراع»

يقوم هذا السيناريو على قبول السلطة الفلسطينية بفكرة تقليص الصراع، وهو الترتيب السياسي الجديد الذي تحيكه الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وثمة اهتمام دولي تجاهها ودعم من قبل إدارة بايدن بالذات، كما أن أجزاء منها قيد التطبيق على أرض الواقع.

ويقترب هذا السيناريو من وجهة نظر اليمين الإسرائيلي، وتأتي أهميته من كونه يحاول إزالة أو التقليل من المفاعيل التي تؤجج الصراع وتولد صدامًا، ويتم ذلك من خلال إعطاء شعور جذري بأن إسرائيل تقدمت بخطوات تجاه الطرف الآخر عبر تسهيلات حياتية ومشاريع وبنى تحتية، إضافة إلى إعطاء الطرف الفلسطيني شعورًا بالحرية؛ من خلال توفير مساحات لهم في مناطق (ج)، وتسهيل إجراءات الخروج من الضفة الغربية، وإزالة الحواجز مع استبدالها بوسائل تكنولوجية لا ترى بالعين المجردة، إضافة إلى زيادة تصاريح العمال.

وينعكس هذا على مستوى الدخل والاقتصاد، وإنهاء اتفاق بروتوكول باريس الاقتصادي، والاعتراف بالدولة الفلسطينية لكن ليس بحدودها. لكن هذا الترتيب لن يتم بمعزل عن بقاء النظام الأمني المشدد، والمتمثل في استمرار عمل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) بحرية كاملة في كل مناطق الضفة، وكذلك للجيش الإسرائيلي حرية الدخول والاعتقال وتنفيذ العمليات العسكرية، كما سيبقى الحضور العسكري الكامل في منطقة الأغوار، وهذا السيناريو يعني اندثار منظومة المفاوضات التي تقادم عهدها، وباتت غير مجدية.

السيناريو الثاني: الفشل في «تقليص الصراع»

يقوم هذا السيناريو على الفشل في تقليص الصراع تحت ضغط الرأي العام الفلسطيني، وانفجار زمام الأمور في المنطقة بسبب تعنت الاحتلال الإسرائيلي، كون السلطة الفلسطينية أصبحت ضعيفة، مقابل احتلال مستبد له حكومة يمينية ترفض فكرة وجود الفلسطينيين، وهدفها القضاء على وجودهم، والسيطرة على الأرض بكل السبل الممكنة، وقد يكون هذا السيناريو هو الأضعف نظرًا لرغبة جميع الأطراف في الاستقرار.

السيناريو الثالث: استمرار الوضع الراهن

يقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع بين الطرفين على حاله، بحيث يمعن الاحتلال في مزيد من الهيمنة والسيطرة، مع تحسين في الوضع الاقتصادي، ورفع وتيرة التسهيلات البنكية، والإمعان في التسليع لكل محاور حياة الفلسطيني، ودفعه إلى المزيد من المصالح الذاتية؛ لضمان بقائه في دائرة حياته وأولوياته، بحيث يصبح احتمال الخروج من هذه الدائرة ضئيلًا، وهذا يجنب كلا الطرفين تفاقم الأوضاع، وتحافظ إدارة بايدن، من جهتها، على القيام بدور المشجع للفريقين، بحيث تحافظ على خطوط التواصل بينهما، بحدها الأدنى.

خاتمة

تبدي السلطة الفلسطينية دائمًا استعدادها للانخراط في عملية تفاوضية ونقاشات سياسية حقيقية، فهل تستطيع تحقيق مآربها في ظل سياسة السيطرة التي تنتهجها حكومات الاحتلال؟ وهل سنكون أمام السلوك التفاوضي الإسرائيلي ذاته، أم سنكون أمام نهج جديد؟

في المقابل، أصبح لدى الإسرائيليين قناعة أن ما هو قائم من علاقة هيمنة وعنف من قبلها على الطرف الثاني، هو جوهر فكرة السلام بالنسبة لهم، وأنهم بهذه الطريقة يستطيعون إدارة علاقتهم مع الفلسطينيين، مهما كانت وحشية وعنصرية، بدلًا من حلها أو التفاوض عليها. وفي ضوء ذلك، فقد تكون السلطة أمام مرحلة جديدة من الصراع، وهي تقليص الصراع وفق رؤية بينيت، بموافقة ودعم الولايات المتحدة، بعيدًا عن اتفاق عادل بين الطرفين، وتدرك السلطة ذلك؛ نظرًا لكون الغالبية العظمى لأعضاء الكنيست، في هذه الدورة، هم من «عتاة المستوطنين»، الذين يرفضون تقديم أي تنازلات للطرف الفلسطيني.

لذا، وفي ظل كون الولايات المتحدة الوسيط بين الطرفين، لا يرى كون القضية الفلسطينية أولوية، فإن إمكانية إيجاد حلول عادلة مستحيلة، وكل ما يسعى له الوسيط الأميركي هو منع حدوث أي توترات تشغله عن أولوياته الأساسية، لذا يلجأ إلى إغراق الفلسطينيين بالوعود السياسية والاقتصادية؛ كي يحفظ التوازن في المنطقة.

هل تثبّت الجهود المصرية وقف إطلاق النار بغزة؟

فادي الشافعي

مقدمة

زار وفد قيادي من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) جمهورية مصر العربية، في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021،[1] في إطار المحاولة لتثبيت وقف إطلاق النار القائم بغزة بين فصائل المقاومة وإسرائيل برعاية مصرية، بعد جولة التصعيد الأخيرة، في أيار/مايو 2021، وهي الأعنف منذ سبع سنوات، وذلك بالتزامن مع صعود قيادة جديدة إلى الحكم في إسرائيل، وتجديد القيادة عند حركة حماس.

تجري محاولات تثبيت وقف إطلاق النار بغزة عبر المفاوضات عقب مناوشات ميدانية على الحدود مع قطاع غزة بين الطرفين ترتفع وتيرتها وتنخفض من أسبوع إلى آخر، وتشمل إطلاق صواريخ منفردة وبالونات حارقة على المستوطنات المحيطة بالقطاع، ويقابلها قصف إسرائيلي لمواقع عسكرية تابعة للفصائل بغزة.

هل ستفضي الجهود المصرية إلى تثبيت وقف إطلاق النار بين الفصائل بغزة وإسرائيل؟ إذ تشير تصريحات الطرفين حول المفاوضات إلى وجود فجوة واسعة بينهما تتعلق بالقضايا التي يجري التفاوض عليها، وأبرزها: صفقة تبادل الأسرى، وفك الحصار عن غزة.

تبادل للنيران ومفاوضات برعاية مصرية منذ 16 عامًا

ترعى مصر منذ 16 عامًا، مفاوضات إبرام تهدئة بين فصائل المقاومة الفلسطينية بغزة وإسرائيل؛ بهدف تحويل الهدوء النسبي بين الجانبين إلى «هدنة رسمية». ومنذ تبادل الرسائل الأولى في العام 2005 ظهرت «إشكالية مفاهيمية» تتمثل بتفريق الفصائل بغزة بين مفهومي «الهدنة» و«التهدئة»؛ إذ قبلت بـ«تهدئة» محددة بإطار زمني ومشروطة بوقف الاعتداءات الإسرائيلية، فيما رغبت «إسرائيل» بـ «هدنة» دائمة.[2]

1 وفد قيادي برئاسة هنية يزور القاهرة، موقع حركة حماس، 2021/10/2: bit.ly/3iZdGKV

2 السلطة تسلمت أريحا و«حماس» والجهاد مع التهدئة لا الهدنة، الجزيرة نت، 2005/3/16: bit.ly/3kjreRk

وجدت إسرائيل نفسها في العام 2006 وحتى 2011 أمام حاجة ملحة للتفاوض مع الفصائل بغزة عقب أسرها للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وازدادت هذه الحاجة بعد فشل تحريره بالقوة العسكرية، فضربت حصارًا عسكريًا مشددًا على قطاع غزة، وطرحت معادلة فك الحصار مقابل الإفراج عن الجندي. فيما وجدت الفصائل بغزة نفسها أمام حاجة للتفاوض مع إسرائيل لفك الحصار المفروض منذ العام 2007 حتى الآن، لكنّها رفضت المعادلة التي طرحتها إسرائيل للتفاوض وطرحت معادلة «شاليط» مقابل الإفراج عن الأسرى من السجون الإسرائيلية.[1]

أظهرت المعادلتان فجوة في الرؤية بين الطرفين أدت إلى عدم قدرة الوسيط على بلورة «إطار للتفاوض»، وظلت المفاوضات تراوح مكانها بالتزامن مع مناوشات عسكرية محدودة حتى العام 2008 الذي شهد عملية عسكرية إسرائيلية مفاجئة ضد قطاع غزة، تصدّت لها الفصائل حتى نجحت الجهود المصرية في التوسط لوقف إطلاق النار، وظهر مفهوم تثبيت «وقف إطلاق النار» كإطار جديد للتفاوض بين الطرفين، وفي ضوء ذلك نجحت الجهود المصرية برعاية اتفاق لتبادل الأسرى في العام 2011، بينما ظل الحصار الإسرائيلي قائمًا إلى الآن.

شنّت إسرائيل عدوانين ضد قطاع غزة في العامين 2012 و2014، فتصدّت لهما الفصائل بغزة حتى نجحت الجهود المصرية بإعلان الطرفين وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات. ونتج عن مفاوضات 2012 إبرام الاتفاق المكتوب الأول[2] لوقف إطلاق النار وتخفيف الحصار، بينما نتج عن عدوان 2014 أسر الفصائل جنديّين إسرائيليين وآخريْن في مرحلة لاحقة.

معادلات ونيران للتفاوض

في أيار/مايو 2021، اعتدت القوات الإسرائيلية على الأهالي في مدينة القدس المحتلة، فردت الفصائل بغزة بإطلاق صواريخ، و«انزلق» الطرفان إلى تبادل واسع للنيران، حتى نجحت الجهود المصرية في التوسط لوقف إطلاق النار بعد 11 يومًا.

وتجري المفاوضات الآن برعاية مصرية لتثبيت وقف إطلاق النار المعلن، ونقلت القناة 11 الرسمية الإسرائيلية، في 27 أيار/مايو 2021، أن القاهرة وجهت دعوة لكل من إسرائيل

1 المقاومة ترفض تحرير شاليط مقابل فكّ الحصار، جريدة الأخبار، 2009/1/27: bit.ly/3jYMfS6

2 اتفاق وقف إطلاق النار في غزة يدخل حيز التنفيذ، فرانس 24، 2012/11/21: bit.ly/385i8Sv

و«حماس» للبدء في مفاوضات لإبرام صفقة لتبادل الأسرى[1]، فيما قالت حركة حماس أن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية تلقى دعوة مصرية لزيارة القاهرة، لبحث تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل وإعادة إعمار قطاع غزة.[2]

طرحت إسرائيل معادلة جديدة للتفاوض ذات سقفٍ أدنى من معادلتها الأولى، وهي: الإفراج عن الأسرى والمفقودين المدنيين بغزة مقابل إعادة إعمار ما دمرته الحرب، أي أقل من المفهوم السابق لتخفيف الحصار، وجاء ذلك على لسان بيني غانتس، وزير الحرب الإسرائيلي، الذي قال خلال مقابلة أجراها مع قناة كان الإسرائيلية الرسمية إنّ «إعادة إعمار قطاع غزة مرهون بتسوية قضية الجنود الإسرائيليين الأسرى في القطاع».[3]

أما الفصائل بغزة فطرحت معادلات عدّة للتفاوض، وتطالب بمعالجتها بشكل منفصل:

الأولى: التفاوض على «أسرى مقابل أسرى»؛ إذ قال خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحماس، في 30 أيار/مايو 2021، «لا نقبل ربط ملف التبادل بالإعمار والحصار»، مؤكدًا أنّ «ملف تبادل الأسرى مستقل عن كل الملفات ولا نقبل ربطه».[4]

الثانية: تخفيف الحصار - وضمنه إعادة الإعمار - مقابل الهدوء على حدود غزة، وفي هذا السياق قال الحية: لا يمكن عودة الهدوء والاستقرار إلا إذا رُفع الحصار عن غزة بالكامل.[5]

الثالثة: إطلاق الصواريخ مقابل الاعتداءات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية، مع اعتبار أنّ تقييم حجم الاعتداء الذي سيرد عليه بالصواريخ يخضع بشكل حصري لفصائل المقاومة بغزة، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال تبادل النيران الأخير بين «إسرائيل» والفصائل بغزة؛ إذ أمهلت «الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية» إسرائيل، لسحب جنودها من المسجد الأقصى وحي «الشيخ جراح» بمدينة القدس المحتلة والإفراج عن المعتقلين؛ وهو ما تسبب بالانزلاق إلى تبادل واسع للنيران في أيار/مايو. ومساء يوم 16 آب/أغسطس 2021، أطلقت الفصائل بغزة صاروخين[6] نحو المستوطنات المتاخمة للقطاع في أعقاب الإعلان عن استشهاد 4 شبّان في جنين خلال اشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في صباح اليوم ذاته.[7]

1 قناة إسرائيلية: مصر دعت إسرائيل و«حماس» إلى مفاوضات لتبادل أسرى، الجزيرة نت، 2021/5/27: bit.ly/3gsBhlU

2 لبحث التهدئة وإعادة إعمار غزة .. هنية يتلقى دعوة مصرية لزيارة القاهرة، الجزيرة نت، 2021/5/25: bit.ly/3mMpdOV

3 غانتس: إعادة إعمار غزة مرهون بتسوية قضية الأسرى الإسرائيليين، وكالة الأناضول، 2021/5/22: bit.ly/3Dyx5ub

4 «حماس» تعلن رفضها ربط إسرائيل ملف الأسرى بالهدوء والإعمار في غزة، القدس العربي، 2021/5/31: bit.ly/2YThdDg

5 المصدر السابق.

6 الاحتلال: إطلاق صاروخين من غزة تجاه مستوطنات الغلاف، بوابة الهدف، 2021/8/16: bit.ly/3AH0OyY

7 شهداء في اشتباك مسلّح مع قوات الاحتلال في جنين، بوابة الهدف، 2021/8/16: bit.ly/3FK8nsG

تظل هذه المعادلات تتكرر، وتستخدم إسرائيل والفصائل أدوات ميدانية للضغط وتحريك المفاوضات بالقاهرة، تربطها علاقة طردية، فما تنفك إسرائيل أن تعلن عن تشديد الحصار ضد القطاع حتى ترفع الفصائل وتيرة الاحتكاك الشعبي على الحدود، وما إنّ تنفذ القوات الإسرائيلية اعتداءات جديدة، حتى تنطلق الصواريخ من غزة وفق معادلات وحسابات المقاومة، وما أن يؤكد المسؤولون الإسرائيليون أنّ الأسرى والمفقودين مقابل إعادة الإعمار يسارع المسؤولون في غزة إلى التأكيد «أسرى مقابل أسرى».

إسرائيل: غزة ملف واحد

تشكلت حكومة ائتلافية في إسرائيل، في حزيران/يونيو 2021، برئاسة نفتالي بينيت، وهي قيادة غير التي شنّت العملية العسكرية الأخيرة ضد غزة، إلا أنها ترفع شعار «ما كان في غزة ليس ما سيكون» في إشارة إلى تبنيها لسياسة جديدة في العلاقة مع غزة.[1]

وتلوّح حكومة بينيت باستخدام قوة عسكرية أكبر ضد قطاع غزة في حال حاولت الفصائل بغزة فرض إحدى معادلاتها، خاصة الثانية والثالثة. وتطرح كل القضايا المتعلقة بالقطاع، من الحصار مرورًا بإعادة الإعمار وليس نهاية بالإفراج عن أسراها الجنود ومفقوديها المدنيين في غزة، كملف واحد يجب أن يجري التفاوض عليه دفعة واحدة وبشكل متصل وفق معادلتها. وتعتبر أنّ التسهيلات التي تقدمها إلى القطاع بين الفينة والأخرى، لأسباب «إنسانية» صرفة، لا يحول دونها إلا تدهور الأوضاع الأمنية على حدود غزة.

وتشير الحركة المتسارعة للوفود ذات الصلة بمفاوضات تثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، إلى أنّ الأخيرة مهتمة بتحقيق اختراق بالمفاوضات الجارية بالقاهرة وفق معادلتها.[2] كما يشير بقاء مسؤول ملف الأسرى والمفقودين الإسرائيليين في غزة يرون بلوم كرئيس للوفد الإسرائيلي المفاوض بالقاهرة أنّ قضية المفقودين الإسرائيليين بغزة هي أولوية «إسرائيل» في المفاوضات الجارية.[3]

الفصائل: غزة ملفات عدّة

تقود «حماس» الفصائل بغزة منذ العام 2007، وتجري المفاوضات الحالية بالقاهرة عشيّة انتخابات داخلية للحركة فاز فيها لقيادة غزة الثلاثي يحيى السنوار ومروان عيسى ونزار

1 بينيت وغانتس يهددان غزة: سنعمل في المكان والشروط الملائمة لنا، عرب 48، 2021/8/17: bit.ly/2WkMvla

2 وسائل إعلام: وفد إسرائيلي إلى القاهرة لاستكمال مفاوضات وقف إطلاق النار مع «حماس»، روسيا اليوم، 2021/7/11: bit.ly/3mqS5xM

3 وفد إسرائيلي في مصر لبحث «تبادل الأسرى» مع «حماس»، وكالة الأناضول، 2021/6/30: bit.ly/2Y6MH92

عوض الله، الذين لعبوا دورًا فاعلًا ومباشرًا في التفاوض غير المباشر مع «إسرائيل» برعاية مصرية لإتمام صفقة تبادل الأسرى في العام 2011، وهو ما يشير إلى أنّ قضية الأسرى أولوية بالنسبة إليها.[1]

وتعتبر «حماس» بحسب حسام بدران، عضو المكتب السياسي للحركة، أنّ المفاوضات برعاية مصر «متعثرة»[2]، وتشترط للسير قدمًا في مفاوضات لتبادل الأسرى إعادة الإفراج عن الأسرى الذين أعادت إسرائيل اعتقالهم بعد أن أفرج عنهم بموجب صفقة 2011.

وخلافًا للموقف الإسرائيلي، تطرح «حماس» قضايا غزة كملفات منفصلة[3] على طاولة المفاوضات وفق معدلاتها الثالثة آنفة الذكر، ويبدو أن الحركة تطمح بذلك إلى إحراز أي تقدمٍ في القضايا الثلاث: تبادل الأسرى، تخفيف حصار غزة، إعادة الإعمار؛ من أجل تقديمه للجمهور الفلسطيني كإنجاز وطني، ولأهل غزة خاصة كمكافأة لتحملهم الصعوبات التي يواجهونها.

الوسيط المصري: معنيون بالاستقرار

تهدف مصر من رعاية المفاوضات غير المباشرة بين الفصائل وإسرائيل إلى تثبيت الهدوء في القطاع، التي يجمعها به علاقة تاريخية وحدود برية بطول 13 كم، بالإضافة إلى أنّ دورها كوسيط بين الطرفين يزيد من حضورها الإقليمي في المشهد العربي، خاصة في الساحات الملتهبة، وتقول القاهرة إنها «معنية بالحفاظ على استقرار الأوضاع بصورة دائمة».

ورغم النجاح النسبي للوساطة المصرية في رعاية المفاوضات إلا أنها افتقرت إلى القدرة على توفير ضمانات أو حوافز تجعل الأطراف تلتزم بما يجري الاتفاق عليه؛ إذ أعادت «إسرائيل» اعتقال عشرات المفرج عنهم ضمن صفقة 2011، كما شنت إسرائيل خلال 16 عامًا أربع حروب مع المقاومة.

نجحت مصر في احتواء عشرات التوترات عالية الوتيرة بين الفصائل وإسرائيل استمرت بعضها لساعات، وأطلقت خلال بعضها عشرات الصواريخ نحو المستوطنات مقابل عشرات الغارات ضد قطاع غزة، وفي الوقت الحالي، يحول الوسيط المصري دون انزلاق الطرفين

1 كيف تجري «حماس» انتخاباتها الداخلية؟ وكالة الأناضول، 2021/3/16: bit.ly/3kmnK0z

2 بدران: «حماس» والفصائل سيستخدمون كل الوسائل للضغط على الاحتلال، موقع حركة حماس، 2021/7/25: bit.ly/3y4BTEo

3 المصدر السابق.

إلى تبادل جديد لإطلاق النار حين ترفع الفصائل بغزة وتيرة الاحتكاك مع «إسرائيل» على حدوده الشرقية، أو تطلق صواريخ منفردة نحو المستوطنات المتاخمة للقطاع.[1]

خاتمة

إنّ الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار بغزة - قد يتطور إلى «تهدئة» أو اتفاق «هدنة» رسمي – ما زال هدفًا صعب المنال؛ بفعل صراع الطرفين المتواصل لفرض رؤيتهما لقضايا قطاع غزة، فبينما تنظر «إسرائيل» إلى غزة كملف واحد يجب معالجته بشكل متصل على نفس طاولة المفاوضات، ترى الفصائل أنّ قضايا غزة عبارة عن ملفات عدّة لا تقبل بمعالجتها إلا بشكل منفصل فوق طاولات مختلفة للمفاوضات.

يضاف إلى ذلك أنّ عوامل التوتر الميدانية لا تزال قائمة بفعل سياسة إسرائيل تجاه غزة، المتمثلة في تخفيف الحصار وتشديده وفق وتيرة الاحتكاكات على الحدود من جهة، أو بفعل إطلاق الصواريخ مقابل الاعتداءات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس من جهة أخرى.

في ضوء ذلك، سيستمر وقف إطلاق النار الهش - كما استمر على مدار 16 عامًا مضت - وقد ينجح الطرفان في الوصول إلى صفقة لتبادل الأسرى، أو إلى آلية لتخفيف الحصار عن غزة، وضمنه إعادة الإعمار، لكسب مزيد من الوقت لتأخير عودة الاشتباك بالنار.

1 صفارات الإنذار تدوي في سديروت بعد إطلاق صاروخ من غزة، الجزيرة نت، 2021/8/16: bit.ly/3sAgCkS

نموذج «بيتا»
الردّ الشعبي الفلسطيني
على مخططات الاستيطان

غزل الناطور

مقدمة

اتخذ المستوطنون من عملية إطلاق النار، يوم 2 أيار/مايو 2021، عند مفترق زعترة، جنوبي نابلس بالضفة الغربية المحتلة، ذريعةً لإقامة البؤرة الاستيطانية المسماة «أفيتار» على أراضي جبل صبيح، الواقع بين ثلاث قرى فلسطينية، وهي «بيتا وقبلان ويتما»، وإسكان قرابة 50 عائلة إسرائيلية فيها[1]، وهو ما دفع أهالي بيتا للتصدي لهذه المحاولة الاستيطانية، وإجبار المستوطنين على الرحيل.[2]

يشير نموذج بيتا إلى الفرص الكامنة في تعميق الطابع الشعبي للتصدي لمخططات التوسع الاستيطاني، وفضح وإحباط السياسة الإسرائيلية الرسمية، التي توفر الدعم والرعاية لجماعات اليمين الاستيطاني المتطرف لإنشاء البؤر الاستيطانية، ومن ثم شرعنتها وتحويلها إلى مستوطنات. وبالتالي، فإن بؤرة «أفيتار» جزء من مخطط قديم جديد، قوبل برد فلسطيني شعبي فاعل ومؤثر؛ إذ بات نضال أهالي بيتا اليومي، لإحباط مخططات التوسع الاستيطاني في مهدها، نموذجًا تستلهمه قرى مجاورة.

«جبل صبيح» ... صمود في وجه سياسات تقسيم الضفة

تقع قرية بيتا بين مرتفعات جبلية عدة، بينها جبل صبيح، الذي يتبع سلسلة جبال نابلس، وهو موقع إستراتيجي غني بأشجار الزيتون والعنب واللوز، ولها منطقة صناعية، تقع تحت البؤرة مباشرة، تضم حرفًا ومصانع حجارة ومناجر.[3]

يشكل جبل صبيح بعدًا إستراتيجيًا مهمًا للإسرائيليين؛ إذ يطمحون إلى خلق امتداد للبؤر الاستيطانية والسيطرة على المناطق المرتفعة كجبلي العرمة والنجمة وغيرهما، ضمن مخطط للسيطرة على الضفة، وفصل شمالها عن وسطها، لا سيما في ضوء الحديث عن

1 قضية البؤرة الاستيطانية «أفيتار» (جبل صبيح) وانعكاسها على الحكومة الإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، 2021/6/25: bit.ly/3xUj6LW

2 المصدر السابق.

3 ماجد عزام، بيتا .. المقاومة الشعبية الفلسطينية، العربي الجديد، 2021/7/4: bit.ly/3A5QWzz

إنشاء شريط يتجاوز 120 مترًا من الشارع الممتد من زعترة حتى مدينة أريحا؛ لتشكل هذه البؤر معًا مثلثًا يقسّم الضفة، إضافة إلى تهويد المنطقة وإحكام السيطرة الأمنية عليها[1]، وتشكيل امتداد للكتلة الاستيطانية الأكبر في الضفة، التي تبدأ من رأس العين، مرورًا بمستوطنات «الكناة» و«بركان» و«أريئيل» و«تفوح» وحاجز زعترة، ثم تتجه شرقًا إلى مستوطنات الأغوار.[2]

استغل المستوطنون انشغال الفلسطينيين والعالم بالقدس وما يجري في أحيائها، وخاصة حي الشيخ جراح، وبالمسجد الأقصى والمواجهات اليومية في الضفة؛ لإقامة بؤرة استيطانية على جبل صبيح.

أفاد تقرير للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، صدر مطلع العام 2021، بأن سلطات الاحتلال صادقت في السنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017-2021)، على بناء ما معدله 7 آلاف وحدة استيطانية سنويًا، أي ما يقارب ضعف متوسط الوحدات الاستيطانية في السنوات الثلاث التي سبقتها في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما (2009-2017)، التي تجاوزت 3600 وحدة سكنية، وقد سجّل العام 2020 أسرع وتيرة للنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية منذ 20 عامًا؛ إذ شهد مصادقة السلطات الإسرائيلية على بناء أكثر من 15 ألف وحدة استيطانية.[3]

استيطان ومقاومة شعبية

لم تكن بؤرة «أفيتار» الأولى ضمن محاولات السيطرة على قمة جبل صبيح، فقد أُقيم في العام 1985 معسكر «تابوحيم» الذي استمر لسنوات عدة قبل انسحاب الجيش منه منتصف التسعينيات.[4] وفي العام 2013، أقام المستوطنون بؤرة «أفيتار» للمرة الأولى، وأطلقوا عليها اسم «جفعات أفيتار»، نسبة إلى مستوطن قتل عند حاجز زعترة[5]، إلا أنها أخليت بعد فترة قصيرة بأمر عسكري؛ نتيجة المواجهات العنيفة والفعاليات المتواصلة من قبل الأهالي. وفي العامين 2016 و2018، جدد المستوطنون محاولتهم بناء البؤرة.[6]

1 بتول رحال، «جبل صبيح» يقف صامدًا بوجه سياسات تقسيم الضفة، الميادين، 2021/6/15: bit.ly/3CZyavn

2 «أفيتار» .. شبح استيطاني يحوم فوق جبل صبيح، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2021/6/4: bit.ly/2XvaO0s

3 مديحة الأعرج، العام 2020 كان الأصعب على الفلسطينيين في ظل تصاعد النشاط الاستيطاني وإرهاب المستوطنين، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، نابلس، 2021/1/2: bit.ly/3j0akHS

4 المصدر السابق.

5 بتول رحال، «جبل صبيح» يقف صامدًا، مصدر سابق.

6 «أفيتار».. مستوطنة إسرائيل على جبل صبيح لتأمين التواصل مع الأغوار، قناة الغد، 2021/6/26: bit.ly/3z1O5Ho

وتكرر الأمر في أيار/مايو 2021؛ إذ أعاد المستوطنون بناء بؤرة «أفيتار» من جديد، وأقاموا الخيام والغرف المتنقلة، مع تعبيد الطرقات المؤدية إليها، وإنشاء بنايات حجرية، إضافة إلى بناء مدرسة دينية وكنيس وحضانة أطفال[1]، وشرعوا في تمديد خطوط الكهرباء والمجاري وتعليق اليافطات.

ما يميز بؤرة «أفيتار» هذه المرة حصولها على دعم سخي من حركة «ناحالا» الاستيطانية، بالتنسيق مع المجلس الإقليمي للمستوطنات؛ للإشراف على بناء وإقامة سبع بؤر استيطانية جديدة على تلال وجبال مختلفة، مثل جبلي «العرمة» و«النجمة»، عن طريق تكوين «أنوية استيطانية» تضم كل منها 15 إلى 25 أسرة؛ بغرض بناء «مجتمع مستوطنين» جديد من الصفر في ظل الرعاية والحماية من جيش الاحتلال.[2]

خرج أهالي القرى الثلاث المستهدفة، وخاصةً بيتا، في مسيرات سلمية حاشدة وفعاليات شعبية رفضًا لمنظومات السيطرة الإسرائيلية على الأرض والسكان، مستلهمين نشاطاتهم وفعالياتهم من الهبات الشعبية في الأراضي المحتلة، وخاصة في القدس وقطاع غزة خلال الفترة الماضية، فاستحدثت بيتا ما يشبه نموذج بلعين المستمر منذ سنوات عبر الفعاليات الأسبوعية، كالتظاهرات والاعتصامات والندوات والمهرجانات الخطابية والأهازيج الشعبية والغناء، كما انتهجت فعاليات وأساليب المقاومة الشعبية الخشنة المتبعة في غزة، كفعاليات «الإرباك الليلي»، لإجبار المستوطنين على الرحيل عن طريق إطلاق المفرقعات، وإشعال الإطارات في محيط قمة الجبل، واستخدام مكبرات الصوت والتكبيرات بصوت عالٍ والأضواء الساطعة وأشعة الليزر.[3]

وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية أن «الكفاح المستمر» لأهالي بيتا مستوحى مما تفعله المقاومة على حدود غزة، وبعد ليلة حافلة «بالإرباك الليلي»، كتب الإعلام العبري أن ما بدأ على حدود غزة يحدث الآن بالقرب من بؤرة «أفيتار». ونقل عن مصدر محلي في بيتا «أنه يتعين على إسرائيل أن تعد 14 ألف رصاصة لقتل جميع سكان بيتا؛ إذا كانت تعتزم السيطرة على الجبل».[4]

وكنوع جديد من التنظيم، يقسّم الشبان أنفسهم إلى وحدات: الإرباك الليلي، والكاوتشوك،

1 قضية البؤرة الاستيطانية «أفيتار»، مصدر سابق.

2 المصدر السابق.

3 ماجد عزام، بيتا .. المقاومة الشعبية الفلسطينية، مصدر سابق.

4 باتت أيقونة لمقاومة الاستيطان .. هكذا تبدع قرية «بيتا» الفلسطينية طرقًا للنضال، الجزيرة نت، 2021/6/21: bit.ly/3AUCqe0

والمشاعل، والتحدي، والمقاليع، والدعم اللوجستي، فيما تؤدي الوحدة الأخيرة دورًا مهمًا في سياق المقاومة؛ إذ تساهم النساء برفد هذه الوحدة احتياجاتها من طعام وشراب، إلى جانب وحدة «الجندي المجهول» التي تضم طواقم الإسعاف.[1]

وأجبرت المواجهات المتواصلة جيش الاحتلال على إصدار قرار بإخلاء البؤرة الاستيطانية في غضون 8 أيام، وإزالة المباني والمنشآت المقامة، وعدم السّماح بإدخال مواد بناء لها خلال هذه المدة[2]، إلا أن أهالي بيتا ما زالوا يعانون من سياسات التأجيل في البت في القضايا المناهضة للاستيطان، تمامًا كما يحدث في حي الشيح جراح وسلوان وغيرهما من المناطق.[3]

قدم مركز القدس للمساعدة القانونية، إلى جانب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، التماسًا نيابةً عن المجالس المحلية للقرى الثلاث بغرض الطعن في قانونية اتفاق بؤرة «أفيتار» لعدم شرعيتها، إلا أن المحكمة الإسرائيلية اعتبرت الالتماس «مبكرًا»، وأجلت فحص «قانونية البؤرة» والاتفاق الذي أبرمته حكومة نفتالي بينيت مع المستوطنين إلى حين الانتهاء من مسح أراضي المنطقة.[4]

عناصر القوة في نموذج بيتا

أحدثت فعاليات «الإرباك الليلي» وفعاليات التصدي الشعبي المباشر للجيش والمستوطنين في بيتا، تطورًا مهمًا في أساليب المقاومة الشعبية في مواجهة الاستيطان، وسرعان ما انتقل هذا النموذج إلى قرى مجاورة يتهددها خطر التوسع الاستيطاني؛ إذ اعتمد أهالي بلدتي «بيت دجن» و«قصرة»، نموذج فعاليات المقاومة الشعبية، وبضمنها الإرباك الليلي[5]، مما يجعل توفير متطلبات تعميم هذا النموذج من المقاومة على المناطق المهددة في الضفة، عبر التركيز على إفشال محاولات إقامة بؤر استيطانية جديدة، أمرًا يستحق الاهتمام.

ويكمن أبرز ما يميز نموذج بيتا في الآتي:

- صمود سكان بيتا، وإصرارهم على مواجهة الاحتلال العسكري وتجلياته الاستيطانية بكل ما يملك من مصادر وأدوات وقوة ونفوذ.

1 «حراس الجبل» يقضّون مضاجع المحتلين .. قرية بيتا الفلسطينية تقاوم بؤرة استيطانية بالنار والهتافات والليزر، الجزيرة نت، 2021/6/24: bit.ly/3st9dnt

2 بتول رحال، «جبل صبيح» يقف صامدًا، مصدر سابق.

3 المصدر السابق.

4 المحكمة العليا الإسرائيلية ترفض التماسًا فلسطينيًا حول جبل صبيح، ألترا فلسطين، 2021/8/15: bit.ly/3kEzQCe

5 على غرار بيتا: بيت دجن تتبنى أسلوب الإرباك الليلي في المقاومة الشعبية ضد الاستيطان، صدى الإعلام، 2021/9/12: bit.ly/37Ze3PT

- توسيع دائرة التصدي، وتعزيز نهج المقاومة الشعبية وأشكالها المختلفة، وتحويلها إلى أسلوب حياة يومي.
- الاستفادة من التجارب السابقة، كالانتفاضة الأولى، ومسيرات العودة في غزة، وهبات القدس ... وغيرها؛ لاستلهام أشكال التنظيم والتخطيط كعمل لجان شعبية، والتقسيم إلى وحدات.
- مقاومة شعبية واسعة عابرة للحزبية، وليست محصورة بعمر أو جنس معين.
- الدعم الجماهيري من قرى وبلدات ومدن فلسطينية مجاورة.
- التعاطف والتأييد الشعبي والدولي الذي لاقته «مقاومة بيتا»، كما ولدّت ضغوطًا ديبلوماسية على حكومة الاحتلال لإزالة البؤرة وتفكيكها، خشية ازدياد حدة التوتر وانفجار الوضع في الضفة.

السلطة والفصائل .. دعم سياسي، ولكن!

تظهر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وخاصة وزارة الخارجية، قصورًا في توفير متطلبات الدعم اللازمة لأهالي بيتا والقرى المجاورة، وفضح جرائم الاحتلال دوليًا[1]، إلى جانب التقصير في توفير متطلبات تعميم هذا النموذج، ضمن مقاومة شعبية شاملة في وجه سياسات الاحتلال.

وما يعمق هذا القصور وجود عوامل ذاتية تعيق دعم وسائل المقاومة الشعبية المتنوعة، كاضطراب تعريف المقاومة الشعبية لدى السلطة أولًا؛ إذ تقترن المقاومة الشعبية لديها بالوقفات الاحتجاجية، ومخاطبة المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي، وبيانات الرفض والاستنكار، بعيدًا عن تعزيز هذه المواقف عبر «إستراتيجيات وخطط واضحة»، وتبني سُبل جديدة لتنظيم ودعم المقاومة الشعبية التي تفتقر إلى الحاضنة التنظيمية، سياسيًا وميدانيًا، خاصةً أن أغلب الشبان نشطاء ورافضون لسياسات الاستيطان، ولا يندرجون ضمن إطار تنظيمي معين.[2]

1 فعاليات وشخصيات في بيتا: وزارة الخارجية «مقصرة» في متابعة قضية البلدة، شبكة قدس الإخبارية، 2021/8/7: bit.ly/2UtZxfJ

2 كريم قرط، الضفة والإرباك الليلي .. المقاومة الشعبية والنماذج المُلهِمة، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، 2021/7/16: bit.ly/38Ysl3R

في المقابل، حظيت مقاومة بيتا بتأييد الفصائل الفلسطينية، باختلاف تياراتها الفكرية، التي اعتبرتها انعكاسًا لإصرار أهالي القرية على إفشال مخططات الاحتلال، غير أن العبء الرئيسي لا يزال ملقى على كاهل أهالي القرية، مع التنويه إلى دور حركة فتح، وشبيبتها، وتواجدهم في الفعاليات باختلافها وتنوعها كدعمٍ لسكان بيتا ومقاومتهم الشعبية.[1]

خاتمة

في مشهد جاء متناغمًا مع التطورات في القدس والضفة وقطاع غزة والداخل، ليجسد وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، تحولت بيتا إلى أيقونة للمقاومة الشعبية، وبات «جبل صبيح» من أبرز المواقع التي تشهد مقاومة شعبية يومية.

إن تعميم نموذج بيتا في الرد الشعبي على مخططات الاحتلال على بقية المناطق المهددة في الضفة ضرورة ملحّة، ويعد اختبارًا وطنيًا في ظل ممكنات ذلك، فاستدعاء بعض أساليب النضال الشعبي من غزة يعني قابلية أن تكون «بيتا» وسيطًا ناقلًا إلى بقيّة أماكن الاحتكاك والمواجهة في الضفة، وخلق حالة من الاشتباك اليومي مع المشروع الاستيطاني، وابتداع أشكال جديدة من المقاومة الشعبية، واستقطاب الدعم والتعاطف الدولي مع الحقّ الفلسطيني.

1 فتح في نابلس تخرج معسكر «حراس الجبل-جبل صبيح»، دنيا الوطن، 2021/8/15: bit.ly/3jbxZnD

دلالات مشاركة فلسطينيي 48 في هبّة القدس

لمى منصور

مقدمة

تستمر الممارسات الإسرائيلية بحق فلسطينيّي الأرض المحتلة العام 1948 والقدس، بعد ما شهدته القدس وأحياؤها من أحداث عنيفة بعد محاولات تهجير السكّان الفلسطينيين من حي الشّيخ جرّاح، وإغلاق باب العامود، والسماح للجماعات اليهوديّة تنظيم مسيرات في الأحياء الفلسطينيّة، خلال شهر أيار/مايو 2021.[1]

شارك فلسطينيو 48 دعمًا لهبّة القدس، فنظموا مسيرات شعبية في مختلف البلدات الفلسطينيّة، وأعلنوا الإضراب الشامل، ودعوا إلى حملة الاقتصاد الوطني «اشتر من بلدك»، التي امتدت من الداخل المحتل إلى الكلّ الفلسطيني.

لا تعد هذه المشاركة وليدة اللحظة، إلا أنّ حجمها واتساعها وتوزيعها الجغرافي يطرح تساؤلًا حول دلالات تطور نوعية وخريطة مشاركة فلسطينيي 48 في هبّة القدس؛ إذ جاءت مشاركتهم واسعة وممتدّة على الرغم من محاولات دمجهم وسلخهم عن هويتهم الوطنيّة. وقابلت إسرائيل مشاركتهم بالقمع والاعتقال.

شموليّة الإضراب

شكّلت فكرة الإضراب العام جزءًا من صورة النضال داخل أراضي 48، أهمها إضراب ثورة 1936، والنكبة، وما شهده إضراب يوم الأرض، وإضراب 1982 في الجولان السوريّ رفضًا لمحاولة فرض الجنسيّة الإسرائيليّة على الأهالي، وتوالت الإضرابات في الانتفاضتين الأولى والثانية.

شهدت فترة التسعينيات شكلًا آخر من الإضراب، أخذت فيه الطبقة الوسطى الناشئة أدوارًا أوسع في الأحزاب القائمة، وصعود الحركة الإسلاميّة التي لم تكن لها صلة وثيقة

1 هبّة الفلسطينيّين والحرب على غزّة 2021، مركز الجزيرة للدراسات، 2021/5/17: bit.ly/3a8tqX2

بالإضرابات، وبدأ شكل الإضراب يأخذ طابع التضامن والحداد، ولم يعد يشكّل ورقة ضغط، وانحصر في المناطق الفلسطينيّة.[1]

شارك فلسطينيو 48 في إضرابٍ شامل، في 18 أيار/مايو 2021، تبنّته الأحزاب والاتحادات والنقابات، ليشمل الكلّ الفلسطينيّ، ويعدّ الأوّل من نوعه الذي ينفذ في كل فلسطين بعد الإضراب الكبير الذي عمّ فلسطين العام 1936؛ إذ دعت لجنة المتابعة العربية العليا إلى إضراب شامل في التجمعات الفلسطينية، ردًا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والقدس.[2]

أعاد الإضراب الشامل المعنى الحقيقيّ للإضراب ودوره في التأثير على الاقتصاد الإسرائيليّ؛ حيث شلّ مناحي الحياة التجاريّة، وأغلقت المؤسسات التعليميّة، والمصارف، ووسائل النقل والمواصلات.

وجاء الإضراب مؤثرًا لأهمية فلسطيني 48 كعمال ومستهلكين في الاقتصاد الإسرائيلي؛ إذ تصل نسبة العاملين في المستشفيات الإسرائيليّة إلى 20%، أي ما يقارب 40 ألف عامل، إضافة إلى 130 ألف عامل من الضفة الغربية، يعملون في البناء وقطاعات أخرى، فضلًا عن 30 ألف عامل آخر يعملون بالمستوطنات.[3]

شمل الإضراب إغلاق المحال التجارية والقطاعات الخاصة، باستثناء المراكز الطبية، وتعطيل القطاع التعليمي بمختلف مستوياته. وبحسب إحصائية نشرتها صحيفة «هآرتس» العبرية، فإن ما يقارب 150 عاملًا التزموا بالعمل من أصل 65 ألفًا، وإن 6.5% من عمال النظافة التزموا بالإضراب، فيما أشارت وزارة النقل الإسرائيليّة إلى أنّ 10% من سائقي الحافلات لم يحضروا إلى العمل، وألغي ما يقارب 300 رحلة.[4] كما شارك عدد من الأطباء والممرضين الفلسطينيين في الإضراب، وتعرّض عدد منهم للمساءلة والمحاسبة وفق ملتقى الممرضين العرب.[5]

1 مجد كيّال، الإضراب العام وأولاده، متراس، 2021/3/29: bit.ly/2VMDu44

2 «من البحر إلى النهر» ... الفلسطينيون يدعون لإضراب شامل لأول مرة منذ عقود، تي آر تي عربي، 2021/5/17: bit.ly/3s6mr9m

3 الرد على الاعتداءات اقتصاديًّا ... إضراب الكرامة الفلسطيني يهدد قطاع الصحة الإسرائيلي، رصيف 22، 2021/5/17: bit.ly/3xFsVNA

4 Lee Yaron, General Strike Highlights Israel's Dependency on Palestinian Workers, Haaretz, 19/5/2021: bit.ly/3jF5yyE

5 ملتقى الممرضين العرب في إسرائيل، 2021/9/20: bit.ly/3EBmFv7

الاقتصاد المقاوم

دعت مجموعات شبابيّة لأسبوع الاقتصاد الوطنيّ بعنوان «اشتر من بلدك»، وامتد من 6-12 حزيران/يونيو 2021 في جميع أماكن التواجد الفلسطيني، وجاءت منشورات الحملة مشجعة على شراء المنتجات الفلسطينيّة.

وطالبت الحملة الحركات الشبابيّة واللجان الشعبيّة في بيانها الرسميّ إلى تنظيم مبادرات محليّة لتعزيز اقتصاد البلدات، وتوطيد التكافل الاجتماعيّ[1]، إضافة إلى الاعتماد على المنتجات الفلسطينيّة، ومقاطعة البضائع الإسرائيليّة والاستيطانيّة؛ لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني في الداخل، ومقاومة إسرائيل اقتصاديًا.[2]

أبرتهايد غير مُعلن

وثّق مركز عدالة، ضمن قاعدة بيانات التشريعات التمييزيّة، 50 قانونًا إسرائيليًّا ضدّ فلسطينيي 48 لترسيخ فكرة يهودية الدولة[3]، بالاعتماد على دعم الغالبيّة اليهوديّة، مثل قانون الجنسيّة اليهوديّة الذي ينص على سحب المواطنة ممن يمس أمن إسرائيل، وأداء القسم لمن يحمل الهوية الإسرائيلية بيهوديّة الدولة، ومن يرفض تسحب منه المواطنة.[4]

تسعى إسرائيل إلى استبعاد فلسطينيي 48 من السلطة، وحصرهم في مناطق فقيرة، وتعاملهم كأقليّة وطنيّة ودينيّة، لتحقيق التجزئة الجغرافيّة والاحتواء الديموغرافي، والهيمنة السياسيّة والتبعيّة، لنزع الصبغة الفلسطينيّة عنهم[5]، ويعطي قانون القوميّة اليهوديّة الذي أقرّه الكينيست عام 2018 الإسرائيليّ اليهوديّ الحق في تقرير المصير، وينفي وجود شعب آخر[6].

1 تحديًا للاحتلال الإسرائيلي وجرائمه: إطلاق أسبوع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، رأي اليوم، 2021/5/29: bit.ly/3DoithF

2 لتشجيع الإنتاج الفلسطيني .. ناشطون يطلقون حملة أسبوع الاقتصاد الوطني، أنا العربي، 2021/6/7: bit.ly/3lRCkPZ

3 هنيدة غانم وآخرون، إسرائيل والأبرتهايد: دراسة مقارنة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2018.

4 عبد الغني سلامة، مظاهر الأبارتهايد في السياسات الإسرائيلية، مركز الأبحاث: bit.ly/3BcFdQb

5 نور مصالحة، الفلسطينيون داخل «الخط الأخضر» والاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (20)، 1994.

6 نزار التميمي، قانون (القومية اليهودية) وتأثيرها على واقع القضية الفلسطينية، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2020.

الأسرلة

تطرح إسرائيل شعارات لـ«كيّ الوعي»، وتبث أفكارًا حول قيم المساواة، ومفهوم الحقوق المدنيّة، وأنّها دولة للجميع، في المقابل راهنت على تحركات فلسطينيّة فرديّة بعيدًا عن وجود مشروع سياسيّ وطنيّ جامع.[1] واستُخدم مفهوم «كي الوعي» بشكل مبالغ به في العام 2000، على لسان أيهود باراك، وزير الحرب الإسرائيلي حينذاك، حين قال: «إنّ إسرائيل بصدد كيّ الوعي الفلسطيني بالنّار، وتكريس الشعور بالعجز، ثمّ الاستسلام».[2]

انعكست طبيعة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي بشكل فردي، إضافة إلى تأييد نسبة من الفلسطينيين مشاركة الأحزاب العربيّة في الحكومات الإسرائيليّة دون الأخذ بعين الاعتبار تركيبتها السياسيّة[3]، وتعد مشاركة «القائمة العربية الموحدة» في حكومة «التغيير» في 2021، سابقة لأوّل مرّة منذ تأسيس إسرائيل مقابل وعود بتحسين ظروف فلسطينيي 48، ووجود القائمة في الائتلاف الحاكم قد يعزز دمجهم مما ينعكس إيجابيّا على شرعية إسرائيل.[4]

يعاني المجتمع الفلسطينيّ في الداخل من انتشار العنف، ففي العام 2020، تجاوزت جرائم القتل 100 جريمة، وترفض إسرائيل مكافحة المافيات، بل تشجعها، وبلغت عمليّات القتل في المجتمعات الفلسطينيّة نسبة 70% بسلاح غير مرخص، ووصلت نسبة حيازته إلى 80%، وتشكل نسبة القتل فيها 7.4 أضعاف القتل في المجتمعات اليهوديّة[5]، ويضاف إلى ذلك أن أكثر من 53% من العائلات الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، مقابل 35% للعلائلات اليهودية.[6]

التكامل الجغرافي

جاءت هبّة القدس امتدادًا للصراع الوجوديّ، وبدأت الاحتجاجات الشعبيّة بالداخل الفلسطينيّ، وشهدت صدامات مباشرة مع قوات الشرطة، وتجاوزت الشرطة لتصل

1 لميس عزّام، الهبّة في الدّاخل الفلسطيني المحتلّ .. قراءة في النشأة والتبعات، الميادين، 2021/6/22: bit.ly/3yFBAAZ

2 عيسى الشعيبي، إسرائيل تخسر معركة «كي الوعي»، العربي الجديد، 2021/5/18:bit.ly/3Ex6DlS

3 الهبّة الشعبيّة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل: مَحْو الخطّ الأخضر، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل)، 2021/5/25: bit.ly/3CDJbT9

4 تغيير محتمل: انعكاسات مشاركة القائمة العربية في الحكومة الإسرائيلية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2021/6/4: bit.ly/3fW53zo

5 همت زعبي، الفلسطينيون في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2020/9/15: bit.ly/2U7JMLj

6 المصدر السابق.

إلى مجموعات المستوطنين وعصابات تدفيع الثّمن التي اعتدت بشكل منظم على الفلسطينيين.[1] وشكّلت الاحتجاجات دعامة أساسيّة لأهالي الشيخ جراح والقدس، وللحفاظ على حرمة المسجد الأقصى.

وفي هذا السياق، بيّن توفيق محمد، صحفي فلسطيني من النقب، أن دوافع احتجاج فلسطينيي 48 متفاوتة، وتتمثل في: رفض المحاولات الإسرائيلية لطمس الهوية عبر رفض قانون القومية، وهذا الاتجاه من الاحتجاجات تركز في أم الفحم والناصرة؛ الانتقام من عمليات إطلاق النار والقتل بحقهم، وتركز في منطقة المركز كيافا واللد؛ أما الثالث فجاء منسجمًا مع الأحداث الأخيرة في القدس.[2]

أسست الدوافع مجتمعة لصورة جغرافية متكاملة في طبيعة المشاركة ونوعيتها، وأظهرت الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة للوحدة بين الفلسطينيّين، وجسّدت مشاركة فلسطينيي 48 تكامل مشهد المقاومة التي جمعت الفعل الانتفاضي الشعبيّ، مع المواجهات في الضفّة، والمواجهة العسكريّة في غزّة.

تنوعت طبيعة مشاركة فلسطينيي 48 في الاحتجاجات بين سلمية ومسلحة، وهذا يشير إلى الانتقال من رد الفعل إلى الفعل؛ إذ شهدت الأحداث إطلاق نار على مقرات الحكومة والشرطة ورؤساء البلديات، وحرق سيارات المسؤولين[3]، وشهدت الساحات تظاهر مئات المحتجين في العديد من القرى والمدن العربية و«المختلطة»، في كفر كنا، وكابول، وطمرة، والناصرة، ومجد الكروم، ويافا، وأم الفحم، ونحف، وشفا عمرو، وعبلين، ورهط، وكفر قاسم، والطيبة، واللد، وجديدة المكر، وكفر ياسيف، وباقة الغربية، والبعينة نجيدات، وذلك بدعوة من اللجان الشعبية وبعض المجالس المحلية.[4]

قمعٌ متعدّد

لم يواجه الفلسطينيون قمع من الشرطة الإسرائيلية فحسب، بل كان قمعًا متعددًا من فئات المجتمع الإسرائيلي، وأجهزته العسكريّة؛ إذ رفعت الشرطة الإسرائيليّة حالة

1 محمد وتد، هل تندلع انتفاضة ثالثة؟ ... هكذا انخرط فلسطينيو 48 باحتجاجات القدس والأقصى، الجزيرة نت، 2021/5/15: bit.ly/2X5yiJl

2 عدنان أبو عامر، هبّة في القدس وتصعيد في غزة وطوارئ في اللد .. هل تشهد فلسطين انتفاضة جديدة، عربي بوست، 2021/5/13: bit.ly/3h8Al6M

3 المصدر السابق.

4 مظاهرات بأراضي 48 ضد اعتداءات الاحتلال على القدس، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/5/9: bit.ly/3tmJYUf

التأهب، وفرقّت المظاهرات بوسائل عدة، وشنّت اعتقالات واسعة ضد الفلسطينيين، متجاوزة القانون الإسرائيلي الذي يعتبر التظاهر السياسيّ حقًا مشروعًا، ودخلت معركتها ضد فلسطينيي 48 بأقوى أدواتها، واستعانت بوحدة «اليسام»، التي تستخدم العنف، والمختصة في مكافحة الجريمة.

وارتكبت الشرطة الإسرائيلية بحسب منظمة العفو الدولية انتهاكات عدة بحق الفلسطينيين، ومارست حملات اعتقال واسعة وقمعيّة تقوم على الأساس العنصري، واستخدمت العنف بشكل غير قانوني، إضافة إلى إخضاع المعتقلين للتعذيب.[1]

فقدت إسرائيل السيطرة على الوضع الأمني في عدد من المدن العربية، وقرر بيني غانتس، وزير الحرب، سحب ثلاث كتائب من قوات حرس الحدود بالضفة، لنقلها إلى المدن العربية بالداخل، وأُعلِنت حالة الطوارئ في اللد التي شهدت أعنف المواجهات مع قوات الشرطة.[2]

كما شهدت الأحداث وجود تنظيمات مسلحة يهودية من المستوطنات، وبعض طلبة المدارس الدينية اليهودية في المدن الساحلية واللد، واستخدمت السلاح بحرية دون الالتزام بالقوانين التي تنص على حصرية الدولة في استعماله، وهذا الأمر لاقى مديحًا من أييليت شاكيد، وزيرة الداخلية لاحقًا، وإيلي أوحانا، وزير الأمن الداخلي حينها.[3]

واعتقلت الشرطة الإسرائيليّة خلال الاحتجاجات أكثر من 2250 فلسطينيًّا، ووجهت 184 لائحة اتهام بحق 285 متهمًا[4]، فيما استشهد شابان من اللدّ وأم الفحم، إضافة إلى إغلاق الشرطة لمداخل عدد من المدن والبلدات العربية بالكتل الإسمنتيّة كبلدة عرعرة، وفرضت حظر التجوال على السكّان كما في اللّد.[5]

تأتي ردود الفعل العنيفة للشرطة، ومجموعات المستوطنين منسجمة مع سياسات الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين على الرغم من كل محاولات الأسرلة والدمج.

وفي هذا السياق، أشار تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لهآرتس، إلى ازدياد

1 العفو الدوليّة: الفلسطينيون في أراضي 48 تعرضوا لحملة قمعيّة تمييزيّة، مركز العودة الفلسطيني، 2021/6/26: bit.ly/2VEeFHI

2 مظاهرات بأراضي 48 ضد اعتداءات الاحتلال، مصدر سابق.

3 الهبّة الشعبيّة في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل، مصدر سابق.

4 المصدر السابق.

5 تقرير مؤسسة الحق الميداني حول انتهاكات شهر أيار/مايو للعام 2021، مؤسسة الحقّ، 2021/6/21: bit.ly/2U7KcBn

طلبات الحصول على تراخيص حمل السلاح منذ هبّة القدس، خاصة في المدن المختلطة، ووفقًا لمعطيات وزارة الأمن الإسرائيلية منذ بدء الحرب على غزة، بلغ عدد الطلبات من جانب السكان اليهود 10850 طلبًا، وورد في التقرير أن أمير أوحانا أعلن إقامة لوبي في الكنيست للدفع قدمًا نحو قوننة حق الدفاع عن النفس في إسرائيل، يضم 20 عضوًا، فيما أطلقت جهات استيطانية في الصهيونية الدينية التي ينتمي إليها رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالي نفتالي بينيت حملة للاستيطان في أحد أحياء مدينة اللد؛ لتعزيز الوجود اليهودي فيه، ومواجهة ازدياد أعداد الفلسطينيين.[1]

نتيجة لتلك المعطيات، فإن فلسطينيي 48 يواجهون خطرًا حقيقيًا نتيجة للتوجه العام الإسرائيلي إلى ممارسة العنف والتمييز بحقهم، سواء من قبل الجيش والشرطة، أو المستوطنين الذين اتجهوا بشكل متزايد إلى امتلاك الأسلحة بحجة الدفاع عن النفس، وهذا بدوره يوسع دائرة الخطر التي يعيشها فلسطينيو 48، وينذر بحالة تصعيد جديدة للقتل والاضطهاد بالداخل.

خاتمة

تعبّر مشاركة فلسطيني 48 في هبة القدس عن فشل سياسة الأسرلة ومحاولات الدمج الفردي، وعن وجود حالة تمايز في الانتماء والهويّة بين فلسطينيي 48 والإسرائيليّين، التي تفاقمت بسبب عوامل عدة، خاصّة في ظل تنامي دور اليمين الصهيوني المتطرف وسيطرته على الدولة، وتكريس مظاهر وقوانين التميز العنصري بحقهم، والصراع الوجودي الممتد منذ بدايات السيطرة على فلسطين، فيما تعد محاولات الدمج سياسيات هزيلة لا يعول عليها أمام طبيعة الصراع الحقيقي على الأرض، وطبيعة الاحتجاجات التي قام بها الفلسطينيون واتساعها، والتي جاءت نتيجة تراكمات وضغوطات تعرضوا إليها على مرّ السنوات، رغم حالة الهدوء خلال السنوات الماضية.

1 أنطوان شلحت، عن تطورات تلقي بظلالها على سياسة إسرائيل حيال المواطنين الفلسطينيين، مركز مدار، 2021/8/23: bit.ly/3zpsQPU

العلاقات الإقليمية لحماس بعد «سيف القدس» لا جديد!

دعد محمود

مقدّمة

باشرت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بعد انتهاء عملية سيف القدس التي جاءت ردًا على الاعتداءات الإسرائيلية في مدينة القدس، بسلسلة لقاءات وزيارات خارجية في عدد من الدول. وبدا أنّ «حماس» حققت إنجازًا يمكن تحويله إلى إنجاز سياسي من خلال هذه المعركة، وكانت هذه الزيارات جزءًا من عملية ترجمة الأداء العسكري إلى إنجاز سياسي.

زارت الحركة جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والسفارة الجزائرية في أنقرة[1]، كما التقى إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، بحسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، في زيارة خاصة إلى لبنان.[2] وجاءت هذه الزيارات بعد أن شكر هنية في خطابه، يوم 21 أيار/مايو 2021، بعد وقف إطلاق النار[3]، عددًا من دول الإقليم، وبخاصة مصر وقطر وإيران، وأكد في خطابه على أهمية تعزيز العلاقات مع المحيط العربي والإسلامي والمجتمع الدولي.

كشفت فترة ما بعد سيف القدس عن حرص دول عدة على الحفاظ على علاقات مستقرة مع «حماس»، إضافة إلى انفتاح الحركة على الدول المطبعة، والسعي إلى الاستفادة من جماهيرية «سيف القدس» عربيًا وإقليميًا. ومع ذلك، فإن «حماس» ذهبت إلى من يستقبلها من الدول التي لكل منها مصالح محددة مرتجاة من علاقتها بالحركة، ولا تملك ما يكفيها لفتح الأبواب المغلقة.

احتكم استقبال «حماس» إلى سياسات الدول المضيفة وأهدافها، فالموقف المغربي وإن أشار إلى تطور علاقات «حماس» الإقليمية، فإنه يعكس، بشكل أساسي، حاجة حزب العدالة والتنمية، ذي التوجه الإسلامي، الذي كان يستعد لخوض الانتخابات البرلمانية، إلى تحسين صورته، وكذلك المملكة بعد توقيع اتفاقية التطبيع مع إسرائيل.

1 تغريدة لسامي أبو زهري على حسابه على موقع تويتر، 2021/6/25: bit.ly/3EvKYdQ

2 لقاء السيد حسن نصر الله مع الأستاذ إسماعيل هنية، العلاقات الإعلامية لحزب الله، 2021/6/29: bit.ly/3CxVHCR

3 رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في أول خطاب له بعد وقف إطلاق النار، قناة الجزيرة على اليوتيوب، 2021/5/21: bit.ly/3CnAVWi

أما مصر، فهي توظف علاقتها بحماس ضمن دورها ومكانتها الإقليمية والعربية التي تراجعت بعد موجة التطبيع، فيما يعيد حزب الله إلى الواجهة فكرة محور المقاومة بكل ما تحمله من دلالات بشأن وزن وشعبية الحزب في لبنان والإقليم.

أهمية العلاقات الإقليمية لحماس

تسعى «حماس» جاهدة إلى تعزيز علاقاتها الإقليمية، فتعمل باتجاه تحسين علاقاتها بالدول من جهة، وبالأحزاب السياسية والقوى المسلحة داخلها من جهة أخرى. وتستند إلى العلاقات الإقليمية لدورها في إدامة واستقرار تمويل الحركة وتمكينها وضمان استمراريتها والحصول على شرعية دولية لها، ولحكمها في قطاع غزة.

وتصب العلاقات الإقليمية للحركة، أيضًا، في خدمة شرعنة حكم حماس لقطاع غزة، وبخاصة مع غياب الحياة التشريعية في فلسطين، وتأجيل إجراء الانتخابات منذ الانتخابات الأخيرة العام 2006، فمن خلال تعزيزها للعلاقات الإقليمية تحاول حماس الخروج من دائرة التضييق السياسي عليها والحصار المفروض على قطاع غزة، وترفع قدرتها على أن تكون شريكًا في العملية السياسية، في الوقت الذي تستحوذ فيه منظمة التحرير الفلسطينية على التمثيل الرسمي للشعب الفلسطيني في المحافل والمؤسسات الدولية.

علاقات الحركة الإقليمية بعد سيف القدس وأبعادها

أصدرت قوى عربية وإقليمية عدة، بيانات دعم ومساندة للشعب الفلسطيني خلال معركة سيف القدس، وردت حركة حماس ببيانات شكر لهذه القوى. ترجمت هذه الخطابات على أرض الواقع من خلال المساعدات الإنسانية خلال الحرب، والتدخلات لوقف إطلاق النار، والمبادرات لإعادة إعمار قطاع غزة، وقد برزت في هذه الفترة قوى بعينها يتضح من خلالها حال العلاقات الإقليمية للحركة.

حزب الله

استقبل نصر الله هنية في بيروت، في 29 حزيران/يونيو 2021، لمناقشة ما يمكن للمقاومة في فلسطين ومعها محور المقاومة فعله للبناء على «نصر» سيف القدس. وأكدا على عمق العلاقة بين حماس وحزب الله.[1] وكانت علاقتهما قد ساءت سابقًا على خلفية

1 لقاء السيد حسن نصر الله مع الأستاذ إسماعيل هنية، مصدر سابق.

موقف حماس من الثورة السورية، ورفضها دعم النظام كما صرح خالد مشعل،[1] ودعوة الحركة لانسحاب حزب الله من سوريا.[2]

تعرض حزب الله العام 2019، كغيره من الأحزاب اللبنانية، لاحتجاجات شعبية واجهها بالقمع رافضًا مساواته بباقي الأحزاب بدعوى حفاظه على أمن لبنان في مواجهة إسرائيل. صورة المقاوم مهمة للحزب ولشرعية سلطته في لبنان، وعلاقته بحماس تعزز مكانته كمحور المقاومة المساند للمقاومة ضد إسرائيل أينما وجدت، وهذا ما يعزز فرص تمكين علاقته بحماس بعد سيف القدس.

المملكة المغربية

وقعت المغرب اتفاق تطبيع العلاقات الإسرائيلية برعاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، وشمل الاتفاق إعادة فتح السفارات التي أُغلِقت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في البلدين، مقابل اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.[3]

أكدت المغرب أن الاتفاق لا يؤثر على موقفها من القضية الفلسطينية،[4] ومع أن علاقة حماس بالمملكة لم تكن يومًا لافتة إلى حد دراستها، لكن المستجدات التي جلبتها عملية سيف القدس وجماهيريتها، والتنديد الشعبي بالتطبيع، تطلَّبا من المملكة تجسيد خطابها المؤكد على دعمه للقضية الفلسطينية على أرض الواقع، فكان استقبالها هنية تدليلًا على فكرة ثباتها على موقفها، وبخاصة أن المملكة مقبلة على انتخابات برلمانية؛ إذ سبق واستنكرت «حماس» في بيان لها، بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتفاق التطبيع، موضحة أن علاقات الدول الإسلامية يجب ألا تكون على حساب القضية الفلسطينية، وأشادت برفض الشعب المغربي للاتفاق.[5]

على الرغم من إشادة الطرفين المغربي والفلسطيني (حماس) باللقاء الذي عقد في المغرب، فإن استقبال المملكة لوزير خارجية إسرائيل قد نال استنكار الحركة؛ إذ أعربت على لسان فوزي برهوم، الناطق باسمها، بتاريخ 12 آب/أغسطس 2021، رفضها التام

1 خالد مشعل: «هذا ما حدث بيننا وما بين سوريا»، قناة الجزيرة على يوتيوب، 2012/11/21: bit.ly/3hOiRNa

2 بيان صحافي حول الأزمة السورية، موقع حركة حماس، 2013/6/17: bit.ly/3nOxVOF

3 التطبيع بين إسرائيل والمغرب: ما الذي نعرفه عن الاتفاق؟، بي بي سي عربي، 2020/12/11: bbc.in/3iodHYH

4 المصدر السابق.

5 بيان صحافي حول البيان المشترك لإعلان تطبيع المغرب، موقع حركة حماس، 2020/12/25: bit.ly/3EvM0GK

لهذه الزيارة[1]، ما يؤكد أن استقبال المغرب للحركة ليس إلا لحاجتها لتأكيد قدرتها على خلق توازن في علاقاتها، دون التراجع عن موقفها الداعم للقضية الفلسطينية لامتصاص غضب الشارع المغربي، وقد حدث بالفعل أن تراجعًا كبيرًا تعرض له حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2021.[2]

مصر

نشطت مصر خلال سيف القدس للوصول إلى هدنة بين «حماس» وإسرائيل، وأعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مبادرة بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة، وأوفدت عباس كامل، مدير المخابرات العامة، لزيارة القطاع بعد اتفاق الهدنة. وجاءت المبادرات المصرية عقب سنوات من تذبذب العلاقات بين مصر و«حماس».

تشير هذه التغيرات إلى تقدم في العلاقة بين مصر و«حماس»، أو أقله إعادة تنشيطها، ويبرز من خلالها إصرار مصر على العودة إلى مكانتها الإقليمية من خلال إثبات قدرتها على احتواء «حماس» إن أرادت بعد أن استبعدتها موجة التطبيع العربي الأخيرة من دائرة التأثير العربي والإقليمي، من خلال نسج علاقات اقتصادية وسياسية بين الدول المطبّعة الجديدة على حساب مصر؛ أبرزها الاتفاق الإماراتي-الإسرائيلي على إنشاء خط أنابيب نفطي لنقل المواد الخام إلى أوروبا أقل تكلفة من قناة السويس[3]، ما يترتب عليه من خسائر لمصر.

إلا أن هذه العلاقة تبقى مرهونة بسلوك «حماس» تجاه تمكين الموقف المصري، وبخاصة أن حوار المصالحة بعد الحرب لم يكن وفق التوقعات المصرية، فأعلنت مصر تأجيل الحوار لأجل غير مسمى. وقد ركزت مصر على موقف «حماس» في إفشال المصالحة؛ إذ عبر أشرف أبو الهول، رئيس تحرير الأهرام، عن تراجع «حماس» عن ما تم الاتفاق عليه في حوارات سابقة، قائلًا: «كانت هناك مطالب أخرى لحماس بأن يكون لها دور مركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، والتخلي عن فكرة انتخابات المجلس التشريعي، واستبدالها بانتخابات المجلس الوطني، حتى يكون لها كلمة في كل مفاصل العمل الفلسطيني ... وهي تفعل ذلك انطلاقًا من شعورها بأنها أصبحت أكثر شعبية».[4] فيما طالب الرئيس

1 حماس تعلن رفضها التام لزيارة وزير خارجية الاحتلال للمغرب، موقع حركة حماس، 2021/8/12: bit.ly/2XyzMN7

2 تشريعيات المغرب .. التجمع الوطني للأحرار يتصدر وتراجع كبير للعدالة والتنمية، الجزيرة نت، 2021/9/9: bit.ly/3uCVETf

3 اتفاقية مع إسرائيل تتيح للإمارات ضخ نفطها إلى أوروبا مباشرة، روسيا اليوم، 2021/10/21: bit.ly/3u7OypU

4 لهذه الأسباب تعلن مصر تأجيل الحوار الفلسطيني، قناة الغد على يوتيوب، 2021/6/10: bit.ly/3AsCrps

الفلسطيني محمود عباس بُعيد القمة الثلاثية في القاهرة، في أيلول/سبتمبر 2021، بضرورة اعتراف «حماس» بالشرعية الدولية كمتطلب مسبق لتشكيل حكومة وحدة وطنية.[1]

أي إخلال بملف المصالحة من جانب «حماس» سيسبب ارتدادًا في العلاقة التي قدمت مصر مبادرة لافتة لتعزيزها، بعد أن تبادلت الحركة لسنوات الاتهامات مع مصر في السنوات الأولى من عهد الرئيس السيسي، فاتّهمتها الحركة بمحاصرة غزة، بينما ردت الثانية أن «حماس» تعرقل المصالحة، وشككت بسلوكها السياسي، وانتقدت علاقاتها مع إيران وتركيا.[2]

علاقات متأزمة وطرق مسدودة

خلقت سيف القدس بسبب جماهيريتها فرصًا لتنشيط علاقات «حماس» الإقليمية، ومع ذلك بقيت علاقاتها ببعض الدول، وبخاصة دول الخليج، على حالها لاعتبارات عدة، من بينها علاقتها بإيران وامتدادها الإخواني، فعلى الرغم من التعاطف الشعبي العربي والإسلامي مع سيف القدس، استأنفت الإمارات إجراءات التطبيع مع إسرائيل التي استنكرتها الحركة، بل ذهب عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية الإماراتي، أبعد من ذلك، بتصريحه في لقائه الإعلامي مع موقع اللجنة اليهودية الأميركية بعد العدوان، في 12 حزيران/يونيو 2021، قائلًا: «من المضحك أن بعض الحكومات تصنف الجناح العسكري فقط لكيان ما، وليس الجناح السياسي، على أنه إرهابي».[3]

أما السعودية التي تستنكر كل علاقة بإيران أيًا كان الطرف الآخر فيها، لم تُبدِ تهاونًا مع الحركة بعد سيف القدس، فقد أصدرت أحكامًا قضائية بحق معتقلين لها في السعودية في آب/أغسطس 2021.[4]

إن علاقات حماس بالدول العربية والخليجية مرهونة بعلاقتها مع إيران، ومع ذلك، تسعى الحركة إلى تثبيت معادلة دعم مالي عربي، ودعم عسكري إيراني، دون النظر إلى طبيعة العلاقات المتشابكة، فقد أكد يحيى السنوار، رئيس الحركة بغزة، في خطابه، بتاريخ 26

1 الرئيس يلتقي عددًا من الصحافيين المصريين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/9/2: bit.ly/39EY6iC

2 الإعلام المصري يشن حملة ضد حركة حماس، شبكة قدس الإخبارية، 2020/9/21: bit.ly/2ZeYNNJ

3 وزير خارجية الإمارات: من المؤسف تردد بعض الدول في توصيف واضح لحماس وحزب الله، الجزيرة نت، 2021/6/11: bit.ly/39ZwogL

4 حماس تستنكر الأحكام القاسية بحق فلسطينيين وأردنيين مقيمين في السعودية، موقع حركة حماس، 2021/8/8: bit.ly/3Aph7Bu

أيار/مايو 2021، إطلاع إيران وحزب الله على مجريات سيف القدس ودعم «حماس» خلالها، وكان قد أعلن صراحة قبل اغتيال قاسم سليماني عن تواصله مع الحركة، مؤكدًا صحة ما تتداوله الصفحات الإخبارية عن علاقة حماس بإيران،[1] وقد زار وفدٌ من الحركة إيران معزيًا بوفاته.[2]

ومع التوصل إلى اتفاق تثبيت الهدنة بتدخل قطري لتمرير المنحة القطرية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية، بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 2021[3]، لا يمكن توقع استفادة أكبر لحماس من نتائج سيف القدس على مستوى علاقاتها؛ إذ عادت الحركة لما كانت عليه قبل أيار/مايو 2021.

العامل الدولي وعلاقات الحركة الإقليمية

لا يمكن إهمال متغير أساسي في المبادرات العربية لاستقبال ممثلي الحركة وفتح قنوات حوار معها خلال سيف القدس، وهو ظهور أصوات دولية خلال الحرب دعت إلى الحوار مع «حماس»، إضافة إلى دعوات مضمنة للتعامل بمرونة مع هذا الملف.

فعلى الرغم من الموقف الألماني الداعم لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، صرحت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل، يوم 20 أيار/مايو 2021، بضرورة إشراك «حماس»، بشكل غير مباشر، في جهود البحث عن حلول للصراع في الشرق الأوسط[4]، إضافة إلى تدخلات الأمم المتحدة المباشرة لوقف إطلاق النار، وإدانة الهجمات العسكرية للطرفين خلال الحرب،[5] والموقف الأوروبي الداعي إلى التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية.[6]

وقد أعلن موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحماس، في لقاء تلفزيوني خلال معركة سيف القدس، أن الولايات المتحدة ترسل الكثير من الرسائل، بطرق غير مباشرة، مع وساطات مثل قطر ومصر، إلا أنه لا لقاء مباشر لاعتبار الولايات المتحدة «حماس» حركة إرهابية.[7]

1 يحيى السنوار يعترف بدعم إيران لحماس، قناة الحدث على اليوتيوب، 2021/5/30: bit.ly/3knzwZC

2 هنية على رأس وفد من «حماس» يقدم واجب العزاء باستشهاد سليماني، موقع حركة حماس، 2021/1/6: bit.ly/39lWcDi

3 نور أبو عيشة، قطر تعلن التوصل لاتفاق حول تثبيت «الهدوء» بغزة، الأناضول، 2021/9/6: bit.ly/3CshXxN

4 ماذا وراء تأييد ميركل إجراء اتصالات غير مباشرة مع «حماس»، دويتشه فيله، 2021/5/22: bit.ly/2ZfCjvZ

5 مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تدين عنف «إسرائيل وحماس»، دويتشه فيله، 2021/5/27: bit.ly/3nSRjtU

6 مرة: الدعوة الأوروبية للتحقيق في جرائم الاحتلال خطوة إيجابية، 2021/6/1: bit.ly/3lJv078

7 أين إيران وحزب الله من الحرب على غزة، روسيا اليوم، 2021/5/17: bit.ly/3lzkYFC

تجاوب الموقف الدولي مع حدة الاشتباك وجماهيرية سيف القدس، إلا أنه لا نتائج تذكر بخصوص الاعتراف بحماس، كحركة مقاومة مشروعة، أو تبني أوسع لفكرة التواصل غير المباشر معها للوصول إلى حل الصراع.

خاتمة

وسّعت سيف القدس خيارات حركة حماس وفتحت فرصًا لتعزيز علاقاتها الإقليمية، إلا أن مصالح الدول وأوضاعها الداخلية، أيضًا، تحكم إمكانية تعزيز هذه الفرص أو تقلصها. وما بعد سيف القدس، لا يختلف عما قبلها، إن لم تتمكن الحركة فعلًا من البناء على نتائجها واستثماره بما يعزز علاقاتها ويضمن إخراجها من لوائح الإرهاب الدولية. وعلى ميزان القوة، فإنّ حساب تكلفة ومزايا علاقتها بإيران يوضح صعوبة الجمع بين إيران وقوى عدة أكثر تأثيرًا في العالم العربي والإسلامي، لذلك سيبقى خطاب حماس الداعي لتحسين علاقاتها دوليًا وإقليميًا فضفاضًا لا صلة له بالواقع، كما أنّ حصول الحركة على اعتراف بكيان أو حالة تقودها في قطاع غزة تبدو مستبعدة، في ظل استمرار الاعتراف الرسمي العالمي بالسلطة والمنظمة.

صفقة تبادل أسرى بين حكومة «بينيت» والمقاومة
الفرص والتحديات

ولاء أبو عصب

مقدمة

لم تتوصل «إسرائيل» على مدار أكثر من ست سنوات إلى صفقة تبادل أسرى مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، تخللتها محاولات من الجانبين لتحريك الملف وإتمامه، لكن هذه المحاولات فشلت أمام إصرار الطرفين على شروطهما، قبل أن تتجدد المحاولات وتعود «محادثات الصفقة» إلى الواجهة بعد تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة نفتالي بينيت، وفشل رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو في هذه المهمّة.

بدأت المحادثات بين حكومة بينيت وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بوساطة مصرية، في القاهرة، فور إعلان وقف إطلاق النار بين الجانبين، في أيار/مايو 2021، كشرط لقبولها، رغم أن «إسرائيل» ربطت قضية الأسرى بإعادة الإعمار والهدوء في قطاع غزة، ودعت إلى اجتماع أمني مصغّر؛ للبحث في سبل إتمام الصفقة، ودراسة آلية تنفيذها، والنتائج والآثار المترتبة عليها.

وتبدي إسرائيل اهتمامًا كبيرًا بهذا الملف؛ إذ زار وفد إسرائيلي يحمل وجهة نظر الحكومة الجديدة، العاصمة المصرية ثلاث مرات؛ للدخول في مفاوضات غير مباشرة مع حركة حماس، ومناقشة شروط الطرفين. وتفيد مصادر ووسائل إعلام عبرية أن التفاوض الأخير وُصف بالمرحلة الاستكشافية، بما يشبه الجولة التي عقدت في القاهرة في العام 2011، وجرى خلالها التوصل إلى «صفقة وفاء الأحرار».[1]

تواجه جهود التوصّل إلى صفقة جديدة صعوبات عدّة، منها الرفض الإسرائيلي لمطالب حركة حماس بإطلاق سراح الأسرى من ذوي المحكومات العالية، والإصرار على ربط الصفقة بالمسار الإنساني في قطاع غزة.وعمليًا، فإن الطرفين لم يتوصّلا إلى أي نتائج حتى الآن، وأي تقدّم في الصفقة سيكون مرتبطًا بموقف حكومة بينيت، التي ستمنح نفسها غالبًا فرصة لتجديد المحاولات مع المقاومة الفلسطينية عبر الوسطاء، لإظهار اهتمامها

1 عز الدين أبو عيشة، صفقة تبادل أسرى على «نار خفيفة» بين «حماس» وتل أبيب، إندبندنت عربية، 2021/7/3: bit.ly/3k3x2zt

بإعادة الجنود الأسرى الإسرائيليين، وأنها مهمة على سلّم أولوياتها، والتحلّل من الضغط الداخلي الناتج عن هذا الملف، إلى جانب استمرار حالة الهدوء مع غزة، الذي يعدّ بنظرها «فتيل انفجار» يهدد بتفكك الائتلاف الإسرائيلي.

معركة أمنية ممتدة

مثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في العام 2014 تاريخًا جديدًا لانطلاق معركة أمنية بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، بإعلان الأخيرة، وتحديدًا كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح المسلّح لحركة حماس، أسر أربعة جنود إسرائيليين على محطات عدة خلال أيام العدوان، وبقيت قضيتهم طيّ الكتمان فترة زمنية، وتتالت اتهامات عوائلهم لنتنياهو «بإهدار الفرصة»؛ تهربًا من المسؤولية الوطنية. [1]

وكشف نتنياهو في آذار/مارس 2016 عن جهود لحل قضية جنوده الأسرى، وبعدها بأيام عرضت كتائب القسام صورًا للجنود الأربعة كوسيلة ضغط على حكومة الاحتلال، وإشعال الفتيل بين الحكومة وأهالي الجنود، ثم أثارت الكتائب قضية الجندي شاؤول أرون بعد مضي ثلاث سنوات على أسره، عندما نشرت صورة كعكة عيد ميلاد كدلالة على أنه حي، رغم إصرار جيش الاحتلال على أنه قتل في العملية العسكرية، ونتج عن هذا التكتيك اجتماع للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، مطلع العام 2017، بحث خلاله ولأوّل مرة قضية الجنود الأسرى في القطاع، وأوصى حينها بتشديد شروط سجن أسرى «حماس»، وإعادة اعتقال محرري صفقة وفاء الأحرار. [2]

ترفض حركة حماس منذ ذلك التاريخ كل العروض الإسرائيلية للتوصل إلى صفقة جديدة، وتعلّل ذلك بأن «الصيغة والأعداد لا ترقى إلى الحدّ الأدنى من مطالبها، وهي احترام اتفاقية التبادل التي تمت في العام 2011».[3]

لماذا فشل نتنياهو؟

رغم نجاح نتنياهو وحكومته في إتمام «صفقة وفاء الأحرار» في العام 2011، والإفراج عن 1027 معتقلًا فلسطينيًا من السجون الإسرائيلية، إلا أن الدوائر السياسية اعتبرته انتصارًا

1 نتنياهو بحث مع وزرائه سرًا صفقة تبادل أسرى مع «حماس»، عرب 48، 2020/4/29: bit.ly/3jxKrhP

2 فيديو: جنود إسرائيليون في قبضة القسام، قناة الجزيرة، 2017/1/1: bit.ly/38kwdvn

3 «حماس وإسرائيل» .. سيناريوهات صفقة الأسرى الجديدة، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة، 2017/2/8:.bit ly/38cQ1AW

للفلسطينيين ولحركة حماس، ووجهوا اتهامات لنتنياهو بتحقيق مكاسب سياسية خاصة.[1]

ومثّل هذا الأمر عاملًا طاردًا لرغبة نتنياهو في إتمام صفقة جديدة، تحت ضغط الرأي العام الإسرائيلي والأحزاب السياسية، وعدم منح «حماس» إنجازًا للمرّة الثانية، فضلًا عن أن شروط الحركة بالإفراج عن أسرى صفقة «وفاء الأحرار» قبل أي تفاوض في الصفقة الجديدة، يعدّ في نظر نتنياهو تنازلًا سياسيًا لا يقبل تكراره.

كما أثر فقدان نتنياهو لمصداقيته، في ضوء ملفات شبهات الفساد، على قدرته في حسم ملف الجنود الأسرى، وهو ما حصل على نتيجته بفشله في تشكيل الحكومة[2]، إضافة إلى أن اعتماد حكومته السابقة على سياسة تشديد الحصار على غزة؛ من أجل الضغط على «حماس» في ملف الجنود، وربطه بالملف الإنساني، أضفى مزيدًا من التعقيد على الملف.

حكومة بينيت والبحث عن رصيد

ركزت حكومة بينيت اهتمامها على قضية الجنود الأسرى، فأرسلت وفدًا إلى القاهرة، في حزيران/يونيو 2021 لاستكمال الحديث عن صفقة جديدة[3]، ومن ثم أرسلت، بعد أيام، وفدًا آخر، إلى شرم الشيخ، يضم ممثلين عن وزارة المخابرات و«الأمن الوطني»، وأجهزة أمنية أخرى.[4]

وفي نهاية الشهر ذاته، صرّحت إذاعة الجيش الإسرائيلي بأن وفدًا إسرائيليًا رفيع المستوى يزور مصر حاليًا، برئاسة يارون بلوم، منسق شؤون الأسرى والمفقودين، ونمرود غاز، المسؤول الكبير في مجلس الأمن القومي[5]، وتلت تلك الزيارة، زيارة أخرى لوفد في آب/أغسطس، ضمّ مئير بن شبات، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، وخلفه إيال حولتا، إضافة إلى مسؤولين آخرين، وأجرى الوفد لقاء سريًا مع مسؤولين في جهاز المخابرات المصرية.[6]

1 نتنياهو «تحت رحمة» «حماس»! لماذا يصر رئيس الوزراء على صفقة تبادل أسرى مع غزة؟، عربي بوست، 2021/1/5: bit.ly/3fI5woz

2 قراءة في حكومة إسرائيل الجديدة .. مزيج سياسي بأغلبية هشة، سكاي نيوز عربية، 2021/6/14: bit.ly/2VG91Vi

3 بعثة «إسرائيلية» للقاهرة للبحث في صفقة تبادل الأسرى، بوابة الهدف، 2017/7/14: bit.ly/3EyPTdY

4 وفد أمني إسرائيلي يتوجه إلى مصر لبحث قضية أسرى الاحتلال في غزة، الجزيرة نت، 2021/6/22: bit.ly/2WYYu8E

5 وفد إسرائيلي يبحث بالقاهرة صفقة تبادل الأسرى مع حركة حماس، وكالة معًا الإخبارية، 2021/6/30: bit.ly/3jxtLXV

6 مصادر تكشف تفاصيل مباحثات وفد أمني إسرائيلي مع مسؤولي جهاز المخابرات المصرية، روسيا اليوم، 2021/8/9: bit.ly/2WZIFPj

لم تعلن أي من أطراف التفاوض أي تفاصيل عن المباحثات الجارية، التي قد تكون في مراحلها الاستكشافية، والتي لا تعني بالضرورة التغلب على التعقيدات القائمة في الملف. وهذا يطرح تساؤلًا حول قدرة حكومة بينيت على تجاوز هذه التعقيدات، وتقديم طرح يستطيع التوفيق فيه بين تحقيق إنجاز وعدم تقديم تنازلات تمسّ بصورة حكومته، في ظل وجود معارضة إسرائيلية بقيادة نتنياهو، التي قد تستخدم الملف لابتزاز الحكومة الجديدة واتهامها بالرضوخ «للإرهاب»، وفي ظل وجود اليمين الصهيوني الذي يتبنى موقفًا متشددًا من التعامل مع المقاومة الفلسطينية في هذا الملف.

إمكانية إتمام الصفقة

طرأت العديد من المتغيرات التي سيطال تأثيرها ملف الجنود الأسرى، وفي ضوئها قد تتحدد إمكانية إتمام صفقة تبادل جديدة من عدمه، ومن أبرزها:

أولًا: انتهاء حكم نتنياهو وتوليّ حكومة إسرائيلية جديدة

قد ينهي انتهاء رئاسة نتنياهو للحكومة الإسرائيلية الجمود الحاصل في ملف الأسرى، ويتخلّص من أي اعتبارات سياسية أو شخصية كانت تتعلّق بنتنياهو بشأن أي صفقة جديدة، إضافة إلى أن الحكومة الجديدة قررت تغيير آلية التعامل مع ملفات غزة، فيما يتعلق بملف الحصار، وحركة المعابر، وأموال الإعمار، والمعونات الإغاثية، والحفاظ على الهدوء[1]، ويدعم ذلك الحراك الحاصل في الملف، عبر الزيارات التي تجريها وفود أمنية إسرائيلية إلى القاهرة لذات الشأن.

ثانيًا: إدارة أميركية جديدة برؤية مختلفة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تسود تخوفات لدى إدارة الرئيس جو بايدن من أي تصعيد محتمل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لذلك تحتفظ برؤية مغايرة لرؤية إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، تعتمد على تخفيف حدّة الصراع، وظهر ذلك في موقفها من خطة الضم الإسرائيلي؛ إذ طلبت الإدارة توضيحات من مكتب بينيت، للتأكد من أنه لا ينوي تنفيذ الخطة[2]، بالإضافة إلى رفضها خطة تعامل الحكومة الإسرائيلية مع قطاع غزة، القائمة على ربط عملية إعادة الإعمار بإنجاز صفقة تبادل الأسرى، فقد حرص أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي،

1 إيمان أحمد، «معضلة غزة» في رؤية حكومة بينيت، العين الإخبارية، 2021/6/22: bit.ly/3k6DuWF

2 يونتان ليس، بينيت على طاولة بايدن .. احتفال تدشين أم إنجازات سياسية؟، «هآرتس»، ترجمة القدس العربي، 2021/8/26: bit.ly/3z04JpP

على ألا ترتبط القضايا الإنسانية الأساسية لغزة بعودة الجنود.[1] وهذا الموقف يخدم مطالب الفصل بين المسارين السياسي والإنساني، الذي كان في وقت سابق أحد الأسباب الأساسية في تعطّل مباحثات الصفقة، وجمودها لفترة طويلة.

ثالثًا: دور مصري نشط بعد معركة «سيف القدس»

تلعب مصر دورًا سياسيًا مهمًا ورئيسيًا في القضية الفلسطينية، وقد نشط هذا الدور بشكل بارز بعد معركة «سيف القدس» في أيار/مايو 2021، في ضوء حاجة القاهرة إلى تنشيط دورها الإقليمي وعودتها إلى صدارة المنطقة، إلى جانب كونها الوسيط الأساسي في ملف الأسرى، خصوصًا أن الحديث عن صفقة تبادل أسرى بوساطة مصرية بدأ في أيلول/سبتمبر 2020، بعد زيارة وفد أمني مصري إلى القطاع، وهذا ما أكده إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، بقوله «إن مصر تعمل كوسيط بين الطرفين؛ للتوصّل إلى اتفاق جديد لتبادل الأسرى».[2] ويمثل نجاح أي صفقة تبادل جديدة إضافة كبيرة لمصر في جوانب القوة والتأثير في القضية الفلسطينية.

وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، نقلًا عن مسؤول إسرائيلي كبير، قوله إن المصريين مهتمون بصفقة التبادل، وأن الدور المصري في تحقيق وقف إطلاق النار جعل للقاهرة رصيدًا في نظر الإدارة الأميركية، وهذا يعد عاملًا أساسيًا في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وإنجازًا كبيرًا للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.[3]

رابعًا: ضغط حركة حماس ورغبتها في إتمام صفقة تبادل

شهد العام الأخير مواقف ومبادرات لدى «حماس» تُظهر رغبتها المتزايدة بإتمام صفقة تبادل، والاستفادة من المتغيرات الجديدة بما يخدم إستراتيجيتها، مع ثباتها على مسألة الفصل بين القضايا الحياتية لغزة وصفقة الأسرى، وبدا ذلك في المبادرة التي طرحها يحيى السنوار، رئيس الحركة بغزة، خلال أزمة كورونا، إضافة إلى نشر كتائب القسام لأوّل مرة، في حزيران/يونيو 2021، تسجيلًا صوتيًا منسوبًا لأحد الجنود الأسرى، ضمن برنامج وثائقي عبر قناة «الجزيرة» القطرية، دون الإفصاح عن هوية الجندي، وصولًا إلى إعلانها في 11

1 الإدارة الأميركية ترفض معادلة بينيت لإعمار غزة وتصمت عن التوسع الاستيطاني في الضفة، القدس العربي، 2021/8/29: bit.ly/3lnHr8C

2 دور مصري فعال لتنفيذ صفقة تبادل أسرى .. وتوقعات بحدوث اختراق بقضية رفع حصار غزة، سما الإخبارية، 2021/9/12: bit.ly/3tzxRDe

3 صحيفة إسرائيلية: فرص صفقة الأسرى زادت و«حماس» ستطالب بإطلاق 1111، وكالة الأناضول، 2021/6/2: bit.ly/3ziNY9D

أيلول/سبتمبر بأن صفقة التبادل المقبلة ستشمل الأسرى الذين انتزعوا حريتهم من سجن «جلبوع».

وفي هذا السياق، كشف زاهر جبارين، نائب رئيس «حماس» في الضفة، خلال لقاء صحفي، يوم 7 أيلول/سبتمبر 2021، عن أن مفاوضات الصفقة مستمرة، وأن مصر تدفع صوب إنجازها، مشددًا على أن إطلاق سراح الأسرى يشكل إستراتيجية عمل واقعية وعملية لدى المقاومة.[1]

خامسًا: ضغط أكبر من عائلات الجنود والرهان على بينيت

فقد أهالي الجنود الإسرائيليين الأسرى الأمل في الإفراج عن أبنائهم في ظل حكومة نتنياهو بسبب مماطلته، وجددوا مطالبهم في ظل الحكومة الجديدة، مع ضغط أكبر لتحقيق الهدف بإتمام الصفقة؛ حيث التقى بينيت بعائلة الجندي شاؤول في إطار لقاءات دورية يعقدها مع عائلات الأسرى؛ بغرض اطلاعهم على آخر المستجدات، وأكد التزامه الشخصي بـ«إعادة المحتجزين» في قطاع غزة.[2]

عقبات إتمام الصفقة

تمثل المتغيرات أعلاه دافعًا باتجاه تحريك مباحثات الصفقة، لكنها لا تعني بالضرورة قدرتها على مواجهة عقبات تعترض طريق إتمامها، وأبرزها:

- اليمين الصهيوني الذي يتبنى موقفًا متشددًا من التعامل مع المقاومة الفلسطينية في هذا الملف[3]، في ظل وجود معارضة قوية بقيادة نتنياهو، التي قد تستخدم الملف لابتزاز حكومة بينيت، واتهامها بالرضوخ «للإرهاب».

- رفض حكومة بينيت مطالب «حماس» بالإفراج المسبق عن أسرى صفقة «وفاء الأحرار». وهذا الثمن الكبير باعتباره مقدّمة أي صفقة جديدة، سيضع الحكومة في مأزق أمام الرأي العام الإسرائيلي.

- هشاشة الائتلاف الإسرائيلي الجديد الذي قد لا يسمح في المراحل النهائية بإتمام أي

1 زاهر جبارين: مفاوضات صفقة الأسرى مستمرة ومصر تدفع صوب إنجازها، حرية نيوز، 2021/9/8: bit.ly/2XiNXoE

2 رئيس الوزراء بينيت يلتقي عائلة الرقيب أول أورون شاؤول، ديوان رئاسة الوزراء، 2021/7/22: bit.ly/3zd58VX

3 انتكاسة بطعم الهزيمة .. هذا هو المشهد في إسرائيل بعد وقف إطلاق النار مع المقاومة، الجزيرة نت، 2021/5/21: bit.ly/3Cym6k1

صفقة تبادل جديدة مع المقاومة، تحت ضغط «النزعة اليمينية» التي تتسم بها غالبية أحزابه.[1]

خاتمة

يظهر أن فرص إتمام صفقة تبادل جديدة بين حكومة بينيت والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة تزداد في ضوء المتغيرات الجديدة، لكنها بالتأكيد لن تكون مهمّة سهلة؛ إذ يرتبط تسجيل أي تقدّم فيها بتنازلات تقدّمها «إسرائيل»، ومدى قدرة الوسيط المصري على دفع حركة حماس لإبداء مرونة أكبر في الملف.

وتسود حالة ترقب إلى ما ستؤول إليه الأمور، فالنتائج ستسجل مرحلة سياسية جديدة لحكومة بينيت، الذي يصرّ على إعادة الجنود الأسرى، ويعدّ المهمة إنجازًا لحكومته، وإحدى أولوياته، في مقابل حاجة حركة حماس لإنهاء الملف، وبالتالي فإن أهداف كلا الطرفين تنصب في إتمام الصفقة، إلا أنها تقف عند التفاصيل، وهنا يأتي دور الوساطة المصرية في تقريب المطالب وإنضاج الصفقة.

1 محمد وتد، قانون تفكيك الليكود .. حكومة بينيت تسعى لتدعيم ائتلافها الهش، الجزيرة نت، 2021/7/9: bit.ly/3lA4xci

دمج الأسرى المحررين في مؤسسات السلطة الفلسطينية
أهداف وتحديات

تمارا الطيبي

مقدمة

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسومًا، بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2021، يقضي بدمج كل أسير محرر له قيد مالي ساري المفعول في هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ومتوافق مع شروط الوظيفة العمومية، في المؤسسات المدنية أو الأمنية[1]، وإحالة من لا تنطبق عليهم الشروط إلى التقاعد. وما زالت عملية الدمج مستمرة حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، في ظل حوارات وتساؤلات وإشكاليات داخلية تعتري عملية الدمج، لجهة الأهداف، وتفاصيل العملية، والتحديات الإسرائيلية والدولية المنوطة بها.

ما زال الاحتلال الإسرائيلي يواصل اقتطاع ما يعادل مخصصات الأسرى والجرحى والشهداء وأسرهم شهريًا من أموال الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية؛ إذ صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت)، بتاريخ 11 تموز/يوليو 2021، على خصم مبلغ 597 مليون شيقل من أموال المقاصة، بسبب قيام السلطة بدفع رواتب للأسرى وعائلاتهم عن العام 2020.[2]

ويشير هذا الأمر إلى أن الاستهداف الإسرائيلي لمخصصات الأسرى قد يطال البنوك الفلسطينية مجددًا، حتى بعد عملية الدمج، وصرف رواتب المحررين على بند موظف أو متقاعد، خاصةً أن البنوك لها ارتباطات خارجية، بعكس البريد الفلسطيني الذي يتبع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي بات يستخدم لصرف مخصصات الأسرى داخل السجون الإسرائيلية والشهداء والجرحى.

الخلفية التاريخية للدمج وأزمة رواتب الأسرى المحررين

أفرزت المسيرة الفلسطينية الطويلة استحقاقات وإنجازات عديدة للأسرى والمحررين

1 مقابلة مع قدري أبو بكر، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، رام الله، 2021/8/22.

2 اشتية: خصم الاحتلال من أموال المقاصة إجراء غير قانوني يتنافى مع الاتفاقيات الموقّعة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/7/12: bit.ly/2UOvEqm

وشرعنتها بقانون الأسرى والمحررين رقم (19) لسنة 2004، المقر من المجلس التشريعي في السنة ذاتها، وتعديلاته الواردة في القرار بقانون رقم (1) لسنة 2013، واللائحة التنفيذية لقانون الأسرى والمحررين.

شملت الاستحقاقات المقننة للأسرى المحررين دمجهم في وظائف وفقًا لمعايير تأخذ بعين الاعتبار السنوات التي أمضاها الأسير داخل الأسر، فالأسير المحرر الذي أمضى عشر سنوات فأكثر والأسيرة المحررة التي أمضت خمس سنوات فأكثر يتم استيعابهم في مؤسسات السلطة، كما مُنح الأسير الأولوية في التعيينات السنوية في كافة مؤسسات السلطة.[1]

استمرت آلية الدمج ضمن هذه المعايير حتى صدور المرسوم الرئاسي ليشمل جميع الأسرى المحررين ممن يتقاضون راتبًا وفقًا لقانون الأسرى والمحررين. وقد جاء ذلك بعد احتلال موضوع الأسرى وعائلاتهم حيزًا خاصًا في السياسة الإسرائيلية، وتحديدًا بعد أن نشطت العمليات الفردية في العام 2015. وقد خلصت المراكز البحثية والإعلامية الرسمية الإسرائيلية إلى أن من أهم الأسباب التي تدفع الفلسطينيين إلى تنفيذ العمليات تلقيهم «مكافآت مادية» من السلطة التي تضمن لأسرهم حياة كريمة بعد اعتقالهم أو وفاتهم، وحسب هذا الفهم خرجت أصوات إسرائيلية تطرح آليات لتقويض هذا الدافع متشبثة بأرضية المنفعة المادية التي يتلقاها الفلسطيني.[2]

استخدم الاحتلال، في السابق، الجهاز القضائي الإسرائيلي للعمل على شرعنة التوجهات والإرادة الإسرائيلية[3]، وفي مطلع العام 2018، صادق الكنيست على «قانون التقليصات» الذي يشرعن قضائيًا الاقتطاع من أموال السلطة تحت حجة «دعم الإرهاب»[4]، وترك تطبيقه وتحديد حجم الاقتطاع إلى الكابينت، الذي ترجمه بالمصادقة سنويًا على اقتطاع مبلغ يعادل المبلغ الذي يُدفع للأسرى والشهداء وعائلاتهم من أموال المقاصة شهريًا.[5]

وفي سياق الاستهداف الإسرائيلي للبنوك الفلسطينية، صدر القرار العسكري المعدل رقم (1827) لسنة 2020، وأرسل موريس هيرش، المدعي العسكري الإسرائيلي السابق (2013-2016)، رسالة تهديد إلى مدراء البنوك الفلسطينية، يحظر فيها على البنوك جميع

1 قرار بقانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن تعديل قانون الأسرى والمحررين رقم (19) لسنة 2004.

2 ألون بن ديفيد، ستة شهور على إرهاب الأفراد، مركز أبحاث الأمن القومي، 2016/3/17: bit.ly/2UTZ8Ah

3 هيئة الأسرى: العام 2015 الأكثر عنصرية في تشريع قوانين إسرائيلية تنتهك حقوق الأسرى وتنتقم منهم، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2016/1/10: bit.ly/3gMCODH

4 قراءة في الأمر العسكري رقم (1827) .. منظومة القضاء العسكري الإسرائيلي أداة للقمع والسيطرة، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2020/5/28: bit.ly/3mw7Yme

5 الكابينت الإسرائيلي يقرر خصم 597 مليون شيقل من المقاصة، صفحة هيئة شؤون الأسرى والمحررين على الفيسبوك، 2021/7/11: bit.ly/3gr5thg

أشكال التعامل مع أموال الأسرى على اعتبار أنها «أموال إرهاب»، وتجرم الموظفين الذين يتعاملون فيها بعقوبة سجن تصل إلى 7 سنوات وغرامات باهظة، وكشف للبنوك عن قانون مصادرة ممتلكات وأموال فلسطينية لأهالي الشهداء والأسرى والمحررين الذي دخل لاحقًا حيز التنفيذ في تشرين الأول/أكتوبر 2020.[1]

دوافع عملية الدمج

استجابت البنوك الفلسطينية للضغوط الإسرائيلية، وأوقفت حسابات بعض الأسرى، وعملت تسويات، مُخالفةً بذلك قرار السلطة الفلسطينية بالالتزام بصرف رواتب الأسرى إلى حين إنشاء بنك «الاستقلال للاستثمار والتنمية»، الذي كان من المخطط له أن يستهدف تقديم خدماته غير الربحية للجهات الحكومية بكافة مؤسساتها، والتعامل مع موظفي الحكومة المدنيين، والعسكريين، والمتقاعدين، والشؤون الاجتماعية، والأسرى والجرحى وأسر الشهداء.[2] وفي ضوء ذلك كان هذا الحل الأول المطروح لحل أزمة رواتب الأسرى، الأمر الذي تعذّر على السلطة المضي فيه لأسباب عدة، منها عدم إعطاء سلطة النقد تصريح بذلك.[3]

وكان المخرج الأخير للسلطة من هذا المأزق، إصدار قرار بدمج المحررين في مؤسسات السلطة والأجهزة الأمنية بعد استيفائهم الشروط والمؤهلات وإحالة البعض إلى التقاعد، فيما الأسرى تصرف مخصصات الأسرى داخل السجون عبر البريد الفلسطيني.

وأوضح قدري أبو بكر، رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أن «الدمج آلية وطنية مشتركة تحافظ على حقوق الأسرى، وجاء نتيجة لضغوطات الاحتلال وتهديدهم للبنوك التي أغلقت حسابات الأسرى، مما غيب آلية لصرف مخصصات للأسرى»، مضيفًا أن «الدمج يحمي البنوك الفلسطينية من البلطجة، كما جاء استجابة لمطالب الأسرى بالتفريغ بدلًا من حصولهم على رواتب وهم في بيوتهم، وهي وسيلة لتأهيل الأسرى خارج السجون والاستثمار في خبراتهم ومؤهلاتهم في مؤسسات السلطة، ونوع من التقدير لمكانة الأسرى ودورهم الوطني».[4]

1 قراءة في الأمر العسكري رقم (1827)، مصدر سابق.
ومقابلة شخصية مع مدير أحد البنوك الفلسطينية - فضّل عدم الكشف عن اسمه -، 2021/8/18.

2 مقابلة مع بيان القاسم، المدير العام لبنك الاستقلال للتنمية والاستثمار، قناة بوابة اقتصاد فلسطين على اليوتيوب، 2020/8/6: bit.ly/3gVkxE5.

3 مقابلة مع قدري أبو بكر، مصدر سابق.

4 المصدر السابق.

مواقف الأطراف المختلفة من الدمج

أفاد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، في مقابلة له على التلفزيون العربي، في كانون الثاني/يناير 2021، أن «دمج الأسرى هو للحفاظ على قدسية قضية الأسرى والحقوق المالية التي من واجب الحكومة الحفاظ عليها، وهو الحل الممكن الآني، والحديث عن مقترح إنشاء بنك حكومي هو ترحيل للمشكلة وليس حلًا»، موضحًا أن حل المشكلة يكمن في إيجاد حل سياسي وليس حلًا فنيًا أو إداريًا، كون إشكالية رواتب الأسرى لها شق سياسي متعلق بأميركا وإسرائيل.[1]

ونوّه قدري أبو بكر أن الدمج جاء بناء على توصيات اللجنة الخماسية التي شكلها الرئيس لمعالجة قضايا الأسرى المحررين، وتضم كلًا من: هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وزارة المالية، هيئة التنظيم والإدارة، ديوان الموظفين العام، هيئة التقاعد، وأن عملية الدمج تسير بشكل منضبط حتى الآن ودون إشكاليات، وتم الانتهاء من استيعاب 7000 أسير، وبحلول أيلول/سبتمبر 2021 سيتم الانتهاء من استيعاب جميع الأسرى البالغ عددهم 7500. وأما بالنسبة لحقوق المتقاعدين من الأسرى «فسيصرف لهم راتب التقاعد بنسبة 100%، مع كفالة حق التأمين الصحي، وعلاوة اجتماعية شاملة للزوجة والأولاد، وأن أي فترة اعتقال لاحقة تضاف على سنوات تقاعد المحررين»، مضيفًا أني «المحرر الذي يتعرض للوفاة سيتم دراسة ملفه بشكل يضمن حياة كريمة لأسرته».[2]

وكشف أبو بكر عن وجود مباحثات بين السلطة والجانبين الأميركي والأوروبي اللذين لم يمانعا أن تمنح السلطة رواتب للأسرى من خلال وزارة التنمية الاجتماعية واعتبارهم حالات اجتماعية، بهدف نزع الصفة النضالية، وفي حال التوافق الفلسطيني على ذلك فإنهما جاهزان لتقديم المساعدات، وهذا الأمر ترفضه السلطة ومنظمة التحرير بالمطلق، كونه يُعدّ بمنزلة تقديم تنازلات لإنهاء قضية الأسرى.[3]

يُذكر أن الكونغرس الأميركي أقرّ قانون «تايلور فورس» في العام 2017، الذي يحظر المساعدة الاقتصادية المباشرة للسلطة حتى توقف مدفوعات الأسرى وعائلات الشهداء على أساس أنهم «إرهابيون». وجاء ذلك نتيجة الحملة الإسرائيلية الإعلامية الممنهجة في إقناع الدول الأوروبية والغربية، لا سيّما الولايات المتحدة، في أن السلطة تُشجّع «الإرهابيين»، وكل ما زاد

1 برنامج حديث خاص مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، التلفزيون العربي، 2021/1/21: bit.ly/3AtHS7U

2 مقابلة مع قدري أبو بكر، مصدر سابق.

3 المصدر السابق.

الإرهاب يزداد الدفع، وأطلقت على هذه الممارسة «الدفع مقابل القتل».[1]

على صعيد الأسرى المحررين، أشار الأسير المحرر مؤيد عبد الصمد إلى أنه على الرغم من أن ظاهر عملية الدمج استجابة للضغوط الإسرائيلية بتهديد قضية الأسرى، إلا أنها على درجة عالية من الإيجابية؛ إذ حافظ ذلك على استمرار صرف الرواتب.[2]

وفيما يخص البنوك العاملة في فلسطين، أوضح مدير أحد البنوك «أنه تم تحذير البنوك قبل وبعد الدمج بخصوص صرف رواتب الأسرى تحت مسميات أخرى، وأن الدمج إجراء غير مرض للاحتلال، إضافة إلى وجود تهديد للبنوك بأنه أي بنك يثبت صرفه لرواتب الأسرى سيتم قطع علاقته مع البنوك المراسلة في «إسرائيل»، مثل بنكي «هبوعليم» و«ديسكونت»، وأن قطع العلاقة مع البنوك الإسرائيلية يعني عدم المقدرة على تحصيل الشيكات الإسرائيلية، وعدم القدرة على إرسال واستقبال الحوالات التجارية، ورواتب العمال ومستحقاتهم، مما يضعف القدرة التنافسية للبنك، مضيفًا أن بعض البنوك تمتنع نهائيًا عن صرف رواتب الأسرى حتى لا تدخل في إشكاليات مع البنوك الإسرائيلية.[3]

لم تواجه عملية الدمج مواقف رسمية رافضة من أي من الأطراف الفلسطينية على اختلاف مشاربها، لكن تكتنفها مخاوف تتمثّل في الإطار القانوني الناظم، ومدى إمكانية الاستمرار في الصرف عبر البنوك وحماية حسابات الأسرى المحررين.

إشكاليات تنفيذ عملية الدمج والإحالة إلى التقاعد

أوضحت اللجنة الخماسية أنه ستصرف الرواتب بنسبة 100% للأسرى المحررين المحالين إلى التقاعد، مع تأمين صحي وعلاوة اجتماعية للزوجة والأبناء، وسيصدر لكل متقاعد قسيمة راتب شهرية، وأي فترة اعتقال لاحقة ستُضاف إلى سنوات تقاعد الأسير المحرر، وسيتم دراسة ملف أي متقاعد يتعرض للوفاة من جديد، بما يضمن الحياة الكريمة لأسرته.[4]

بالرغم مما سبق، فإن الإشكالية الأبرز تكمن في عدم وضوح الجهة المختصة في قسيمة

1 Tovah Lazaroff, Netanyahu's diplomatic warfare with the Palestinians: 12 highs and lows, The Jerusalem Post, 172021/6/: bit.ly/3ApCbrz

2 مقابلة مع مؤيد عبد الصمد، أسير محرر وناشط في الحركة الأسيرة، رام الله، 2021/7/30.

3 مقابلة مع مدير أحد البنوك الفلسطينية، مصدر سابق.

4 اللجنة الخماسية تعالج معظم قضايا الأسرى المحررين، وكالة وفا، 2021/6/10: bit.ly/390eFVW

الراتب الشهرية؛ إذ عبّر مؤيد عبد الصمد عن تخوّفات الأسرى المحررين المتقاعدين كون قرار الإحالة إلى التقاعد غير مدعوم بقانون ناظم، مشيرًا إلى ضرورة العمل على إيجاد مرجعية قانونية لذلك.[1]

من جهةٍ أخرى، فإن استيعاب هذا العدد الكبير من الأسرى يُثقل كاهل المؤسسات الفلسطينية بزيادة عدد الموظفين عن العدد المسموح فيه حسب هيكليات المؤسسات، إضافة إلى ظهور إشكالية كبيرة تتمثّل في عدم ملاءمة المؤهلات العلمية والخبرات مع المسميات الوظيفية لدى البعض من المحررين.

التحديات الإسرائيلية

على الرغم من أن عملية دمج الأسرى قاربت على الانتهاء، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ما زال مستمرًا في استهداف مخصصاتهم، من خلال اقتطاع المبالغ المالية التي تعادلها من أموال المقاصة الفلسطينية؛ إذ صادق «الكابينت» على اقتطاع 50 مليون شيقل من أموال الضرائب الفلسطينية عن كل شهر، بما يعادل المبلغ الذي تدفعه السلطة للأسرى تحت ذريعة تجفيف منابع الإرهاب.[2]

يمارس الاحتلال ازدواجية واضحة في المعايير؛ حيث يعاقب السلطة بالاقتطاع من أموال المقاصة، ويُجرّم البنوك بسبب صرف مخصصات للأسرى، وفي ذات الوقت يسمح للسلطة بتحويل مصروف «كانتينا» لكل أسير داخل السجون وهو اليوم بقيمة 1400 شيكل لكل أسير تُصرف لهم جماعيًا.[3]

تزيد هذه الاقتطاعات من ضائقة موازنة السلطة التي تعاني من شح المساعدات الدولية، التي شهدت تراجعًا حادًا في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا التي أضعفت الإيرادات الحكومية. وعلى الرغم من كل الأزمات التي تمر فيها السلطة إلا أنها ملتزمة بالكامل حتى الآن بدفع مخصصات الأسرى مهما كانت الظروف.

وفي ذات السياق، فإن التوسّع في تفسير القرار العسكري (1827) يقود إلى افتراض بأن الاحتلال الإسرائيلي سيعتبر أن البنوك ما زالت تتعامل مع أشخاص سبق أن مارسوا «الإرهاب»، حتى بعد عملية الدمج، وبالتالي يبقى سيناريو ملاحقة البنوك واردًا.

1 مقابلة مع مؤيد عبد الصمد، مصدر سابق.
2 مقابلة مع قدري أبو بكر، مصدر سابق.
3 المصدر السابق.

خاتمة

على الرغم من أن عملية الدمج مكّنت أولئك الذين أُنجزت ملفاتهم، سواء في المؤسسات الأمنية والمدنية، أو ممن أحيلوا إلى التقاعد، من استلام مخصصاتهم من خلال البنوك، إلا أن هذا الحل قد يكون مؤقتًا، كون البنوك الفلسطينية لديها ارتباطات خارجية تجعلها هدفًا سهلًا للقرصنة الإسرائيلية، تمامًا كما هو الحال بالنسبة لأموال المقاصة الفلسطينية.

كما أن امتناع بعض البنوك عن استئناف صرف رواتب الأسرى المحررين، حتى ولو على بند موظف، يشير إلى أن الاستهداف الإسرائيلي لحسابات الأسرى في البنوك بعد عملية الدمج ما زال أمرًا ممكنًا، وهذا يعني وجوبًا أن قرار الدمج وحده ليس كافيًا لحل إشكالية ملف مخصصات الأسرى بمعزل عن الأداة السياسية والدولية المرتبطة بإيجاد صيغة تحمي استمرارية صرف رواتبهم.

هناك شق في قرار الدمج يتعلق بمسألة استيعاب الأسرى المحررين والرغبة بأن يصبحوا جزءًا من مؤسسات الدولة، وأن يكون لهم أفق للتطور المهني والعملي، وهذا قد يتحقق فعلًا بالدمج. أما الشق الثاني، المتعلق بتجاوز الملاحقة الإسرائيلية واقتطاعاتها من أموال المقاصة، وتهديدها البنوك، فهو أمر سياسي، يمكن حله، أو تجميده، فقط عبر عمل أو اتفاق سياسي.

المخطط الاستيطاني لحكومة نفتالي بينيت

هدى مباركة

مقدّمة

تؤكد جميع التصريحات التي صدرت عن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت، منذ ترؤسه الحكومة في 13 حزيران/يونيو 2021 [1]، استبعاده إيجاد حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في السياق السياسي الوطني، وتُظهر جديته في تطبيق قراراته ومواقفه اليمينية الاستيطانية على أرض الواقع، وكذلك تؤكد على طرحه إيجاد حلول في الإطار الاقتصادي فقط، والعمل على تحسين الظروف المعيشية لفلسطينيي الأراضي المحتلة منذ العام 1967.

وصرّح بينيت، بشكل واضح، بأنه «لن تقوم دولة فلسطينية»، مؤكدًا أنه يتوجب أولًا أن تتوافق الأجندة الرسمية لإسرائيل مع الأجندة الرسمية للولايات المتحدة كي تنعم إسرائيل بحالة استقرار سياسي داخلي، وانسجام دولي مع حليفتها واشنطن، وإن كان هناك اختلاف بين أجندة بينيت الرافضة لإقامة دولة فلسطينية، وأجندة الرئيس الأميركي جو بايدن الداعية إلى حل الدولتين، فهو اختلاف ظاهري، وهناك هامش للعمل فيما يخص الملف الفلسطيني، من خلال الإبقاء على «خطاب» حل الدولتين، وليس عبر برنامج عمل ملموس.[2]

في ظل التصريحات الصادرة عن بينيت، تحاول هذه الورقة معرفة المخططات الاستيطانية التي تسعى حكومة بينيت لتحقيقها، وموقف إدارة بايدن من هذه المخططات؟

حكومة بينيت استكمال لمشاريع حكومة نتنياهو الاستيطانية

صادق نتنياهو على عدد من المشاريع الاستيطانية التي عجّلت من منظومة الاستيطان في الضفة الغربية، ودفعت إلى تسميته بـ «نبي الاستيطان المسلح».[3]

وكذلك، فإن جميع تصريحات بينيت، اليوم، تدعو إلى السياسات ذاتها التي طبقتها حكومات

1 الكنيست الإسرائيلي يمنح الثقة للحكومة الائتلافية بقيادة نفتالي بينيت منهيًا حقبة نتنياهو، فرانس 24، 2021/6/13: bit.ly/3kSU78l

2 وليد حباس، أين يمكن أن تتلاقى أجندة بينيت الاستيطانية مع رؤية بايدن حول حل الدولتين، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2021/8/30: bit.ly/3BIiAD6

3 2017 عام الاستيطان الإسرائيلي، الجزيرة نت، 2021/8/11: bit.ly/3ASt9n5

نتنياهو تجاه القضية الفلسطينية، والتي تؤكد أنه لا مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، ولا انسحابات، ولا دولة، بل فقط «سلام اقتصادي»؛ رافضًا قيام أي كيان فلسطيني في ما يسميها «أرض إسرائيل» (فلسطين التاريخية).[1]

وبالعودة إلى أجندة الائتلاف الحكومي، وكما هو منصوص عليها في الاتفاقيات الائتلافية الثنائية، نجد أن المشروع الاستيطاني التوسعي يتمركز في قلبها، ويشمل مد شبكات طرق جديدة، وتطوير البنية التحتية، والمضي قدمًا في فرز أراضي الضفة الغربية، وإعلان أقسام منها «أراضي دولة»، إضافة إلى محاربة البناء الفلسطيني «غير الشرعي» في المناطق (ج).[2]

ويُعدّ بينيت أحد قادة اليمين القومي الاستيطاني، فقد شغل العام 2010 منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» لمدة عامين، وأيَّد إعطاء تراخيص للبؤر الاستيطانية غير الشرعية[3]، ولا يزال يسير على النهج نفسه؛ إذ صادقت حكومته على 31 مشروعًا استيطانيًا توسعيًا في الضفة الغربية، بتاريخ 23 حزيران/يونيو 2021[4]، وعندما كان في حكومة نتنياهو، هدد بالانسحاب من الحكومة في حال قرر نتنياهو الانصياع إلى ضغوطات الإدارة الأميركية بقيادة الرئيس باراك أوباما لوقف الاستيطان.[5]

المشاريع الاستيطانية ضمن حكومة بينيت وإدارة بايدن

عقد بايدن وبينيت لقاءهما الأول، في البيت الأبيض في 27 آب/أغسطس 2021، ودار النقاش حول العديد من الموضوعات التي تتعلق بالشرق الأوسط، وأكد بايدن أنه سيتطرق إلى موضوع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين خلال اللقاء[6]؛ وأنه سيناقش سبل تعزيز هذا السلام لتحقيق الازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين[7]، مشددًا على أهمية اتّخاذ خطوات لتحسين حياة الفلسطينيين ودعم فرص اقتصادية أكبر لهم.[8]

1 برهوم جرايسي، مائة يوم على حكومة بينيت – لبيد .. ثبات مرحلي وحزب «يمينا» أمام مستقبل ضبابيّ!، مركز مدار، 2021/9/27: bit.ly/3AVDwGB

2 برهوم جرايسي، اتفاقيات الائتلاف للحكومة الإسرائيلية الـ 36 والسير الذاتية للوزراء، مركز مدار، 2021/6/16: bit.ly/2WWxHtD

3 عبد الناصر سرور وإبراهيم عبيد، التطرف في الحياة السياسية الإسرائيلية: دور حزب «البيت اليهودي»، مركز دراسات الوحدة العربية: bit.ly/3jKrfyM

4 حكومة بينيت تصادق على 31 خطة استيطانية، جريدة الأيام، 2021/6/24: bit.ly/3y7xMaF

5 وليد حباس، أين يمكن أن تتلاقى أجندة بينيت الاستيطانية، مصدر سابق.

6 تفاصيل اجتماع الرئيس الأميركي بايدن مع نفتالي بينيت، رام الله الإخباري، 2021/8/27: bit.ly/2WWo2mQ

7 بايدن لرئيس وزراء إسرائيل: أميركا منفتحة على «خيارات أخرى إذا فشلت الديبلوماسية مع إيران، سي أن أن بالعربية، 2021/8/27: cnn.it/3jKxfaL

8 إسرائيل تفتح قناة اتصال سياسية مع رام الله فور عودة بينيت من واشنطن، القدس العربي، 2021/8/30: bit.ly/3DQru3q

في المقابل، أجرى بيني غانتس، وزير الأمن الإسرائيلي، اجتماعًا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في 29 آب/أغسطس 2021، في مقر المقاطعة بمدينة رام الله، بناءً على طلب الإدارة الأميركية من حكومة تل أبيب السماح بعقد الاجتماع، والبدء بفتح خطوط اتصال قوية وعلى مستويات عالية مع السلطة الفلسطينية من أجل التحرك السياسي، والانطلاق من «الشق الاقتصادي». إذ أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في 1 أيلول/سبتمبر 2021، ثلاث خطوات «إنسانية واقتصادية» لدعم السلطة؛ عبر منحها قرضًا قيمته 156 مليون دولار، والموافقة على 5 آلاف طلب جمع شمل العائلات الفلسطينية، وإتاحة خدمة الجيل الرابع للاتصالات الخليوية (4G) قريبًا.[1]

وبعد اللقاء عقب غانتس بالقول: «إن إسرائيل مستعدة لاتخاذ إجراءات لتقوية الاقتصاد الفلسطيني». وفي حديث لبينيت قبل زيارته واشنطن، أكّد أن حكومته لن تفتح مسارًا سياسيًا مع الفلسطينيين[2]، ورفض «حل الدولتين» الذي تدعمه واشنطن وأعلمها بذلك.[3]

كما التقى بينيت برؤساء مجالس المستوطنات في الضفة الغربية، بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2021، وأبلغهم أنه لن يتوقف عن التوسع الاستيطاني وتطوير المستوطنات، لكن لن يكون هناك قرار بضمها، كما لن يكون هُناك بناء لمستوطنات جديدة.

وصرّح بأن حكومته ستتجه للدفع بمخططات استيطانية جديدة، خلال الفترة المقبلة، تحت ذريعة «النمو الطبيعي» للمستوطنين في الضفة الغربية داخل المستوطنات القائمة.[4]

ومن المشاريع الاستيطانية التوسعية التي يسعى بينيت إلى تنفيذها في الأرض الفلسطينية؛ بغرض القضاء على حل الدولتين، وإنهاء إمكانية إقامة دولة فلسطينية، ومن أجل تحقيق مفهوم «إسرائيل الكبرى»، ما يأتي:

- **المشروع الاستيطاني (E1)/القدس:** تسعى الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ هذا المشروع شرقي القدس المحتلة، على مساحة تبلغ 12,443 دونمًا، وخصصت 26 مليون شيقل فقط لوضع المخططات والتصاميم وإجراء المسح الهندسي الخاص بالمشروع. ويعد المشروع ضمن مشروع «القدس الكبرى» الاستيطاني، ويهدف إلى فصل المدينة عن باقي مناطق الضفة. وبحسب فخري أبو دياب، المختص في شؤون

1 عوض الرجوب، إسرائيل تعزز السلطة الفلسطينية.. ما الثمن؟، الجزيرة نت، 2021/9/1: bit.ly/2XstNsM

2 وزير إسرائيلي: لن نفتح أي مسار سياسي مع السلطة، صحيفة الحدث، 2021/8/30: bit.ly/2VOIV36

3 إسرائيل تفتح قناة اتصال، مصدر سبق ذكره.

4 بينيت لـ «مجلس يشع»: لن نتوقف عن التوسع الاستيطاني .. ولكن!»، سما الإخبارية، 2021/9/9: bit.ly/3tCjI8C

القدس، فإن المشروع يتضمن بناء 4 آلاف وحدة استيطانية وفنادق ومناطق صناعية وسياحية، وشوارع تفصل مناطق الضفة الغربية عن بعضها البعض.[1]

من جهته، أوضح خليل التفكجي، خبير الأراضي والاستيطان في «بيت الشرق- جمعية الدراسات العربية»، أن هذا المشروع يشكل بداية عملية الضم الفعلي لمناطق (ج) ومنطقة الغور، وله مجموعة أهداف استراتيجية بالنسبة لكيان العدو الصهيوني.[2]

وهناك مشروع «تسوية الحقوق العقارية»، الذي يهدف إلى السيطرة على ممتلكات المقدسيين، من خلال ما يسمى «بحارس أملاك الغائبين»، ويتزامن هذا المشروع مع إعلان «صندوق أراضي إسرائيل» لوضع اليد على أكثر من 2500 دونم في المدينة المحتلة، والعديد من العقارات، بحجة أن سكانها لا يتواجدون في المدينة.[3]

- **وقائع استيطانية جديدة/الخليل:** شرعت سلطات الاحتلال في بناء طابق ثانٍ في معسكر قديم أقيم منذ عقود على أرض محطة بلدية الخليل للحافلات في شارع الشهداء وسط المدينة؛ بهدف تعزيز التواصل الجغرافي بين عدد من البؤر الاستيطانية المقامة في قلب المدينة.[4]

- **بؤر استيطانية غير شرعية وتعدٍّ على أراضي الفلسطينيين/جنين:** شرعت سلطات الاحتلال بإقامة بؤرة استيطانية جديدة في مدينة جنين، عبر وضعها بيوتًا متنقلة في منطقة جبلية قرب حاجز برطعة في منطقة قريبة من جدار الفصل والتوسع العنصري.[5]

- **استيطان طال الأراضي الزراعية/سلفيت:** تعدت جرافات المستوطنين على الأراضي الزراعية التابعة لأهالي قرية حارس، لصالح توسعة مستوطنة «كريات نطافيم»، ومصانع «بركان» و«أرائيل»، ومستوطنة «رفافا»، وأوقفت قوات الاحتلال المواطنين عن العمل بأراضيهم الواقعة بالقرب من مدخل قرية قراوة بني حسان.

1 مساع إسرائيلية للبدء بتنفيذ مشروع E1 الاستيطاني الخطير شرقي القدس، المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/8/31: bit.ly/3h8qFsN

2 المشروع الاستيطاني في منطقة E1 .. خطوات متسارعة نحو «القدس الكبرى»، بوابة الهدف، 2021/8/5: bit.ly/3yMX3Hz

3 وزارة شؤون القدس: مخطط «تسوية الحقوق العقارية» غطاء للاستيلاء على المزيد من الأراضي والعقارات، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/8/29: bit.ly/3BG1Oo2

4 مساع إسرائيلية للبدء بتنفيذ مشروع E1، مصدر سابق.

5 محمد غفري، الضفة .. إسرائيل تشرع بإقامة بؤرة استيطانية جديدة في جنين، وكالة الأناضول، 2021/8/30: bit.ly/3DS2BnF

- **السيطرة على الأغوار الفلسطينية:** توجد خطط عامة لتعزيز الاستيطان في منطقة الأغوار، منها الخطط الداعية إلى إنشاء الطرق في الضفة الغربية وغور الأردن.[1]

المواقف المختلفة من المشاريع الاستيطانية ضمن حكومة بينيت

تباينت المواقف الدولية والعربية والمحلية من المشاريع والمخططات الاستيطانية التي يسعى بينيت إلى تنفيذها؛ إذ تمثل موقف الإدارة الأميركية بموقف الرئيس بايدن الذي لم يضغط على إسرائيل بشأن البناء الاستيطاني في الضفة، ووعد بأنه لن يمارس ضغوطًا عليها في هذا الشأن، طالما تعلق الأمر في مخططات ومشاريع كانت مطروحة على جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية السابقة.[2] وعليه، استأنف بايدن تقديم مساعدات للفلسطينيين؛ إذ صرح أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، خلال زيارته إلى رام الله، في 25 أيار/مايو 2021، بأن «الولايات المتحدة ستقدم دفعة إضافية بقيمة 75 مليون دولار من المساعدات التنموية والاقتصادية للفلسطينيين في العام 2021».

في المقابل، حذّر الاتحاد الأوروبي سلطات الاحتلال الإسرائيلي من الاستمرار في المشاريع الاستيطانية التي من ضمنها مشروع (E1)، واعتبره المتحدث الرسمي باسم الاتحاد في بروكسل أنه: «مشروع يقوض، وبشدة، المفاوضات المستقبلية نحو حلّ الدولتين»، مجددًا دعوته للحكومة الإسرائيلية إلى وقف بناء المستوطنات، وإلغاء القرارات الأخيرة المتعلقة بتوسع الاستيطان على وجه السرعة.[3]

وظهر موقف جامعة الدول العربية عبر تحذير سعيد أبو علي، الأمين العام المساعد للجامعة، من خطر مشاريع الحكومة الإسرائيلية، ومنها مشروع «تسوية الحقوق العقارية وتسجيل الأراضي»، في مدينة القدس وفرضه على المقدسيين، معتبرًا المشروع جزءًا من استكمال عملية السيطرة والتهجير القسري والتطهير العرقي.[4]

ومن المواقف الداعية، أيضًا، إلى التصدي لمشاريع بينيت الاستيطانية، موقف حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية، التي اعتبرت سير الحكومة الإسرائيلية في المشاريع

1 أشرف بدر، حكومة بينيت-لبيد .. أجندة اجتماعية اقتصادية، وتعزيز للاستيطان بلا أفق سياسي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021/7/8: bit.ly/3hKoNHd

2 مديحة الأعرج، الفلسطينيون يتخوفون من الغموض غير البناء في موقف الإدارة الأميركية من الاستيطان، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 2021/9/4: bit.ly/3zPB7Nk

3 الاتحاد الأوروبي يحذر من تداعيات إجراءات سلطات الاحتلال في القدس، وكالة وفا، 2021/5/5: bit.ly/3tkkln1

4 بيان الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن مشروع تسوية الأراضي وتفعيل قانون أملاك الغائبين في مدينة القدس، موقع إخباري، 2021/9/2: bit.ly/3DUdllx

الاستيطانية تهديدًا حقيقيًا لإيجاد فرصة للسلام وحل الدولتين[1]، بينما تمثلت مواقف الوزراء الإسرائيليين بالتأييد كموقف أيليت شاكيد، وزيرة الداخلية، من خلال حوارها مع صحيفة «إسرائيل اليوم»، بتاريخ 9 تموز/يوليو 2021 «، بقولها: «إن الحكومة الجديدة لن تغيّر تصنيف مناطق في الضفة الغربية من (ج) إلى (أ) أو (ب)، حتى لو كان هناك طلب أميركي بهذا الخصوص»، كما أن الحكومة لن تجمد الاستيطان في الضفة.[2]

وفي الختام، تلخّص الموقف الفلسطيني في بيان وزارة الخارجية، الذي صدر بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2021؛ إذ اعتبرت أن سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة «لن تختلف» عن سياسات حكومة نتنياهو «إن لم تكن أسوأ»، فيما أكد فوزي برهوم، المتحدث باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في التاريخ نفسه، أنه أيًا كان شكل الحكومات الإسرائيلية، فإنه لن يغير من طبيعة تعاملنا مع إسرائيل كـ «كيان احتلالي استيطاني».[3]

خاتمة

أظهرت حكومة بينيت في ظاهرها أنها متناغمة مع دعوات واشنطن إلى استئناف مفاوضات السلام، إلا أنها في الباطن تخفي وجهًا استيطانيًا لا يسعى إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، بل يسعى إلى إبقاء الملف عالقًا من الجانب السياسي، والاكتفاء بتقديم حلول ليست جذرية تشمل تسهيلات على الصعيدين الاقتصادي والإنساني، ويعمل على فرض حقائق جديدة على أرض الواقع وبتواطؤ أميركي؛ حيث إن الإدارة الأميركية لم تظهر، حتى الآن، جدية في فتح مسارات لعملية التسوية وفقًا للتصريحات التي صدرت عنها بشأن الصراع[4]؛ كما أن موقف بايدن يتوافق مع مقترح حل بينيت الشكلي؛ حيث صرح في أيار/مايو 2021، بأنه سيعمل على استئناف المساعدات الأمنية والاقتصادية للفلسطينيين التي أوقفتها إدارة الرئيس السابق ترامب.[5]

1 مساع إسرائيلية للبدء بتنفيذ مشروع E1، مصدر سابق.

2 أحمد دراوشة، شاكيد: لن نجمّد الاستيطان .. ولن نغير تصنيف أيّ من مناطق (ج)، عرب 48، 2021/7/9: bit.ly/3l5svvW

3 كيف علقت السلطة الفلسطينية و«حماس» على تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة وإزاحة نتنياهو؟، سي أن أن بالعربية، 2021/6/13: cnn.it/3zNIncv

4 يحيى قاعود، لقاء «بايدن-بينيت» بين الأولوية الإسرائيلية والحسابات الأميركية، مركز الأبحاث، آب/أغسطس 2021: bit.ly/3nD2S82

5 الانتخابات الأميركية 2020: ما موقف جو بايدن من أزمات وقضايا الشرق الأوسط؟، بي بي سي عربي، 2020/10/14: bbc.in/3E3LNdE

سقوط قانون «المواطنة» في أراضي 48
الدلالات والتداعيات

محمد الحطاب

مقدمة

في أولى جلسات الكنيست الإسرائيلي للائتلاف الحكومي الجديد الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة، بتاريخ 6 تموز/يوليو 2021، تم التصويت على مجموعة قرارات من ضمنها «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)»، الذي فشل الائتلاف في تمريره، وسجل التصويت تعادلًا في النتيجة، وحصل القانون على دعم 59 عضو كنيست، فيما عارضه 59 آخرين؛ ما يعني إسقاط القانون الذي عرف باسم آخر هو «منع لم الشمل»، لأوّل مرّة.[1]

سُنّ القانون - الذي تقول الحكومة الإسرائيلية إنه لاعتبارات أمنية - العام 2003، ويصوّت الكنيست سنويًا على تمديده، ويعرض عليه بشكل روتيني كلّ عام. وبموجبه «يمنع لم شمل العائلات بين الفلسطينيين في أراضي 48 والفلسطينيين مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الدول التي تعدّها إسرائيل (دولة عدو) وهي سوريا ولبنان والعراق وإيران».[2] أي يمنع منح الجنسية لأزواج وزوجات الفلسطينيات والفلسطينيين، وبالتالي تمنع إقامتهم سويًّا داخل أراضي 1948.

سيفسح الفشل في تمرير القانون المجال أمام العائلات الفلسطينية لإجراء لم الشمل مع ذويهم مرحليًا، لكن ربط ذلك بموافقة وزارة الداخلية الإسرائيلية وجهاز الأمن العام، يُعقّد من فرصهم في الحصول على «مواطنة دائمة» في ظل تصريحات إيليت شاكيد، وزيرة الداخلية، التي تعهدت في حديث لهيئة البث العبرية، بإعادة طرح القانون للتصويت بالكنيست في الأسابيع القليلة المقبلة، وسبق لها أن صرّحت بأنها «لن توافق، من موقعها كوزيرة للداخلية، على طلبات لم شمل العائلات الفلسطينية».[3]

يحمل الفشل في تمرير قانون تجميد «جمع الشمل» العديد من الدلالات والتداعيات،

1 الكنيست الإسرائيلي يُسقط قانون «لم الشمل»، وكالة سند للأنباء، 2021/7/6: bit.ly/3xKXi60

2 بعد إسقاطه .. ما هو قانون «المواطنة» الإسرائيلي؟، وكالة الأناضول، 2021/7/8: bit.ly/2T5GRlW

3 المصدر السابق.

باعتباره الاختبار الأول لحكومة نفتالي بينيت-يائير لابيد، ويعكس عمق الأزمة داخل الائتلاف بين مؤيد ومعارض، ويفتح تساؤلات حول مدى قدرته على الصمود واستمراريته في الحكم. وبالإجمال، فإن هذا الفشل قد تقابله ممارسات وقوانين أشد عنصرية؛ الأمر الذي قد يشعل الخلافات داخل الائتلاف الحكومي، بشكل يمكن أن تستغله المعارضة، بزعامة رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو، في محاولاتها لحجب الثقة عن الحكومة وإسقاطها.

قانون المواطنة .. محطات من التقييد

صيغ قانون المواطنة إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية العام 2000، بناء على توصية من الأوساط الأمنية؛ لمعاقبة الفلسطينيين من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين يحملون الهوية الإسرائيلية؛ بدعوى مشاركتهم في الانتفاضة، وقد مرّر الكنيست الإسرائيلي، في تموز/يوليو 2003، بشكل فعلي، قانون المواطنة ومنع الدخول إلى (إسرائيل) بشكل مؤقت، كما مدّد سريان مفعول القانون مرّات عديدة، على الرغم من إقراره بالأصل كقانون عقابي مؤقت لسنة واحدة فقط.

تنص مسودة القانون بالقراءة الأولى على أنه «يحظر منح أي جنسية أو مواطنة لفلسطينيين من المناطق التي احتلتها إسرائيل العام 1967 -الضفة الغربية وقطاع غزة- المتزوجين من مواطني إسرائيل». بينما أعيدت صياغة القانون بالقراءة الثانية العام 2007، عبر إدخال بعض الإضافات، وقد صادق الكنيست على قانون جديد يُشدد الحظر المفروض على لم الشمل للعائلات التي يكون أحد الزوجين فيها فلسطينيًا من الأراضي المحتلة العام 1967، وتمت إضافة إجراءات أكثر صرامة على لم الشمل، شملت كون أحد الزوجين من سكان أو مواطني البلدان المُعرفة وفق القانون الإسرائيلي بـ «دول معادية»، وهي: لبنان، سورية، العراق، إيران.

وأُضيف إلى القانون عند القراءة الثالثة العام 2008، قرار للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت)، تضمن فرض قيود جديدة متعلّقة بسكان قطاع غزة؛ لاعتباره «جهة معادية». وفي منتصف العام 2015، قررت لجنة الكنيست أن يتم تداول قرار التصويت من لجنة الخارجية والأمن والداخلية والبيئة، وطُلب من كل وزارة تقديم توصياتها. ومنذ إقرار القانون حتى العام الماضي 2020، كانت الحكومة تعقد جلسات للبحث في مسألة تمديد العمل به في الكنيست، وفي نهاية كل جلسة كان يتم التصويت على ذلك.[1]

1 قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل «عدالة»: bit.ly/2WSiedP

عنصرية ضد العائلات الفلسطينية

تُبقي «إسرائيل» على أكثر من 65 قانونًا يميز ضد الفلسطينيين عنصريًا؛ إذ تعدّ الفلسطينيين أقلية عربية داخل أراضي 48، ويدلّ ذلك على سياسة التمييز العنصري الراديكالي التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في أراضي 1948 في جميع المجالات، كإحدى أدوات مشروعه الاستعماري القائم على العنصرية كحجر أساس، وبخاصة أن القانون تم منع تمريره بشكل مؤقت، وهو خاص فقط بالفلسطينيين، علمًا أن عدد طلبات لم شمل العائلات الفلسطينية من أراضي 1948 بلغ 45 ألف طلب.[1]

ومنذ العام 2003، تصارع العائلات الفلسطينية لتجتمع بذويها من التجمعات الفلسطينية داخل أراضي 1948، لكنها تصطدم بقانون «منع الشمل» لدواعٍ عنصرية ديمغرافية، بينما هو في حقيقته يتماهى مع نهج الفوقية الإثنية اليهودية، كما يبين قانون القومية.

يُعدّ قانون «منع لم الشمل» موضع تأييد من أحزاب الائتلاف الإسرائيلي الجديد، باعتباره من وسائل وإجراءات تحجيم الوجود العربي في أراضي 1948، لذلك كانت تسعى حكومة بينيت لتمديد العمل بالقانون، علمًا أنه قانون مؤقت يتم تفعيله سنويًا بعد مناقشة الإضافة عليه، لذا، فإن سقوطه لأوّل مرّة، سجّل كفشل أول لهذا الائتلاف داخل الكنيست.

في المقابل، صوّت الليكود ضد القانون، على الرغم من أنه كان في مقدّمة الأحزاب الإسرائيلية التي أوجدته، وصوتت لصالح تمديده طيلة أعوام، لكن تبدّل موقفه بهدف حجب الثقة عن الحكومة بينيت، ومحاولة إحراجها في الجلسات الأولى للكنيست، إلى جانب إبراز قوة «المعارضة الجديدة» داخل الكنيست، وإظهار أن الليكود لا يزال مؤثرًا في المسار السياسي، علمًا أن الأغلبية التي صوّتت ضد القانون، تتشكّل من حزب الليكود والأحزاب الدينية الحريدية، بينما جاء تصويت أعضاء الكنيست العرب في الأحزاب الإسرائيلية، والنواب العرب عن القوائم العربية على النحو الآتي:

- **القائمة المشتركة:** أحمد الطيبي، عوفر كسيف، أسامة السعدي، سامي أبو شحادة، أيمن عودة، عايدة توما (جميعهم ضد).
- **القائمة الموحدة:** وليد طه، منصور عباس (كلاهما مع)، أما مازن غنايم، وسعيد الخرومي (فامتنعا عن التصويت).

1 العفو الدولية: الاحتلال استخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين قتلًا واعتقالًا وهدمًا وتشريدًا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/4/7: bit.ly/3yqQb2Z

- **حزب ميرتس:** عيساوي فريج، غيداء ريناوي (كلاهما مع).

ويظهر أن امتناع النائبين غنايم والخرومي عن التصويت على القانون، بخلاف المسار التصويتي لبقية نواب «القائمة الموحّدة»، كان من الأسباب التي قادت إلى فشل الائتلاف الحكومي في الحصول على الدعم الكافي لتمريره، وتمديد العمل به. بينما اعتبرت «المشتركة» أن «القانون يسيء يوميًا لعشرات آلاف العائلات الفلسطينية والأطفال»[1]، فيما اعتبرت تصويت النائبين عباس وطه انعكاسًا لحالة الاختلاف بين النوّاب العرب في الكنيست.

دلالات منع تمرير القانون

يحمل فشل الكنيست في تمديد العمل بقانون منع «لمّ الشمل» العديد من الدلالات السياسية، وهي على النحو الآتي:

- عدم استقرار الائتلاف الحكومي الجديد وهشاشته، فقد مثّل القانون والفشل في تمريره، أول اختبار للحكومة، وعكس بصورة واضحة حجم الاختلاف بين مكونات هذا الائتلاف، وبينما تحاول الحكومة الظهور بعكس ذلك، فإن عملية المراهنة على ذلك ضعيفة؛ لأن الاستقرار داخل الائتلاف هو نتاج تكتلات وصفقات غير مضمونة.

- التعقيدات الأيديولوجية والقومية التي تطفو على المشهد السياسي الإسرائيلي، حتى لدى كتلة المعارضة برئاسة بنيامين نتنياهو، الذي فشل في تجنيد أغلبية 61 من أعضاء الكنيست لتشكيل الحكومة.

- حجم ومستوى التحدّيات التي تواجه حكومة بينيت ومدى قدرتها على الصمود أطول فترة ممكنة في الحكم، في ضوء عدم تماسك الائتلاف القائم، وتربّص المعارضة به، إضافة إلى أن قدرتهم على نيل ثقة 61 عضوًا لتشكيل الحكومة، لم تعد، بعد الفشل في تمرير قانون المواطنة.

- الفشل مستقبلًا في تمرير جزء من القوانين العنصرية للسلطات الإسرائيلية التي تسعى من خلالها إلى محاربة الوجود الفلسطيني، فقد جاء قانون المواطنة ضمن سلسلة من القوانين العنصرية التي صادق عليها الكنيست خلال السنوات الماضية،

1 المشتركة تقول انتصار كبير .. الكنيست يفشل في تمرير قانون لم الشمل، وكالة معا الإخبارية، 2021/7/6: bit.ly/3r2V3IW

منها، قانون «التخطيط والبناء» الذي يسرّع في هدم البيوت غير المرخصة، وقانون «تسوية الاستيطان في يهودا والسامرة»؛ لسرقة وتهويد الأراضي في الضفة الغربية، وقانون منح المستوطنات ميزانيات تفضيلية أسوة بالبلديات، وقانون حقوق الطالب، الذي يمنح نقاطًا في التعليم الأكاديمي لجنود الاحتياط، بينما أخطر هذه القوانين، وأشدها عنصرية، تمثل في «قانون القومية» الذي أقره الكنيست، بتاريخ 19 تموز/يوليو 2018، بأغلبية 62، ومعارضة 55، وامتناع نائبين عن التصويت، الذي يؤكد على «أن أرض إسرائيل التوراتية هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي».

تداعيات إفشال «المواطنة»

لن تقف تأثيرات القانون عند محطة الفشل في تمريره، بل ستكون له العديد من التداعيات، التي يمكن إجمالها بالآتي:

- تكريس الأزمة السياسية وتعميق الخلافات بين الأحزاب الإسرائيلية، التي ستتعامل مع هذا الفشل كوصفة لإثارة مزيد من المشاحنات؛ حيث إن تشتت الوضع السياسي الإسرائيلي جعل من إسقاط القانون أداة لإضعاف الائتلاف الحكومي الجديد، وفي المقابل ضمان إبقاء التعقيدات والعراقيل في وجه الفلسطينيين بطرق أخرى.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بعد سقوط القانون، وعلى الرغم من تحويل الملف إلى وزارة الداخلية والأمن العام، تمت الموافقة مباشرة على 1600 طلب لم شمل من أصل 45 ألفًا»[1]، دون أي معايير واضحة تبرز سبب الموافقة عليها، وبالنظر إلى عدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها مقارنة بالأصل.

كما تمّ إبرام صفقة بين السلطة الفلسطينية والمخابرات الإسرائيلية؛ حيث صرح حسين الشيخ، رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، بأنه «تم الاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على منح خمسة آلاف جمع شمل للعائلات الفلسطينية دفعة أولى؛ على طريق إنهاء هذا الملف بالكامل، في إطار جدول متفق عليه».[2]

وتتضح هنا حالة الغياب والتماهي في معايير الموافقة والرفض الواضحة في سياسة الحكومة الإسرائيلية، والعراقيل التي ينوي الاحتلال وضعها أمام لم شمل العائلات

1 الكنيست يسقط قانون المواطنة: الموحدة توافق على تمديد منع لم الشمل، عرب 48، 2021/7/6: bit.ly/3BFPjsD

2 تصريح حسين الشيخ، رئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، عبر صفحته على تويتر، 2021/8/30: bit.ly/38IdKsQ

الفلسطينية، وقابلت هذه الحالة أسئلة عدة أهمها: لماذا الصفقات في ظل سقوط القانون؟

- يشكل الفشل فرصة لدى المعارضة السياسية بقيادة نتنياهو لزيادة الهجوم على الائتلاف الحكومي، واللعب على وتر الهشاشة وعدم استقراره، واقتراح مزيد من القوانين التي تحرج حكومة بينيت، وتؤدّي إلى تفككها.

- اجترار قوانين عنصرية بديلة تمرّر ما فشل به «قانون المواطنة»، وتؤدي المصلحة الإسرائيلية منه؛ حيث تبدو الخشية واضحة لدى العائلات الفلسطينية خلال الفترة المقبلة، من إمكانية إقرار «قانون الهجرة» مثلًا، في ظل تصريحات الحزب المعارض اليميني حول ذلك، الذي اعتبر أن «قانون المواطنة مليء بالثقوب، وأنه يجب إقرار قانون الهجرة الذي يمنع بشكل واضح عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم».

  كما صرّح نتنياهو خلال الدورة الصيفية للكنيست الرابعة والعشرين: «نحن نعرض عليكم بكامل المسؤولية، ونعرض على الائتلاف، قانون أساس الهجرة الذي سيمنحنا مرة واحدة وللأبد السيطرة على حدود دولة إسرائيل»، علمًا أنه تمت قراءة قانون الهجرة بالقراءة التمهيدية، ولم يتم التصويت عليه إلى الآن.[1]

- زيادة نفوذ وزارة الداخلية والأمن العام الإسرائيلية كردّ فعل على الفشل في إسقاط القانون، وستشدد التضييق على العائلات العربية تحت مزاعم «الخطر الأمني»، وتتضح حالة المماطلة والعراقيل التي تعتزم سلطات الاحتلال وضعها أمام لم شمل العائلات الفلسطينية.

- تحقيق التواصل الجغرافي والديمغرافي بدرجة نسبية بين الفلسطينيين المقيمين بين شقّي الخط الأخضر، على الرغم من محاولات سلطات الاحتلال المستمرة لمنع ذلك، وإبقاء الفصل، واستمرار تفسّخ العائلات الفلسطينية وتشتتها.

خاتمة

إن الفشل في تمرير قانون المواطنة لا يعني نهاية الأمر؛ حيث إن هناك إمكانية لعودته بأشكال أخرى، كما ظهر في تعهد إيليت شاكيد بطرحه للتصويت مرة أخرى خلال الأسابيع المقبلة، وهذا يعني بالضرورة خطورته القائمة على العائلات الفلسطينية، في ضوء

1 نتنياهو: الحكومة لا تستطيع تمرير قانون المواطنة لأنها مرتبطة بجهات غير صهيونية وتعارض إسرائيل كدولة يهودية، الكنيست الإسرائيلي، 2021/7/6: bit.ly/3juG5rT

التداعيات المترتبة على إسقاطه، كما أن فشل الحكومة في تمديده لا يمنع استمرارها، لكنه يفاقم صورة ضعفها، وينذر بتحديات داخلية تنتظر حكومة بينيت.

لكن، بالمجمل، فإن استمرار الائتلاف الجديد بهشاشته الحالية، سيخدم الوجود العربي في أراضي 1948، ويخفف نسبيًا من حدّة القيود المفروضة عليهم، وقد لا تكون الكنيست قادرة على المصادقة على مزيد من القوانين العنصرية، بل الفشل ربما في تجديدها، لكن من المهم العمل على الاستفادة من كل تفكك داخلي إسرائيلي في خدمة تماسك العائلة الفلسطينية وقوّتها.

الأونروا بين استئناف الدعم الأميركي والاشتراطات الجديدة

عبد الرحمن صالحة

مقدمة

استأنفت الإدارة الأميركية الجديدة دعمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، من خلال «إطار العمل للتعاون 2021-2022»، الذي وقتعته الأونروا مع وزارة الخارجية الأميركية، في 16 تموز/يوليو 2021، والذي يشتمل على التزامات محددة لتعزيز قدرة الأونروا على تقديم مساعدات فعالة للاجئين الفلسطينيين، من خلال تعزيز المساءلة والشفافية، والاتساق مع مبادئ الأمم المتحدة.[1] وبذلك، تكون الولايات المتحدة قد أعادت دعم الأونروا بعد أن قطعتها إدارة الرئيس دونالد ترامب.

يأتي استئناف الدعم الأميركي في سياق مجموعة من القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة بشأن الفلسطينيين، كإعادة العلاقات الفلسطينية-الأميركية، وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، وهو ما يستدعي التساؤل حول دلالات استئناف الدعم الأميركي المشروط في ضوء سياستها تجاه الفلسطينيين؟

يبدو أن واشنطن تسعى لفرض معادلات جديدة في تقديم مساعداتها للأونروا، وهو ليس بالأمر الغريب على الولايات المتحدة التي تسعى دومًا لفرض شروطها في أي عملية تمويلية مقدمة إلى الفلسطينيين؛ ما يعني أن المستقبل يحمل مزيدًا من التحكم في أداء الأونروا وعملياتها، بحجة «تعزيز المساءلة والشفافية والاتساق مع مبادئ الأمم المتحدة»، وهو ما قد تذهب إليه بقية الداعمين. في المقابل، يمكن أن يدعم هذا التمويل مسار استئناف (الأونروا) لمشاريعها وتدخلاتها.

الأونروا والدعم الدولي

تعتمد الأونروا منذ تأسيسها في العام 1949، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (302)، على المساهمات المالية الطوعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك

1 2021-2022 U.S.-UNRWA Framework for Cooperation, US Department of State, 16/7/2021: bit.ly/3AH2Lwr

الاتحاد الأوروبي، وتعمل على تقديم الدعم والحماية لحوالي 5.6 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لديها في مناطق عملها الكائنة في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أن يتم إيجاد حل لمعاناتهم.

عانت الأونروا من نقص مزمن في التمويل نظرًا إلى تنامي أعداد اللاجئين المسجلين وتزايد نسب الفقر. ففي بداية العام 2020، ناشد كريستيان ساوندرز، القائم بأعمال المفوض العام الأونروا، الداعمين من أجل الحصول على 1.4 مليار دولار على الأقل لتمويل خدمات ومساعدات الوكالة الضرورية، التي تشمل المعونة الإنسانية المنقذة للحياة والمشروعات ذات الأولوية.[1]

جدول (1): الدعم الدولي المقدم إلى الأونروا خلال المدة (2018-2020)

السنة	قيمة الدعم الدولي	ميزانية البرامج	قيمة العجز والفائض
2018	823 مليون دولار	819 مليون دولار	+4 ملايين دولار
2019	590 مليون دولار	750 مليون دولار	-160 مليون دولار
2020	583 مليون دولار	806 ملايين دولار	-233 مليون دولار

المصدر: الموقع الرسمي للأونروا

الولايات المتحدة والأونروا

وقف الدعم

كانت الولايات المتحدة أكبر مانح ثنائي للأونروا منذ بداية عمليات «الأونروا» في العام 1949 وحتى العام 2018؛ حيث ساهمت بأكثر من 6 مليارات دولار خلال تلك السنوات بوصفها عضوًا في اللجنة الاستشارية منذ العام 1949.

مع تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة، بدأ الدعم الأميركي بالتراجع، بداية بوقف دعم الموازنة العامة في العام 2017، ثم وقف المساعدات الاقتصادية بقيمة 200 مليون دولار عبر «إعادة توجيهها إلى مشاريع أخرى حول العالم»، ثم أوقفت إدارة ترامب، في آب/أغسطس 2018، الدعم الموجه إلى الأونروا، وتلاه في أيلول/سبتمبر من العام ذاته حجب 25 مليون دولار كانت مخصصة لستة مستشفيات فلسطينية بالقدس، ثم أوقفت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مطلع شباط/فبراير 2019 جميع المساعدات المقدمة إلى الضفة

1 الأونروا تطلق مناشدة لموازنة 2020 بمبلغ 1.4 مليار دولار، الأونروا، 2020/1/31: bit.ly/39tWp7G

الغربية وقطاع غزة.[1]

كشفت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية مساعي جاريد كوشنر، مستشار ترامب، للتخلص من الأونروا، وذلك في إطار حملة أوسع نطاقًا تقودها إدارة ترامب والكونغرس الأميركي بهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإخراج قضية عودتهم إلى وطنهم من المفاوضات، وذكرت المجلة بأن ذلك المسعى يظهر نية إدارة ترامب إعادة صياغة شروط قضية اللاجئين لصالح إسرائيل.[2]

عودة الدعم المشروط

أبدت إدارة بايدن نيتها إعادة الدعم للأونروا في رسالة وجهتها نانسي جاكسون، مسؤولة السكان واللاجئين والهجرة بوزارة الخارجية الأميركية، بتاريخ 19 آذار/مارس 2021، إلى فليبو لازاريني، مفوض عام الأونروا، أوضحت فيها «نية إدارة بايدن استئناف الدعم الإنساني الأميركي بشكل كامل»، إضافة إلى تحديد أشكال التواصل والشراكة؛ وتنوي الولايات المتحدة إجراء مشاورات مع الأونروا بهدف استكمال إطار عمل للتعاون».[3]

فيما أعلن أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، في 7 نيسان/أبريل 2021، بأن الولايات المتحدة ستوفر للأونروا حوالي 150 مليون دولار للتوزيع الفوري.[4] وبعد اشتعال هبه القدس في أيار/مايو 2021، زار بلينكن رام الله، ووعد «بحوالي 32 مليون دولار لتلبية نداء الأونروا الإنساني الطارئ».[5]

صرح ريتشارد ميلز، القائم بأعمال الممثل الدائم للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، في خطاب موجه إلى مجلس الأمن، بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2021، أن الرئيس الأميركي جو بايدن «لطالما كان واضحًا في نيته استعادة برامج المساعدة الأميركية التي تدعم التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني».[6]

1 القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتصفية القضية الفلسطينية، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/3BgOFkM

2 Colum Lynch, Robbie Gramer, Trump And Allies Seek End To Refugee Status For Millions Of Palestinians, Foreign Policy, 3/8/2018: bit.ly/3I7O6yc

3 UNRWA Exchange of Letters, Department of State, 19/3/2021: bit.ly/3Cg5HRv

4 U.S. restores assistance for Palestinians, Reuters, 7/4/2021: reut.rs/3mm81Rp

5 Blinken says U.S. to provide 75 million $ in assistance, Reuters, 25/5/2021: reut.rs/3vT2HYO

6 تصريحات في جلسة نقاش مفتوحة لمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط، وزارة الخارجية الأميركية، 2021/1/26: bit.ly/3EsGPGR

جاءت استئناف الدعم بناءً على اتفاق الإطار الموقع بين الولايات المتحدة والأونروا، الذي تضمن شروطًا أميركية متعددة تمثل تدخلًا غير مقبول للفلسطينيين، ويمكن إجمالها في ضوء وثيقة الإطار[1] بما يأتي:

المنظمات الرسمية وغير الرسمية: الالتزام بـ «اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لضمان أن التمويل المقدَّم من الولايات المتحدة إلى الأونروا لا يوفر المساعدة أو الدعم بأي شكل آخر للإرهابيين أو المنظمات الإرهابية»، خاصة في ضوء اعتبار الولايات المتحدة أن منظمة التحرير والأحزاب الفلسطينية منظمات إرهابية، يضاف إليها كراسة الشروط الأوروبية الجديدة لتمويل مؤسسات المجتمع المدني.

معاداة السامية: ورد في رد الولايات المتحدة «الولايات المتحدة تدين دون تحفظ جميع مظاهر التعصب الديني، أو التحريض، أو المضايقة، أو العنف ضد الأشخاص، أو المجتمعات على أساس الأصل العرقي أو المعتقد الديني، بما في ذلك معاداة السامية»، وهي التهم التي تعتمدها إسرائيل في تبرير جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، أو أي فلسطيني لاجئ يطالب بحقوقه.

التدخل في المنهاج: تشترط الولايات المتحدة تحسين «قدرة «الأونروا» على مراجعة الكتب المدرسية المحلية، واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح أي محتوى يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة في المواد التعليمية»، وتركز شروطها على تعزيز الرقابة والمساءلة ومراجعة مناهج الدولة المضيفة. في المقابل، لا تُبحث المناهج الإسرائيلية التي تتحدث عن عنصرية الاحتلال تجاه الفلسطينيين، أو حتى تطرح مراجعة المناهج لدى الطرفين.

يساهم الاتفاق في تحويل الأونروا إلى (وكيل استخباري) عبر فتحه قناة لتبادل المعلومات مع الجهات الأميركية، كما يحدد علاقة موظفي الأونروا والمتعاقدين معها في إطار يمنعهم من ممارسة حقهم الطبيعي في استخدام وسائل مشروعة دوليًا للدفاع عن قضيتهم، ويهدد استدامة تمويل المنظمة الأممية عبر فتح الطريق لاتفاقات مشابهة مع دول أخرى تقدم التمويل للأونروا، من خلال تقرير نصف سنوي يوضح كافة المداخل الرئيسية التي وردت في اتفاق الإطار.

1 U.S.- UNRWA Framework for Cooperation, Ibid.

الأونروا تجدد الالتزام

على الرغم من كل تلك الاشتراطات إلا أن لازاريني اعتبرها إجراءات طبيعية تقوم بها الأونروا تبعًا لطبيعة تفويضها، بغض النظر عن طلبها من أي ممول، كما رحب بالاتفاق قائلا: «إن توقيع إطار العمل مع الولايات المتحدة والأونروا والدعم الإضافي يوضح أن لدينا مرة أخرى شريكًا مستمرًا في الولايات المتحدة يتفهم الحاجة إلى تقديم مساعدة حرجة لبعض اللاجئين الأشد عرضة للمخاطر في المنطقة».[1] وأضاف: «إن تبادل الرسائل يعمل على تجديد العلاقة بيننا إلى حين بناء إطار التعاون الجديد لمعالجة الأهداف المشتركة»، كما أكد التزام الأونروا بالبنود الواردة في اتفاق الإطار.[2]

ترحيب وتحفظ فلسطيني يقابله رفض إسرائيلي

رحبت السلطة الفلسطينية باستئناف الدعم الأميركي للأونروا، ورفضت الاشتراطات الجديدة، واعتبرتها جهات رسمية وغير رسمية تدخلًا مباشرًا في ثني اللاجئين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية. في السياق ذاته، ثمّنت الرئاسة الفلسطينية تصريحات بلينكن حول استئناف تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وخاصة تقديم دعم مالي للأونروا. وقالت في بيان لها «إن حزمة المساعدات الموجهة للأونروا ستساهم في توفير التعليم والصحة لمئات الآلاف من الطلبة، وملايين المواطنين الذين يعيشون في المخيمات في فلسطين ودول الجوار».[3]

وغرد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية عبر تويتر قائلًا: «نرحب باستئناف المساعدات الأميركية للأونروا وفلسطين، وندعو الإدارة الأميركية إلى خلق مسار سياسي جديد يلبي حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة».[4]

في حين رفض أحمد أبو هولي، مسؤول دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، بعض البنود التي تضمنها إطار التعاون بين الأونروا والولايات المتحدة، واعتبر أن أي اتفاق بين الأونروا والدول المانحة يجب ألا يتعارض مع قرار تأسيسها، أو ينطوي على اشتراطات سياسية من شأنها أن تفتح المجال لتدخلات الدول، وفرض سياستها في عمل الأونروا ومهماتها، أو تجعلها مراقبًا أمنيًا على موظفيها، أو يمس تفويضها أو حياديتها واستقلاليتها،

1 الولايات المتحدة تعلن عن تبرع إضافي لدعم لاجئي فلسطين، الأونروا، 2021/7/17: bit.ly/31gNGVE

2 Lazzarini Response to Exchange of Letters, U.S. Department of State, 29/03/2021: bit.ly/2ZB5g5O

3 الرئاسة ترحب بتصريحات الرئيس الأميركي والتزامه بحل الدولتين، وكالة وفا، 2021/4/7: bit.ly/3nF4oVV

4 حساب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية على تويتر، 2021/4/7: bit.ly/3zzVM6V

أو يمس بتعريف اللاجئ الفلسطيني.[1]

وقالت الخارجية الإسرائيلية في بيان حسب قناة «كان» الرسمية، إن «المنظمة (أونروا) بشكلها الحالي ترسّخ الصراع، واستئناف المساعدات يجب أن يكون مصحوبًا بتغييرات في طبيعتها وأهدافها». كما قال جلعاد إردان، مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة، في تصريحات للصحفيين بمقر الأمم المتحدة في نيويورك: «أعربت في محادثات مع وزارة الخارجية الأميركية عن خيبة أملي ورفضي قرار تجديد تمويل الأونروا، دون ضمان تنفيذ بعض الإصلاحات، بما في ذلك وقف التحريض، وإزالة المحتوى المعادي للسامية من مناهجها التعليمية».[2]

وكان بلينكن قد تحدث خلال جلسات استماع، في حزيران/يونيو 2021، أمام لجنتي الاعتمادات في مجلسي النواب والشيوخ، بشأن ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية 2022؛ إذ قال: «نحن مصممون على أن تواصل الأونروا القيام بإصلاحات ضرورية للغاية فيما يتعلق ببعض انتهاكات النظام التي حصلت في الماضي، ولا سيما التحدي الذي رأيناه في نشر منتجاتها التعليمية معلومات معادية للسامية أو لإسرائيل».[3]

الولايات المتحدة: إدارات متعددة باشتراطات ثابتة للاجئين

تسعى الولايات المتحدة لتقييد أي دعم أو مساعدات توجهها إلى الفلسطينيين عبر قوانين، مثل «قانون مكافحة الإرهاب» الأميركي، أو «أتكا» (ATCA) الذي يعرّض السلطة الفلسطينية للملاحقة القانونية في المحاكم الأميركية في حال قبولها أي مساعدات مالية أميركية[4]، أو «قانون تايلور فورس» الذي يهدف - من خلال حجب بعض المساعدات الأميركية - إلى إرغام السلطة الفلسطينية، من بين أمور أخرى، على إنهاء ممارستها المتمثلة في دفع الأموال إلى الأسرى.[5]

كما تستخدم واشنطن اتفاقات أطر العمل، التي تحدد بدقة، لآليات العمل، عبر فرض نطاق رقابة مباشر وتدخلي، مثلما حدث عند تجديد تمويل الأونروا في العام 2017، ومؤخرًا في اتفاق إطار العمل لإعادة التمويل في العام 2021.

1 أبو هولي: الاحتلال الإسرائيلي يستهدف نظام التعليم في فلسطين، وكالة وفا، 2021/9/27: bit.ly/2ZEA7i0

2 بايدن يستأنف تمويل «الأونروا» لمساعدة الفلسطينيين، تي آر تي عربي، 2021/4/7: bit.ly/3lLKB6h

3 بلينكن يربط تمويل الأونروا بإصلاح نظمها التعليمية، جريدة الشرق الأوسط، 2021/6/10: bit.ly/3p9QLA1

4 Shedding Light on the Anti-Terrorism Clarification Act of 2018, Lawfare, 25/10/2018: bit.ly/3CIv4vz

5 H.R.1164 - Taylor Force Act, Congress, 12/5/2017: bit.ly/3jQWkAu

على الرغم من تصريحات إدارة بايدن حول بناء أطر التسوية بين الجانبين، وتصريحاتها بإعادة فتح القنصلية، إلا أن عامها الأول انقضى دون تنفيذ أي تصريح، بل استمرت على نهج إدارة ترامب بطرق مختلفة؛ إذ إن ترامب أوقف الدعم نهائيًا من دون إبداء تفصيلات على حياة اللاجئين، أما الإدارة الحالية فقد وضعت العديد من الاشتراطات التي من شأنها تقويض حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

خاتمة

ما زالت الولايات المتحدة تحابي إسرائيل وتستخدم المساعدات لفرض شروطها على حياة الفلسطينيين، وظهرت هذه السيطرة مؤخرًا عبر اتفاق الإطار بهدف تحقيق مزيد من الرقابة على أداء الأونروا؛ ما يتيح لها التدخل في تفاصيل عملها اليومي؛ حيث تفتح الطريق أمام تحقيق مطالب لطالما حاولت إسرائيل تحقيقها بحجة مناهضة معاداة السامية، والحفاظ على مبادئ الأمم المتحدة بالحياد والنزاهة.

يبدو أن عودة التمويل بشكل مشروط تحقق للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل نتائج أعظم بكثير من قطع التمويل كما فعل ترامب. في حين يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام خيار أوحد، بقبول شروط التمويل لضمان تقديم الحد الأدنى من خدمات المعيشة للاجئين في مناطق عمليات الأونروا، وهو ما يؤشر إلى مزيد من التحكم مستقبلًا، عبر تكرار تجربة اتفاق الإطار مع ممولين آخرين، ومن دون وجود من يساعدهم على تحسين هذه الشروط.

التداعيات الداخلية لمشاركة القائمة الموحدة في الحكومة الإسرائيلية

رغدة عوّاد

مقدمة

وقعَّت القائمة العربية الموحدة، برئاسة النائب منصور عباس، بعد انشقاقها عن القائمة المشتركة في انتخابات آذار/مارس 2021، اتفاقية ثنائية مع حزب «هناك مستقبل» برئاسة يائير لبيد كجزء من اتفاقية الائتلاف الحكومي التي سعت للإطاحة ببنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود، وقد انضمت «الموحدة» بموجبها إلى الحكومة الجديدة برئاسة نفتالي بينيت، رئيس حزب «يمينا».

يعدّ هذا الأمر حدثًا تاريخيًا في السياسة العربية في إسرائيل، وتغييرًا في المشهد السياسي الإسرائيلي؛ إذ لم يسبق أن كان أيّ حزب عربي جزءًا من الحكومة الإسرائيلية. وهذا، يطرح تساؤلًا حول كيفية تأثير وجود القائمة الموحدة في الحكومة الإسرائيلية، على الأوضاع السياسية الداخلية المتعلقة بالفلسطينيين في إسرائيل، وخاصة أن الحكومة يرأسها بينيت، المعروف بسياساته العنصرية والتحريضية تجاه فلسطينيي 48، وبدعمه لتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية وشرعنة الاحتلال.

اتفاق: معيقات وفرص

تأتي مشاركة القائمة الموحدة في الحكومة الإسرائيلية كقضية إشكالية من حيث المبدأ، خاصة لما يتضمنه خطاب القائمة ونهجها الجديد الذي تدعيه، على ضرورة الفصل بين القضايا المدنية (الاقتصادي الاجتماعي) والقضايا القومية (السياسي الوطني)، الأمر الذي انعكس على تغييب القضية الفلسطينية من بنود الاتفاقية الموقعة، وعدم التطرق إلى تلمسألة الفلسطينية على الإطلاق، وهذا الأمر يعد بمنزلة تنازل عن المطالب السياسية للفلسطينيين، وتأييد للواقع الاستعماري الصهيوني القائم، وتجاهل لحقيقة استهداف الفلسطينيّ بسبب قوميته المتناقضة مع جوهر الدولة «اليهوديّة» وهويتها، وليس بسبب سياسات تتعمد تهميش الفلسطيني والتمييز ضده وممارسة العنصرية بحقه.

على الرغم من الأهمية التي تظهر من بنود الاتفاقية الموقعة التي تتطرق إلى أهم القضايا التي يعاني منها فلسطينيو 48، والتي تعني معالجتها تسيير حياتهم وتحسين ظروفها، إلا أن هنالك الكثير من المعيقات التي تقف أمام إمكانية تحقيق هذه البنود على أرض الواقع وتطبيقها بالفعل، لذا يجب التمهل وعدم التسرع في إطراء هذه المشاركة والنظر إليها كبداية تغيير في سياسات حكومة إسرائيل تجاه فلسطينيي 48، خاصة أن الميزانيّات لم تكن يومًا الأزمة الحقيقيّة في علاقة الفلسطينيّ بال»دولة اليهوديّة».

ومن بين هذه المعوقات تركيبة الحكومة المتناقضة، التي اجتمعت مركباتها في الأساس من أجل هدف واحد، وهو الإطاحة بنتنياهو وحكمه؛ لذلك فإن احتمال استمراريتها ضئيل جدًا، كما أن إلزام أي حكومة قادمة بتبني هذه الاتفاقية أمر غير وارد، لا سيما أن الحديث عن خطط يحتاج تطبيقها إلى سنوات طويلة، الأمر الذي من شأنه إعاقة تطبيقها مع تبدل الحكومات.

كما أن منطق السياسات الإسرائيلية الاستعماري الذي ينظر إلى العربي في إسرائيل كعدو ومواطن من الدرجة الأخيرة في سلم المواطنة الإسرائيلية، هو الذي يحرك الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، ويجعل من تطبيق بنود هذه الاتفاقية شبه مستحيل.[1]

وأمام هذه المعيقات هناك فرص يمكنها أن تضمن تحقيق بنود الاتفاقية، أهمها مصلحة المستوى السياسي والأمني في إسرائيل بتعزيز النهج الجديد، نهج القائمة الموحدة، والمحافظة عليه في المجتمع العربي، ونزع الطابع الوطني عن أهداف الأحزاب العربية، خاصة بعد الأحداث التي اندلعت في أراضي 48 في أيار/مايو 2021، على خلفية اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على العائلات في الشيخ جراح والقصف على غزة، وبالطبع إضعاف الخطاب السياسي الوطني التي تمثله القائمة المشتركة، الأمر الذي من شأنه زيادة احتمالية تطبيق بعض البنود في الاتفاقية.

الموازانة .. وعد لم يتحقق

لعل أهم بند في الاتفاقية الذي يدلل على مدى صدق وعود الائتلاف من عدمها في تحسين الأحوال الداخلية للفلسطينيين في الداخل، البند الذي يتطرق إلى تخصيص ميزانية بقيمة 30 مليار شيقل لصياغة خطة خماسية لتقليص الفجوات في المجتمع العربي، وميزانية مقدارها 2.5 مليار شيقل لصياغة خطة خماسية لمكافحة العنف والجريمة، وتبني خطة

1 «القائمة العربية الموحدة» في الحكومة الإسرائيلية الجديدة: فرص ومعيقات، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2021/7/2: bit.ly/3G3JeZp

«خطوط أيالون» بمقدار 20 مليار شيقل للمواصلات العامة، وتحقيق تمثيل منصف للمجتمع العربي في الوظائف الحكومية، إضافة إلى البنود التي تتطرق إلى أزمة السكن والبناء، والتي تضمن تحسين الخطط الحكومية المتعلقة بالتخطيط والسكن، ورفع عدد الوحدات السكنية بمعدل 10 آلاف وحدة سكنية في السنة، والعمل على إزالة العقبات التخطيطية والبيروقراطية لتراخيص البناء، وإلغاء المخالفات التي أعطيت للعرب فيما يتعلق بالبناء غير المرخص.[1]

مؤخرًا، أقرّت موازنة الدولة للعام 2021-2022، بعد فشل الحكومة لثلاث سنوات في إقرارها، واستغلّها نتنياهو بهدف تفكيك حكومته مع بيني غانتس، رئيس حزب «أرزق أبيض». وعلى عكس كل التوقعات بتخصيص ميزانيات كبيرة للمجتمع العربي بسبب وعود القائمة الموحدة والبنود التي جاءت في اتفاقية الائتلاف، إلا أن النظر في بنود الموازنة يشير إلى عدم وجود تغيير جدي في السياسات الاقتصادية لحكومة بينيت عن سابقاتها تجاه المجتمع العربي، الذي من شأنه إحداث تغيير بنيوي في الاقتصاد.

لم تتطرق الخطة مثلًا إلى بناء مناطق صناعية في البلدات العربية أو تحسين البنى التحتية وتطوير المواصلات، كما أن الميزانيات التي خصصت للسلطات المحلية هي بالأساس مبالغ مخصصة للمصروفات العامة في ميزانية أيّ سلطة محلية، أي أن الحديث ليس عن ميزانيات إضافية بفضل الاتفاقية الائتلافية، وإنما ميزانيات ضمن موازنة الوزارات المخصصة للمجتمع العربي.[2] وتحصيلها من الوزارات بشكل فعلي ليس بالسهل أبدًا، وتبقى هذه الميزانيات مجرد أرقام على ورق طالما لم تحصّل حقًا.

تشكّل موازنة الدولة مؤشرًا مهمًا حول جدية الحكومة في تنفيذ وعودها واتفاقيتها مع القائمة الموحدة، ويتضح منها أن التنازل المبدئي الذي قامت به القائمة فيما يتعلق بالقضايا الوطنية من أجل تحصيل حقوق مدنية لم يتم تحصيل أي إنجازات خاصة وميزانيات إضافية مقابله كما ادعت ووعدت. وحتى الآن يبدو أن القائمة لم تنجح في تحقيق أيّ إنجاز أو تحصيل حقوق خاصة في هذه الحكومة طالما فشلت في تحصيل ميزانيات إضافية - إحدى الشروط التي كانت ضمن الاتفاقية الموقعة - وبالتالي تحصيلها من المفترض أسهل من غيرها من المطالب.

1 اتفاق ائتلافي لتشكيل حكومة وحدة بين كتلة «هناك مستقبل» و«كتلة القائمة العربية الموحدة»، الكنيست الإسرائيلي، 2021/6/2: https://bit.ly/3d54C3L

2 هل تحمل ميزانية العامين 2021-2022 تغييرًا في السياسات الاقتصادية للمجتمع العربي؟، مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقيّة، آب/أغسطس 2021: bit.ly/3rjrqoL

تداعيات .. تنازلات

إن استمرارية وجود النائب عباس في الحكومة الإسرائيلية هو أمر مؤكد إلا إذا أُخرج منها عند توفر بديل منه، لأسباب عديدة تتعلق بالوعود التي قدمها لناخبيه، والخوف من تداعيات خطوة كهذه على مكانة قائمته، وبسبب الرهان العالي في ألا يمر نسبة الحسم.[1] هذا بصرف النظر عن ما قد يبدر من هذه الحكومة من سياسات عنصرية أو اتساع للاستيطان والاحتلال، فما بدر منها حتى اليوم، وبالرغم من مدتها القصيرة، لا يبدي أيّ بوادر لسياسات حكومية تختلف عن سابقتها اليمينية، والأمر لم يحرك ساكنًا لدى القائمة الموحدة، ولم يغير موقف النائب عباس من هذه الحكومة ومشاركته فيها، على العكس، رأيناه يدعم بكل قوة استمراريتها حتى عندما كلفه الأمر، كما شهدنا، التصويت مع تمديد قانون المواطنة العنصري، ويسير متمسكًا بنهجه الجديد دون أن تشكل الأحداث الأخيرة ومواقف الحكومة أي علامة فارقة في موقفه أو نهجه.

شهدنا بعد تشكيل الحكومة السماح بإقامة مسيرة الأعلام الاستفزازية في القدس، وتصعيد الانتهاكات الممارسة من قبل شرطة الاحتلال في الشيخ جرّاح، واستمرار القصف على غزة، وشنّ حملة اعتقالات في الداخل على خلفية المظاهرات، إضافة إلى شرعنة بؤرة «أبيتار» الاستيطانية على جبل صبيح، والتصويت على تمديد قانون المواطنة، وقرار خصم أموال الضرائب الفلسطينية، وجميعها تمت دون أن تشكل أي علامة فارقة في موقف النائب عباس من الحكومة والمشاركة فيها، وجميعها كانت كافية لتؤكد عدم دقة الادعاءات التي سوّقها في حملته الإعلامية حول إمكانية الفصل بين القضايا المدنية والقومية.

إن ما نشهده من مواقف مؤخرة للقائمة الموحدة لا تدعم مواقف حكومة إسرائيل اليمينية والاحتلال فقط، وإنما تتعارض مع القوانين والأعراف الدولية والمبادئ الإنسانية والأخلاقية، ما يشير إلى خطورة حقيقية تهدد حقوق المجتمع الفلسطيني في الداخل. فقد تم تمرير قانون محاكمة الأسرى والمعتقلين عبر الفيديو وعدم إحضارهم إلى المحاكم بفضل صوت النائب وليد طه عن القائمة.[2] فالحديث هنا عن قانون يخالف القانون الدولي الإنساني كونه يمس حق الأسرى في محاكمة عادلة، ويحرمهم من رؤية عائلاتهم. وكذلك تصريح النائب عباس حول موقفه من القصف على غزة حينما قال إن هذا الأمر لا يعنيه، ولم يتحدث بخصوصه مع رئيس الحكومة، لأنه منشغل بالقضايا المدنية للمجتمع العربي

1 القائمة العربية الموحدة في إسرائيل: النهج السياسي الجديد وسيناريوهات المستقبل، مركز الإمارات للسياسات، 2021/6/23: bit.ly/3xCtMAa

2 تمرير قانون محاكمة الأسرى عبر الفيديو، صحيفة الاتحاد، 2021/7/5: bit.ly/3d1zZfw

والمجتمع الإسرائيلي عامةً.[1] والأزمة في هذا الأمر أن أن القائمة الموحدة لا تمثل نفسها فقط في هذه الحالة، وإنما جمهور ناخبيها من فلسطينيي 48.

تداعيات .. ضعف وانقسام

ستكون جميع السياسات والممارسات التي ستقوم بها الحكومة هذه المرة بدعم من القائمة الموحدة، بشكل صريح ومباشر، أو بالسكوت عنها والسماح بها مقابل تحصيل فُتات حقوق مدنية، وبالتالي أيّ ادعاء حول سياسات الحكومة العنصرية في ظل القائمة الموحدة ضمن الائتلاف سيشكل نقطة ضعف كبيرة لها، بادعاء أن القرارات الحكومية هذه المرّة اتخذت ونفذت بينما يجلس في الحكومة أعضاء كنيست عرب، الأمر الذي يضعف موقف الفلسطينيين ويؤثر على انتزاع حقوقهم ومطالبهم السياسية، كما يمنح نوعًا من أنواع الشرعيّة للسياسات التمييزية.

لا شك أن وجود القائمة الموحدة في الحكومة يشكل قفزة، وفيها تتحمّل «الموحدة» المسؤولية عن السياسات التي ستتبعها هذه الحكومة بحق فلسطينيي 48، وسياساتها الاستعماريّة.

اللافت للنظر أن خلال الأشهر الأولى للحكومة، بدأت تتولد صدامات كبيرة بين النوّاب العرب نتيجة النهج الذي تتبعه «الموحدة»، الذي يمس بالأوضاع السياسية لفلسطينيي 48، من بينها تصويت «الموحدة» ضد اقتراح تشكيل لجنة تحقيق ضد جرائم الشرطة بحق المواطنين الفلسطينيين الذي طرحه النائب أيمن عودة عن القائمة المشتركة، من أجل تصفية حسابات شخصية مع «المشتركة»، مما يعني أن انفصال «الموحدة» عن الأحزاب الأخرى ووجودها في الائتلاف الحكومي يشكل عائقًا أمام طرح ودعم قضايا تخص المجتمع الفلسطيني في الداخل.

ليس هذا فحسب، بل إن الصدام بين أعضاء «المشتركة» و«الموحدة» يمس بمعالجة قضايا المجتمع الفلسطيني في الداخل وتحسين ظروفه، ويعمق الصدع في السياسة العربية ويشد الصراع بين الأحزاب العربية. صراع من شأنه إضعاف السياسة العربية في الداخل وتمكين الأحزاب اليهودية مقابل ذلك.[2]

1 منصور عباس: إذا لم يردوا في غزة فهذا قرار بينيت، القناة 12 الإسرائيلية، 2021/8/12: bit.ly/32MlY3G

2 سامي سموحة، الأسباب والتأثيرات لمشاركة حزب عربي في الائتلاف الحكومي، مركز أبحاث الأمن القومي، 2021/8/9: bit.ly/3EbhT74

خاتمة

تدل مواقف القائمة العربية الموحدة على أن وجودها في الحكومة الإسرائيلية يؤثر سلبًا على أوضاع الفلسطينيين في الداخل، ولا يحقق أي جديد على مستوى انتزاع حقوقهم، وتحقيق مطالبهم السياسية، بل قد تؤدي إلى حالة من الضعف في مطالبهم ونيلها.

وبناء عليه، فإن تخوفات فلسطينيي 48 من هذه المشاركة مشروعة، لأن مزيدًا من التنازلات يعني المس في جوهر حياتهم، خاصة أن كل المؤشرات تفضي إلى أنه من غير المستبعد تقديم تنازلات قد تدعم قوانين عنصرية تميّز ضدهم وتضر بمصالحهم، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى مزيد من التفكك الداخلي للمجتمع، وشرخ سياسي بين الأحزاب العربية.

تدخّل الاتحاد الأوروبي في المناهج التعليمية الفلسطينية

مجد حمد

مقدمة

يضغط الاتحاد الأوروبي من أجل تغيير مناهج التعليم في المدارس الفلسطينية عمومًا، بما فيها مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ويحصل هذا الضغط بشكل مستمر وواضح منذ العام 2017 على الأقل. وإحدى أدوات هذا الضغط إصدار سلسلة تقارير مقدمة إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى هيئات اتخاذ القرار فيه، وفي الدول العضو في الاتحاد. وكان آخرها التقرير الصادر عن مؤسسة «جورج إيكرت»[1] الألمانية، التي تعرَّف عن نفسها بأنها عضو في معهد لايبنيز للتاريخ والثقافة اليهودية - سيمون دوبنو الألمانية.[2]

طَرَحَ نشر هذا التقرير، في شباط/فبراير 2021، سؤالًا حول الضغط الأوروبي على الفلسطينيين، ونتائجه، الذي يتم عبر أشكال مختلفة، مثل تقنين أو تحويل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين؛ إذ طالب نيكلاس هيربست، نائب رئيس لجنة شؤون الميزانية في البرلمان الأوروبي، بحجب 5% من الدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية والأونروا، وإعادة توجيهها إلى المنظمات غير الحكومية التي تلتزم بمعايير اليونسكو للتعليم.[3]

وقدّم الاتحاد الأوروبي، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، تعديلًا يشترط تقديم 23 مليون دولار من التمويل الأوروبي بتغيير الكتب المدرسية التابعة للسلطة؛ إذ أقرَّت لجنة الميزانيات التابعة للاتحاد تعديلًا على ميزانيتها للعام 2022 ما لم تتم مراجعة مناهج السلطة[4]،

1 Report on Palestinian Textbooks, Georg Eckert Institute for International Textbook Research, 20/2/2021: bit.ly/3B2vDPo
Palestinian school books incite children to violence and hatred of Jews, Bild, 10/3/2021: bit.ly/3B9rfOS

2 Mission statement: we change perspectives, Georg Eckert Institute for International Textbook Research: bit.ly/2ZTzXDm

3 EU finally releases report of incitement, antisemitism in PA textbooks, The Jerusalem Post, 20/7/2021: bit.ly/3mpvIsd

4 الاتحاد الأوروبي يشترط تعديل المنهاج الفلسطيني لاستمرار تمويل «الأونروا»، المتقدمون، 2021/10/13:.bit ly/3ozOFJm

ووافقت لجنة الميزانية في البرلمان الأوروبي على التعديل لحجب 23.2 مليون دولار من المساعدات المقدمة إلى الأونروا إذا لم يتم إجراء تغييرات فورية على المناهج الدراسية التي تدرس في مدارسها.[1]

التقارير المقدمة وموقف الاتحاد الأوروبي

يُكلّف الاتحاد الأوروبي معاهد بحثية بتقديم تقارير تحلل المناهج الفلسطينية، وتوضح محتوياتها. وعادة ما تكون هذه المراكز الدولية[2] قريبة من الإسرائيليين.[3] وتركز هذه التقارير على تحليل محتويات المناهج التعليمية الفلسطينية ومناهج مدارس الأونروا، لا سيما فيما يخص الرواية الإسرائيلية بتهم حول «التحريض على العنف، واللاسامية، وعدم الاعتراف بشرعية إسرائيل واعتبارها احتلالًا استعماريًا»، وذكر المعارك التي خاضها الفلسطينيون، وأسماء المناضلين والمناضلات تبعًا للتقارير المختلفة.[4]

ويطلب الاتحاد هذه التقارير تبعًا للاعتراضات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية، أو منظمات غير حكومية إسرائيلية، بخصوص المناهج الفلسطينية، ومن أجل الضغط على الاتحاد لوقف دعم المناهج التي حسب التحليل والتقارير «تركز على العنف، واللاسامية، وتغيب المحرقة، وتذكر الرواية الفلسطينية»، من دون مراقبة المناهج الإسرائيلية بنفس الطريقة أو تحليلها.[5]

1 مطالبة للاتحاد الأوروبي بالتراجع عن شرط تعديل المناهج لاستمرار دعم «الأونروا»، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2021/10/16: bit.ly/3s6XZHc
الكشف عن المناهج المطلوب تغييرها قبل انتهاء 2022 وفقًا لمهلة الاتحاد الأوروبي «للأونروا»، فلسطين اليوم، 2021/10/17: bit.ly/3oUMl03

2 مثل التقرير أعلاه الصادر عن مؤسسة Georg Eckert.

3 The New Palestinian Curriculum By the Numbers: Quantitative Analysis of the Current Palestinian Ministry of Education Curriculum, Impact-se, 3/9/2019: bit.ly/3lKOLgA

4 حسب التقارير المذكورة ضمن مراجع هذه الورقة وغيرها، انظر على سبيل المثال:
أوروبا تشترط .. دعم التعليم الفلسطيني مرهون بمراجعة المحتوى، الرسالة نت، 2021/5/21: bit.ly/3s38Wrd
رفض وغضب فلسطيني من البرلمان الأوروبي لاتهامه «الأونروا» بتدريس مواد تدعو لـ «الكراهية والعنف»، القدس العربي، 2021/5/3: bit.ly/3xwszci
إسرائيل تحرّض الاتحاد الأوروبي على تجميد تمويل المناهج الفلسطينية، القدس العربي، 2021/10/16: bit.ly/3m6Uf4p
Defending new curriculum against incitement charges, PA education chief says he's 'safeguarding Palestinian narrative', The Times of Israel, 3/6/2017: bit.ly/2VFKqjQ
The New Palestinian Curriculum, Ibid.

5 Textbook hypocrisy: EU's new low point on Palestine, EU Observer, 15/9/2021: bit.ly/3l5o4SV
أوروبا تهدد بوقف تمويل «الأونروا» بسبب «التحريض» ضد إسرائيل في المدارس، أمد للإعلام، 2021/9/29: bit.ly/3oLO0FB

على سبيل المثال، يحلل التقرير الأخير، الصادر عن «جورج إريكت» ما بين أيلول/سبتمبر 2019 إلى حزيران/يونيو 2021، المناهج الفلسطينية، ويعرض أن القصة الفلسطينية تُروى من جانب أحادي لا يركز على الرواية الإسرائيلية في الصراع. وحسب المؤسسة، فقد «فحص مشروع البحث محتوى الكتب المدرسية الفلسطينية التي تتناول الكراهية أو العنف، وتعزيز السلام والتعايش الديني، إضافة إلى العناصر التي تتناول المصالحة والتسامح ومراعاة حقوق الإنسان».[1]

وأظهر التقرير أنّ المناهج التعليمية الفلسطينية تقدم «الروايات المعادية، والتصوّرات أحادية الجانب لـ«الآخر» الإسرائيلي في تصوير الكتب المدرسية للفلسطينيين الإسرائيليين ... وأن المناهج تعرض العنف للفلسطينيين، وبما في ذلك أن العنف ضد المدنيين هو وسيلة شرعية للمقاومة في فترات معينة من التاريخ الفلسطيني، إلى جانب الطرق السلمية والديبلوماسية لمواجهة إسرائيل».[2]

وفي هذا السياق، يقول ناثان براون، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، «إن مشكلة التقرير والتقارير المشابهة الصادرة عن المؤسسات أنها تقوم بدراسة معقمة وتفصيلية للمناهج التعليمية الفلسطينية لتبحث في آلية إشعال الصراع وليس باتجاه حله»، مضيفًا أن «تحليل المناهج الفلسطينية سيكون مفيدًا في حال وجود تطور في عملية حل الصراع والسلام، ولا يكفي تحليلها مع توسع الاستيطان والاستعمار والحرب».[3] وهذا يشير إلى أنّ هذه التقارير جزء من الحرب على الفلسطينيين، وليست من أجل حل الصراع، وأنّ من يقف خلف هذه التقارير لا يكترث للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي.

رد الفلسطينيين والأونروا

هذه المحاولات للضغط وتغيير المناهج الفلسطينية حسب التوجه الإسرائيلي ليست الأولى من نوعها في السنوات الأخيرة؛ إذ سبقها ضغط مستمر منذ عقود متتالية، وهو يعزز الضغط من وزارة الخارجية الإسرائيلية ضد مناهج التعليم المدرسية والمساقات والنشاطات الجامعية المختلفة. ويهدف هذا الضغط إلى حرمان التعليم الفلسطيني من

1 Report on Palestinian Textbooks, Ibid.

2 Ibid.

3 Nathan Brown, Going back to school on Palestinian textbooks, The Middle East Institute, 12/7/2021: bit.ly/3zawdKd

الدعم المالي الذي تقدمه الدول الأوروبية والمؤسسات العالمية، وإلى إعاقة عملية بناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها التعليمية[1]، إضافة إلى نزع شرعية النضال الفلسطيني، ومنع الفلسطينين من رواية تاريخهم.

هناك ضغطٌ مستمر وتضييق بكافة الأشكال على الأونروا من أجل تغيير المناهج الفلسطينية[2]، وهي تؤكد أنها تقدم مناهج تعزز قيم حقوق الإنسان؛ إذ صرح فيليبو غراندي، المفوض العام السابق للأونروا، في العام 2011: «إننا نقدم التعليم الأساسي لما يقارب من خمس مئة ألف طفل لاجئ في مختلف أرجاء المنطقة، ونستخدم مناهج يتم إثراؤها بمساقات ومواد عن حقوق الإنسان والتسامح وحل النزاعات».[3]

يستمر الضغط الأوروبي، بضغط إسرائيلي، على الرغم من أن الأونروا تعمل بشكل مستمر على مراجعة محتويات مناهجها التعليمية؛ حيث يوجد «دليل تقني يدعم صناعة السياسة التعليمية في تعزيز التعليم لمنع التطرف العنيف» سابقًا.[4] كما فازت مدارس الأونروا بجائزة دولية للتميز في التعليم العالمي في العام 2021، مقدمة من المجلس الثقافي البريطاني[5]، وهذا لم يكن ممكنًا لو كانت الادعاءات تجاه «لاسامية المناهج وتحريضها على العنف» صحيحة.

وفي هذا السياق، كتب جوين لويس، مدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية، مقالًا، بيّن فيه أن التشكيك بالمناهج التعليمية «يخاطر بحياة الطلبة»، موضحًا أن الأونروا تقوم على «تعليم مدني علماني متجذر في مبادئ الأمم المتحدة والعلوم التربوية الحديثة، وليس أداة لغرس الكراهية، بل هو ترياق لمعالجتها».[6]

وحسب دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن «تبني البرلمان الأوروبي قرارًا يدين الأونروا بتعليمها الكراهية والعنف حسب وصفه، أمر مؤسف ومستهجن ... ونعتبره رضوخًا للضغوطات والادعاءات الإسرائيلية والأحزاب اليمينية المسيحية في أوروبا التي توالي إسرائيل».[7]

1 جهود إسرائيلية محمومة لتغيير مناهج التعليم الفلسطينية، الجزيرة نت، 2004/6/16: bit.ly/3mtWHTM

2 انظر على سبيل المثال: ارفعوا أيديكم عن وكالة الغوث، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2009/4/23: bit.ly/2Xbx53j

3 اللاجئون الفلسطينيون في الشرق الأوسط اليوم، الأونروا، 2011/8/10: bit.ly/3C9PbSl

4 تعاون الأونروا مع اليونسكو لإنتاج دليل تقني على التعليم لمنع التطرف العنيف، الأونروا، 2016/3/29: bit.ly/3zogJSh

5 مدارس الأونروا تفوز بجائزة دولية للتميّز في التعليم العالمي، الأونروا، 2021/4/12: bit.ly/3hMFvWg

6 جوين لويس، الهجوم على نظام التعليم للأونروا يخاطر بحياة الطلبة، الأونروا، 2020/11/28: bit.ly/3lHARdj

7 أبو هولي: قرار البرلمان الأوروبي بإدانة الأونروا وربط مساعداتها المالية بشرط إزالة مواد تعليمية خطير جدًا، منظمة التحرير الفلسطينية، 2021/4/3: bit.ly/39mtBhb

وفي هذا السياق، صرَّحَ رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أن ما تحتويه المناهج المدرسية الفلسطينية «هو انعكاس لحياتنا وأحلام أطفالنا بالحرية ومعاناة شعبنا من الاحتلال وانتهاكاته»، رافضًا محاكمة هذه المناهج بمعايير بعيدة عن تاريخ الفلسطينيين وثقافتهم.[1]

ورفضت اللجنة المشتركة للاجئين، وهي لجنة مشتركة من القوى الوطنية والإسلامية ولجان اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ومجلس أولياء الأمور، في بيان صدر العام 2017[2]، ما جاء في قرار الاتحاد الأوروبي من وقف تمويل المؤسسة التعليمية الفلسطينية، لافتة إلى أن المواد التي تدرس منذ عقود خضعت للفحص والتدقيق من لجان مختصة، ومنها الأمم المتحدة.[3] كما أكدت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، في بيان صادر عنها في حزيران/يونيو 2021، «أنّ المناهج الفلسطينية كانت وستبقى شأنًا سياديًا بامتياز؛ لارتباطها الوثيق بالهُوية الفلسطينية والرواية الوطنية»[4]، وعليه ترفض السلطة تغيير المناهج الفلسطينية تبعًا للضغط الأوروبي عليها.

ويؤكد الجانب الفلسطيني في مختلف البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم على استقلالية تشكيل وتطوير المناهج التعليمية، مؤكدًا ضرورة أن تحدِث «المناهج فارقًا (قيمة مضافة) في حاجات المجتمع الفلسطيني في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وسوق العمل، والمطلوب لتحقيق التوزان بين شبه الاستقلالية الإدارية واستقلالية المخرجات».[5]

وبحسب تعديل لجنة الميزانية في برلمان الاتحاد الأوروبي، فإنه «في حالة عدم وجود تغيير في مناهج التعليم، سيتم استخدام الاعتمادات في الاحتياطي لتمويل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي لديها سجل حافل في تعزيز المبادرات التعليمية في البيئات المدرسية للأطفال المصممة على تعزيز التسامح والتعايش».[6]

1 «التعليم» الفلسطينية: المناهج الدراسية شأن سيادي، الشرق الأوسط، 2021/7/24: bit.ly/388sYHx

2 اللجنة المُشتركة للاجئين في غزة تُنظم وقفة للمُطالبة بتحسين خدمات «الأونروا"، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2017/9/6: bit.ly/3nZaNxg

3 رفض وغضب فلسطيني، مصدر سابق.

4 «التربية»: المناهج الفلسطينية شأن سيادي، والقرار بشأن أيّ من مكوّناتها سيبقى وطنيًا مستقلًا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/6/23: bit.ly/2WZZIQO

5 التربية تعقد لقاءً تشاوريًا حول نظام «المركز الوطني للمناهج»، وزارة التربية والتعليم، 2021/5/30: bit.ly/2Wj0Or0

6 أوروبا تهدد بوقف تمويل «الأونروا»، مصدر سابق.

تداعيات الشروط الجديدة

يستمر ضغط برلمان الاتحاد الأوروبي على الأونروا على خلفية مناهجها التعليمية التي تُدرس لأطفال اللاجئين في المناطق الفلسطينية، وهناك حالة رفض فلسطينية لهذا الضغط، «الذي يعتبر أن المناهج التدريسية «تدعو إلى الكراهية والعنف»، خاصةً مع ربط هذا القرار بالمساعدات التي تقدم إلى «الأونروا» من الاتحاد الأوروبي، و«اشتراط إزالة هذه المواد من الكتب التعليمية».[1]

يترتب على الضغط الإسرائيلي توقف الدعم من عدد من الدول الأوروبية، أو تغيير توجيه هذا الدعم. ويذكر مؤخرًا أنه في العام 2020، اقتطعَ البرلمان النرويجي حوالي 3.4 مليون دولار من ميزانية المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية[2] بسبب «المحتوى المعادي للسامية والتحريض على العنف ضد إسرائيل»، في الكتب المدرسية الفلسطينية للعام الدراسي 2020-2021 [3]، كما أشارت الخارجية النرويجية إلى أن إعادة نقل الأموال سيعتمد على إجراء تغييرات إيجابية على المنهاج الفلسطيني.[4]

صدر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، في تشرين الأول/أكتوبر 2021، إشادة «بتصويت البرلمان الأوروبي لصالح استئناف تقديم الدعم للشعب الفلسطيني ومؤسساته، رغم تحريض اللوبي الإسرائيلي من أجل وقف الدعم المقدم إلى قطاع التعليمي والأونروا، بذريعة اتهام المناهج الوطنية بالتحريضية»، دون أي توضيحات أو ردود رسمية مطولة.[5]

ومن الردود العربية القليلة الصادرة عن مراكز الأبحاث، ما كتبه أمل جمّال، أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في واشنطن؛ إذ تناول موضوع النكبة في منهاج التاريخ ضمن مناهج التعليم الإسرائيلية التي تدرَّس لفلسطينيي 48.[6]

1 رفض وغضب فلسطيني، مصدر سابق.

2 Norwegian parliament cuts Palestinian aid due to continued incitement to hate in school textbooks, European Jewish Press, 10/10/2020: bit.ly/3agwgcZ

3 النرويج تقلّص مساعدات السلطة على خلفية «المناهج الدراسية»، الشرق الأوسط، 2020/12/11: bit.ly/38diiqU

4 البرلمان النرويجي يوافق على تقليص أموال المساعدات للسلطة الفلسطينية، الوطن اليوم، 2020/12/10: bit.ly/3kp0Xm8

5 «التربية»: تصويت البرلمان الأوروبي لاستئناف الدعم موقف مساند للتعليم، وزارة التربية والتعليم، 2021/10/21: bit.ly/3dRbWQZ

6 Amal Jamal, The Nakba in Israeli Public Discourse and School History Curriculum, Arab Center for Research and policy studies, 17/11/2021: bit.ly/3ECIES6

خاتمة

يؤثر تقديم مختلف التقارير إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية على قرارات الدعم المادي للفلسطينيين في شتى المجالات؛ ما يؤثر في المبالغ المالية التي يتلقاها الفلسطينيون، وقد يؤدي ذلك إلى وقف الدعم المالي، من أجل الضغط على الفلسطينيين بشتى الطرق، ومنها تغيير المناهج الفلسطينية؛ الأمر الذي ينعكس سلبًا على العملية التعليمية، وتشكيل الهوية الفلسطينية.

سيؤدي تغيير المناهج، وعدم تغير الواقع الذي تستمر فيه إسرائيل بالاستيطان والاستعمار، إلى انفصام في أوساط الجيل الناشئ؛ حيث هناك أراضٍ ودولة تحت احتلال، ومناهج لا يذكر فيها الاحتلال أو العنف الذي يمارسه الإسرائيليون منذ عقود.

إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس بين الإعلان والتنفيذ

سليم الأغا

مقدمة

لم تتم، حتى الآن، إعادة فتح القنصلية الأميركية بالقدس، على الرغم من تصريحات الولايات المتحدة حول ذلك، التي كان أكثرها جدية تصريح أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، خلال زيارته إلى المنطقة، يوم 25 أيار/مايو 2021،[1] وتبعه مصادقة لجنة المخصصات في الكونغرس الأميركي، في 7 تموز/يوليو، على تمويل إعادة فتح القنصلية التي أغلقت في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، في آذار/مارس 2019.[2]

وبعد مضي أربعة أشهر على تصريح بلينكن، تستمر التصريحات وتتنوع ردود الفعل بين سلطة فلسطينية مرحبة ومطالبة بسرعة التنفيذ، وحكومة إسرائيلية معارضة، من دون تحديد الإدارة الأميركية لجدول زمني لإعادة الافتتاح، وهو ما يثير التساؤل حول جدية القرار من عدمه.

وتشير تصريحات الإدارة الأميركية إلى توجه سياسي جديد تجاه القضية الفلسطينية، مخالفًا لتوجه الإدارة السابقة، وتظهر أبرز ملامحه في صيانة العلاقات الأميركية الفلسطينية، لكن من دون الإشارة إلى هذه التوجهات في سياق رؤية شاملة للتسوية السياسية.

القنصلية الأميركية بين إدارتين

أعلن مايك بومبيو، وزير الخارجية الأميركي السابق، في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عن دمج القنصلية الأميركية العامة في القدس مع السفارة الأميركية لتشكلا بعثة ديبلوماسية واحدة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وأكد بيان وزارة الخارجية أن العمل الجديد

1 Blinken announces U.S. aid to Gaza, pledges to reopen Jerusalem consulate, Reuters, 25/5/2021: reut.rs/3wKe2ch

2 State, Foreign Operations, And Related Programs Appropriations Bill, 2022, House of Representatives, p 102.

للسفارة والقنصلية سيبدأ في 4 آذار/مارس 2019.[1] وجاءت خطوة «الدمج» بعد نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، في 15 أيار/مايو 2018.

وردًا على الخطوات الأميركية المتلاحقة ضد القضية الفلسطينية، أعلنت السلطة الفلسطينية وقف اتصالاتها مع الإدارة الأميركية، فيما اعتبر صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حينه، أن دمج القنصلية بالسفارة هو «المسمار الأخير في نعش دور الإدارة الأميركية في صناعة السلام».[2]

بدأت ملامح تغيير الخطاب السياسي الأميركي منذ ترشح جو بايدن للانتخابات الأميركية، ففي الحملة الانتخابية تعهد بايدن في مؤتمر انتخابي، في 29 نيسان/أبريل 2020، بإبقاء السفارة الأميركية في القدس إذا ما انتخب رئيسًا للولايات المتحدة، لكنه وعد بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية لإجراء حوار مع الفلسطينيين، متعهدًا بحثّ الجانبين على إبقاء حل الدولتين قابلًا للحياة.[3] وبعد وصوله إلى البيت الأبيض ناقشت إدارته إعادة بناء العلاقات مع الفلسطينيين.[4]

القنصلية في ميزان السياسة والقانون

جاءت زيارة بلينكن إلى المنطقة من أجل وقف التصعيد العسكري، وتخفيض التوترات في الضفة الغربية والقدس، وهو ما أكد عليه في مؤتمراته الصحفية الثلاثة التي عقدها في كل من تل أبيب، ورام الله، والسفارة الأميركية بالقدس.

وأعلن بلينكن خلال لقائه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، يوم 25 أيار/مايو 2021، عن عزم بلاده إعادة فتح القنصلية بالقدس، وأنه أبلغ الإسرائيليين بذلك.[5]

وأكد أهمية إعادة فتح القنصلية، موضحًا أن «الولايات المتّحدة ستمضي قُدُمًا بعمليّة إعادة فتح قنصليّتنا في القدس، وهذه طريق مهمّة لبلدنا لبناء العلاقات، وتوفير الدعم

1 بيان صحافي: دمج السفارة الأميركية في القدس والقنصلية الأميركية العامة في القدس، صفحة السفارة الأميركية، 2019/3/3: bit.ly/3s0xMYq

2 عريقات: دمج القنصلية الأميركية بالسفارة يمثل المسمار الأخير في نعش دور الإدارة الأميركية في صناعة السلام، موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2019/3/3: bit.ly/3iwoe4q

3 المرشح الديمقراطي جو بايدن يتعهد بإبقاء السفارة الأميركية في القدس إذا انتخب رئيسًا، فرانس 24، 2020/4/30: bit.ly/3mo22f2

4 مصادر: هكذا تعمل إدارة بايدن على إصلاح العلاقات مع الفلسطينيين!، دويتشه فيله، 2021/3/18: bit.ly/3yCc0gg

5 المؤتمر الصحفي للرئيس الفلسطيني محمود عباس ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قناة الغد على اليوتيوب 2021/5/25: bit.ly/3sxrwrp

للشعب الفلسطينيّ».[1] ولكنه لم يعط جدولًا زمنيًا لإعادة فتح القنصلية؛ إذ صرح في المؤتمر الذي عقد في السفارة الأميركية بالقدس «باشرنا هذه العملية، ولا يمكن إعطاء جدول زمني. ومن المهم أن يكون لدينا هذه المنصة للانخراط بفعالية ليس فقط مع السلطة الفلسطينية، بل مع كافة الفلسطينيين».[2]

وبالرغم من توصية الكونغرس الأميركي في موازنته للعام 2022، يوم 8 تموز/يوليو 2021، «بأموال كافية لأمن السفارة، وأعمال البناء والصيانة لدعم خطة إعادة فتح قنصلية الولايات المتحدة في القدس»[3]، إلا أن إقرار إعادة فتح القنصلية بيد الإدارة الأميركية، فهو يخضع بالأساس إلى السلطة التقديرية للإدارة، وهو ما حدث سابقًا عندما أقر الكونغرس نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس في العام 1995، وكانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تؤجل التنفيذ حتى نفذته إدارة ترامب في العام 2018.

تشير التصريحات الصادرة عن الإدارة الأميركية في هذا السياق إلى تضارب في الإعلان؛ إذ هناك توصية بفتح القنصلية بحسب لجنة التخصيص يدعمها تصريح بلينكن وآخرين، دون إعطاء جدول زمني محدد حول إعادة العمل في القنصلية، كما فعلت إدارة ترامب عندما أعلنت عن موعد «الدمج» ومباشرة العمل بالطريقة الجديدة. في المقابل، لم تربط إدارة بايدن الإعلان بالتسوية السياسية، واقتصرت تصريحاتها على تأييد حل الدولتين، دون إدانة سياسة التهجير القسري في القدس، أو حتى طرح مبادرة لاستئناف مفاوضات التسوية.

أما بخصوص الدعم المالي الذي أعلن عنه بلينكن في لقائه مع الرئيس عباس فسيصطدم بقانون «تايلور فورس» للعام 2018، الذي يربط التمويل الأميركي للسلطة بوقف الرواتب لعائلات الشهداء والأسرى، وعلى إثر القانون جمدت إدارة ترامب المساعدات التي تقدمها للسلطة.[4]

وفي نفس العام، أقر الكونغرس الأميركي قانون «أتكا ATCA»، الذي يقضي بامتثال أي حكومة تتلقى تمويلًا لقوانين مكافحة الإرهاب الأميركية للقضاء الأميركي، في حال

1 Secretary Antony J. Blinken and Palestinian Authority President Mahmoud Abbas Statements to the Press, U.S. Department of State, 25/5/2021: bit.ly/2VHlkB6

2 مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الأميركي بعد محادثاته في فلسطين وإسرائيل، قناة الشرق على اليوتيوب، 2021/5/25: bit.ly/3miTk1W

3 State, Foreign Operations, Ibid.

4 بعد إقرار قانون (تايلور فورس) .. أميركا تجمد المساعدات للسلطة الفلسطينية، موقع النجاح الإخباري، 2018/6/26: bit.ly/3z8BfGg

رفعت دعاوى من عائلات أميركيين لضحايا هجمات فلسطينية سابقة.[1] وبدلًا من العمل على إلغاء تلك القوانين التي تقف حائلًا أمام التقدم في عملية التسوية، ودعم الشعب الفلسطيني، وضعت الإدارة الأميركية شروطًا جديدة لتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال اتفاق إطار التعاون بين الوكالة والولايات المتحدة 2021-2022.

الإدارة الأميركية بين التأييد الفلسطيني والرفض الإسرائيلي

ثمّن الرئيس محمود عباس إعلان إعادة فتح القنصلية، ودعا خلال لقائه مع بلينكن إلى تثبيت التهدئة، ووقف العدوان كخطوة مهمة تمهد الطريق للبدء الفوري لمسار سياسي ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قرارات الشرعية الدولية.[2] ووصف حسين الشيخ، رئيس هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، القرار الأميركي بأنه «الأهم من بين القرارات التي اتخذتها إدارة بايدن، ورسالة واضحة بأن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة العام 1967»، مضيفًا أن الخطوة الأميركية تعني «انهيار صفقة القرن».[3]

وفي هذا السياق، أوضح فادي الهدمي، وزير شؤون القدس، أهمية القرار الأميركي بإعادة فتح القنصلية، بما يحمله من دلالات سياسية مهمة وكبيرة.[4]

في المقابل، عارض - حينها - رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التوجه الأميركي، وطلب إعادة فتح القنصلية في مدينة رام الله أو بلدة أبو ديس، فيما رفض بلينكن طلب نتنياهو.[5]

وطلبت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، برئاسة نفتالي بينيت، من واشنطن إرجاء عملية إعادة فتح القنصلية بالقدس إلى ما بعد المصادقة على الموازنة، كي لا تخلق مصاعب سياسية

1 الحكومة الفلسطينية تطلب من واشنطن وقف مساعداتها للسلطة الفلسطينية، فرانس 24، 2019/1/22: bit.ly/3hsT5hc

2 الرئيس عباس يستقبل وزير الخارجية الأميركي، صفحة الرئيس محمود عباس على الفيسبوك، 2021/5/25: bit.ly/3gCKrwz

3 خليل موسى، إشادة فلسطينية وتنديد إسرائيلي بقرار واشنطن إعادة فتح قنصليتها بالقدس، إندبندنت عربية، 2021/5/25: bit.ly/3ghQy98

4 الهدمي: إعادة فتح القنصلية الأميركية بالقدس له دلالات سياسية كبيرة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/5/26:bit.ly/384EQtS

5 إسرائيل تطلب إرجاء افتتاح القنصلية الأميركية في القدس، آي 24، 2021/7/1:bit.ly/38lXPk9

لها.[1] وعلى الرغم من إقرار الموازنة الإسرائيلية في «الكنيست» مطلع آب/أغسطس 2021، لم تحدد واشنطن بعد موعد التنفيذ، وهو ما أوضحه نيد برايس، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، بالقول «لا يوجد هناك أي جدول زمني بعد لإعادة فتح القنصلية»، وذلك حتى لا تؤدي أي خطوات أحادية إلى زيادة التوتر، وجعل الأمور أكثر صعوبة لدفع المفاوضات بشأن حل الدولتين.[2]

في ضوء التصريحات الأميركية بإعادة فتح القنصلية دون تحديد موعد التنفيذ، أو توضيح طبيعة الرعاية الأميركية في المرحلة الحالية للتسوية السياسية، عُقِدَ عدد من اللقاءات بين الساسة الأميركيين والسلطة الفلسطينية، وكان موضوع الدولة الفلسطينية وإعادة فتح القنصلية مطلبًا فلسطينيًا. فقد استقبل الرئيس عباس، في 8 تموز/يوليو 2021، برام الله، وفدًا من الكونغرس الأميركي ضم 11 عضوًا يمثلون الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وأكد ضرورة القيام بخطوات عملية لإعطاء الشعب الفلسطيني الأمل بتحقيق السلام من خلال إقامة الدولة الفلسطينية، وحث الوفد على إعادة فتح القنصلية الأميركية بالقدس الشرقية.[3]

ودعا رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية خلال لقائه مع هادي عمرو، المبعوث الأميركي الخاص لعملية السلام، في 13 تموز/يوليو 2021، إلى الإسراع في فتح القنصلية الأميركية واستعادة العلاقات الثنائية.[4]

تبقى الرعاية الأميركية للتسوية السياسية قاصرة؛ لعدم رغبتها الحقيقية في الضغط على الاحتلال، بالرغم من مواقفها الجديدة، وهو ما أشار إليه رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، بأن المواقف الأميركية بحاجة إلى استكمال بشأن فتح آفاق سياسية للعودة إلى المفاوضات في ظل الالتزام الأميركي بالمرجعيات الدولية.[5]

في المقابل، تعاظم رفض الحكومة الإسرائيلية لإعادة فتح القنصلية أثناء زيارة بينيت إلى الولايات المتحدة؛ إذ قال في مقابلة له مع صحيفة «نيويورك تايمز»، في 24 آب/أغسطس 2021، وقبل لقائه بايدن، إن القدس «عاصمة إسرائيل وليست عاصمة الدول الأخرى»،

1 واشنطن تقرر إرجاء فتح قنصليتها في شرقي القدس، مكان - هيئة البث الإسرائيلي، 2021/7/22: bit.ly/2XhrJni

2 واشنطن: لا جدول زمني لإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، قناة الحرة، 2021/7/21: arbne.ws/2U0kTRI

3 الرئيس عباس يستقبل وفدًا من الكونغرس الأميركي، صفحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس على الفيسبوك، 2021/7/8: bit.ly/3zau9lG

4 اشتية يبحث مع المبعوث الأميركي تعزيز العلاقات الثنائية، وكالة وفا، 2021/7/13: bit.ly/3jvOA5X

5 خليل موسى، إشادة فلسطينية وتنديد إسرائيلي بقرار واشنطن، مصدر سابق.

رافضًا الحديث عن تقاسم مستقبلي للقدس مع الفلسطينيين، ومستبعدًا أي حل للصراع في المستقبل المنظور، لكنه يدعم فكرة تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين.[1]

ولم يتطرق لقاء بينيت - بايدن، بالبيت الأبيض، في 27 آب/أغسطس، نهائيًا، إلى القضية الفلسطينية. أما بايدن فقد صرح بالقول «سنعمل على تعزيز الأمن والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين».[2]

ويبدو واضحًا أن كل ما تقدمه الإدارة الأميركية من تصريحات وإعلانات يصطدم بالرفض الإسرائيلي وهو ما ينعكس في بطء تنفيذها لقرار فتح القنصلية.

من جانب آخر، تتمسك القيادة الفلسطينية بالتسوية السياسية وفق المرجعيات الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية؛ فقد أكد الرئيس عباس بعد عقد قمة ثلاثية بين مصر والأردن وفلسطين، في 2 أيلول/سبتمبر 2021، على مكانة القدس لدى الفلسطينيين، وضرورة فتح القنصلية، وإجراء الانتخابات، مضيفًا «لا بد أن تكون صناديق الاقتراع داخل القدس كما حدث في جميع الانتخابات السابقة؛ لتأكيد سيادتنا على أرضنا».[3]

خاتمة

تظهر تصريحات إدارة بايدن تغيرًّا ملموسًا في سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث أجرت لقاءات مع السلطة، وأعلنت عن إعادة فتح قنصليتها بالقدس دون جدول زمني أو ربطها بعملية سياسية، وتعمل على دعم الاقتصاد الفلسطيني تماشيًا مع الرؤية الإسرائيلية، ومحاولة إعادة بناء الثقة بين الجانبين.

في المقابل؛ تسعى السلطة، بمشاركة مصر والأردن، لتفعيل التسوية السياسية وفق قرارات الشرعية الدولية، وتغيير كافة إجراءات ترامب ضد الفلسطينيين، لا سيما إعادة فتح القنصلية الأميركية بالقدس.

1 New Israeli Leader Backs Hard Line on Iran but Softer Tone With U.S., The New York Times 24/8/2021: nyti.ms/3jiK4IX

2 اجتماع بينيت مع الرئيس الأميركي جو بايدن، سكاي نيوز عربية، 2021/8/27: bit.ly/3EEhgDA

3 الرئيس يلتقي عددًا من كبار الإعلاميين المصريين، وكالة وفا، 2021/9/2: bit.ly/3lol3vJ

المعركة الرقمية خلال هبَّة القدس

حسن الداودي

مقدمة

شهدت هبّة القدس في أيار/مايو 2021 اشتعال كافة جبهات المواجهة مع الاحتلال على طول فلسطين التاريخية وخارجها، ولم تكن الساحة الرقمية استثناءً من هذا؛ حيث لعبت دورًا بارزًا في رفع رصيد الرواية الفلسطينية رقميًا، والتأثير في الجماهير العالمية التي هرعت إلى الشوارع، ووصف هذا الدور المحوري بأنه «انتفاضة رقمية»![1]

حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، حجب وسائل التواصل الاجتماعي خلال الهبة، بعد أن نظمت احتجاجات داخل إسرائيل ضد الهجمات الإسرائيلية على القدس وقطاع غزة، متذرعًا أن سبب هذه الاحتجاجات دعوات مشبوهة بثت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لكن المدعي العام الإسرائيلي ومسؤولين أمنيين رفضوا اقتراحاته. [2]

يطرح هذا التفوق الرقمي لفلسطين وداعميها تساؤلًا حول تداعيات ذلك على الديبلوماسية الرقمية الإسرائيلية التي خسرت معركة ولا تريد قطعًا أن تخسر حرب الرواية؟

لم يقوَ رواد الديبلوماسية الرقمية الإسرائيلية على إنكار هزيمتهم في هذه الجولة من حرب الرواية؛ إذ قال روني ريمون، الخبير الإستراتيجي، «لقد هزمتنا الرواية الفلسطينية واحتلت ساحات مواقع التواصل الاجتماعي»، مطالبًا بمليار دولار سنويًا بشكل عاجل لدعم الديبلوماسية الرقمية الإسرائيلية في مجابهة الرواية الفلسطينية، واصفًا التقاعس عن ذلك بفتح الباب على مصراعيه «لتمدد الغول الفلسطيني عبر المنصات الرقمية». [3]

1 Digital Intifada, Vox, 20/5/2021: bit.ly/3uglonl

2 Israeli premier attempted to block social media, Anadol, 30/5/2021: bit.ly/3obGeVc

3 خبير إسرائيلي يطالب بمليار دولار سنويًا لمحاربة المحتوى الفلسطيني، القدس العربي، 2021/5/22: bit.ly/3oe-MaMW

مكانة الديبلوماسية الرقمية لدى إسرائيل

صُنّفت «إسرائيل» في المركز التاسع عالميًا في تصنيف معهد أكا التركي للديبلوماسية الرقمية 2017، متفوقة على العديد من الدول المتقدمة[1]، ومن المؤشرات اللافتة لاهتمام إسرائيل بالديبلوماسية الرقمية، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية نظمت أول مؤتمر دولي يُعنى بالديبلوماسية الرقمية في آذار/مارس 2016، وشارك فيه خبراء وديبلوماسيون من 25 دولة[2]، فيما نظمت المؤتمر الدولي الثاني لها في كانون الأول/ديسمبر 2017 بحضور 30 دولة. [3]

كما نظمت مؤتمرًا هو الأول من نوعه للديبلوماسية الرقمية باللغة العربية في آب/أغسطس 2017؛ إذ اجتمع كادر الديبلوماسية الناطق بالعربية في قسم الديبلوماسية الرقمية في خارجية إسرائيل لبحث الإنجازات والإخفاقات ودراسة الخطط المستقبلية لاختراق الجمهور العربي.[4]

لدى إسرائيل وزارة صغيرة وغير معروفة للكثيرين تُعرف بـ «وزارة الشؤون الإستراتيجية والإعلام»، تكرس من خلالها الحكومة، الأموال والأفراد والخبرات لتنظيم حملات دعائية (هسبراه) حول العالم، وتقوم بتشغيل شبكة من الفاعلين والمنظمات لخدمة مصالحها. [5]

وتفرض هذه الوزارة مساقات إجبارية على طلبة الجامعات، مثل مساق سفراء في الشبكة الذي يُدرّس في جامعة حيفا، ومساق نادي السفراء الذي يُدرّس في جامعة تل أبيب، وكليهما يسعيان لتمكين الطلبة من تسويق إسرائيل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

كما يوفر اتحاد النقابات الطلابية الإسرائيلي برنامجًا مدعومًا من وزارة الشؤون الإستراتيجية بهدف محاربة نزع الشرعية عن إسرائيل؛ حيث يُقدم للمنخرطين فيه ألفا دولار أميركي مقابل كل 5 ساعات في الأسبوع يقضونها في كتابة تعليقات عبر شبكات التواصل الاجتماعي تعزز من رواية إسرائيل وتبيض صورتها. [6]

1 حسن الداودي، الديبلوماسية الرقمية بين وزارتي الخارجية والسفارات الفلسطينية والإسرائيلية: دراسة مقارنة، مجلة سياسات، العدد 51، 2021، ص 115.

2 1st International Digital Diplomacy Conference, Israel MFA, 27/4/2016: bit.ly/3ifhW8L

3 2nd International Digital Diplomacy Conference, The Jerusalem Post, 19/12/2017: bit.ly/3AYUOm8

4 Social media and the Arab world, Israel MFA, 10/9/2017: bit.ly/3kNg8p2

5 حسن الداودي، الديبلوماسية الرقمية، ص 116.

6 تقرير حول مساقات الهسبراه في الجامعات الإسرائيلية، مشروع الراصد الأكاديمي، 2013/6/25: bit.ly/2XWLUaV

واقع الحضور الرقمي الفلسطيني

يمكن تقسيم التواجد الرقمي الفلسطيني إلى شقين، رسمي وشعبي:

أولًا: الديبلوماسية الرقمية الفلسطينية الرسمية

تنبع أهمية الديبلوماسية الرقمية لفلسطين من كونها أداة حديثة ناجعة يمكن تفعيلها ضمن النضال الوطني الهادف إلى فضح جرائم الاحتلال، والحاجة إلى تحشيد الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية، والاحتياج المتصاعد لكشف زيف الرواية الإسرائيلية؛ وهذه الدوافع تحض فلسطين على الاهتمام بديبلوماسيتها الرقمية أكثر من أي بلد آخر. إلا أن احتلال فلسطين للمركز الخامس والثمانين في تصنيف أكا للديبلوماسية الرقمية للعام 2017 يعطي مؤشرًا واضحًا لكون الديبلوماسية الرقمية الفلسطينية ليست على سلم أولويات العمل الديبلوماسي الفلسطيني الرسمي[1]، وذلك على الرغم من التوصيات السابقة في العام 2018 لوزارة الخارجية[2] بتدشين قسم خاص في الوزارة يعنى بالديبلوماسية الرقمية، إلا أن هذا القسم لم ير النور حتى اللحظة، وهو ما جعل المجهود الرقمي الفلسطيني قائمًا على الاجتهادات الفردية، ولا يرتكز إلى قاعدة صلبة.

أظهرت دراسة مقارنة أجريت في العام 2020 بين منصات الخارجية الفلسطينية والإسرائيلية أن موقع الخارجية الإسرائيلية يوفر محتوى بست لغات (عربية، عبرية، إنجليزية، فارسية، روسية، إسبانية) تنبثق عنه ست منصات موثقة لكل لغة على كل من موقع فيسبوك وتويتر. في حين تكتفي الخارجية الفلسطينية في موقعها بالعربية والإنجليزية، إضافة إلى منصة عربية -موثقة- عبر فيسبوك، وأخرى غير موثقة على تويتر، علاوة على عدم امتلاك وزير الخارجية الفلسطيني أي حساب على مواقع التواصل![3]

ثانيًا: التواجد الرقمي الشعبي

مع ظهور منصات التواصل الاجتماعي، برز مصطلح «صحافة المواطن» الذي عرّفه الباحث بومان ووليس بأنه «فعل لمواطن أو مجموعة من المواطنين يلعبون دورًا حيويًا في تجميع الأخبار والمعلومات وتغطيتها وتحليلها ونشرها».[4]

1 حسن الداودي، الديبلوماسية الرقمية، ص 117.

2 مركز تطوير الإعلام يصدر دراسة حول الديبلوماسية الرقمية، جامعة بيرزيت، 2018/6/25: bit.ly/2YAYFbe

3 حسن الداودي، الديبلوماسية الرقمية، ص 117.

4 Bowman, We Media: How Audiences are shaping, Press Institute, USA, 2009.

من هذا المنطلق، وجد الكثير من الفلسطينيين، خاصة الشباب، في منصات التواصل ساحة للعب أدوار في خدمة قضايا تهمهم دون وجود مقص الرقيب الذي يقيد عمل الصحافة التقليدية، وهذا وفر للقضية الفلسطينية نشطاء، أفرادًا وجماعات، أخذوا على عاتقهم مهمات وطنية عبر الفضاء الرقمي، مثل:

على الصعيد الفردي: الناشطان الشقيقان منى ومحمد الكرد المتواجدان في تصنيف مجلة التايم كأكثر مائة شخصية مؤثرة عالميًا؛ حيث تشاركا مشوار النضال منذ نعومة أظفارهما، وهما في عمر 12 عامًا، حين أخذا يواجهان المستوطنين المسيطرين على جزء من منزلهما، وقاما في هبة القدس باستثمار منصاتهما الرقمية لتوثيق انتهاكات الاحتلال على حي الشيخ جراح، ما أدى إلى تدويل القضية وجعلها شاغلة للرأي العام العالمي.[1]

على الصعيد الجماعي تبرز أجسام رقمية عدة، منها:

صدى سوشيال: تتكون هذه المنصة من مجموعة شباب أخذوا على عاتقهم الدفاع عن الحقوق الرقمية الفلسطينية ومتابعة الانتهاكات بحقها ورصدها وتوثيقها.[2]

حملة اهبد 194: تضم الآلاف ممن يعملون بشكل منظم لمحاربة الرواية الإسرائيلية المضللة ونشر الرواية الفلسطينية رقميًا، ووصفها أحد الباحثين الإسرائيليين في دراسة له بأنها «جيش فلسطيني سري خطير ويعادي السامية».[3]

اللافت هنا أن الحضور الشعبي عبر القنوات الرقمية يعد أقوى بمراحل من الآلة الرقمية الرسمية الفلسطينية رغم تمتع الأخيرة بالموازنات والتدريبات والحوافز، واعتماد الأولى العفوية والجهود التطوعية بشكل يكاد يكون كاملًا.[4]

المنصات الرقمية سيف ذو حدين

في الوقت الذي كانت تطمح فيه إسرائيل إلى جرّ المزيد من العرب نحو التطبيع، جاءت هبة القدس لتوجه لها ضربة معاكسة لآمالها؛ إذ حصد الفلسطينيون تضامنًا عالميًّا واسعًا

1 Muna & Muhammed Kurd, Time, 15/9/2021: bit.ly/3kZfZiK

2 انتهاكات رقمية ضد المتضامنين مع الشيخ جراح، الأناضول، 2021/5/7: bit.ly/3F61t0y

3 David Collier, ihbid 194- Gaza's secret electronic army, 2020: bit.ly/3839aXh

4 منتصر جرار، الديبلوماسية الشعبية: مدخل لتعزيز الفعل السياسي الفلسطيني، مركز الأبحاث، 2021/5/22: bit.ly/309DFc6

مع قضيتهم، تَمثَّل بموجة غير مسبوقة من المظاهرات وحملات التضامن التي تنادي بإنهاء الاحتلال ودعم فلسطين.[1]

المفارقة هنا أن سحر المنصات الرقمية التي توظفها «إسرائيل» منذ نحو عقد لتلميع صورتها، عربيًّا وعالميًّا، هي ذاتها التي عرّت سياساتها، وأسقطت القناع عن وجهها الحقيقي خلال أحداث هبة القدس، وأحدثت تغييرًا جوهريًّا في توجهات بارزة في الرأي العالمي.[2]

ولا يمكن إغفال الدور المحوري لمقطع قصير انتشر كالنار في الهشيم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمستوطن يعترف جهارًا نهارًا بسرقة البيت الذي يقطنه في حي الشيخ جراح شرق القدس المحتلة؛ إذ شكّلَ اعتراف المستوطن يعكوف، بسرقة منزل عائلة الكرد الفلسطينية في الحيّ، نقطة تحول في الرأي الدولي وصدمة لملايين المتابعين حول العالم، ما أحدث تغييرًا في وجهات النظر نحو «إسرائيل»، مقابل جذب التضامن الدولي مع الفلسطينيين.[3] وزاد حجم هذا التضامن خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، لا سيما مع انتشار صور الدمار وضحايا المجازر الإسرائيلية في القطاع.[4]

كان من بين المواقف السياسية البارزة على الصعيد الأميركي، مثلًا، ما أظهرته أليكسندرا كورتيز، نائب في الكونغرس، من دعم للفلسطينيين، بعد أن وصفت «إسرائيل» بأنها «دولة فصل عنصري».[5] فيما طالب نواب آخرون الحزب الديمقراطي بوقف الدعم الأميركي، وعلا صوت الإدانة لإسرائيل داخل الولايات المتحدة دون التخوف المعتاد؛ إذ استنكر السيناتور بيرني ساندرز دعم واشنطن لحكومة يمينية تمارس انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان. كما دفع أعضاء في الحزب الديمقراطي باتجاه تأخير تزويد تل أبيب بحزمة من المعدات العسكرية.[6]

كل هذه التفاعلات على الأرض لا يمكن فصلها عن الثورة الرقمية التي أحدثها وسم «أنقذوا الشيخ جراح»، الذي تصدر وسائل التواصل العالمية لأيام عدة، محققًا تفاعلًا قياسيًا.[7]

1 العالم يتضامن مع غزة .. وقفات ومظاهرات حاشدة بالأردن واليابان وأميركا وأوروبا، الجزيرة مباشر، 2021/5/14: bit.ly/39Wjf7Y

2 Israel-Palestine: How social media was used and abused, Middle East Eye, 21/5/2021: bit.ly/3uvgoww

3 How Jerusalem Sheikh Jarrah got own hashtag, Reuters,17/5/2021: reut.rs/3zWaUvO

4 Ongoing Nakba, UNRWA, 15/5/2021: bit.ly/3CZTVud

5 Alex Cortez attacks Israel, The Independent, 17/5/2021: bit.ly/3CW9t24

6 Democrats shift to Israel, BBC, 21/5/2021: bbc.in/3ojj2Ep

7 كيف تحول الشيخ جراح لوسم يجوب الكوكب، رويترز، 2021/5/17: reut.rs/3zSty7G

ومع ازدياد انتشار الوسم توسعت مظاهر الدعم للفلسطينيين لتشمل عديدًا من رموز الثقافة ومشاهير كرة القدم والفنانين وعارضات الأزياء وغيرهم من النجوم ممن لديهم ملايين المتابعين عبر المنصات الرقمية، ومنهم دوا ليبا، مغنّية بريطانية، وفيولا ديفيس، الممثلة الحائزة على جائزة الأوسكار.

كما نشرت بيلا حديد، عارضة الأزياء الأميركية من أصل فلسطيني، على الإنستغرام، صور مشاركتها في مظاهرة داعمة للفلسطينيين في نيويورك وهي ترتدي الكوفية الفلسطينية، كما دعم بوبو نيانغ، فنان سنغالي، الفلسطينيين مستخدمًا رسم شاب فلسطيني متوشحًا بالكوفية الفلسطينية، أمام ما يزيد على 2.7 مليون متابع على إنستغرام، إضافة إلى دعوة مارك روفالو، نجم هوليوود، وصاحب شخصية فيلم «الرجل الأخضر»، إلى فرض عقوبات على «إسرائيل».[1]

لم يغب التضامن عن مشاهير كرة القدم؛ إذ طلب بول بوغبا، نجم فريق مانشستر يونايتد من متابعيه على إنستغرام الدعاء لفلسطين، وبعد ذلك رفع مع زميله ديالو العلم الفلسطيني بعد نهاية مباراتهم مع فريق فولهام، وسط تصفيق حارّ من الجماهير.[2]

وفي مشهد تفاعلي آخر، وجه صفعة لدعاة التطبيع العربي؛ إذ توشحت صفحات العشرات من نجوم الوطن العربي دعمًا لهبة القدس.[3]

تفوق رغم الانحياز

يظهر جليًا انحياز مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسية ضد الحقوق الرقمية الفلسطينية، فقد اشتكى نشطاء فلسطينيون وعرب من عمليات تقييد أو حجب حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بعد مشاركتهم منشورات تدعم القضية الفلسطينية، ولا يعد الحديث عن حملات لإخفاء المحتوى الرقمي الفلسطيني أمرًا جديدًا، إلا أن البعض أشار إلى «ارتفاع ملحوظ في مستوى تلك الحملات، خاصة أثناء أحداث حي الشيخ جراح وما تبعها من تطورات.[4]

1 Avengers star demands sanctions on Israel for aggression against Palestinians, Anadolu Agency, 12/5/2021: bit.ly/3kZxP5c

2 Paul Pogba and Amad Diallo hold up Palestine flag after Manchester United's draw with Fulham, The Independent, 18/5/2021: bit.ly/3zXOHxk

3 مشاهير العالم العربي يتضامنون مع الشعب الفلسطيني، اليوم السابع، 2021/5/9: bit.ly/3kXecdN

4 العدوان الحقوق الرقمية الفلسطينية، حملة – المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي، 2021/5/21: bit.ly/3orvG3N

وقد سجلت منصة «صدى سوشال» المعنية بالدفاع عن الحقوق الرقمية للفلسطينيين، «أكثر من مئتي انتهاك ضد محتوى فلسطيني» خلال أسبوع واحد (10- 16 أيار/ مايو 2021)، وهذا الانحياز يضيف قيمة إضافية إلى النصر الرقمي الذي تحقق للرواية الفلسطينية.[1]

وهذا النصر الرقمي ليس مجازًا، بل يكاد يكون اقتباسًا من دراسة لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي؛ إذ أوضحت الدراسة أنه رغم الجهد الكبير والموارد الضخمة التي تنفق على تعزيز الحضور الرقمي الإسرائيلي، فإن عملية «حارس الأسوار» أشارت إلى أنه ليس كافيًا لمجاراة الفلسطينيين، لا سيما إن كثافة النشاط على الإنترنت لخصوم إسرائيل ومنتقديها أكبر بكثير وأكثر قوة، لذلك أوصى المعهد بتوسيع النشاط على الإنترنت بشكل كبير من خلال تجنيد المنظمات والشركاء، وخاصة في المجتمعين اليهودي والأنجليكاني، وزيادة عدد الأشخاص الناشطين في الشبكات (في إسرائيل والخارج)، واستثمار موارد أكبر في إنتاج المواد المخصصة لوسائل التواصل الاجتماعي.[2]

خاتمة

ساهم الحراك المناصر للقضية الفلسطينية على منصات التواصل الاجتماعي في تحفيز الكثير من المستخدمين في الوطن العربي والعالم للمشاركة فيه رقميًا، أو دفعهم للنزول إلى الشارع، والبحث أكثر عن قضية فلسطين. ولعله ساهم أيضًا في إعادة تعريف العديد من المفاهيم لدى الجيل الناشئ، مثل حقيقة الصراع، ودرجة الخداع في الرواية الإسرائيلية.

في المحصلة، وجّهَت التغطيات الإعلامية المكثفة للأحداث ضربة للديبلوماسية الرقمية الإسرائيلية التي نشطت خلال العقد الأخير لإظهار «إسرائيل» بقناع جديد، وهو ما أثر في سردية القضية الفلسطينية، وحجم التضامن مع الفلسطينيين. ومع اندلاع الهبَّة الشعبية في القدس وما تلاها من أحداث، سقط القناع عن تلك الديبلوماسية التي كانت تروّج لدولة إسرائيلية ديمقراطية وإنسانية.

الجولة انتهت، وإسرائيل تسعى لأن تكون آخر جولاتها الخاسرة في الميدان الرقمي بلا ريب، وعلى الفلسطينيين الاستعداد جيدًا وتطوير أدواتهم الرقمية، سواء على الصعيدين الرسمي أو الشعبي.

1 الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: مواقع التواصل أحدث ساحة للقتال، بي بي سي عربي، 2021/5/16: bbc.in/3AYSLPf

2 Guardian of the walls strategic communications, INSS, 20/6/2021: bit.ly/3kXueEt

إعادة إعمار قطاع غزة
تحديات وفرص

شذا قرموط

مقدّمة

أدّى الاعتداء الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في أيار/مايو 2021، إلى تدمير البنية التحتية نتيجة قصف المباني والمنشآت. وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، بدأ الحديث عن إعادة إعمار ما دمره الاحتلال؛ فقد أعلن عبد الفتاح السيسي، الرئيس المصري، عن تقديم منحة قيمتها 500 مليون دولار لإعادة الإعمار[1]، وأكد بسام راضي، المتحدث باسم رئاسة جمهورية مصر، في 4 أيلول/سبتمبر 2021، أن «أعمال التشييد والبناء في قطاع غزة ستبدأ خلال أيام»[2]، وأفاد ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة بغزة، في 25 آب/أغسطس 2021، بأن الوزارة تنتظر فتح المعابر، وإيفاء المانحين بتعهداتهم المالية، معلنًا عن منحة قطرية قيمتها 500 مليون دولار.[3]

وفي هذا السياق، صرح أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، أثناء جولته للمنطقة، في 24-25 أيار/مايو 2021، بالحاجة إلى إعادة الإعمار، شرط ألا تصل الأموال إلى حركة «حماس».[4]

وتشكل قضية إعادة الإعمار مطلبًا فلسطينيًا، فقد صرح يحيى السنوار، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة، في 20 أيار/مايو 2021، بأن «الحركة ستفتح المجال أمام الدول الراغبة في المشاركة في إعادة الإعمار من دون أن تأخذ دولارًا واحدًا».[5] فيما أكد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، في اجتماع مجلس الوزراء، بتاريخ 25 أيار/مايو 2021، ضرورة تقديم الإغاثة الفورية، وخلق فرص عمل وإعادة النشاط للاقتصاد بعد الدمار الذي سببه العدوان.[6]

تثير الخسائر التي لحقت بقطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي، في ظل حالة التشظي

1 Is Egypt planning to retake control of the Gaza Strip? The Jerusalem Post, 10/1/2021: bit.ly/383CVWL

2 الرئاسة المصرية: بدء إعادة الإعمار بقطاع غزة خلال أيام، وكالة معًا الإخبارية، 2021/9/4: bit.ly/38QrjXe

3 ريبورتاج: آلاف الأسر في قطاع غزة تنتظر بدء عمليات إعادة الإعمار، فرانس 24، 2021/8/25: bit.ly/3l56Vr9

4 بلينكن يؤكد دعم حل الدولتين ودعوات لعملية سياسية حقيقية، دويتشه فيله، 2021/5/23: bit.ly/2Wg7ndT

5 عز الدين أبو عيشة، الاتهامات والشروط تعقد ملف إعادة إعمار غزة، إندبندنت عربية، 2021/6/30: bit.ly/3B7eowb

6 اجتماع مجلس الوزراء في جلسته رقم (110)، مجلس الوزراء الفلسطيني، 2021/5/25: bit.ly/3B4ZxCM

الفلسطيني مجموعة تساؤلات، حول التدخلات الدولية والإقليمية لإعمار قطاع غزة في ضوء الرفض الإسرائيلي. ورغم كل التصريحات بضرورة إعادة الإعمار، تبقى التحديات التي يفرضها الاحتلال والاشتراطات الدولية قائمة، ما تؤخر عملية إعادة الإعمار آنيًا، وقد تعيق العملية بشكل كلي أو جزئي مستقبلًا، بفعل ارتباطها بمفاوضات وقف إطلاق النار.

إعادة الإعمار من جديد

واجه قطاع غزة خلال أربعة اعتداءات عسكرية إسرائيلية، أولها العام 2008، ثم عدوان 2012، ثم 2014، وآخرها عدوان 2021. ونتج عنها دمار كبير للبنية التحتية والمباني والمنشآت السكنية، ومنها ما دمر بشكل كلي أو جزئي، وبعضها لم يُعد إعماره إلى الآن منذ عدوان 2008. أما في العدوان الأخير، فكانت الاعتداءات أشد قسوةً ودمارها أوسع، فهدم الكثير من المباني التي قدرت بـ (1.148) مبنى، وبعضها هدم للمرة الثانية، والوحدات السكنية قدّر عددها (14.918).[1] وقد أعلن مكتب الإعلام الحكومي بقطاع غزة أن الضرر الواقع على المنشآت، بشكل عام، تجاوز 14% من إجمالي عدد المنشآت الفاعلة في القطاع.[2]

نتيجة كل هذا الدمار الذي لحق بقطاع غزة، جاءت التصريحات الدولية والإقليمية، من أجل عملية إعادة الإعمار، واقترنت العملية بتثبيت الهدوء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وعملية الإنعاش الاقتصادي للقطاع، وفق تصريحات بلينكن، بعد أيام من موافقة إسرائيل والفصائل الفلسطينية المسلحة على وقف إطلاق النار «إذا لم نتمكن من إيجاد سبيل لمساعدة الفلسطينيين على العيش بمزيد من الكرامة والأمل، ستتكرر هذه الدوامة على الأرجح، وهو أمر لا يصب في مصلحة أي طرف كان».[3] أما النظام المصري، فقد أكد أهمية تثبيت وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار، بحسب تصريحات بسام راضي، موضحًا أن القمة المصرية الأردنية الفلسطينية، تناولت جهود إعادة الإعمار بغزة، وجاءت استمرارًا للمشاورات بين الدول الثلاث، مشيرًا إلى تثبيت الهدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتهدئة الشاملة في القدس والضفة، ووقف الأعمال العدائية والاستيطان.[4]

وهذه ليست المرة الأولى التي تناقش فيها الدول الداعمة عملية إعادة الإعمار، فبعد كل

1 Shelter cluster Palestine, Update: Escalation of hostilities- Gaza May 2021, UN: bit.ly/3oizfla

2 «العمل» تدعو لإنقاذ القطاعات الاقتصادية من آثار العدوان، مكتب الإعلام الحكومي، 2021/6/6: bit.ly/3zimemt

3 المصدر السابق.

4 الرئاسة المصرية: بدء إعادة الإعمار بقطاع غزة، مصدر سابق.

اعتداء يتم عقد مؤتمرات ولقاءات من أجل إعادة ما دمره الاحتلال، فقد عقد مؤتمر للمانحين في مدينة شرم الشيخ المصرية بعد عدوان 2008، الذي حضره أكثر من 75 دولة أوروبية وعربية، وشدد على ضرورة إنهاء الحصار وتحقيق المصالحة الفلسطينية.[1]

وقدرت تكلفة الأضرار الناجمة عن عدوان أيار/مايو 2021 بمليارات الدولارات، وسارعت قطر إلى الإعلان عن تقديم 500 مليون دولار لإعادة الإعمار، بينما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 360 مليون دولار من المساعدات الفلسطينية، مع تخصيص جزء كبير للجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، كما أعلن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والصين عن دعمهم، إلى جانب مناشدة الأمم المتحدة تقديم 95 مليون دولار بشكل طارئ للاحتياجات العاجلة وتوفير أساسيات الاحتياجات الإنسانية.[2] لم تنفذ الدول المانحة تعهداتها بدفع الأموال بشكل كامل التي أقرت في المؤتمر، وإنما دفعت بعض الدول تلك التعهدات، منها السعودية، والكويت، وبعضها لم يتم الدفع.

العدوان الأخير وإعادة الإعمار

بدأ العدوان الأخير من حيث انتهى العدوان السابق (عدوان 2014)؛ حيث شمل قصفًا للأبراج السكنية، وكانت الاعتداءات في مدة قصيرة، وبحجم دمار كبير، إلى جانب تأخر التعهدات المالية الخاصة بعملية إعادة الإعمار، واقتصرت بشكل مباشر على المساعدات الإنسانية العاجلة، وليس المواد اللازمة لبناء ما تم تدميره.

لعبت مصر دورًا حاسمًا في التوصل لوقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، وبدأت بإدخال بعض المواد كنوع من المساعدة العاجلة في إعادة الإعمار، ما يشير إلى أن هناك نية لمصر بأن تلعب دورًا رئيسيًا في الساحة الفلسطينية، وتساهم في جهود عملية إعادة الإعمار، والمشاركة، بقوة، في كل ما يتعلق بقطاع غزة، فيما أكد الرئيس الأميركي جو بايدن في مؤتمر صحافي، في 20 أيار/مايو 2021، أنهم ملتزمون بالعمل مع الأمم المتحدة لتوفير المساعدات والدعم لأهل قطاع غزة من أجل إعادة بنائه بعيدًا عن «حماس».[3] وصرح بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الدوليين لتقديم المساعدات الإنسانية، وحشد دعم دولي لشعب غزة، وجهود إعادة الإعمار، إلى جانب بناء

1 مؤتمر إعادة إعمار غزة يجمع 75 دولة مانحة في شرم الشيخ، فرانس 24، 2021/3/2: bit.ly/2WQjkqq

2 Yara M. Asi ,Rebuilding Gaza, Yet Again, Arab Center Washington DC (ACW), 17/6/2021: bit.ly/3lx7Alt

3 Remarks by President Biden on the Middle East, The White House, 20/5/2021: bit.ly/2YkVJ1X

شراكة كاملة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بطريقة لا تسمح لحماس بإعادة تخزين أسلحتها العسكرية.[1]

تتفاوض الأطراف الدولية، وبخاصة مصر، مع السلطة الفلسطينية، ومع حركة حماس في قضايا عدة؛ أهمها تثبيت وقف إطلاق النار، وسير عملية إعادة الإعمار، من أجل تحسين ظروف الحياة في قطاع غزة، وإدخال المنحة القطرية التي تعطلت بفعل التعنت الإسرائيلي شهورًا، لكن هناك تعطيلات بفعل الأحداث الواقعة، منها التظاهرات على الحدود، وتشديد الحصار على القطاع بعد العدوان الأخير (منع دخول الأسمنت من مصر)، وهذا يشير إلى أن عملية التفاوض من أجل إعادة الإعمار معقدة، لاختلاط العوامل والمتغيرات، وتداخل الأبعاد الإنسانية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب تشابك المتغيرات المحلية بالإقليمية والدولية، والواقع السياسي الانقسامي في فلسطين.

التحديات الدولية والمحلية

بعد مرور أكثر من خمسة شهور على التهدئة غير المشروطة بين حركة حماس والجانب الإسرائيلي، لا يوجد تقدم إيجابي في عملية إعادة الإعمار في ظل التحديات والإشكاليات بين الأطراف حول الآلية التي يجب أن تتم فيها إعادة الإعمار، ومواقف مختلفة من المجتمع الدولي، ومن أهم التحديات التي تواجه إعادة الإعمار في قطاع غزة:

التحديات الدولية: أشارت التجارب السابقة في آلية الإعمار، والواقع السياسي القائم، وطبيعة المفاوضات الجارية حول سير عملية الإعمار، إلى أن قضية الإعمار ليست قضية فلسطينية خالصة، فهناك مجموعة من اللاعبين الإقليميين والدوليين والدول المانحة، التي لم تلتزم بتقديم كافة الأموال التي منحتها لإعادة الإعمار سابقًا، وهو ما حدث في توزيع المنحة القطرية. فبعد استعداد قطر لدفع المنحة، فإنها لم تستطع نتيجة رفض إسرائيل الآليات المتبعة لكيفية صرفها بعد العدوان الأخير، ولجأت إلى وضع قيود عليها، ما أدى إلى تأخر صرفها. وقالت وكالة الأنباء القطرية إن هذه الأموال هدفها مواجهة التحديات المعيشية للقطاع، والمساهمة في بناء المرافق الخدمية والمنازل المدمرة في غزة.[2]

كما أكد وزير الخارجية الأميركي الحاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية للفلسطينيين، بشرط

1 Ibid.

2 Qatar says it will contribute $500 million for Gaza reconstruction, The Times of Israel, 22/5/2021: bit.ly/3yXvoDE

ألا تصل إلى «حماس»[1]، كل ذلك يشير إلى توفر الإمكانيات والتمويل، لكن ضمن الشروط المطلوبة، وهذا يعيق سير العملية، وإلى الآن لم تحقق المفاوضات نجاحًا ملحوظًا، ولا يتغير الواقع بوجود تعهدات وتصريحات فقط، إضافة إلى رؤية الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، في 18 أيار/مايو 2021، أن القطاع يحتاج إلى إنهاء موجة العنف وحل الصراع الأساسي، وتحقيق الأمن الدائم بين إسرائيل وفلسطين[2]، وقال: إنه لا يمكن أن يتوقع من الاتحاد الأوروبي تمويل إعادة إعمار قطاع غزة في كل مرة يتم تدميره، دون وجود حل للنزاع بشكل أساسي.[3]

التحديات الإسرائيلية: تضع إسرائيل شروطًا تعجيزية تعيق سير عملية إعادة الإعمار؛ أهمها تشديد الحصار، وفرض القيود على المعابر، وقضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين لدى حركة حماس.[4] وفي هذا السياق، أكد بيني غانتس، وزير الأمن الإسرائيلي، «أن عملية إعادة الإعمار مرهونة بتسوية قضية الجنود الإسرائيليين الأسرى في القطاع».[5] وهذا يشير إلى حرب اقتصادية تجاه قطاع غزة حتى بعد وقف إطلاق النار الأخير، مع استمرارها في شن هجمات محدودة ودائمة في قصف القطاع بين الفترة والأخرى.

التحديات الداخلية: تتمثل هذه التحديات في الانقسام الفلسطيني وما صاحبه من خلافات سياسية داخلية، وافتقار لخطط شاملة تجمع الكل الفلسطيني، كما تتمثل في التعارضات السياسية، والتنافس على إدارة عملية الإعمار، وغياب سلطة وطنية ضمن خطة إستراتيجية وطنية موحدة لإعادة الإعمار. وقد أوضح الرئيس محمود عباس موقف السلطة من عملية الإعمار أثناء خطابه في اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2021، مؤكدًا أن دولة فلسطين هي العنوان الشرعي لإعادة الإعمار.[6] وصرح في لقائه مع وزير الخارجية الأميركي في رام الله أن حكومته مستعدة للعمل مباشرة في إعادة بناء غزة، أو إنشاء حكومة وفاق وطني، ولكن بشرط الالتزام بالشرعية الدولية.

وفي ظل الخلافات على ملف إعمار غزة، رفضت «حماس» قرار الحكومة بتشكيل فريق

1 بلينكن يؤكد دعم حل الدولتين، مصدر سابق.

2 Israel/Palestine after the ceasefire: what should Europe do? HR/VP Blog, The European External Action Service (EEAS), 25/11/2019: bit.ly/2VtkzvC

3 Ibid.

4 Gantz says return of Israeli hostages, bodies condition for Gaza reconstruction, The Times of Israel, 24/6/2021: bit.ly/2WT4EaC

5 Ibid.

6 الرئيس بمستهل اجتماع «الثوري»: أدعو «فتح» و«حماس» وفصائل منظمة التحرير والجهاد الإسلامي للعودة فورًا لحوار جاد، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/6/21: bit.ly/38FnjZO

وطني يدير ملف الإعمار، واستقال وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة من الفريق؛ ذلك أن حماس تريد أن يكون لجهاتها الإدارية في الوزارات دور في إدارة الأمر، وإتمامه من خلال توافق وطني، ولكنها امتنعت عن التعامل مع الفريق الوطني، ما أدى إلى تعقيد الملف أكثر، وصعّب وصول الأموال إلى المتضررين.[1]

إضافة إلى تصريح «حماس» بأن انسحاب السلطة من اتفاق التمويل القطري لقطاع غزة، خطوة تعمق الأزمة الإنسانية بدلًا من حلها، طلبت السلطة تعهدًا رسميًا من الحكومتين الإسرائيلية والأميركية بعدم ملاحقتها في المحاكم الدولية، أو البنوك التي ستحول إليها الأموال، بتهمة تمويل الإرهاب، ولكنها لم تحصل على تعهد، وهذا ما دعاها إلى الانسحاب، وصرحت اللجنة القطرية في بداية شهر أيلول/سبتمبر بأنها تعمل حاليًا على وضع آلية لحل الخلاف، وإيجاد طريقة بديلة لصرف المنحة.[2]

خاتمة

تعد عملية إعادة إعمار قطاع غزة عملية سياسية اقتصادية تنموية، تعمل على إعادة بناء القطاعات والمنشآت المدمرة في القطاع، وهذه العملية تأتي في ضوء واقع سياسي منقسم، ما يساهم في تباطؤ عملية إعادة الإعمار، ويقدم ذريعة للدول المانحة للتباطؤ في تنفيذ تعهداتها، إضافة إلى الشروط الإسرائيلية التي تعيق عملية الإعمار وتتحكم بها، وتدخلات المانحين المشروطة في إعادة عملية الإعمار، دون تقدم في عملية التسوية السياسية وإحقاق الحقوق الفلسطينية، ما ينتج عنه اعتداءات جديدة بفعل السياسات والإجراءات الإسرائيلية.

1 عز الدين أبو عيشة، مصدر سابق.

2 «حماس»: انسحاب السلطة من اتفاق التمويل القطري لغزة تعميق للأزمة الإنسانية، الجزيرة نت، 2021/9/11: bit.ly/2ZhXi1e

قمع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية للطلاب الفلسطينيين خلال هبة القدس

معتصم زيدان

مقدمة

أظهرت المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أساليب قمع متعددة ضد الطلبة الفلسطينيين خلال هبة القدس أيار/مايو 2021، وبعدها، خاصة في ضوء بيئة التعليم الإلكتروني بسبب جائحة كورونا؛ ففي بعض الجامعات والكليات تعرّض الطلبة للعنف الجسدي والنفسي، والاعتقال من الشرطة الإسرائيلية كما حدث في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، يوم 11 أيار/مايو[1]، فيما تعرض البعض للفصل التعسفي كما حصل في كلية «أشكلون» الواقعة في مدينة تحمل نفس الاسم، يوم 7 أيار/مايو.[2]

جاء قمع الطلاب كجزء من حالة تمارسها المنظومة الإسرائيلية على الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، بهدف تثبيت هيمنة اليهود الإسرائيليين على الأرض. وفي هذا السياق، أدان تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» الصادر في العام 2021، إسرائيل بجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.[3]

لم تكن هذه الأحداث هي الوحيدة التي مر بها الطلبة الفلسطينيون خلال هذه الهبة، فجذور القمع للطلبة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية عميقة، ما يطرح تساؤلات حول سياسات القمع الإسرائيلية بشكل عام ضد الطلبة الفلسطينيين خلال جولات التصعيد، وتحديدًا المنظومات الأكاديمية وأذرعها، على الرغم من وجود قوانين تحفظ الحقوق في دساتير هذه المؤسسات، وقانون الطالب الذي سن في الكنيست الإسرائيلي في العام 2006 حول أحقية التنظيم.

1 فيديو اعتداءات الطلبة وقوات الشرطة الإسرائيلية على الطلبة العرب في جامعة بن غوريون، صفحة رأفت أبو عايش على موقع فيسبوك، 2021/5/17: bit.ly/3hDggGm

2 جامعة عبرية تفصل فلسطينيتين على خلفية قومية، الجرمق، 2021/5/7: bit.ly/36D17OK

3 إسرائيل وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، هيومن رايتس ووتش، 2021/4/27: bit.ly/3yBCbmF

واقع الطلبة الفلسطينيين

بلغ عدد الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، في العام 2018، حوالي 51 ألفًا، ويشكلون خُمس عدد الطلاب، وهي النسبة التي تتشابه إلى حد كبير مع نسبة المواطنين العرب في إسرائيل.[1]

يتعرض الطلبة لاعتداءات متعددة بشكل يومي، تتزايد وتيرتها عند تصاعد الأحداث، سواء في الداخل أو القدس أو الضفة الغربية أو قطاع غزة. فالتعليم الأكاديمي في إسرائيل تجسيد للرواية الصهيونية التي تلغي الوجود الأصلاني للعرب بشكل عام، وتحديدًا عند ذكر أي حقوق سياسية لهم.

تقع اشتباكات بين الطلبة الفلسطينيين وكافة الأطراف المدنية والأمنية الإسرائيلية، من خلال حلقة الوصل (الجامعات)، لا سيما أن الحرم الأكاديمي يتواجد - عادة - في مُدن إسرائيلية، بحراسة شركات أمنية خاصة موجهة من إدارة المؤسسات الأكاديمية. وهناك عوامل أخرى تجعل الطالب عرضة لواقع دراسي معقد نتيجة أنواع متعددة من العنف التي يتعرض لها، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: عنف يومي، واعتداءات في ضوء التصعيد.

العنف ضد الطلبة الفلسطينيين

يشق الطالب الفلسطيني في الداخل طريقه للتعليم والدراسة في المؤسسات الأكاديمية بالرغم من العقبات التي تواجهه في مسيرته التعليمية: اختلاف اللغة، المواصلات، السكن في بيئة مختلفة، امتحانات القبول المترجمة، مقابلات بلغة ثانية، عدم جهوزية المنهاج لتهيئة الطالب للمرحلة الأكاديمية، وعوامل عديدة ترافق الطالب في حياته اليومية.

ويضاف إلى ذلك بيئة التعليم العنصرية، فالطالب فلسطيني الذي يلتحق بالمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، يتصادم بالسردية التاريخية، واستغلال القوانين لتثبيت الفوقية اليهودية، وإنكار الحقوق الفلسطينية، والجرائم الإسرائيلية.[2]

وتزيد كل أنواع العنف الذي يتعرض لها الطالب بشكل يومي من حدة توتر الطلبة في حياته الدراسية، التي تتزايد مع كل تصعيد للأحداث؛ إذ ترفع المؤسسة من وتيرة العنف والقمع ضد الطلبة الفلسطينيين.

1 عدد الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي الإسرائيلية تضاعف في العقد الأخير، آي 24، 2019/10/23: bit.ly/3A8bkzt

2 التمييز بالجامعات ... وجه آخر للعنصرية بالمجتمع الإسرائيلي، عرب 48، 2017/7/6: bit.ly/3sgib7z

الاعتداءات على الطلبة الفلسطينيين في ضوء التصعيد

تتزايد الاعتداءات الإسرائيلية ضد الطلبة الفلسطينيين في ظل تصاعد الأحداث بفعل انخراطهم في قضاياهم الوطنية من خلال التضامن والاحتجاج؛ ففي عدوان 2008 على قطاع غزة دعت اللجان الطلابية إلى الإضراب العام والتظاهر داخل الحرم الجامعي تنديدًا بالعدوان، وقوبلت هذه التظاهرات بقمع مزدوج، إداري ومجتمعي؛ إذ استعانت المؤسسات الأكاديمية بالشركات الأمنية الخاصة والشرطة لفض التظاهرات.[1]

وفي ذات السياق، استخدمت جامعة حيفا العنف المفرط لفض تظاهرات الطلبة العرب؛ إذ اعتُقِل 11 طالبًا، ورافق العنف اعتداءات جسدية وكلامية، إضافة إلى اعتداءات الشرطة ما بعد الاعتقال. وبعد تحرير الطلبة لعدم نجاح النيابة العامة بإثبات أي تهمة جنائية بحقهم، دعت الجامعة خمسة منهم للجان طاعة (لجان تأديبية لمخالفي دستور الجامعة)، وفصلوا بالاعتماد على قوانين فضفاضة يسهل استغلالها بصور متعددة. ولم تكن هذه الحادثة هي الوحيدة، فقد تكررت بصور مختلفة لنفس السياسات في جامعات «العبرية» و«بئر السبع» و«تل أبيب».[2]

على الرغم من الاعتداءات التي يتعرض لها الطلبة الفلسطينيون، إلا أنهم خرجوا مجددًا ردًا على مخطط «برافر» في العام 2013، الهادف إلى اقتلاع بدو النقب من أرضهم، وتركيزهم في تجمعات سكانية[3]، وهو العام الذي شهد آخر لجنة طلاب عرب في الجامعات، التي كانت في جامعة «حيفا»؛ إذ لم يتم تجديد انتخاب اللجنة نتيجة الخلافات الجوهرية بين الأحزاب العربية حول ركائز اللجنة ودستورها، فضلًا عن الاعتقالات والملاحقات السياسية لأعضائها.[4]

إضافة إلى الاعتداءات الأكاديمية والشرطية على الطلبة العرب، ارتفعت وتيرة عنف جديد ضدهم من قبل الطلبة الإسرائيليين، وقد ظهرت بشكل جلي خلال عدوان 2014، على سبيل المثال تعرض الطالب مراد أبو الهيجا، في معهد التخنيون، لحملة تحريض من المئات من زملاء الدراسة الإسرائيليين، بعد مشاركته منشورًا على صفحته الشخصية على «فيسبوك» عن حادثة خطف الجنود الثلاثة في ذات العام، وفي الوقت الذي يجب على الشرطة محاسبة المحرضين، تم التحقيق معه بسبب المنشور.[5]

1 عبير بكر ورنا عسلي، الاحتجاج المحظور، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، 2009: bit.ly/3ArsQ1P

2 المصدر السابق.

3 اعتقال الطالب وليد أبو غوش في مُظاهرة تصدّيًا لـ«برافر» وكالة قدس نت للأنباء، 2013/2/27: bit.ly/3Cyo0Sb

4 عبير بكر ورنا عسلي، الاحتجاج المحظور، مصدر سابق.

5 الشرطة تحقق مع الطالب مراد أبو الهيجا، بلدتنا، 2014/7/3: bit.ly/2VDGAaH

وتزايدت وتيرة الاعتداءات على الطلاب لاحقًا، فتم الاعتداء على طلاب خلال فعالية «سير وصيرورة» التي تهدف إلى إحياء الحياة الثقافية في القدس في العام 2017؛ إذ لم يوفر الأمن حماية للطلبة الفلسطينيين، ولم تقدم بحق المعتدين الإسرائيليين أي مذكرة لجنة طاعة على الرغم من توثيق الحالة أمام عدسة الكاميرا.[1] وكل تلك الاعتداءات تكررت في سياقات مختلفة في كل مرة أَسمَعَ الطلبة صوتهم.

الجولة الأخيرة ... هبة القدس

أدت سياسة التهجير القسري في حي الشيخ جراح بالقدس، والاقتحامات المتتالية للمسجد الأقصى، مطلع أيار/مايو 2021، إلى «اشتعال» هبة القدس، التي امتدت إلى كل المناطق الفلسطينية، بما فيها الأراضي المحتلة العام 1984. ومع تصاعد العدوان العسكري ضد غزة ازادت حدة التوتر ضد المؤسسة الحاكمة، ما دفع الطلبة العرب إلى المشاركة في الحراك والتظاهر ضد السياسات الإسرائيلية في كافة المؤسسات الأكاديمية، رغم سياسة القمع المستمرة ضدهم.

العنف ضد الطلبة في بيئة التعليم الإلكتروني

رفع الطلبة العرب صوتهم المناهض للاعتداءات الإسرائيلية، في الشارع الإسرائيلي، وضمن بيئة التعليم الإلكتروني خلال الأزمة الوبائية التي أدت إلى ظهور شكل اتصال وتواصل جديد مع الإسرائيليين، لكن المؤسسات الأكاديمية قمعتهم، ولاءمت سياساتها القمعية مع ظروف الحالة الوبائية.

تزايدت حالة العنف ضد الطلبة الفلسطينيين في هبة القدس، واشتركوا في الإضراب العام، يوم 18 أيار/مايو، بصور مختلفة، كلٌ حسب قدرته، عبر الاحتجاجات الإلكترونية، والتغيّب عن المحاضرات، ورفع الصوت الفلسطيني عند حضورها، والتظاهر أمام إدارة الجامعات.[2]

شكلت بيئة التعليم الإلكتروني ساحة اشتباك جديدة للطلبة العرب، عبر تطبيقات المراسلة التعليمية، وبرنامج زووم (Zoom)، التي وفرت مساحات شخصية يعبر فيها الطُلاب عن تضامنهم مع القضية، واحتجاجهم على السياسات الإسرائيلية، واستخدموا تلك المنصات لنشر فكرة الإضراب العام، وأهمية إنجاحه.

1 أعضاء من «إم ترتسو» يعتدون على طلاب عرب بالقدس، عرب 48، 2017/12/4: bit.ly/3xK55R7

2 لجنة المتابعة: إضراب شامل في المجتمع العربي الثلاثاء، عرب 48، 2021/5/16: bit.ly/3sl1aZW

ومن لم يستطع التغيّب بفعل قمع المؤسسات الأكاديمية، وتهديد المحاضرين، بالمعاقبة من خلال تنقيص العلامات، ومنع الدخول إلى الامتحانات، لجأ إلى بدائل أخرى، مثل تغيير «خلفية الحسابات برنامج زووم إلى اللون الأحمر»، وتغيير أسمائهم إلى وسم «#انقذوا الشيخ جراح». في المقابل، رد الإسرائيليون بتغيير الخلفيات إلى العلم الإسرائيلي والتضييق على علو الصوت المناهض للعدوان.[1]

ومن مظاهر العنف ضد الطلبة الفصل؛ إذ قامت كلية «أشكلون» بفصل طالبتين فلسطينيتين بعد مشاحنة كلامية في مجموعات «واتساب» لطلاب الدفعة، وبدأت المشاحنة بمشاركة زميلات دراسة إسرائيليات محتوى من صفحة خاصة لطالبة فلسطينية على المجموعة الرسمية للدفعة تعبر فيها عن رفضها للحرب والقمع، وتفاقم الحديث في المجموعة بعد انضمام طالبة فلسطينية دفاعًا عن زميلتها. وتلقت الطالبتان بعدها تهديدات من طلبة إسرائيليين، وبدلًا من توفير الحماية لهما، دعهتما إدارة الكلية إلى لجنة طاعة وفصلتهما.[2]

وفي حادثة مماثلة، فصلت كلية «نوف هجليل» طالبة أخرى، لأنها شغلت أغنية تحمل طابعًا وطنيًا في الاستراحة ما بين المحاضرات.[3]

أدى اختلاف بيئة التعليم في المؤسسات الأكاديمية بين الكليات والجامعات إلى اختلاف أساليب القمع، كما أدى دخول الطلبة الإسرائيليين على المساحة الافتراضية التي يعبر فيها الطلبة عن ذواتهم، إلى مفاقمة القمع، ودخول جوانب أخرى لم تكن موجودة في السابق.

العنف ضد الطلبة في بيئة التعليم الوجاهي

تجسّد عنف المؤسسات الأكاديمية الواقع على الطلبة الفلسطينيين، بعد قرار العودة إلى التعليم الوجاهي، بأشكال عديدة خلال التصعيد، إضافة إلى انتهاج الصمت ضد قمع الطلبة الإسرائيليين للطلبة الفلسطينيين، فضلًا عن اعتقال المؤسسة الأمنية لعدد من الطلاب، وتمديد الاعتقال بلا مسوغات قانونية؛ إذ فضّت الشرطة بأسلوب عنيف تظاهرة لطلاب فلسطينيين في الجامعة «العبرية» بالقدس، في أيار/مايو 2021، تنديدًا بترويع المستوطنين للمواطنين الفلسطينيين.[4]

1 منشور تأكيد الالتزام بالإضراب، مجموعة الطلاب العرب في جامعة حيفا على موقع فيسبوك: bit.ly/3fJw74I

2 مقابلة عبر الهاتف مع محمد حمدية، ممثل الطلاب العرب في نقابة كلية «أشكلون»، 2021/8/2.

3 مقابلة عبر الهاتف مع سجى عقول، الطالبة المفصولة من كلية «نوف هجليل»، 2021/7/2.

4 إصابة 3 رجال شرطة واعتقال 3 بمواجهات قرب الجامعة العبرية في القدس، آي 24، 2021/5/9: bit.ly/3sF0P45

أما الطلبة القاطنون في مساكن الطلبة فتعرضوا إلى قمع أكبر، فمثلًا اعتدى إسرائيليون على طلاب الطب بمعهد «التخنيون»، ولم يوفر المعهد أي حماية لهم، على الرغم من القوانين التي تنص على ذلك. ويضاف إلى ذلك تجاهل إدارة المؤسسات الأكاديمية شكاوى الطلبة العرب ضد الطلبة الإسرائيليين، الذين يهددونهم من خلال تطبيقات المراسلة التعليمية، مما يدل على مشاركة الأمن والإدارة في قمع الطلبة، الأمر الذي زاد من حجم تلك الاعتداءات.[1]

وتزايد العنف ضد الطلبة الفلسطينيين، حتى وصل إلى إطلاق النار من قبل شركات الأمن لإرعاب الطلاب في تظاهرة جامعة «بن غوريون»، يوم 11 أيار/مايو، والسماح بدخول مواطنين عاديين إلى مساكن الطلبة العرب لقمعهم.[2]

أضعف انقسام الطلبة غير الطوعي بين التعليم الوجاهي والإلكتروني، تنظيم الحراكات والتظاهرات ضد السياسات الإسرائيلية، وتشكيل صوت واحد أمام المؤسسة الحاكمة وأذرعها وجاهيًا. أما في بيئة التعليم الإلكتروني فتوزع حراك الطلبة على منصات متعددة.

خاتمة

دفع تحرك فلسطينيي الداخل في معظم المدن الفلسطينية، خلال هبة القدس، مؤسسات إسرائيل، بما فيها المؤسسات الأكاديمية، إلى رفع وتيرة العنف ضد أي تحرك للطلبة العرب، مع تغافل اعتداءات الطلبة الإسرائيليين، وتطبيق قوانين فضفاضة تنال من الطلبة الفلسطينيين.

أخذ قمع الطلبة الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية أشكالًا عدة في ضوء تغيرات بيئة التعليم مع انتشار وباء كورونا، وفي ظل غياب إطار طلابي عربي يدافع عن الطلبة؛ حيث وصل القمع إلى حد إطلاق النار لتفريق الطلبة، والاعتقال، واقتحام المساكن، وهنا تبرز الحاجة إلى تشكيل إطار طلابي عربي يدافع عن الطلبة يضم ممثلين عنهم في كل الكليات.

1 الطلاب العرب تحت التهديد، هآرتس، 2021/5/21: bit.ly/37svVSU

2 المصدر السابق.

أبعاد التوافق على رفع نسبة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص

أسامة السافوطي

مقدّمة

أعلن نصري أبو جيش، وزير العمل الفلسطيني، في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، أن أطراف الإنتاج الثلاثة قد توافقت على بنود عدة، من ضمنها رفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين ليصبح 1880 شيقلًا شهريًا، بدلًا من 1450 شيقلًا.[1] فيما تم إقرار الاتفاق بصيغته النهائية في جلسة مجلس الوزراء رقم (121)، بتاريخ 23 آب/أغسطس 2021.[2] وأكد وزير العمل على أن القرار سيدخل حيز التنفيذ مطلع العام 2022، وذلك لاعتبارات ظروف بعض القطاعات الضعيفة والهشة والقطاعات التي تضررت من جائحة كورونا.[3]

يدعو الاتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقلًا إلى التساؤل حول ملاءمة هذا الحد من الأجور مع ما يعتبر الحد الأدنى والمقبول للمعيشة في فلسطين، إضافة إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق هذا الحد، وبخاصة تأثيره على كل من: الطلب الاستهلاكي، عرض العمل، الطلب الاستثماري، تنافسية القطاع الخاص.

يبدو أن تحديد الحد الأدنى للأجور بـ 1880 شيقلًا شهريًا لجميع مناطق السلطة الفلسطينية، لا يتعدى كونه صيغة توافقية لم تأخذ بعين الاعتبار التباينات الكبيرة في مستويات الأجور والدخول بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يستند إلى معايير اقتصادية واضحة.

الأجور في القطاع الخاص

بعد صدور قانون العمل الفلسطيني العام 2000، الذي نصت إحدى مواده على ضرورة تحديد حد أدنى للأجور، بدأت اللجنة الوطنية للأجور التي شكلت بموجب قانون العمل،

1 البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأول للحوار الاجتماعي، وزارة العمل الفلسطينية، 2021/3/14: tinyurl.com/36tjh3ws

2 قرارات جلسة مجلس الوزراء رقم (121)، مجلس الوزراء، 2021/8/23: tinyurl.com/s5vwshbs

3 تصريح وزير العمل لوكالة وطن، وزارة العمل الفلسطينية، 2021/7/14: tinyurl.com/kn7mv8xc

وضمت ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال[1] اجتماعاتها بهدف تحديد حد أدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية. انتهت مباحثات اللجنة الوطنية بعرض توفيقي من قبل وزير العمل على أن يكون الحد الأدنى للأجور 1450 شيقلًا شهريًا، وحاز هذا العرض على موافقة ثلاثة عشر عضوًا (من أصل خمسة عشر عضوًا) في اللجنة الوطنية للأجور، وتم رفع توصية بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء.[2]

وأقر مجلس الوزراء هذه التوصية بقرار رقم (11) لسنة 2012، الذي نص على أن يكون «الحد الأدنى للأجور الشهري في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، وفي جميع القطاعات 1450 شيقلًا، وأن يكون الحد الأدنى للأجور لعمال المياومة، وبخاصة العاملين بشكل يومي غير منتظم إضافة إلى العمال الموسميين، 65 شيقلًا يوميًا، وأن يكون الحد الأدنى للأجور لساعة العمل الواحدة للعامل 8.5 شيقل».[3]

بعد مرور حوالي تسع سنوات على هذا القرار، نجد أن الأجر الوسيط اليومي في الأراضي الفلسطينية قد بلغ 115.4 شيقل في العام 2020، وهو أجر مرتفع بالنسبة للحد المقر في القانون وهو 65 شيقلًا يوميًا. ولكن؛ إذا نظرنا للتقسيمات الجغرافية للأجر الوسيط، نجد أن الأجر الوسيط في قطاع غزة يبلغ 40 شيقلًا يوميًا، وفي الضفة الغربية 107.7 شيقل يوميًا، بينما بلغ الأجر الوسيط للعاملين في إسرائيل والمستوطنات 250 شيقلًا يوميًا.

وبالنظر إلى الاختلافات في الأجر الوسيط اليومي بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، وربطها بالمناطق الجغرافية، نجد أن الأجر الوسيط في قطاع الخدمات هو الأعلى أجرًا (94 شيقلًا يوميًا)، وأن قطاع الزراعة والصيد هو الأدنى أجرًا (20 شيقلًا يوميًا) وذلك في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد سجل قطاع الخدمات وقطاع النقل والتخزين الأجر الأعلى (115.4 شيقل يوميًا)، بينما سجل قطاع الزراعة والصيد الأجر الأدنى (83.3 شيقل يوميًا).[4]

أما الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور، فنجد أن 27.9% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في العام 2020 يتقاضون أجرًا شهريًا أقل من الحد الأدنى المقر في فلسطين، بواقع

1 قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، المادتان (86) و(87)، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين - المقتفي: tinyurl.com/8d4jdey7

2 الحد الأدنى للأجور: بين التشريع والتطبيق، طاولة مستديرة (9)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2012، ص 1.

3 قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012 بشأن اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، المقتفي، 2012/10/9: tinyurl.com/2p7twbf8

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2021: tinyurl.com/62tjvw4w

7.4% في الضفة الغربية، وبمعدل أجر شهري قدره 1078 شيقلًا، وفي قطاع غزة فقد بلغت هذه النسبة 81.1%، وبمعدل أجر شهري قدره 662 شيقلًا.[1] ومن هنا، يمكن القول إن نسبة الالتزام بهذا الحد تتفاوت حسب القطاعات الاقتصادية، وحسب المناطق الجغرافية، وبخاصة بين الضفة وقطاع غزة. وهذا الضعف بالالتزام بالحد الأدنى للأجور، يمكن عزوه إلى أسباب اقتصادية وسياسية ونقابية:

اقتصاديًا: هناك بعض القطاعات الاقتصادية موصوفة بأنها هشة وضعيفة، ولا تمتلك القدرة الاقتصادية على الالتزام بالحد الأدنى للأجر؛ مثل قطاعي النسيج ورياض الأطفال. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة البطالة المرتفعة تدفع العاملين إلى القبول بأجور أقل من الحد الأدنى، لعدم توفر بدائل أخرى. أخيرًا، لم يراعِ الحد الأدنى للأجور التفاوت الكبير في مستويات الأجور والدخول والأسعار بين المناطق المختلفة؛ وهو ما يفسر جزئيًا النسبة العالية لعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في قطاع غزة.[2]

سياسيًا: أدى الانقسام السياسي، وكون أي من الحكومتين لا تعترف بقرارات نظيرتها، إلى عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة، كونه صادرًا عن الحكومة في رام الله.[3] إضافة إلى ذلك، يبدو جليًا غياب الإرادة السياسية لدى السلطة الفلسطينية لتطبيق هذا القرار في سياق سياسة حماية اجتماعية أوسع، وتظهر تجليات ذلك في غياب محاكم عمّالية متخصصة تمكن العاملين من ممارسة حق التقاضي.[4]

نقابيًا: ضعف العمل النقابي، وتعدد الجهات التمثيلية للعمال، أضعفا قدرة العمال الفلسطينيين بالضغط على أصحاب العمل لتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور.[5]

حوار قطاعات الإنتاج لرفع الحد الأدنى للأجور

سبق المؤتمر الأول للحوار المجتمعي مطالبات شعبية ونقابية ووقفات احتجاجية طالبت برفع الحد الأدنى للأجور، وذلك وفق معايير منظمة العمل الدولية،[6] حيث طالب الاتحاد العام

1 المصدر السابق.

2 تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص: تشخيص أسباب تدني الامتثال وتفعيل آليات التطبيق، ورقة خلفية لجلسة طاولة مستديرة (2)، معهد ماس، رام الله، 2017، ص 5-8.

3 عز الدين أبو عيشة، أجور العمال في غزة «أدنى» من الحياة الكريمة، إندبندنت عربية، 2021/9/2: tinyurl.com/5c3rxyth

4 تقييم الالتزام بالحد الأدنى للأجور، مصدر سابق، ص 5-8.

5 المصدر السابق.

6 فنتينا شولي، «ثورة 1450» الفلسطينية تطالب برفع الحد الأدنى للأجور، إندبندنت عربية، 2020/3/2: tinyurl.com/ukrkuw7j

لنقابات فلسطين الحكومة الفلسطينية برفع الحد الأدنى للأجور ليصل إلى 2450 شيقلًا شهريًا بدلًا من 1450شيقلًا، وذلك ليتماشى مع حدود خط الفقر الوطني في فلسطين.[1]

وخلال المؤتمر الأول للحوار المجتمعي، تمسك الاتحاد العام لنقابات فلسطين بحدود خط الفقر الوطني، ليكون هو المحدد للحد الأدنى للأجور، وطالب ممثلو القطاع الخاص بأقل من هذا الحد، بينما اقترحت وزارة العمل حدًا أدنى للأجور يبلغ 2000 شيقل شهريًا. في النهاية، تم التوافق على حد 1880 شيقلًا شهريًا ليكون هو الحد الأدنى للأجور في فلسطين.[2]

إقرار الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور

تم إقرار التفاهمات التي خلص إليها المؤتمر الأول للحوار المجتمعي بصيغة رسمية في جلسة مجلس الوزراء رقم (121)؛ حيث نص القرار على أن يتم اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع مناطق دولة فلسطين على النحو التالي:[3]

- يكون الحد الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق دولة فلسطين وفي جميع القطاعات (1880 شيقلًا) شهريًا.
- يكون الحد الأدنى للأجر اليومي لعمال المياومة، وبخاصة العاملين بشكل يومي غير منتظم، إضافة إلى العمال الموسميين (85 شيقلًا).
- الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة للعمال المشمولين في الفقرة «2» (10.5 شيقل).

رحب أطراف الإنتاج الثلاثة بهذا القرار خلال مؤتمر صحافي، وأكدوا على بنود عدة من ضمنها: استمرار الحوار بهدف تمكين القطاعات الأكثر تضررًا والقطاعات الاقتصادية الضعيفة من تطبيق الحد الأدنى المقر، تفعيل لجان الأجور الفرعية واللجنة الوطنية للأجور بما يساهم تنفيذ القرار. أن تواصل الأطراف العمل على تطوير آليات الرقابة لإنفاذ القرار.

الواضح من قرار مجلس الوزراء ومن البنود التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر الصحافي، أن القرار الرسمي ملزم في تطبيق الحد الأدنى للأجور، ولكنه غير ملزم لأي تفاهمات أخرى حصلت بين الأطراف الثلاثة كما كان الحال في قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012

1 مقابلة مع شاهر سعد، الأمين العام لاتحاد نقابات فلسطين، فضائية معًا، 2021/2/15: tinyurl.com/3hv4jxr2

2 مقابلة مع نصري أبو جيش، وزير العمل الفلسطيني، برنامج «شد حيلك يا وطن»، وطن أف أم، 2021/3/7: tinyurl.com/k59nwt4x

3 قرارات جلسة مجلس الوزراء رقم (121)، مصدر سابق.

بشأن اعتماد الحد الأدنى للأجور (1450 شيقلًا) الذي نصت المادة الثانية فيه على اعتبار ما تم التوافق عليه من عناصر ومحددات بشأن الحد الأدنى للأجور ملزمًا لأطراف الحوار كافة.[1]

من أهم العناصر التي تم التوافق عليها وقتها: اعتماد غلاء المعيشة كما يصدر عن الجهاز المركزي للإحصاء كعلاوة مدفوعة لجميع العاملين في مناطق السلطة الفلسطينية في بداية كل سنة. أن يتم البحث في السبل الكفيلة بدعم بعض القطاعات من قبل الحكومة، بما يمكنها من الاستمرار في العمل في ظل تطبيق الحد الأدنى للأجور. أن يتم تفعيل اللجان الفرعية والمركزية للتأكد من تطبيق مواد القانون بشكل كامل، على أن يتم وضع الآليات الرقابية المناسبة لتطبيق الحد الأدنى للأجور. وأخيرًا، أن يتم تقييم أثر الحد الأدنى للأجور بشكل سنوي.[2]

على الرغم من إلزامية القرار بتنفيذ التفاهمات، فإنها بقيت غير مطبقة حتى تاريخ إقرار الحد الأدنى للأجور الجديد 1880 شيقلًا. وبالنظر إلى قرار مجلس الوزراء رقم (121) القاضي برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1880 شيقلًا شهريًا، لا نجد أي مادة ملزمة بتطبيق أي تفاهمات حصلت بين أطراف الإنتاج الثلاثة كما هو الحال بقرار الحد الأدنى للأجور الأول، وهو ما يثير القلق حول جدية الحكومة بتطبيق حد أدني للأجور بصورة تضمن تنفيذه على أرض الواقع دون الإضرار بأرباب العمل أو العمال.

القرار في ضوء المعايير الدولية والمحددات المحلية

بحسب منظمة العمل الدولية، فإن المعايير التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى للأجور، تشمل: احتياجات الطبقة العاملة وعوائلهم، إنتاجية العمال، المستوى العام للأجور والدخول الفردية، متطلبات النمو الاقتصادي. ويجب العمل على الموازنة بين هذه المعايير المختلفة، وذلك لضمان تحقيق سياسة الحد الأدنى للأجور لأهدافها المرجوة.[3] وعند الأخذ بهذه المعايير ضمن مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني يتضح ما يلي:

احتياجات الطبقة العاملة وعوائلهم

يعرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خط الفقر (العادي) لأسرة مكونة من خمسة

1 قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2012، مصدر سابق.

2 عصام عابدين، الحد الأدنى للأجور في ضوء المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية، ط2، مؤسسة الحق، رام الله، 2014، ص 11-12.

3 توصيات بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور، توصية رقم 135، منظمة العمل الدولية، العام 1970: /tinyurl.com nmtc7b2s

أفراد (بالغان وثلاثة أطفال) بقيمة نقدية تعادل 2470 شيقلًا، وخط الفقر المدقع هو 1974 شيقلًا. والمقصود بالفقر المدقع هو مستوى الاستهلاك من الحاجات الأساسية: المأكل والمشرب والملبس فقط؛[1] أي مستوى دخل شهري دون هاتين القيمتين يعتبر صاحبه فقيرًا أو فقيرًا مدقعًا.

تبلغ نسبة الإعالة الاقتصادية في فلسطين 4.33 (الفرد العامل يعيل 4.33 أفراد غير عاملين)؛ أي إن العائلة الفلسطينية المكونة من خمسة أفراد لديها معيل واحد. وبفرض حصول الفرد المعيل على الحد الأدنى للأجور المقر من قبل الحكومة، فإن هذا يعني حتمًا أن العائلة ستكون تحت خط الفقر المدقع.[2]

المستوى العام للأجور والدخول الفردية

تعد نسبة الحد الأدنى للأجور إلى معدل الأجور في الدولة، أحد المؤشرات المهمّة والمستخدمة عالميًا لتحديد القيمة المناسبة للحد الأدنى للأجور. وتكون نسبة الحد الأدنى للأجور لمعدل الأجور من 35-60% في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية، فتكون هذه النسبة أعلى، وذلك بسبب انخفاض معدلات الأجور في هذه الدول.[3] وبتطبيق القرار في الضفة الغربية، نجد أن نسبة الحد الأدنى للأجور الجديد إلى الأجر الوسيط الشهري تصل إلى 77.5%، أما في قطاع غزة فتصل هذه النسبة إلى 214%، ما يعني استحالة تطبيق هذا الحد في قطاع غزة.

إنتاجية الطبقة العاملة

يستخدم عادة مؤشر (GDP per hour worked) للدلالة على إنتاجية الطبقة العاملة في الدول، ويقيس إنتاجية ساعة العمل الواحدة. وفي السياق الفلسطيني؛ بلغت إنتاجية ساعة العمل الواحدة حوالي 7.84 دولار[4]، وهو يشكل ما يزيد على ضعفي الحد الأدنى للأجر للساعة الواحدة المنصوص عليها بالقرار الجديد (10.5 شيقل)، وهذا السعر لا يأخذ بعين الاعتبار فروق إنتاجية العمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكنه يحمل دلالة واضحة على أن الحد الأدنى للأجور المقر لم يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الربط بين إنتاجية العامل والأجر الذي يستحق الحصول عليه.

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021: tinyurl.com/388342uj

2 حسابات الباحث بناءً على الإحصاءات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3 دليل سياسة الحد الأدنى للأجور، منظمة العمل الدولية: tinyurl.com/bh8wnprn

4 حسابات الباحث بناءً على الإحصاءات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الآثار المتوقعة لإقرار رفع نسبة الأجور

بناءً على نظريات اقتصاد العمل، يؤثر رفع الحد الأدنى للأجور على الاقتصاد ككل عن طريق تأثيره على جانبي العرض والطلب في سوق العمالة، وكذلك سوق السلع والخدمات. وبالنظر إلى آثار إقرار قانون الحد الأدنى للأجور الأول العام 2012، نجد أن الطلب الاستهلاكي (الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية) قد ارتفع فعليًا بنسبة 16.8% بين العامين 2013 و2018. وفيما يخص الطلب الاستثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)، نجد أنه قد ارتفع بنسبة 33.4% بين العامين 2013 و2018. أما من حيث تأثيره على سوق العمل، فنجد أن نسبة البطالة قد انخفضت بواقع 3.7% بين العامين 2014 و2020.[1]

لا يمكن الجزم بتأثير إقرار الحد الأدنى للأجور الأول (1450 شيقلًا) على هذه المتغيرات، لأن القرار لم يطبق بشكل فعلي في قطاع غزة الذي ترتفع فيه نسب البطالة والفقر عن مثيلتها في الضفة الغربية، وهو ما يستوجب دراسة معمقة تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب التأثير المحتملة لإقرار حد أدني للأجور.

خاتمة

بشكل عام، يمكن القول إن قرار رفع الحد الأدنى للأجور هو قرار إيجابي، ولكن إصرار الحكومة على توحيد الحد الأدنى للأجور بين جميع المناطق الفلسطينية، وبين جميع القطاعات الاقتصادية، على الرغم من التباينات الواضحة في مستويات التشغيل ومستويات المعيشة ومعدلات الأجور، وغيرها الكثير من التباينات، يدل على عدم جدية الحكومة بفرض حد أدنى عادل للأجور يراعي متطلبات الطبقة العاملة في فلسطين، ويراعي الفروق الاقتصادية البنيوية بين المناطق المختلفة.

حتى إذا كان الأمر صحيحًا، يبدو جليًا أن قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى (1880 شيقلًا) شهريًا، لم يستند إلى معايير اقتصادية واضحة، ولم يُبنَ على أساس دراسات تقييمية للأثر المتوقع من رفع الحد الأدنى للأجور، أو حتى على الآثار التي ترتبت على إقرار الحد الأدنى للأجور الأول (1450 شيقلًا).

1 حسابات الباحث بناءً على الإحصاءات المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، اعتمادًا على معادلة حساب النمو.

فعاليّة التقارير الدولية للحد من الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال

نداء عوينة

مقدمة

أصدرت الأمم المتحدة، في أيّار/مايو 2021، تقريرًا يرصد 1031 انتهاكًا جسيمًا ضدّ الأطفال في فلسطين في العام 2020.[1] وعلى الرغم من توالي التقارير الدوليّة بهذا الشّأن، واستخدام أدوات المراقبة الدوليّة على انتهاكات حقوق الإنسان، وحقوق الأطفال تحديدًا، إلّا أنّها لا تُشكّل أثرًا على ممارسات الاحتلال الذي ينتهك هذه الحقوق بشكل منهجيّ ومتصاعد.

وتثير هذه الحقيقة تساؤلًا حول فعاليّة هذه التقارير في الحدّ من انتهاكات الاحتلال، والآثار التراكميّة لها على المجتمع الفلسطينيّ.

يُعدّ الأطفال المكوّن الأساسيّ للمجتمع الفلسطينيّ؛ إذ يُشَكّلون، حاليًا، 44.2% من سكّان الأراضي الفلسطينية.[2] ومع أنّ التقارير الدوليّة أداة رقابيّة يستخدمها المجتمع الدوليّ في حماية حقوق الإنسان، وجزء من منظومة المساءلة والمحاسبة الدوليّة، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى دراسة انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ استمرار انتهاكات الاحتلال لحقوق الطفل الفلسطينيّ يقوّض صلاحيّة هذه الأدوات.

وعليه، فإن تقارير الأمم المتحدة تبقى موادَ توثيقيّة لاعتداءات ممنهجة ومنظمة ضد الأطفال الفلسطينيين تهدف إلى تقويض مستقبل المجتمع الفلسطيني، من خلال هدم ركائزه البشرية، بدلًا من أن تُستَخدَم فعليًا في المحافل الدولية أدلةً ضد الاحتلال من أجل محاسبته.

1 تقرير تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، تقرير الأمين العام رقم A/75/873–S/2021/437، موقع وثائق الأمم المتحدة، 2021/5/6: bit.ly/3lDJCVM

2 عوض تستعرض أوضاع أطفال فلسطين بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء المركزي، 2021/4/5: bit.ly/3kdcKEk

انتهاكات مستمرّة

تعود أول حادثة موثقة قتل فيها جيش الاحتلال الإسرائيلي أطفالًا فلسطينيين إلى تشرين الثاني/نوفمبر 1950، حين أطلق جنديّ النار على ثلاثة أطفال (أعمارهم 8 و10 و12 عامًا)، من قريبة يالو باللطرون، دون أن يتدخّل أحد من أفراد كتيبته.[1]

انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين على يد الاحتلال مستمرّة دون توقّف، فقد أورد تقرير الأمم المتحدة 1031 انتهاكًا بحق الأطفال في العام 2020، وجاءت بعد هذا التقرير العديد من الاعتقالات والتعنيف الميداني للأطفال، إضافة إلى تعريضهم للقتل والقصف خلال معركة القدس في أيار/مايو 2021. فمنذ بدء العام 2021 ولغاية منتصف آب/أغسطس من العام، استشهد 11 طفلًا في الضفة الغربية على يد قوات الاحتلال، فيما استشهد في قطاع غزة 67 طفلًا خلال معركة سيف القدس في أيار/مايو من العام ذاته.

قصور المجتمع الدولي

مع توالي انتهاكات الاحتلال ضد الأطفال الفلسطينيين، يتوإلى صدور التقارير الأمميّة التي ترصدها، وتُعّدّ هذه التقارير أدوات رقابيّة على انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتشكّل كذلك أدوات للمساءلة والمحاسبة في المحافل الدوليّة؛ إذ تُعَدّ وثائق يمكن الاستناد إليها لتعزيز احترام القانون الدوليّ. وتوفّر التقارير السنوية للأمين العام ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية نقاط انطلاق للبحث في قانونيّة الأفعال التي ترتكبها جهة أو دولة ما.[2]

في ذات السياق، تنص ديباجة الأمم المتحدّة على أن «شعوب الأمم المتحدة آلت على أنفسها تبيان «الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي»، ولذا لم يزل تطوير القانون الدولي واحترامه جزءًا رئيسيًا من عمل المنظمة»، ويقنن ميثاق الأمم المتحدة المبادئ الرئيسية للعلاقات الدولية، ابتداء من السيادة المتساوية للدولة، وانتهاء بتجريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.[3]

رغم ذلك، فإنه منذ العام 2010، لم يُذكَر اسم دولة الاحتلال «إسرائيل» في تقارير محكمة العدل الدوليّة سوى مرّتين اثنتين كلتيهما في تقرير 2013-2014، إحداهما للإشارة إلى زيارة

1 Benny Morris, Israel's Border Wars 1949-1956, Oxford University, 1993, P 181.

2 وثائق الأمم المتحدة: الجمعية العامة، مكتبة داغ همرشولد: bit.ly/3gshgMr

3 احترام القانون الدوليّ، الأمم المتحدة: bit.ly/3t1FbHq

الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، آنذاك، إلى المحكمة، والأخرى لقول إن ثمة طلبات، من جزر مارشال، لإقامة دَعَاوَى ضدّ ستّ دول، إسرائيل من ضمنها، متعلقة بوقف سباق التسلّح النوويّ، وقالت فيه المحكمة إن دولة الاحتلال ليست طرفًا في المعاهدة.[1] وذكر اسم دولة الاحتلال في تقارير انتهاكات حقوق الأطفال، منذ العام 2010 وحتى كتابة هذه الورقة، في 214 وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، منها 59 تقريرًا، و29 مسودّة قرار، وفق محرك بحث مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، ويُعَدّ هذا قصورًا في شموليّة عمل المنظومة الدوليّة التي ترصد وتوصي، ولا تُسائل عمّا رصدته.

القانون الإسرائيلي مقابل المواثيق الدوليّة

إلى جانب المواثيق الدوليّة التي تنصّ على كيفيّة التعامل مع الأطفال أثناء الصراع، تحظر مدوّنة قواعد السلوك لجيش الاحتلال الإسرائيلي، صراحةً، استهداف المدنيين غير المقاتلين، وتفرض استخدام القوة المتناسبة، إلا أن ذلك لا يطبق في الواقع؛ إذ قتل جيش الاحتلال آلاف الأطفال الفلسطينيين منذ العام 1948.

وفي هذا السياق، توصّلت دراسة أكاديمية، أعدها الباحث فيليب فيرمان وآخرون، إلى أن رد فعل الشرطة والجيش الإسرائيليَين تجاه التعامل مع الفلسطيني قوي للغاية، لدرجة أنه «يقضي عمليًا على أي فرصة لتقديم تدريب فعّال موجه لحماية الأطفال»[2]، وهذا يُفَسّر حجم الانتهاكات ضدّ الأطفال.

تتولى محكمة العدل الدوليّة، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، الفصل طبقًا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتقر اتفاقيات جنيف بأن «الأراضي التي يتم غزوها ولم تتم تسوية النزاع القائم على ملكيتها من خلال معاهدات سلام لاحقة تعد أراضٍ «محتلة»، وتخضع لقوانين الحرب الدولية، فيما يتعلق بالمقاتلين والمدنيين والقانون الدولي الإنساني.[3]

وبناء على ما سبق، فإن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل مسؤولية خاصة متعلقة بمعاملته للفلسطينيين وانتهاكات حقوقهم، لا سيما الأطفال المحميون بموجب اتفاقية حقوق الطفل،

1 تقرير محكمة العدل الدولية A/69/4، الأمم المتحدة، 2014: bit.ly/3D6us3n

2 Protection of children during armed political conflict: a multidisciplinary perspective, Charles W Greenbaum et all, Intersentia ,2006.

3 اتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها.

التي تسري على كل أطفال العالم، وتعرّف «الطفل» بأنه «كلّ إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب قانون الدولة التي يتبع لها».[1]

صادقت دولة الاحتلال على اتفاقية حقوق الطفل في العام 1991، وصادق عليها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في العام 1995، ورغم أن دولة الاحتلال تطبّق الاتفاقية على حملة الجنسية الإسرائيلية إلا أنها تتعامل مع الأطفال الفلسطينيين باعتبارهم من لم يبلغوا السادسة عشرة فقط، وبحسب قانون الشباب الإسرائيلي، تقع المسؤولية الجنائية على من أتمّ الثانية عشرة من الفلسطينيين. ورغم أنّ هذا القانون ينصّ على عدم جواز توقيف الأطفال دون عمر الثانية عشرة، ولا يمكن استجوابهم إلا بحضور الوالدين أو المحامي، إلا أن مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة «بتسيلم» أوضح أن الاحتلال لا يطبّق هذا القانون على الأطفال الفلسطينيين، فيخضعهم للمحاكمات العسكرية بموجب القانون العسكري الإسرائيلي.[2]

ورغم هذا كلّه، تتعدّد أنواع انتهاكات الاحتلال بحق الأطفال، فبحسب إحصائية أصدرتها مؤسسات الأسرى ونشرتها هيئة شؤون الأسرى والمحررين، فإنّه حتى أيّار/مايو 2021 يستمر الاحتلال باعتقال 471 طفلًا في سجونه.[3] كما أن هناك أطفالًا تشرّدوا نتيجة قصف مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بغزّة، وهناك من شهدوا ترحيل عائلاتهم وهدم منازلهم في القدس والضفة الغربية، ومن تعرّضوا لحالات هلع، وصدمات نفسيّة حادّة نتيجة كلّ هذه الاعتداءات. وهو ما أكّده تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالقول «إن سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين في نظام الاعتقال العسكري الإسرائيلي يبدو منتشرًا ومنظمًا وممنهجًا»، وأنه «لا يُحاكم الأطفال بشكل منهجي أمام محاكم عسكرية للقاصرين في أي بلد آخر».[4]

ضعف الأداء الفلسطينيّ

القصور في الأداء مركّب بين قصور المؤسسات الفلسطينية الرسميّة ومؤسسات المجتمع المدنيّ، ففضلًا عن ازدواجيّة المعايير لدى المنظومة الدوليّة، لا تستثمر السلطة الفلسطينية

1 اتفاقية حقوق الطفل 1990.

2 Mass arrest of Palestinian children on their way to school in Hebron – at least 5 under the age of criminal responsibility, B'Tselem, 20/3/2013: bit.ly/3gIUL6c

3 مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل 3100 فلسطيني خلال أيّار/مايو 2021، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2021/6/13: bit.ly/3zxAac7

4 تقرير حماية الطفل، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) – دولة فلسطين: uni.cf/3mIoKil

هذه التقارير بشكل كافٍ في المحافل الدولية، وتكتفي بالرسائل المتطابقة والمخاطبات والمطالبات، وهذا قد يكون جزئيًا بسبب عضويتها غير المكتملة في المنظمات الدولية، وأيضًا لأن دولة الاحتلال ليست طرفًا ملتزمًا بالاتفاقيات الدولية، وبهذا فإنها لا تنطبق عليها، إضافة إلى أنها تمارس ضغوطًا كبيرة سياسية واقتصادية على السلطة لا تمكّنها من التحرك بحرية في المحافل الدولية.

أمّا مؤسسات المجتمع المدنيّ الفلسطينية التي تعمل مع الأطفال، ومن أجل حقوقهم، فإن عملها يقتصر على معالجة آثار الانتهاكات ضد الأطفال، دون السعي لمعالجة أسبابها جذريًا من أجل إنهائها.

تفيد كلّ هذه المعطيات بأن تقارير الأمم المتحدة حول انتهاكات الاحتلال لحقوق الأطفال لا تتجاوز كونها موادّ توثيقيّة، ليست لها أيّ فعاليّة واقعيّة على الأصعدة العمليّة تجاه المساءلة والمحاسبة، ووقف الانتهاكات التي تخالف القانون الدولي، ومواثيق حقوق الطفل، وحقوق الإنسان.

أبعاد استمرار الانتهاكات

يعرّض استمرار هذه الانتهاكات مستقبل الأطفال الفلسطينيين والمجتمع لمخاطر نمائية وتنموية؛ إذ يعاني الأطفال المحررون من اضطراب ما بعد الصدمة[1]، التي تؤدّي إلى آثار نفسية اجتماعية على صعيد الأفراد، فيواجه ضحايا الأحداث الصادمة مثل الحروب والاعتقالات والاعتداءات الجسدية والجنسية خلال الاعتقال وغيره صعوبات في الانغمار في الحياة بشكل طبيعي؛ إذ يعيشون حالة من الإنذار المستمرّ، لذا فإنهم معرضون لاضطرابات الاكتئاب والقلق والهوس القهري ومتلازمة الشخصية الحدية.

وفي حالة الأطفال تحديدًا، فإن نماءهم وازدهارهم وأفقهم في التعليم والتفوّق يضمحلّ، لأن الأحداث الصادمة تؤثر على معدّلات ذكائهم وتحصيلهم وقدرتهم على الانسجام في بيئات التعليم والعمل، وبناء العلاقات مع الآخرين بشكل صحّي.[2]

1 الأثر الناتج عن اعتقال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤسسة إنقاذ الطفل، السويد، 2012، ص 54.

2 Rachel Lev-Wiesel, Mahmud Sehwail & Alean Al-Krenawi, Psychological Symptomatology Among Palestinian Adolescents Living with Political Violencve, Child and Adolescent Mental Health, 2007, P 28.

خاتمة

تتراكم الاضطرابات النفسية الناجمة عن تراكم وتزايد الاعتداءات والانتهاكات بحقّ الأطفال الفلسطينيين، نتيجة ازدواجية المنظومة القانونية الدولية، وضعف أداء الجهات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية في مجال الدفاع عن الأطفال الفلسطينيين وردّ الاعتداءات عنهم.

ومن هنا نستنتج أن الاعتداء على الأطفال ممارسة منهجيّة ينتهجها الاحتلال لتكون لها آثار بعيدة المدى، وأنّ هَدْمَ هذا الجيل معنويًّا من خلال الإيذاء المُتَعَمَّد والمُمَنْهَج والمُكَثَّف هو هَدْمٌ، ليس لصحّته النّفسيَّة فحسب، بل لصحّة المجتمع الفلسطينيّ وتطوّره العضويّ الطبيعيّ في المستقبل. وهذا يتطلب من الجهات الفلسطينية الرسمية العمل على صعيدين، هما:

أولًا: تدعيم نظام خدمات الدعم النفسيّ الطارئ والمستدام للمجتمع الفلسطيني، أطفالًا ومراهقين وبالغين، من أجل تخفيف حدّة الضرر الحاصل عليهم نتيجة الانتهاكات التي تعرضوا لها في طفولتهم، وإدخالها في المنظومات التعليمية والصحيّة بشكل ناجع.

ثانيًا: العمل على السّاحة الدوليّة من أجل الانتفاع ممّا توفّره المنظومة الدوليّة من وسائل مساءلة ومحاسبة، وربّما ردع، لانتهاكات الاحتلال تجاه الأطفال، دون حساب للمضايقات التي قد يوقعها الاحتلال عليها، لأنّ ردع الاحتلال يعني وقف هذه المضايقات بكل الأحوال.

الأردن وإسرائيل: ما الجديد في اتفاقات المياه المتجددة؟

دينا أبو جبارة

مقدمة

اتفقت المملكة الأردنية الهاشمية مع الجانب الإسرائيلي على شراء 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه سنويًا، وذلك خلال لقاء أيمن الصفدي، وزير الخارجية الأردني، مع يائير لبيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، على الجانب الأردني من جسر الملك حسين، بتاريخ 8 تموز/يوليو 2021.[1] وجاء هذا اللقاء بعد أسبوع من لقاء الملك عبد الله الثاني برئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت.[2] وتأتي هذه اللقاءات بعد حالة من التوتر في العلاقات الأردنية الإسرائيلية خلال عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو.

يعدّ هذا الاتفاق استكمالًا لبروتوكول تزويد المياه الملحق باتفاقية وادي عربة، الذي كان من المفترض تنفيذه منذ العام 2010، ويأتي في ظل إشكالات متصاعدة حول ملف المياه واتفاقية الغاز بين البلدين.

تناقش هذه الورقة دلالات توقيع هذا الاتفاق في ظل استمرار الخلاف السياسي الإسرائيلي - الأردني، ومساهمة الاتفاق في حل إشكالية الأمن المائي الأردني.

يبدو أن لقاء الملك عبد الله مع بينيت ساهم في كسر جمود العلاقة بين البلدين، ودفع باتجاه مزيد من التعاون بعد أكثر من عقد على التوتر، ويدلل على ذلك أن الاتفاقية الموقعة بين البلدين تناولت جوانب تجارية أخرى بالإضافة إلى موضوع المياه. كما أن الاستمرار في اتفاقية الغاز على الرغم من المعارضة الداخلية الأردنية يدفع نحو ذلك.

وفي المقابل، ينظر إلى هذا الاتفاق على أنه استمرار لما سبقه من اتفاقات تزيد من هيمنة إسرائيل، وقدرتها على التحكم في موارد الأردن الإستراتيجية واقتصاده.

1 بيان وزارة الخارجية الأردنية حول محادثات وزير الخارجية مع وزير خارجية إسرائيل، حساب وزارة الخارجية الأردنية على تويتر، 2021/7/8: bit.ly/3g1NUnI

2 مقابلة الملك عبد الله الثاني مع شبكة سي إن إن، قناة الديوان الملكي الهاشمي على يوتيوب، 2021/7/25: bit.ly/3xFfUUo

المياه الأردنية

يعدّ الأردن ثاني أكثر البلدان فقرًا في مصادر المياه؛ إذ تبلغ موارده المائية المتجددة أقل من 100 متر مكعب للفرد، مقارنة بحصة الفرد عالميًا وإسرائيليًا البالغة 500 متر مكعب.

تتشكل مصادر المياه في الأردن من المياه الجوفية (60%)، والمياه السطحية (28%)، ومياه الصرف الصحي المعالجة (12%)، ويعد القطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للمياه؛ إذ بلغت نسبة استهلاكه حوالي 53% في العام 2013، يليه القطاع المنزلي بحوالي 42%، ومن ثم القطاع الصناعي (صناعات البوتاس والفوسفات بشكل أساسي) بحوالي 5%.[1]

المياه بين الاتفاقات الموقعة والإخلال المستمر

يتشارك الأردن مع إسرائيل في مياه بحيرة طبريا ونهري اليرموك والأردن، إضافة إلى آبار جوفية. ويتشارك كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل وسوريا ولبنان في مياه نهر الأردن، الواقع حاليًا تحت السيطرة الإسرائيلية.

ابتدأ وضوح النزاع على الموارد المائية عندما ادعت إسرائيل في خمسينيات القرن الماضي أن مصدر حصتها المائية هي منطقة «مثلث نهر اليرموك» (المنطقة الواقعة بين جنوب بحيرة طبريا وشرق نهر الأردن وشمال نهر اليرموك)، لكن قرر العرب مجتمعين، في العام 1953، أن حصة إسرائيل من نهر اليرموك لا تزيد على 17 مليون متر مكعب، وأن تأخذ باقي الحصة من بحيرة طبريا ونهر الأردن.[2] وفي نفس العام بدأ تطوير «خطة جونستون»[3]، وبلغت فيها حصة كل من سوريا ولبنان 9%، وإسرائيل 26%، وباقي النسبة 55% للأردن والضفة الغربية التي كانت تابعة لها آنذاك.

وعلى الرغم من قبول الخطة من قبل اللجان الفنية للدول الواقعة على ضفاف النهر، إلا أنه لم يتم التصديق عليها، ما أدّى إلى استغلال مياه نهر الأردن بمشاريع أُحادية دون التقيّد بالتقسيم المُقترح.[4] ومع ذلك، استمّر الأردن بالتمسّك بحصته المنصوص عليها، متضمنة حصته من المياه المتدفقة من نهر اليرموك، لكنه لم يحصّل حقوقه المائية وفقًا لخطة جونستون.[5]

1 استهلاك المياه، موقع فَنَك للمياه، 2015: bit.ly/3E09XWe

2 تنصل من بعض حقوق الأردن المائية، قناة المملكة، 2018/10/28: bit.ly/3hpsG3Q

3 الخطّة المائية الأساسية والموحدة لتوزيع الحصص المائية بين الدول المتشاركة في وادي الأردن، وقد أدار مفاوضاتها وطوّرها السفير الأميركي إريك جونستون بين عامي 1953 و1955، بناء على خطة سابقة طُوِّرت لحساب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

4 الموارد المائية المشتركة في فلسطين، موقع فَنَك للمياه، 2015/6/19: bit.ly/3jZxJK9

5 تنصل من بعض حقوق الأردن المائية، مصدر سابق.

اتفاق وادي عربة

بعد خروج بقية الأطراف من الخطة المذكورة، توّجهت الأردن إلى الاتفاق الثنائي بينها وبين إسرائيل، الذي مهّد بدوره لمعاهدة وادي عربة في العام 1994؛ إذ تم الاتفاق فيها على أن تزود إسرائيل الأردن بما يصل إلى 55 مليون متر مكعب سنويًا من مياه بحيرة طبريا، عبر قناة الملك عبد الله إلى عمان، مقابل سنت أميركي واحد لكل متر مكعب[1]، إلا أن إسرائيل تزوّد الأردن فقط بـ 30 مليون متر مكعب.[2] واتفق الطرفان أيضًا على الحصول على فيضان نهر اليرموك دون التطرق إلى حصة سوريا، وهي الأكبر والأكثر إشكالية.[3]

ووفقًا للملحق 2 من اتفاقية وادي عربة، الذي يفصّل المادة 6 من نص المعاهدة، تحصل إسرائيل على 12 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك في فترة الصيف، و13 مليون متر مكعب في فترة الشتاء، فيما يحصل الأردن على «باقي التدفق»؛ لكن هذا المصطلح الفضفاض أعطى المجال لإسرائيل بالاستيلاء على حصة الأردن بطرق غير مباشرة، كإنشاء ستة سدود على الأودية التي تصب في روافد نهر اليرموك وقبل نقطة المصب في نهر الأردن، مما أدّى إلى فقر منسوب الأخير عبر الزمن.[4]

ومن دلالات سياسة إسرائيل الممنهجة لفرض التبعية المائية على الأردن وتجفيف نهرها الرئيسي، عرقلة مشاريع عربية مشتركة عدّة، منها مشروع ماكدونالد في العام 1950، ومشروع بونجر في العام 1953، من خلال الضغوطات المستمرة على الإدارة الأميركية، إضافة إلى وضع شروط لإتمام مشروع سد الوحدة بين الأردن وسوريا والمطالبة بحصص منه، بينما أنشأت هي سدودًا على اليرموك من غير شروط.[5] كما عملت أيضًا على مشروع تحويل نهر الأردن من الشمال إلى النقب، ومشروع تحويل مياه البحر المتوسط المالحة إلى وادي الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية.[6]

استغلت إسرائيل استئجارها لأراضي الغمر والباقورة من الأردن بعقد لمدة 25 سنة؛ إذ ركّبت مضخات ضخمة في منطقة الباقورة لسحب المياه الفائضة بالكامل من نهر اليرموك بنحو 70 مليون متر مكعب، وصبّها في طبريا، وهذه المياه من حق الأردن وفق اتفاقية وادي عربة.[7]

1 الأردن يوقع اتفاقًا لشراء 50 مليون متر مياه مكعب من إسرائيل، بي بي سي عربي، 2021/10/12: bbc.in/3brAS0d

2 ملك الأردن ورئيس وزراء إسرائيل «التقيا سرًا لبحث فتح صفحة جديدة في العلاقات"، بي بي سي عربي، 2021/7/9: bbc.in/3EtROQc

3 25 عامًا على «وادي عربة» .. هل أنقذت الأردن من العطش؟ الجزيرة نت، 2019/10/26: bit.ly/3BVJuaK

4 المصدر السابق.

5 تبعات الهيمنة المائية الإسرائيلية على الأمن المائي الأردني، حبر، 2021/7/10: bit.ly/3tq64W4

6 المياه في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/3BH4pxD

7 تنصل من بعض حقوق الأردن المائية، مصدر سابق.

ومن أهم البنود التي نصّت عليها معاهدة وادي عربة أن «يعمل الطرفان لإيجاد مصادر مائية توفر للأردن 50 مليون متر مكعب إضافية»، وتوّصل الأردن مع إسرائيل لاتفاق في العام 1998 لتزويد المملكة بـ 25 مليون متر مكعب سنويًا في الصيف، و25 مليون متر مكعب مياه محلاة، إلا أن إسرائيل لا تزال تتنصل من هذا الاتفاق حتى الآن».[1]

وانبثق أيضًا اتفاق فرعي بين البلدين بموجب وادي عربة، في العام 2010، لشراء 10 مليون متر مكعب[2]، وعلى هذا الأساس وافقت حكومة تل أبيب على الطلب الأردني الأخير بالحصول على الإمدادات الإضافية اللازمة، وبسعر مرتفع (65 سنتًا للمتر المكعب)، وسيستمر بالارتفاع مع استمرار الطلب.[3]

المياه: ما الجديد؟

تصل حاجة الأردن السنوية من المياه إلى 1.3 مليار متر مكعب، وبما أن أغلب موارده محدودة لأسباب عدة، منها سحب دول الجوار المستمر للمياه الجوفية، والسحب الداخلي الجائر، وانخفاض منسوب نهر الأردن، وسوء إدارة تجميع مياه الأمطار؛ فإن تلك العوامل تدفع الأردن باتجاه مساومات اقتصادية تعمّق التبعية الجيوسياسية لإسرائيل والدول المجاورة.

يتضح ما سبق من خلال توقيع الأردن على اتفاقية استيراد الغاز الإسرائيلي رغم المعارضة الشعبية القوية، واضطراب العلاقات الثنائية بين الأردن وإسرائيل خلال فترة نتنياهو، الذي رفض باستمرار إمداد الأردن بالمياه، وعرقلة زيارة ولي العهد للأراضي المقدّسة.

يأتي كل ما سبق في سياق سياسي تتكرر فيه انتهاكات إسرائيلية لاتفاق وادي عربة والبروتوكولات التي تليه؛ من خلال سحبها فائض مياه اليرموك، وإقامة سدود لا شرعية، ومشاريع تحويل مائي تؤدي جميعها إلى تجفيف نهر الأردن.

يمكن الاستنتاج من خلال تتبّع النهج الإسرائيلي بمؤسساته السياسية عبر الزمن، أن هذه الخطوة تأتي ضمن إطار إعادة ضبط العلاقة على مستوى سياسي أكثر منها لتعزيز التعاون الاقتصادي الحقيقي؛ إذ لا يوجد أي حديث رسمي من الجانبين عن مراجعة أو

1 المصدر السابق.

2 نقص مياه الأردن .. أزمة طبيعية وميل إسرائيلي لاستغلالها سياسيًا، وكالة الأناضول، 2021/5/4: bit.ly/3jVu4ws

3 إسرائيل تضاعف كمية إمدادات المياه السنوية للأردن في إطار «علاقات حسن الجوار»، فرانس 24، 2021/10/12: bit.ly/3BBRtt1

استرداد الحقوق الأردنية المنصوص عليها في الاتفاق، أو التطرّق إلى المشاريع الإسرائيلية القائمة التي تؤثر على التوزيع البيئي الطبيعي للموارد.

وتظهر تصريحات رسمية من الجانبين تدعم هذه الخطوة، وتعتبرها بمنزلة تحريك للعلاقات الراكدة لكن بغلاف تجاري؛ مثل تصريح كارين الحرار، وزيرة الطاقة الإسرائيلية، «وقعنا بروتوكولًا لزيادة كمية المياه التي نزود بها الأردن، وهذا إعلان لا لبس فيه بأننا نريد علاقات حسن جوار»[1]، وكذلك تصريح لبيد حول أن الأردن جار وحليف مهم لإسرائيل، وأن «الحوار الدائم بين البلدين سيستمر لتعزيز الروابط الثنائية".[2]

ولعل أوضحهم إثباتًا للفرضية ما صرحت به صحيفة «جيروزاليم بوست» حول لقاء الملك وبينيت بالقول «يجب على البلدين رأب الصدع، واتخاذ خطوة في هذا الاتجاه، وأن تطرق إلى صفقة مياه».[3]

أما على الصعيد الأردني، فقال الملك عبد الله خلال مقابلة مع شبكة سي إن إن: «خرجت من تلك الاجتماعات (لقاءي بينيت وغانتس) وأنا أشعر بالتشجيع الشديد، وأعتقد أننا رأينا في الأسبوعين الماضيين، ليس فقط تفاهمًا أفضل بين إسرائيل والأردن، ولكن الأصوات القادمة من كل من إسرائيل وفلسطين تشير إلى أننا بحاجة إلى المضي قدمًا».[4]

خاتمة

أثبت التاريخ السياسي أن إسرائيل ليست جديرة بالثقة، خصوصًا على مستوى الالتزام بالاتفاقات الموقعة؛ إذ لا تكتفي بخرق معظم بنود الملحق الثاني من وادي عربة واستغلال غير واضح منه لمصالحها فحسب، بل توّظف حاجات الأردن الماسّة لبيعها موارد هي بالأصل من حقها الطبيعي ومنصوص عليها؛ وهو ما يثير التساؤل حول فرص التوجه إلى القانون الدولي لاسترداد حقوقها بديلًا من الحلول المطروحة، وآخرها عملية الشراء.

لكن الأسوأ، أن إسرائيل تسوّق هذا التلاعب إعلاميًا كمبادرات ديبلوماسية لتحسين علاقات الجوار والاستقرار في المنطقة، هذا بالطبع من غير تأويل الممارسات اليومية الممنهجة لتلويث الموارد المائية الأردنية، مثل رمي مخلفات مزارع الأسماك الإسرائيلية في نهر الأردن وغيرها.[5]

1 المصدر السابق.

2 إسرائيل تبيع الأردن 50 مليون متر مكعب إضافية من المياه، دويتشه فيله، 2021/7/8: bit.ly/2ZLM1GM

3 بعد رحيل نتنياهو .. هل تتجه العلاقات الأردنية الإسرائيلية إلى التعافي؟ الجزيرة نت، 2021/7/15: bit.ly/3byW04H

4 مقابلة الملك عبد الله الثاني مع شبكة سي إن إن، مصدر سابق.

5 نهر الأردن يحتضر .. الاحتلال يمتص حقوق الأردن المائية، عربي 21، 2021/3/7: bit.ly/3BEz92f

الدور المصري في قطاع غزة
ما بعد أيار 2021

يوسف أبو وطفة

مقدمة

ارتبط الدور المصري في قطاع غزة منذ العام 2006 بملفات ذات بعدين أمني واقتصادي، فعلى مدار 15 عامًا واجه القطاع اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي، ولعبت جمهورية مصر العربية حينها دور الوسيط في تحريك ملف التهدئة، كما كان لجهاز المخابرات العامة المصرية الدور الأساسي في التوصل إلى اتفاق تبادل أسرى بين حركة المقاومة الإسلامية «حماس» و«إسرائيل» في العام 2011.

شهدت المرحلة ما بعد العدوان الأخير على قطاع غزة في أيار/مايو 2021 دخولًا مصريًا على ملف ذي طابع مختلف، يتمثل في عملية إعادة إعمار غزة، بعد إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن منحة مصرية بقيمة 500 مليون دولار أميركي بمشاركة الشركات المصرية.[1]

وعند قراءة الدور المصري المرتبط بعملية إعادة الإعمار، تظهر إشكاليات عدة، منها: خلفية حركة «حماس» المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، التي يصنفها النظام المصري «منظمة إرهابية محظورة»، وعلاقتها بدول مثل قطر وتركيا وإيران، وهي دول لم تربطها بمصر علاقات طيبة حتى وقت قريب، إضافة إلى وجود أطراف لاعبة في المشهد مثل «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية والفصائل في غزة.

يكمن السؤال في ماهية الدور المصري في إعمار قطاع غزة، وأسباب التغيير التي طرأت عليه، وما الأهداف التي تسعى مصر لتحقيقها من ذلك؟

الدور المصري في غزة منذ الانقسام

تنامى الدور المصري في العمل مع الفصائل في غزة في أعقاب صعود حركة حماس إلى سدة الحكم عقب الانتخابات التشريعية العام 2006؛ إذ برز دور القاهرة في الوساطة بين

1 السيسي يخصص 500 مليون دولار لإعادة إعمار غزة بمشاركة شركات مصرية، سي أن أن بالعربية، 2021/5/18: cnn.it/3B78JqL

حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» و«حماس» قبيل أحداث الانقسام الداخلي، عبر إقامة وفد أمني مصري دائم في قطاع غزة لاحتواء أي توتر حاصل بين الحركتين.

وتنامى هذا الدور بعد ذلك؛ إذ قادت مصر ملف تثبيت التهدئة بين فصائل المقاومة في القطاع و«إسرائيل»، في أكثر من مناسبة اعتبارًا من 2007، كما تجلى الحضور المصري في قيادة مفاوضات صفقة التبادل التي بدأت أواخر العام 2009، وتكلل هذا الجهد بالنجاح في إبرام صفقة تبادل أسرى بين «حماس» و«إسرائيل» في العام 2011.

وتطور هذا الدور بعد صعود الإخوان المسلمين في مصر إلى الحكم؛ إذ استقبل الرئيس المصري السابق محمد مرسي، في القصر الرئاسي بالقاهرة، في العام 2012، كلًا من: خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك، وإسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة حينها.[1]

ومع سقوط الإخوان في العام 2013، أخذت العلاقة شكلًا مختلفًا في عهد الرئيس السيسي؛ إذ بدأ الجيش المصري بعدها بعام بحملة أمنية تستهدف الأنفاق الأرضية التي تربط القطاع بالأراضي المصرية، التي كانت تستخدم لتهريب البضائع التجارية، بعد إقرار قانون يجرم حفرها.[2]

وشهد، شباط/فبراير 2015، تحولًا سلبيًا في شكل العلاقة حينما أعلنت محكمة الأمور المستعجلة في القاهرة حركة حماس تنظيمًا إرهابيًا، قبل أن تلغي محكمة مصرية أخرى القرار في منتصف العام ذاته، وهو ما اعتبرته الحركة خطوة إيجابية.[3]

وفي العام 2017، أصدرت الحركة وثيقتها السياسية الجديدة[4]، التي نفت فيها أي ارتباط رسمي تنظيمي بالجماعة، وهو ما أكده تصريح إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، في إحدى زياراته للقاهرة؛ إذ قال: «نحن ليس لنا أي ارتباط تنظيمي بجماعة الإخوان في مصر أو حتى في غير مصر».[5]

وفي العام 2018، أخذت العلاقة بين الطرفين طابعًا مختلفًا تمثلت في تبادل الزيارات بين

1 الرئيس المصري يبحث مع إسماعيل هنية سبل تخفيف معاناة سكان قطاع غزة، فرانس 24، 2012/7/27: bit.ly/3rXxceb

2 الجيش المصري يواصل هدم الأنفاق على الحدود مع غزة، الجزيرة نت، 2014/7/31: bit.ly/3Cjdw9l

3 محكمة مصرية تلغي قرارًا قضائيًا يعتبر حركة حماس «منظمة إرهابية»، فرانس 24، 2015/6/6: bit.ly/3jgV88p

4 الوثيقة السياسية، موقع حركة حماس، 2017/5/1: bit.ly/3DXxRlp

5 إسماعيل هنية: «حماس» حركة تحرر وطني فلسطيني .. ولا ترتبط بـ«الإخوان»، المصري اليوم، 2019/2/17: bit.ly/3yHvWxq

شخصيات رفيعة في حركة حماس، وقيادة جهاز المخابرات المصرية، وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة حضورًا مصريًا في قضايا القطاع.[1]

أما معبر رفح فثمة شكوك عن استخدامه من قبل السلطات المصرية من أجل الضغط على الفصائل الفلسطينية إذا ما اختارت الأخيرة التصعيد مع «إسرائيل» وعدم الاستجابة لمحاولة الهدوء، كما حصل في 23 آب/أغسطس 2021، حينما أغلقت مصر المعبر لثلاثة أيام في أعقاب تظاهرات أقامتها الفصائل على حدود غزة، جرى فيها إصابة قناص إسرائيلي أعلن لاحقًا عن مقتله.[2]

ويشكل المعبر بالنسبة إلى القطاع وسكانه وحركة حماس شريان الحياة، لا سيما مع وجود بوابة صلاح الدين الواقعة بين الأراضي المصرية وقطاع غزة، التي تعدّ رافدًا مهمًا لخزينة المالية التي تديرها الحركة، وهو ما يدفع «حماس» إلى تجنب الصدام مع مصر.

الإعمار المصري للقطاع وماهيته

بعد سنوات من اقتصار الدور المصري على ملفات التهدئة والأمن والتبادل التجاري والمصالحة في قطاع غزة، جاءت معركة «سيف القدس» في أيار/مايو 2021 لتشكل تحولًا كبيرًا في ماهية الدور المصري في غزة، من خلال تبني الرئيس السيسي حملةً لإعمار غزة، أعقبها انطلاق 130 حاوية محملة بأكثر من 3000 طن من المواد الغذائية إلى القطاع.[3]

وشاركت آليات الهدم والبناء والعمال المصريون في إزالة كميات كبيرة من ركام الأبراج المدمرة في القصف الإسرائيلي لغزة خلال معركة سيف القدس، وتبع ذلك زيارة للواء عباس كامل، رئيس جهاز المخابرات المصرية إلى القطاع، في 31 أيار/مايو 2021.[4]

وتلا ذلك زيارات متبادلة قامت بها وفود فنية وهندسية لشخصيات مصرية وأخرى فلسطينية بين القاهرة وغزة شهدت نقاشًا للتفاصيل المتعلقة بكيفية تنفيذ عملية إعمار القطاع، وتقديم مقترحات وخرائط للأبراج والبينة التحتية التي دمرها الاحتلال خلال العدوان الأخير.[5]

1 وفد من «حماس» يزور القاهرة، الجزيرة نت، 2018/2/9: bit.ly/3n3BznE

2 تصريح صحفي: إغلاق معبر رفح الإثنين في الاتجاهين، وزارة الداخلية في غزة، 2021/8/22: bit.ly/3jhiH1S

3 قافلة «صندوق تحيا مصر» تصل ميناء رفح حاملة مساعدات لقطاع غزة، روسيا اليوم، 2021/5/23: bit.ly/2WYgxvM

4 بعد القدس ورام الله.. رئيس المخابرات المصرية في غزة لبحث 3 ملفات رئيسية مع «حماس»، الجزيرة نت، 2021/5/31: bit.ly/3isFW97

5 مصدر فلسطيني: وفد مصري هندسي وأمني يصل غزة، الأناضول، 2021/6/13: bit.ly/3ByoQgG

دوافع مشتركة وعوامل مؤثرة

توجد دوافع مشتركة لكل طرف من الأطراف، سواء مصر أو الفصائل في غزة، وتحديدًا حركة حماس، تزامنًا مع وجود عوامل أخرى مؤثرة لأطراف حاضرة وبارزة في المشهد مثل «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية.

دوافع مصر:

- الإمساك بملف غزة والتهدئة كلاعب بارز رئيسي ومحتكر لهذا الملف.
- البعد السياسي الدولي والاستفادة الخارجية من هذا الملف على صعيد العلاقات مع دول، مثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي و«إسرائيل».
- المحافظة على استقرار الحالة الأمنية في سيناء، من خلال تعزيز الحضور في غزة عبر جهاز المخابرات، أو من خلال الشركات المصرية التي ستساهم في الإعمار، أو عبر التفاهم مع حركة حماس على ضبط الحدود.
- الاستفادة الاقتصادية والعوائد المالية من عملية إعادة الإعمار عبر توريد مواد البناء عبر بوابة صلاح الدين، وليس من خلال معبر كرم أبو سالم المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز حضور الشركات المصرية في غزة.

دوافع «حماس»:

- الاستفادة من الدور المصري في تثبيت حالة الهدوء والحصول على مكاسب حياتية أكبر من خلال العلاقة الإيجابية التي تجمع النظام المصري الحالي بـ "إسرائيل».
- الحاجة إلى تخفيف الأزمة الإنسانية عبر استمرار فتح معبر رفح.
- تحقيق صفقة تبادل أسرى مقابل الجنود الإسرائيليين الذي يحتفظ بهم الجناح العسكري للحركة في غزة منذ عدوان 2014.

أما الأطراف الأخرى اللاعبة فتتمثل فيما يأتي:

إسرائيل: تربط تل أبيب عملية إعادة الإعمار والتنمية في غزة بحل ملف الجنود الأسرى، وتشترط إعادة جنودها قبل الشروع في هذه العملية، وهو ما قد يعرقل الجهد المصري.

السلطة الفلسطينية: يبدو موقف السلطة تجاه عملية إعادة الإعمار واضحًا، وهو ضرورة أن يكون هذا الملف عبر بوابتها باعتبارها الجسم الشرعي الرسمي للفلسطينيين أمام

العالم، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء محمد اشتية خلال جلسة لمجلس الوزراء عقدت في 8 حزيران/يونيو 2021، بالقول: «تم الاتفاق مع جميع دول العالم على أن إعادة الإعمار ستتم من خلال الحكومة الفلسطينية».[12]

وأعلنت مجلس الوزراء في جلسته هذه عن تشكيل فريق إعادة إعمار المحافظات الجنوبية على أن ينسق عمله مع مكتب رئيس الوزراء، وضم الفريق وزراء وممثلين عن القطاع الخاص، إلى جانب ناجي سرحان، وكيل وزارة الأشغال والحكم المحلي في غزة ضمن الحكومة المحسوبة على حركة حماس، الذي استقال من اللجنة معتبرًا أن القرار منفر وبعيد عن التوافق الوطني

الفصائل الفلسطينية: طالبت فصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتشكيل لجنة وطنية عليا لإعادة الإعمار يشارك فيها جميع القطاعات[3]، أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فدعت هي الأخرى إلى التوافق على تشكيل مجلس وطني أعلى لإعادة الإعمار[4]، فيما أعلنت الجهاد الإسلامي إلى التوافق على تشكيل مجلس لإعمار غزة يضم ممثلين عن الجميع، بما في ذلك السلطة وحركة حماس.[5]

مؤسسات المجتمع المدني: رفضت شبكة المنظمات الأهلية في ورقة موقف أصدرتها ووقعت عليها 120 منظمة قرار مجلس الوزراء القاضي بتشكيل الفريق الوطني لإعادة إعمار غزة، وطالبت المؤسسات بإجراء حوار معمق يفضي إلى مشاركة حقيقة لمؤسسات المجتمع المدني.[6]

قطر: أعلن ناجي سرحان أن عملية الإعمار قد بدأت بشكل فعلي بجهود قطرية ومصرية بمبلغ 500 مليون دولار من كل منهما، مع توقع وجود مساهمات كويتية وسعودية، مع وجود حاجة إلى مبلغ 3 مليارات دولار لإتمام العملية بشكل كامل.[7]

1 اشتية في مستهل جلسة الحكومة: الأشقاء العرب يؤكدون ضرورة إيجاد مسار سياسي ينهي الاحتلال، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/6/8: bit.ly/3jV2nTO

2 الحكومة تقرر حل جميع المجالس البلدية وتحويلها إلى «لجان تسيير أعمال» لحين إجراء الانتخابات، وكالة وفا، 2021/6/21: bit.ly/3E0kSzx

3 جميل مزهر: مسح آثار العدوان يتطلب تشكيل لجنة وطنية عليا لإعادة الإعمار يشارك فيها جميع قطاعات شعبنا، بوابة الهدف، 2021/5/31: bit.ly/2XDBIUz

4 أبو ظريفة: تم التوافق على تشكيل مجلس وطني أعلى لإعادة إعمار غزة، سما الإخبارية، 2021/6/2: bit.ly/2XDBIUz

5 فصائل وهيئات تستنكر قرار حكومة اشتية تشكيل فريق لإعادة الإعمار، شبكة قدس الإخبارية، 2021/6/21: bit.ly/2Zjpa59

6 شبكة المنظمات الأهلية تطالب بتوافق على آلية لإعمار قطاع غزة، شبكة المنظمات الأهلية، 2021/6/22: bit.ly/3tr1xCD

7 سرحان: عملية إعادة إعمار قطاع غزة بدأت بشكل فعلي، وكالة الرأي الحكومية، 2021/9/20: bit.ly/3tW2nYm

سيناريوهات عملية إعادة الإعمار

سيكون مستقبل الدور المصري في عملية إعادة الإعمار مرتبطًا بتوفر الأموال، فعلى الرغم من إعلان الرئيس المصري عن منحة مالية لصالح هذه العملية، إلا أنه لم يوضح إذا ما تم رصد هذه الأموال بشكل رسمي، أو أنها ستكون عبر تزويد القطاع بالمواد الخام اللازمة، أو عبر المعدات والأيدي العاملة المصرية.

وهو الأمر الذي يفتح المجال أمام سيناريوهات متعددة بشأن دور القاهرة في عملية إعادة الإعمار تتمثل فيما يأتي:

- نجاح مصر في إعادة إعمار القطاع بشكل كامل، وتنفيذ المشاريع المطلوبة بصورة شاملة.
- مشاركة دول مثل قطر والكويت لمصر في عملية إعادة الإعمار وفقًا لتوفر السيولة النقدية والتنفيذ الفعلي على الأرض؛ إذ تقوم كل دولة بجهودها بشكل منفصل بالتنسيق مع الجهات الحكومية في غزة.
- عدم قيام القاهرة بأي دور حقيقي على الأرض في عملية إعادة الإعمار، وهو سيناريو مستبعد أمام رغبتها في الحفاظ على هدوء جبهة غزة، إلى جانب الدور الميداني الواضح الذي لعبته في إزالة الركام والأضرار الناجمة عن الحرب الأخيرة.

خاتمة

سيكون نجاح القاهرة في تنفيذ عملية إعادة الإعمار مرتبطًا بواقع العلاقة بين غزة و «تل أبيب»، إلى جانب طبيعة علاقتها بالفصائل الفلسطينية في قطاع غزة التي يبدو أنها تقدم موقفًا معلنًا بالحفاظ على سقف مرتفع من التفاهم والعلاقات الإيجابية مع السلطات المصرية.

وسيلعب حضور أطراف مثل الكويت وقطر دورًا يُحجّم من الدور المصري في ملف إعادة الإعمار وقد لا يبقيه الوحيد في هذا الملف، مع الانفتاح على أية مبادرات عربية ودولية داعمة لهذا الدور مثل الإمارات أو السعودية.

في المقابل، ستسعى حركة حماس والفصائل للمحافظة على الدور المصري بشكل أكبر؛ للاستفادة منه في تحصيل أكبر استفادة ممكنة، عبر المزيد من التسهيلات عبر معبر رفح البري، أو إدخال السلع والمواد التجارية التي تعزز خزينة وزارة المالية التي تديرها حركة حماس في القطاع.

آفاق العلاقة الرسمية الأردنية مع حكومة بينيت

أحمد سلامة

مقدمة

لم يمر شهر واحد على تشكّل الحكومة «الإسرائيلية» الجديدة برئاسة «نفتالي بينيت»، في حزيران/يونيو 2021، حتّى نقلت الصحافة العبرية خبر لقاء سرّي جمع الملك الأردنيّ عبد الله الثاني بن الحسين مع «بينيت» في عمّان.[1] والخبر، الذي بات مؤكّدًا، حمل أيضًا القول أنّ اللقاء تمّ في جو «إيجابي» للغاية. وأنّ الطرفين اتفقا على فتح صفحة جديدة في العلاقة الرسمية بين الدولتين.

يأتي هذا بعد سنوات من التأزّم المرتبط بالحكومات «الإسرائيلية» المتعاقبة منذ العام 2009، برئاسة بنيامين نتنياهو. فما مستقبل العلاقة بين الدولتين الأردنية و«الإسرائيلية» في ظلّ الحكومة الجديدة؟

تاريخ العلاقة

بدأت العلاقة الرسمية المُعلنة بين الدولتين في العام 1994، حين وقّعتا على معاهدة وادي عربة، وهي اتفاقية التسوية التي أنهت فصولًا تاريخية مضطربة بين الدولتين، مُفسحةً المجال للتعاون في قضايا الأمن والسياسة والاقتصاد. وقد نصّت الاتفاقية على اعتراف كل دولة بسيادة الأخرى وحقها في العيش في أمان، مع التأكيد على كَوْن التحركات السكانية القسرية عبر الحدود المشتركة، أمرًا من شأنه التأثير سلبًا في العلاقة بين الدولتين، ولا ينبغي السماح بحدوثه[2]؛ حيث تشعر الدولة الأردنية بالقلق من إمكانية تدفّق الفلسطينيين، من جديد، نحو أراضيها، إثر عملية تطهير عرقي «إسرائيلية» مُحتملة. بينما تشعر الدولة «الإسرائيلية» بتهديد وجودي من حقّ فلسطينيي الأردنّ في العودة إلى أراضيهم.

1 بينيت يلتقي الملك عبد الله سرًا في عمّان، واللا العبري، 2021/7/8: bit.ly/3LMF9vz

2 معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية «وادي عربة»، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/3lN4oSO

وعلى الرغم من توقيع الاتفاقية، وبدء التعاون الرسمي وبناء حلف إستراتيجي مشترك، إلا أنّ العلاقة بين الدولتين شهدت تقلبات كثيرة، بين صعود وهبوط، بما يتماشى مع المزاج السياسي للحكومات «الإسرائيلية» المُتعاقبة. وقد هبطت العلاقة إلى أدنى مستوياتها خلال حكم نتنياهو.

منذ العام 2009، وجد نتنياهو نفسه غير مضطر لتفعيل المفاوضات مع القيادة الفلسطينية، وقد طبّق خلال حكوماته الخمس إجراءات أحادية الجانب على الأرض؛ حيث تضاعف الاستعمار الاستيطاني في الضفة الغربية، وتسارعت وتيرة التهويد في مدينة القدس، وزادت حدّة الحصار على قطاع غزة.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فقد سعى نتنياهو مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017–2021)، لفرض تغييرات سياسية جذرية في تاريخ القضية الفلسطينية، حين طرحا سويًا ووقعّا ما عُرف بخطة صفقة القرن في كانون الثاني/يناير 2020، من دون موافقة الأردن والسلطة الفلسطينية. وقد سبق طرح هذه الخطّة نقل السفارة الأميركية إلى القدس، مع إعلان المدينة «عاصمةً إسرائيليّة موحدّة» في أيار/مايو 2018، ثمّ التلويح أميركيًا بإمكانية الاعتراف بشرعية المستوطنات الكبيرة في الضفة، والتلويح إسرائيليًا بإمكانية ضمّ الأغوار.

اخترق هذا التقويض العملي لإمكانات حلّ الدولتين سيادة الأردن وهدّد مصالحه القومية، واعترض الوصاية الهاشمية على مدينة القدس، من دون أدنى اعتبار للعلاقة بين عمّان وواشنطن. وهكذا، فإنّ الحلف الصلب بين إدارة ترامب وحكومة نتنياهو حاصر السياسة الخارجية الأردنية، وقلّص مساحة المناورة الخاصة بشخص الملك، خصوصًا حين وجد نتنياهو، بمساعدة أميركية، شركاء إقليميين جُددًا في الخليج العربي على حساب «العلاقة التاريخية» مع مصر والأردن.

التقارب من جديد

تحقّقت ظروف سياسة خارجية لطالما انتظرها الأردن، وتمثلت في تولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، وتشكيل حكومة ائتلافية إسرائيلية برئاسة بينيت، فيما بقي نتنياهو ومعسكره في المعارضة.

مثّل لقاء الملك بينيت الخطوة الأولى لبدء تقارب جديد بين الأردن و«إسرائيل». وبالتزامن،

التقى يوم 8 تموز/يوليو 2021، وزيرا خارجية الدولتين على الجهة الأردنية من الحدود المشتركة.[1] وتوصلّا إلى اتّفاق يضمن شراء الحكومة الأردنية لِـ 50 مليون متر مكعب من المياه التي تسيطر عليها «إسرائيل»، وإلى اتفاق آخر يرفع سقف الصادرات الأردنية إلى الضفة من 160 مليون دولار سنويًا إلى 700 مليون دولار.[2]

بعد يومين فقط، أجرى ملك الأردنّ مكالمة هاتفيةً مع الرئيس «الإسرائيلي» الجديد إسحاق هرتسوغ».[3] وغرّد الأخير عبر تويتر بالقول: «تحدّثت مع الملك عبد الله الثاني الذي هنأني بمنصبي الجديد بصفتي رئيسًا لدولة إسرائيل، وقد أكدّت له أهمية العلاقات الإستراتيجية بين بلدينا».[4] وبتاريخ 29 آب/أغسطس 2021، توجّه هرتسوغ بنفسه إلى عمّان للقاء الملك؛ حيث نشر مكتبه عن الزيارة التي وصفها بـ «الدافئة»[5]، مُعلنًا أنّها تناولت العلاقات الثنائية، ومجالات التعاون في مجالات الطاقة والزراعة والمناخ.

لاحقًا، وضمن زيارة سرّية إلى الأردن منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اجتمع رونين بار، رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي – الشاباك، مع قادة الأجهزة الأمنية الأردنية؛ لبحث ملفات مُستجدّة في التنسيق الأمني المشترك عبر الحدود.[6] وقد أشارت صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي نشرت الخبر، إلى العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بين الأجهزة الأمنية الأردنية ونظيرتها «الإسرائيلية»، مُؤكدّةً أنّها لم تنقطع حتّى في لحظات التوتر طوال حكم نتنياهو.[8]

وفي الشهر نفسه، وعلى هامش المعرض العالمي في إمارة دبي (إكسبو 2020)، وقّع الأردن، ممثلًا بوزارة المياه والري، على ما سمّته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) «إعلان نوايا للبحث في جدوى مشروع إقليمي مشترك للطاقة والمياه»[7]؛ حيث تلعب الإمارات العربية المتحدّة، بموجب هذا المشروع، دور الوسيط المالي بين الأردن و«إسرائيل». وذلك بإقامتها، على الأراضي الأردنية، محطّةً تنتج الطاقة المتجدّدة؛ بهدف تزويد «إسرائيل» بالكهرباء، مقابل تحلية الأخيرة لكميات من مياه البحر المتوسط لصالح الأردن.

1 تغريدة يائير لابيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، على حسابه على تويتر، 2021/7/8: bit.ly/33KIEBJ

2 وزير الخارجية «الإسرائيلي» يلتقي نظيره الأردني في عمّان، الأناضول، 2021/7/8: bit.ly/3u9ADRH

3 الملك يتلقى اتصالًا من الرئيس الإسرائيلي، جريدة الغد، 2021/7/10: bit.ly/3x4sDTL

4 تغريدة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ على تويتر، 2021/7/10: bit.ly/3zn6IVy

5 هرتسوغ يلتقي الملك عبد الله سرًا في عمان، واللا، 2021/9/4: bit.ly/3Lyd8Yq

6 الخبر الذي لم تقم الدولة الأردنية بنفيه، «يسرائيل هيوم»، 2021/11/21: bit.ly/3ElXKdG

7 توقيع إعلان نوايا للبحث في جدوى مشروع إقليمي مشترك للطاقة والمياه، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2021/11/22: bit.ly/3J4qI3X

ردود الفعل

بعد لقاء وزيري الخارجية الأردني والإسرائيلي، هاجم نتنياهو بينيت، لموافقة الأخير تزويد الأردن بكميات إضافية من المياه؛ حيث قال في اجتماع لكتلة الليكود بالكنيست «يبدو أنّ بينيت لا يفهم أنّه عندما يعطي الملك عبد الله المياه، فإنّه يعطي النفط لإيران، ويقدّم لها دفعة اقتصادية لتطوير برنامجها النووي». في إشارة منه إلى مباحثات اقتصادية مكثّفة تتم بين الحكومتين الأردنية والعراقية، وهو ما قد يُفضي إلى مدّ أنابيب نفط عراقية نحو مصر عبر الأراضي الأردنية. وفي خطاب ألقاه بينيت أمام الكنيست، ردّ قائلًا: «باسم أيّ مصلحة إسرائيلية ضحّى نتنياهو بعلاقتنا مع الأردنّ؟ نحن نصلح ما يجب إصلاحه مع الأردنية، وهذه مصلحة عليا لأمن إسرائيل».[1]

يأتي موقف نتنياهو في معرض حملته الخطابية ضدّ حكومة بينيت التي أطاحت به، واصفًا إيّاها بالحكومة الأضعف في «التاريخ الإسرائيلي». وتلتقي مع «نتنياهو« أصوات «إسرائيلية» يمينية من خارج الائتلاف الحكومي؛ إذ عبّرت عن انزعاجها من التقارب الأردني مع حكومة بينيت، مُفترضة أنّه يدعم مساعي قيام دولة فلسطينية مُستقلة، ويُضعف من التحالف الجديد مع الخليج العربي ضدّ المشروع الإيراني.[2]

ويمكن فهم هذه الأصوات ضمن إطار المُناكفات الخطابية بين مُعسكري الائتلاف الحكومي الجديد والمُعارَضة اليمينية. وأيضًا، في ضوء انقسام وجهات النظر «الإسرائيلية» حول العلاقة مع الأردن بعد وقوع حدثين فارقين: أولهما، انهيار النظام العربي الرسمي مع خيبة آمال الربيع العربي؛ وثانيهما، انطلاق قطار «التطبيع المجاني» فوق سكّة تمتدّ من أبو ظبي حتّى الرباط.

من جهتها، رحبت الولايات المتحدّة بالتعاون المستجّد بين الدولتين؛ حيث قال نيد برايس، المتحدث باسم وزارة الخارجية: «إنّ هذه الخطوات الملموسة تقدّم الرخاء للجميع، وتعزّز الاستقرار الإقليمي».[3] وبُعيد إعلان الديوان الملكي الأردني عن نيّة الملك التوجه إلى واشنطن، في أول لقاء لزعيم عربي مع الرئيس جو بايدن. علّقت صحيفة التايمز البريطانية قائلةً: «الحكومة الإسرائيلية الجديدة انضمت إلى إدارة بايدن في محاولة إخراج الملك عبد

1 مُهاجمًا اتفاق المياه: نتنياهو يتهم الأردن بمساعدة إيران، «تايمز أوف إسرائيل»، 2021/7/12: bit.ly/3lJ7bN0

2 لماذا يهدّد اليمين الإسرائيلي السلام مع الأردنّ، صحيفة «هآرتس»، 2021/7/13: bit.ly/2WchzE9

3 Dan Williams, Israel doubles water supply to Jordan; source says PM met king, Reuters, 8/7/2021: reut.rs/3AOiObW

الله المحاصر من العزل السياسي، في علامة على عكس إستراتيجيات سلفيهما في الشرق الأوسط».[1]

وفي تصريح لوكالة سبوتنيك الروسية، وتعليقًا على لقاء وزيري الخارجية، قال محمد المومني، وزير الإعلام الأردني الأسبق: «تدرك الحكومة الإسرائيلية الجديدة أهمية الأردنّ الإستراتيجية، الأردنّ ثاني أهم دولة لإسرائيل في العالم بعد الولايات المتحدّة ... وهي الدولة التي تملك أكبر جوار جغرافي معها، وهي الحاضن الأكبر للاجئين الفلسطينيين».[2]

يصعب العثور على صوت أردني عالٍ يُعارض لقاءات الملك الأخيرة مع رئيسي الحكومة والدولة «الإسرائيليين»، بما يُعبر عن المزاج الشعبي العام، في بلدٍ يُشكّل اللاجئون الفلسطينيون جزءًا أساسيًا من قاعدة مواطنيه؛ ذلك لغياب مُعارضةٍ فاعلة ومُنظّمة أمام هيمنة العرش الملكي على الحياة السياسية.

وقد أثار «إعلان النوايا»، الذي وُقّع مؤخّرًا في إمارة دبي، موجة احتجاجات شعبية في الشارع الأردني ضدّ التطبيع الحكومي المُتنامي مع «إسرائيل»، غير أنّ الأجهزة الأمنية الأردنية قابلت الاحتجاجات باعتقالات عدّها المركز الوطني لحقوق الإنسان انتهاكًا لحرية الرأي والتعبير.[3]

كما عقد مجلس النواب الأردني، يوم 15 كانون الأول/ديسمبر، جلسة علنية خُصّصت لمُناقشة الإعلان. وخلال الجلسة، أعرب عدد من النوّاب رفضهم الحاسم لمُقترح التعاون مع «إسرائيل» في مجالي الطاقة والمياه[4]، غير أن مجلس النواب، ضمن المشهد الراهن، لا يملك فاعلية سياسية من شأنها اعتراض التقارب الجاري بين الأردن و«إسرائيل».

خاتمة

صرّح بينيت، حين كان وزيرًا للتعليم، قبل نحو أربعة أعوام، عبر قناة الجزيرة الإنجليزية، قائلًا: «هناك بالفعل دولتان للفلسطينيين الآن، الأولى في غزّة وتديرها «حماس»، والثانية في الأردنّ؛ حيث هناك 70% من المواطنين فلسطينيون .. لن نسمح بقيام دولة ثالثة في

1 بينيت ينهي سياسة عزل العاهل الأردني، بي بي سي عربي، 2021/7/11: bbc.in/38mAIsF

2 مسؤول أردني سابق: ثمة تحسن في العلاقات الأردنية الإسرائيلية وإذابة للجليد، سوبتنيك عربي، 2021/7/16: bit.ly/3K9HjVq

3 قرار رسمي بالإفراج عن معتقلي احتجاجات «إعلان النوايا»، جريدة الغد، 2021/11/27: bit.ly/3F7NaYO

4 جلسة مناقشة اتفاقية إعلان النوايا، القناة الرسمية لمجلس النواب على يوتيوب، 2021/12/15: bit.ly/3ppK111

الضفة، وسط دولتنا اليهودية».[1] ليس «بينيت» أقلّ راديكاليةً تجّاه الحقوق العربية، في فلسطين والأردنّ، من سلفه «نتنياهو«، بل أكثر منه تشدّدًا بتعبيره الشخصي.[2] وهو لم يصل إلى رئاسة الحكومة ضمن مواجهةٍ أيديولوجيةٍ مع يمينيّة «الليكود»، إنّما عبر لعبة توحيد الفُرقاء التي قادها لابيد للإطاحة بسُلطة نتنياهو وهو يتحول إلى «ملك يهودي جديد».

وبهذا، فإنّ تعزيز «بينيت» للتعاون مع الأردن يحدث انطلاقًا من وعيه بالدور الأردني في منظومة الأمن «الإسرائيلية»، وبضرورة عدم التعجّل في القفز إلى الشركاء الجُدد في «الخليج البعيد» على حساب «الجار القريب»، ورغبةً منه في التمايز عن خطّ «نتنياهو« السياسي، ومُجاراةً لرؤية شركائه في الائتلاف الحكومي، فضلًا عن ضرورة التقارب مع إدارة بايدن.

دونما شكّ، استغل الأردن وجود حكومة بينيت لاستعادة موقعه السياسي الإقليمي، وترميم فاعليته في المنطقة الفاصلة بين الحيّزين «الإسرائيلي» و«العربي»، وعلى الخط الواصل بين القيادة الفلسطينية و«إسرائيل».

ستظل آفاق العلاقة الرسمية الأردنية مع الحكومات «الإسرائيلية» جميعها، مهما تعاظمت، ضمن الدوائر الأمنية والاقتصادية، ولن تبلغ المشكلات السياسية الكبرى للأردن؛ أي تلك القضايا المرتبطة بالوجود الفلسطيني في أراضيه، وباستمرار تقدّم المشروع الاستعماري الإسرائيلي بوصفه ضابطًا للسياسة على ضفتي نهر الأردن، لأنّ العلاقة بين الدولتين تحدث لصالح النظام السياسي الحاكم في الأردن، بعيدًا عن المصالح الحقيقية للأردن، وما ترتبط به من جملة الحقوق الفلسطينية.

1 بينيت: «يقول الكتاب المقدس إن الضفة الغربية هي بلدنا»، قناة الجزيرة الإنجليزية على يوتيوب، 2017/2/24: bit.ly/3F2PPDt

2 نفتالي بينيت: المليونير اليميني وحليف نتنياهو السابق الذي أطاح به، بي بي سي عربي، 2021/6/2: bbc.in/2ZEiWgm

الاتفاق النووي الإيراني
بعد انتخاب رئيسي

مالك الجيزاوي

مقدمة

أعلن الرئيس الإيراني المحافظ إبراهيم رئيسي، في أول تصريح له بعد وصوله إلى سدة الحكم، في 21 حزيران/يونيو 2021، دعمه لمفاوضات فيينا، التي بدأت في نيسان/أبريل 2020، بشأن الاتفاق النووي المبرم العام 2015، «شرط ضمان المصالح الوطنية»، ورفع العقوبات الأميركية بالكامل.[1]

يثير هذا الإعلان أسئلة حول فرص التوصل إلى صيغة اتفاق حول الملف النووي الإيراني في ظل حكم رئيسي، ومواقفه الرافضة بشدة للشروط الأميركية؟

وعلى الرغم من إعلانه دعم مفاوضات فيينا، إلا أن تصريحات رئيسي المتشددة في رفضها للشروط الأميركية تقلّص من فرص التوصل إلى اتفاق، خاصة أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تبدو مصرّة على إخضاع إيران لشروطها، لذلك من المرجح أن تلجأ إدارة بايدن إلى إطالة أمد المفاوضات في ظل استمرار العقوبات المفروضة على إيران، كسبًا للوقت، وحتى لا تجد نفسها مضطرة للتجاوب مع الضغوط الداخلية والخارجية باللجوء إلى الخيار العسكري.

سياق أزمة الاتفاق النووي الإيراني

بعد صراع استمر أعوامًا عدة، وُقّع الاتفاق النووي الإيراني في مدينة لوزان السويسرية، في 14 تموز/يوليو 2015، بين ست دول: الولايات المتحدة، وألمانيا، والصين، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا؛ وإيران. وشمل الاتفاق التزام الحكومة الإيرانية بتقليص نسبة تخصيب اليورانيوم وحصر استخدامه؛ إذ لا يكون لديها القدرة على امتلاك قنبلة نووية، مقابل التزام المجموعة المعروفة بـ «5+1» برفع الحصار والعقوبات الاقتصادية عن إيران.

غير أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب (2017-2021)، أعلن انسحاب واشنطن

1 الاتفاق النووي الإيراني: الرئيس الإيراني المنتخب يحذر من التفاوض على حساب «المصالح الوطنية»، بي بي سي عربي، 2021/7/21: bbc.in/3kwDjTA

من الاتفاق بشكل أحادي، في أيار/مايو 2018، وأعاد فرض العقوبات الاقتصادية على إيران. وعلى إثر ذلك، عاودت إيران تنشيط عملية إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 60% سعيًا لامتلاك سلاح نووي.[1]

ومع تسلّم الرئيس بايدن زمام الحكم في الولايات المتحدة، سارع الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف الاتصالات مع إيران، وتم التوافق على بدء المفاوضات في فيينا، في نيسان/أبريل 2020، وسط خلافات حادة في مواقف كل من طهران والإدارة الأميركية الجديدة؛ إذ طالبت إيران بالعودة إلى اتفاق العام 2015، ورفع العقوبات بشكل كامل عن إيران، بينما اشترطت الإدارة الأميركية التوصل إلى اتفاق جديد، وأدرجت قضايا جديدة على جدول أعمال مفاوضات فيينا، تتعلق ببرنامج الصواريخ البالستية الإيراني، ودعم إيران لجماعات مسلّحة في المنطقة، مثل حزب الله اللبناني، وجماعة الحوثي اليمنية، وحركتي المقاومة الإسلامية «حماس» والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.

وهذا ما أكده أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، خلال شهادته أمام مجلس الشيوخ، في 6 حزيران/يونيو 2021، بقوله: «حتى لو عادت إيران إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة والمشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، فإن مئات العقوبات ستظل سارية المفعول ... وتشمل الكثير من سلوك إيران المضر في سلسلة من المجالات».[2]

عكست تصريحات الديبلوماسيين الأوروبيين، خلال الجولة السادسة لمفاوضات فيينا، في حزيران/يونيو 2021، أجواء من التفاؤل بإمكانية التوصل إلى صيغة اتفاق؛ إذ اجتمع عباس عرقجي، كبير المفاوضين الإيرانيين، مع إنريكي مورا، ممثل الاتحاد الأوروبي، ورؤساء الوفود الأوروبية. وصرّح وفد ديبلوماسي أوروبي عن تقدم ملموس في كل من الجانب النووي وجانب العقوبات: «بدأنا الآن برؤية الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه الاتفاق النهائي. ومع ذلك، فإن النجاح ليس مضمونًا».[3]

جاءت هذه الاجتماعات بعد إعلان الطرف الأميركي عدم استعداده لرفع العقوبات غير المرتبطة بالملف النووي الإيراني؛ إذ قال نيد برايس، المتحدث باسم الخارجية الأميركية، «إن تقييم واشنطن يشير إلى أن الإيرانيين أصبح لديهم فهم أفضل لما يتعين عليهم فعله لاستئناف امتثالهم للاتفاق النووي»، لكن الإدارة الأميركية تصر على عدم رفع جميع

1 النووي الإيراني: طهران تعتزم رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60% بعد هجوم نطنز، فرانس 24، 2021/4/13: bit.ly/3zj8Lup

2 بلينكن: مئات العقوبات ضد إيران ستظل سارية المفعول، روسيا اليوم، 2021/6/8: bit.ly/2WpLsAC

3 الاتفاق النووي الإيراني: كبير مفاوضي طهران يتوقع قرب التوصل إلى تسوية»، بي بي سي عربي، 2021/6/20: bbc.in/3BbnvfF

العقوبات المفروضة على إيران؛ إذ تستثني ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم. في المقابل، أشار رئيس الوفد الإيراني المشارك في مفاوضات فيينا، إلى أن المفاوضات «أجريت بشكل مكثف وحان الوقت لاتخاذ قرارات مهمة».[1]

ما بعد انتخاب رئيسي

أعلن رئيسي في أول تصريحات له بعد انتخابه رئيسًا لإيران، دعمه لمفاوضات فيينا. وأضاف أن واشنطن هي من انسحبت من الاتفاق، وعليها العودة أولًا. واتهم الأوروبيين بعدم تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاق، وطالبهم بعدم الخضوع للضغط الأميركي. وقال إن والوضع قد تغير بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية، مشددًا على رفع كافة العقوبات المفروضة على إيران، وأن برنامج الصواريخ البالستية «غير قابل للتفاوض»، على الرغم من مطالب الغرب ودول الخليج بإدراجه ضمن جدول محادثات فيينا.[2]

وانعقدت الجولة السابعة لمفاوضات فيينا، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وسط تقديرات بأنها ستكون مفاوضات صعبة؛ إذ أعادت الإدارة الأميركية التأكيد على أنها تنوي منع إيران من تطوير برنامجها الصاروخي البالستي، ووقف دعمها للقوى المحسوبة عليها في المنطقة. في المقابل، أعلن علي باقري، كبير المفاوضين الإيرانيين، أن مفاوضات فيينا لن تناقش الملف النووي الإيراني، وأنها ستنحصر في رفع العقوبات «غير القانونية واللاإنسانية»، وحذر من فشل المباحثات إذا لم يتم رفع جميع العقوبات[3]. وصرح سعيد زادة، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بأن بلاده لن تقبل أية التزامات نووية جديدة، وترفض سياسة الخطوة مقابل خطوة التي تنتهجها واشنطن.[4]

يشير ما سبق إلى وجود هوّة واسعة في مواقف الطرفين. فإيران تريد العودة إلى اتفاق 2015، وتسعى إلى حل دائم وعادل، وليس مؤقتًا كما تريد واشنطن، يضمن رفع العقوبات، والتحقق من رفعها بالكامل، وتوفير ضمانات لعدم انسحاب واشنطن من الاتفاق الجديد، بينما تشترط الإدارة الأميركية إدراج قضايا جديدة للاتفاق، وخاصة برنامج الصواريخ البالستية الإيراني، ودعم إيران للجماعات المسلحة في المنطقة.

1 محادثات فيينا .. قريبون من الاتفاق ولكن!، الجزيرة نت، 2021/6/22: bit.ly/3zjM75p

2 الرئيس الإيراني المنتخب رئيسي: سندعم المفاوضات النووية وبرنامج الصواريخ البالستية غير قابل للتفاوض، الجزيرة نت، 2021/6/11: bit.ly/2Y09t23

3 الأولى بعد تولي حكومة رئيسي السلطة .. لماذا الجولة المقبلة من مفاوضات النووي صعبة؟، الجزيرة نت، 2021/11/29: bit.ly/3yIuSed

4 محمد رحمن بور، هذا ما تريده إيران من مفاوضات فيينا، الجزيرة نت، 2021/12/30: bit.ly/3yIi9Zm

إسرائيل والاتفاق النووي

سعت إسرائيل منذ بدء المباحثات الأميركية – الإيرانية، وحتى لحظة توقيع الاتفاق في العام 2015 إلى عرقلة الوصول إلى اتفاق نووي، أو الخروج بصيغة تسمح بفك العزلة السياسية والديبلوماسية ورفع العقوبات عن إيران. ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو (2009-2021) الاتفاق «بالخطأ التاريخي المهدد لأمن إسرائيل».[1]

مع كل جولة مفاوضات، تزداد المخاوف الإسرائيلية من الوصول إلى اتفاق يمكّن إيران من امتلاكها سلاحًا نوويًا، أو يسمح بتطوير برنامجها الصاروخي؛ إذ بدا القلق الإسرائيلي واضحًا منذ لحظة وصول الرئيس رئيسي إلى سدة الحكم، لما له من انعكاسات داخلية وخارجية، فالرئيس الإيراني يؤمن بتعزيز العلاقة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتعزيز العلاقات السورية – اللبنانية – الإيرانية. كما ترى إسرائيل أن المشروع النووي الإيراني سيكسر حالة الاحتكار النووي في المنطقة، وسيمكّن إيران من بناء طوق أمني إقليمي، يمتد من جنوب إسرائيل إلى شمالها، مهددًا مستقبل وجودها، ما يجعل إسرائيل تسعى بطرائق شتى لمنع استمرارية هذا المشروع.[2]

في الداخل الإسرائيلي، ثمة من يرى أن الحكومة الإسرائيلية وحلفاءها لم يبذلوا الجهد المطلوب لكبح البرنامج النووي الإيراني[3]؛ إذ قال يائير لابيد، وزير الخارجية الإسرائيلي، لنظيره الأميركي، في لقاء جمعهما في روما، في حزيران/يونيو 2021، إن لدى «إسرائيل» تحفظات على الاتفاق النووي الذي يجري استكماله مع إيران في فيينا»، وتعهد لابيد بإصلاح «الأخطاء التي ارتُكبت» بين الطرفين خلال الأعوام القليلة الماضية.[4]

ويرى أفرايم أسكولاي، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، أنه لا بد لإسرائيل من وضع عدد من السياسات الفاعلة لمواجهة القدرات النووية الإيرانية، في حال فشلت جميع الأساليب الديبلوماسية والتحركات السياسة لمنع امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، وتتمثل هذه السياسات بـ «تعزيز قدرة الردع النووي الإسرائيلي، وتقوية الضربة النووية الثانية الإسرائيلية، وتوقيع اتفاق دفاع مشترك مع الولايات المتحدة يضمن أمن إسرائيل،

1 إسرائيل غير ملزَمة الاتفاق النووي، نتنياهو: خطأ تاريخي وسندافع عن أنفسنا، جريدة النهار، 2015/7/14: bit.ly/2UNGywS

2 هدى رؤوف، المبررات العربية والإسرائيلية في القلق من البرنامج النووي الإيراني، إندبندنت عربية، 2021/2/5: bit.ly/3kuUuEX

3 أحمد خليفة، المشروع النووي الإيراني: الرؤية الإسرائيلية لأبعاد وأشكال مواجهته، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تموز/يوليو2012.

4 لابيد يبلغ بلينكن «تحفظات شديدة» على المفاوضات مع إيران، الجزيرة نت، 2021/6/27: bit.ly/3ktJ8Ro

وانضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإعادة النظر في سياسة إسرائيل النووية، وإعلان الولايات المتحدة دخول إسرائيل النادي النووي».[1]

إيران وأفغانستان

أثار الانسحاب الأميركي المفاجئ من أفغانستان مخاوف لدى إيران، من أن يؤدي إلى زعزعة أمن الحدود الأفغانية – الإيرانية. واستباقًا لهذه الاحتمالات، عملت إيران على تعزيز العلاقة مع حركة طالبان قبيل الانسحاب الأميركي، من خلال قوة الحرس الثوري الإيراني، منعًا لحدوث أي عمل عسكري محتمل قد تنفذه أطراف متشددة من طالبان، بدفعها باتجاه الحدود الإيرانية. ومن جهتها التزمت طالبان خلال المباحثات بالحفاظ على حالة الاستقرار على الحدود، وتعهدت بعدم استهداف أي مجموعات عرقية أو إثنية.[2]

وبعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وجه الرئيس رئيسي رسالة إلى الشعب الأفغاني، عبر التلفزيون الرسمي، يقول فيها إن إيران ستساعد على تحقيق السلام، بصفتها دولة جارة وصديقة، وستعمل على تحقيق الاستقرار الداخلي، داعيًا الأطراف الأفغانية إلى العمل على تحقيق الوفاق الوطني.[3]

الموقف الخليجي من الاتفاق

بُني الموقف الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني على جملة من المخاوف الأمنية والسياسية، وتتلخص في تزايد احتمالات تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، وتطوير برنامج الصواريخ البالستية الذي يعزز من حضورها العسكري إقليميًا.[4] ووفقًا لذلك، دعا مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إشراكه في المفاوضات الجارية في فيينا، للمطالبة بالحد من عمليات تخصيب اليورانيوم بنسبها الحالية، والتأكيد على ضرورة التزام إيران بالمبادئ الدولية، وحسن الجوار، واحترام سيادة الدول.[5]

1 إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/1/17: bit.ly/3D250fc

2 موقع بريطاني يكشف تفاصيل اتفاق مثير بين قاسم سليماني وطالبان، القدس العربي، 2021/8/21: bit.ly/2YAoibW

3 لهذه الأسباب إيران حذرة من سيطرة طالبان على أفغانستان، الجزيرة نت، 2021/8/19: bit.ly/38bU4O5

4 معتز سلامة، دول مجلس التعاون الخليجي والاتفاق النووي الإيراني، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/8/9: bit.ly/3lpZ8Vc

5 دول مجلس التعاون الخليجي تدعو لإشراكها في مباحثات فيينا حول النووي الإيراني، روسيا اليوم، 2021/6/16: bit.ly/3tLNTKC

سيناريوهات محتملة

ثمة سيناريوهات محتملة لما ستُفضي إليه المباحثات الإيرانية – الأميركية حول المشروع النووي الإيراني، خاصة في ظل عدم قبول إيران الشروط الأميركية بإدراج بند جديد في الاتفاق يتضمن موافقة طهران على التفاوض «بشأن ملفات أخرى في المستقبل»، التي اعتبرها المرشد العام علي خامنئي ذريعة للتدخل الأميركي في الشؤون الإيرانية الداخلية، مع عدم تقديم الإدارة الأميركية ضمانات لطهران بشأن عدم انتهاك الاتفاق النووي مجددًا.[1]

السيناريو الأول: عدم التوصل إلى صيغة اتفاق مشترك بين الطرفين، وهو الاحتمال الأخطر على المنطقة ومستقبل العلاقات الجيوسياسية في الإقليم، لأنه سيقود إلى فرض المزيد من العقوبات على إيران وتشديد الحصار الأميركي عليها، إضافة إلى احتمالات توجيه إسرائيل ضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإيرانية بغطاء أميركي، ما يعني استدامة وتصعيد المواجهة في المنطقة.

السيناريو الثاني: التوصل إلى صيغة اتفاق نووي جديد ومشروط، يضمن امتلاك إيران مشروعًا نوويًا يقتصر على الاستخدامات المدنية، يرافقه رفع جزئي للعقوبات عن الاقتصاد الإيراني، وهذا من شأنه تخفيف الحصار على إيران، وتعزيز المخاوف الإسرائيلية.

السيناريو الثالث: أن تمتد المفاوضات الجارية في فيينا لجولات عدة؛ إذا ما قررت الإدارة الأميركية السير في طريق المفاوضات من أجل المفاوضات وكسب الوقت، وتحميل إيران مسؤولية فشل الوصول إلى اتفاق دولي مقبول، خاصة مع زيادة الضغوط التي يمارسها الكونغرس الأميركي واللوبي الإسرائيلي على بايدن لمنع الوصول إلى اتفاق. وهذا على ما يبدو السيناريو المرجح، في ظل التباين الشديد بين مواقف الإدارة الأميركية وإيران.

خاتمة

لا تزال المفاوضات الجارية في فيينا تحمل تعقيدات كثيرة، تجعل التنبؤ بنتائجها أمرًا صعبًا في ظل التباين الحادّ في مواقف الإدارة الأميركية وإيران، خاصة بعد عودة تيار المحافظين ممثلًا برئيسي إلى الحكم، وسيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان، إضافة إلى ما ستؤول إليه تطورات الأوضاع في سوريا واليمن ولبنان والعراق.

1 النووي الإيراني: طهران تتحدث عن شرط أميركي جديد في مفاوضات فيينا، الجزيرة نت، 2021/7/29: bit.ly/3zdqTWP

يبقى السؤال إلى أي مدى سيتوافق رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت والرئيس بايدن، حول القضايا السياسية والأمنية في المنطقة، بما فيها العمل العسكري المباشر ضد إيران لوقف برنامجها النووي، وفقًا لاقتراحات الحكومة الإسرائيلية، في ظل ميل بايدن للخيارات السياسية والديبلوماسية، وتقديمه تطمينات للطرف الإسرائيلي من خلال زيادة الدعم العسكري الأميركي لإسرائيل.

مناصرة مشاهير الغرب
لفلسطين خلال أحداث أيار 2021

أحمد الشيخ خليل

مقدمة

تفاعل عدد كبير من «مشاهير الغرب» مع أحداث هبة القدس والعدوان على غزة في أيار/مايو 2021. وأثار هذا التفاعل نقاشًا حول الوزن الحقيقي لهذه المواقف، وإمكانية استغلالها والبناء عليها فلسطينيًا.

يرجع الفضل الأول للتغطية الإعلامية الواسعة إلى دور وسائل الإعلام الاجتماعي، التي استخدمها الفلسطينيون لتجاوز التأطير الممنهج الذي تمارسه وسائل الإعلام الغربية الرئيسية، التي تعتمد الرواية الرسمية الإسرائيلية في تغطيتها للأحداث.

وبسبب هذه التغطية العالمية، تفاعلت مع القضية شرائح ومجموعات واسعة حول العالم؛ ما أعاد فلسطين إلى واجهة التركيز العالمي مرة أخرى بعد سنوات من التهميش والتراجع. وقد كانت شريحة «المشاهير» أحد أبرز المتفاعلين مع الأحداث؛ إذ لاقى تفاعلهم ترحيبًا شعبيًا عاليًا داخل فلسطين، وهجومًا رسميًا شرسًا من مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي، وإن لم تكن مواقفهم في الواقع بنفس الدرجة؛ ما يطرح أسئلة عن مدى جديتها وجذريتها، وإلى أي حد يمكن استغلالها، وعن دور المؤسسات الفلسطينية الرسمية في تحشيد واستغلال هؤلاء المناصرين مقابل الهجوم الرسمي الإسرائيلي عليهم.

تفاعل عالمي

من أبرز شواهد حضور القضية الفلسطينية خلال أحداث أيار، إعلان العشرات من مشاهير الغرب، من ممثلين ومغنيات وعارضات ورياضيين، مناصرتهم لفلسطين، وإدانتهم لجرائم الاحتلال الإسرائيلي، إما بالتغريد عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، أو بالظهور على وسائل الإعلام التقليدية ومحطات الأخبار العالمية، أو حتى المشاركة في الفعاليات على الأرض.[1]

1 حساب «مشاهير لأجل فلسطين» على موقع إنستغرام: bit.ly/3yL6dFn

كان من أبرز هؤلاء المشاهير، مارك رافالو، الممثل الأميركي المشهور بأداء شخصية «هولك» في سلسلة الأفلام الأميركية المشهورة «مارفل». ففي أول أيام التصعيد الإسرائيلي على قطاع غزة، دعا رافالو متابعيه للتوقيع على عريضة تطالب بفرض عقوبات على إسرائيل، معلقًا، «يواجه 1500 فلسطيني في القدس خطر الترحيل، وقد أصيب 200 متظاهر، وقتل 9 أطفال». وأضاف، «لقد ساهمت العقوبات على جنوب أفريقيا في تحرير شعبها الأسود، هذا هو الوقت لفرض عقوبات على إسرائيل لتحرير الفلسطينيين».[1]

ولم تكن هذه المرة الأولى التي ينتقد فيها رافالو السياسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، فقد أعرب عن تعاطفه مع غزة خلال عدوان 2014،[2] إضافة إلى انتقاده لإسرائيل مرات عدّة عبر وسائل الإعلام وحساباته الشخصية، ووصفها بنظام الفصل العنصري.[3]

وسلّطت الشقيقتان بيلا وجيجي حديد، عارضتا الأزياء الأميركيتان من أصل فلسطيني، الضوء على ما يجري داخل فلسطين عبر حساباتهما عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، ومن خلال المشاركة في مسيرات على الأرض. وما ميّز نشاط بيلا مشاركتها أصوات الفلسطينيين على الأرض من القدس وغزة، وتعليقاتهم على الجرائم الإسرائيلية التي يتعرضون لها.[4] كما غطت وشاركت في المسيرات التي جابت شوارع المدن الأميركية.[5]

وكانت دوا ليبا، المغنية الإنجليزية، من أبرز المشاهير الذين تحدثوا وشاركوا ما يحدث داخل فلسطين خلال أحداث أيار[6]، إضافة إلى عدد من لاعبي كرة القدم ومشاهير الرياضة.

لاقت هذه المواقف ترحيبًا شعبيًا واسعًا بين الفلسطينيين، وأعطت انطباعًا إيجابيًا لدى كثيرين، ممن اعتبروه اختراقًا مهمًا داخل المجتمعات الغربية.[7] كما ساهمت في إيصال الأصوات الفلسطينية ونقل الأحداث من وجهة النظر الفلسطينية إلى مئات الملايين ممن يتابعون هؤلاء المشاهير ويثقون بهم؛ ما اعتبرته حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS) تغييرًا حقيقيًا لصالح دعم حقوق الشعب الفلسطيني؛ إذ جاء في بيانها: «حين يتخلص الملايين من الناس، منهم مشاهير كثر من هوليوود وبوليوود،

1 تغريدة مارك رافالو على موقع تويتر، 2021/5/11: bit.ly/3iFSrhv

2 تغريدة مارك رافالو على تويتر، 2014/7/26: bit.ly/2XqBNue

3 تغريدة مارك رافالو على تويتر، 2018/11/30: bit.ly/2XhF5Qg

Mark Ruffalo on Why He Speaks Out on Palestine, Facebook, 8/10/2020: fb. watch/7c4z2s66wE/

4 حساب بيلا حديد على موقع إنستغرام، 2021/5/26: bit.ly/3CJtgTf

5 Bella Hadid, “from the river to the sea, Palestine will be free”, YouTube, 17/5/2021: bit.ly/3CEMppk

6 حساب «مشاهير لأجل فلسطين» على إنستغرام، 2021/5/14:bit.ly/2UeVeor

7 تغريدة محمد الكرد على تويتر، 2021/5/11:bit.ly/3qMHoGe

ونجوم الرياضة من أوروبا والعالم العربي والهند وأفريقيا فجأة من مخاوفهم العميقة، ويعبرون عن دعمهم لحقوق الفلسطينيين، ندرك أن الأمر مختلف هذه المرة».[1]

لكن مواقف هؤلاء المشاهير ليست واحدة، كما أن تعبيرهم عنها لم يأخذ نفس الشكل أو الدرجة، وهي مواقف فردية وانفعالية في المجمل، وليست منظمة. والأهم أنها تنطلق بالدرجة الأولى من وازع داخلي، وهذا إن كان يبدو مؤشرًا مهمًا، لكنه ليس كافيًا، لأنه يعني أن مواقفهم هذه يمكن أن تتغير أو تُسحب عند تعرضهم للضغوط، سواء العلنية أو السرية.

ضغوطات

تعرض المشاهير المناصرون للقضية الفلسطينية لضغوطات عالية، وهجوم ممنهج من قبل مجموعات ضغط وسياسيين وأفراد مرتبطين بالاحتلال الإسرائيلي، وشنت ضدهم حملات تشويه عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

وتحت تأثير هذه الحملات وتهم معاداة السامية ودعم الإرهاب، تراجع عدد منهم عن مواقفه، فاعتذر بعضهم عنها، واختار آخرون الرجوع إلى الحياد والعبارات المبهمة.

وعاد رافالو بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ليعتذر عن منشوراته السابقة، قائلًا: «فكّرت، وأردت الاعتذار عن منشورات خلال القتال الأخير بين إسرائيل و«حماس»، التي أشارت إلى أنّ الأولى ترتكب إبادة جماعية؛ هذا ليس دقيقًا. إنّه كلام تحريضي وغير محترم، ويستخدم لتبرير معاداة السامية هنا وفي الخارج، وهذا هو وقت تجنب الغلوّ».

رافالو لم يكن الوحيد؛ إذ شاركت باريس هيلتون، الممثلة وعارضة الأزياء الأميركية، مقالة من موقع صحيفة «الغارديان» عبر حسابها على تويتر، معلقة: «هذا قاسٍ جدًا. يجب أن يتوقف»، مع وسمَي «أنقذوا فلسطين» و«أوقفوا الإبادة الجماعية».[2] كما شاركت مقطعًا لطفلة فلسطينية من غزة تبكي إثر قصف الاحتلال منزلها، وعلقت عليه: «هذا يؤذي قلبي. لا يجب أن يعيش أحد بذعر. قلبي مع هذه الفتاة الصغيرة والأطفال الآخرين من حولها». لكن سرعان ما حذفت هيلتون التغريدتين، وأبدلتهما بتغريدة عامة ترسل «الحب والنور حول العالم»، وتدعو «للسلام لجعل العالم مكانًا أفضل للجميع».[3]

1 Commemorating 73 years of ongoing Nakba - Solidarity with Palestine is a 3-letter word, BDS, 14/5/2021: bit.ly/3HAAQBc

2 حساب «مشاهير لأجل فلسطين» على إنستغرام، 2021/5/16: bit.ly/3fYeEp9

3 تغريدة باريس هيلتون على تويتر، 2021/5/16: bit.ly/3m0QlLf

كيندال جينر، عارضة الأزياء الأميركية، هي الأخرى شاركت عبر إنستغرام منشورًا يدين «أولئك الذين يناصرون قضايا محاربة العنصرية وحقوق النساء ومجتمع الميم ... ولكن يختارون تجاهل اضطهاد الفلسطينيين»[1]، لكنها سرعان ما حذفت المنشور.

لم تكن حملات التشويه والضغط العلنية التي تعرض لها المشاهير عفوية؛ إذ قادتها وسائل إعلام رسمية تابعة للاحتلال، أو وسائل إعلام رئيسية منحازة لإسرائيل. فعلى سبيل المثال، كان حساب «دولة إسرائيل» الرسمي عبر تويتر فاعلًا رئيسيًا في هذه الحملات التحريضية[2]، وكذلك الصحف والمواقع الأميركية الرئيسية مثل «نيويورك تايمز»، التي نشرت إعلانًا موّله شمولي بوتيك، الحاخام الأميركي اليميني المتطرف، يهاجم الشقيقتين حديد والمغنية ليبا، ويتهمهن بالدعوة إلى هولوكوست ثانية، والتماهي مع «حماس».[3]

تؤكد هذه الضغوطات السقف الذي تقف عنده مواقف هؤلاء المؤثرين في دعم القضية الفلسطينية، فحتى أولئك الذين لا يتراجعون عن مواقفهم في وجه الضغوطات، ينتقلون من الدعم والتأييد إلى موقع الاعتذارية والتبرير؛ للدفاع عن أنفسهم من تهم الإرهاب ومعاداة السامية وغيرها.

كما أن كثيرًا من هذه المواقف يقف غالبًا عند الحد الأدنى من دعم فلسطين. وهي لا تتوافق بالضرورة ورؤية جزء مهم من الشعب الفلسطيني، خاصة غالبيته من اللاجئين في الشتات، للصراع باعتباره استعمارًا استيطانيًا واحتلالًا لكامل فلسطين، بل هي في أفضل الأحوال عنف متبادل بين دولتين «غير متكافئتين»، تروح ضحيته عشرات الأرواح البريئة من «المدنيين». كما أن الفلسطيني الذي يتلقى هذا الدعم والتعاطف هو فقط الفلسطيني الضحية المسالم الذي يُقتل ويهجّر من منزله، إضافة إلى إدانة الاحتلال الإسرائيلي بالحد الأدنى، فاللوم يقع على «الحكومة اليمينية» أو على «المتطرفين في إسرائيل»، والمشكلة هي مدى بشاعة الجرائم والمجازر والسياسات العنصرية وليس النظام الذي يرتكبها.

حتى تلك المواقف التي تتجاوز مجرد الإدانة المحايدة ودعوات الحب والسلام العامة، فإنها تقابل بضغط معاكس من مؤسسات الاحتلال الرسمية والجهات المحسوبة عليه غالبًا؛ ما يفوق قدرة هؤلاء المشاهير على المجابهة والاستمرار. ومن ذلك موقف رافالو آنف الذكر، الذي بدأ بنشر عريضة تطالب بفرض عقوبات على إسرائيل متهمًا إياها

1 تغريدة كيندال جينز على تويتر، 2021/5/16: bit.ly/3AJD25R

2 حساب «دولة إسرائيل» على تويتر، 2021/5/16:bit.ly/3gl0IGj

3 Dua Lipa, Bella and Gigi Hadid linked with Hamas in 'appalling' NYT advert, Middle East Eye, 23/5/2021: bit.ly/3sgVX5l

بارتكاب جرائم فصل عنصري، ولكنه انتهى معتذرًا عن توصيف الأحداث بإبادة جماعية. وهو إلى حد ما شبيه ما حصل مع بيلا حديد، التي وقّعت ونشرت عريضة تطالب بتوضيح ما يحدث على أنه جريمة فصل عنصري يرتكبها نظام استعماري ضد الفلسطينيين.[1] لكن شدة الضغط والحملات الشرسة التي تعرضت لها شتت جهدها نحو الدفاع عن نفسها من سيل الاتهامات بمعاداة السامية ودعم الإرهاب وغيره، لتعيد توضيح موقفها، والتأكيد أنه لا يعني معاداة اليهود.

في كل الأحوال، ليس من المأمول أن يتجاوز تأثير هذه المواقف صفحات الإنترنت، إلا عندما تصبح هذه الجهود أكثر تنظيمًا وجماعية، وهو ما يتطلب مزيدًا من الجهود الفلسطينية الرسمية بالدرجة الأولى، أو شبه الرسمية لاستثمار هذه المواقف والبناء عليها، وترجمتها إلى مواقف مؤثرة على الأرض، كحملات المقاطعة الثقافية وجعلها أكثر ديمومة واستمرارًا، وتوجيهها نحو خدمة الرواية الفلسطينية في أوقات الهدوء كما في أوقات الحروب والتوتر. فلا تزال الجهود المبذولة، وإن كانت تبدي الآن نتائج أفضل، موسمية وغير مركزية.

خاتمة

أدى نشاط مشاهير الغرب المناصر لفلسطين، عبر وسائل الإعلام الاجتماعي، وبعيدًا عن رقابة وسائل الإعلام الرئيسية، إلى زيادة التأييد والتعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية في الغرب. لكن هذا التأييد لا يتجاوز غالبًا إطار التعاطف الإنساني مع الضحايا، ويتجه إلى حصر اللوم على الحكومة واليمين الإسرائيلي. وهذه المواقف مهمة، وهي تزداد مع الوقت كمًا ونوعًا، وتأثيرها ملموس. لكنها ما زالت لا تشكل جهدًا منظمًا يمكن الاستفادة منه على الأرض، كما أنها ليست مواقف جذرية، بل تتصف بالحذر والتعميم، بسبب شراسة الهجمات المضادة التي توجهها مؤسسات الاحتلال وجماعات الضغط على كل من يقف ضد جرائم «إسرائيل»، وغياب الدعم المقابل فلسطينيًا.

1 العريضة التي وقعتها ونشرتها بيلا حديد، موقع «ضد الأبارتهايد»: bit.ly/3oOwv7w

تفاعلات هبّة القدس داخل الحزب الديمقراطي الأميركي

آلاء سلامة

مقدّمة

تصاعدت حدة الانتقادات داخل الحزب الديمقراطي الأميركي للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، بعد أحداث حي الشيخ جراح في القدس، والعدوان الإسرائيلي على غزة، في 10 أيار/مايو 2021، وظهر انقسام واضح في أوساط الحزب الديمقراطي بعد أن نشر 28 نائبًا ديمقراطيًا في مجلس الشيوخ، يمثلون أكثر من نصف أعضائه، رسالة علنية، في 16 أيار/مايو 2021، انتقدوا فيها الممارسات الإسرائيلية، ودعوا الرئيس، جو بايدن، إلى تبني مواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل.[1]

وقالت أليكساندريا أوكاسيو-كورتيز، نائبة عن الحزب الديمقراطي، إن إسرائيل تدير «دولة فصل عنصري» وترتكب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان بحق الفلسطينيين، متهمةً الرئيس بايدن بتجاهل مأساة الفلسطينيين و«أخذ صف الاحتلال».[2] وهذا يطرح أسئلة حول أبعاد هذه التطورات داخل الحزب الديمقراطي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وحدود تأثيرها على سياسات إدارة بايدن ومواقفها الداعمة لإسرائيل؟

يشير ما سبق إلى تنامي دور التيارات اليسارية والليبرالية المعارضة للسياسات التقليدية الداعمة لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، وهو مسار بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي ولا يزال مستمرًا، ما سيفرض على الرئيس بايدن اتّخاذ مواقف أكثر توازنًا تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكن من دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيير جذري في سياساته الداعمة لإسرائيل، وبخاصة أن التيار التقليدي الداعم لإسرائيل لا يزال يشكل أغلبية في الحزب الديمقراطي والكونغرس الأميركي.

سياق التغيير

خلصت دراسة أمنون كافاري وغاي فريدمان (2021)[3]، التي حللت اتجاهات الرأي العام الأميركي تجاه إسرائيل، على مدار أكثر من سبعين عامًا، إلى أن التحول في دعم الرأي

1 السياسة الأميركية وإسرائيل: هل هناك تغيير؟، مركز الإمارات للسياسات، Bit.Ly/3axk7jh:2021/6/1

2 Gabe Friedman, Alexandria Ocasio-Cortez Calls Israel An Apartheid State, JTA, 16/5/2021: Bit.Ly/3nlscs1

3 عبد السلام رزاق، اتجاهات الرأي العام الأميركي تجاه إسرائيل: من التوافق إلى الانقسام، مركز الجزيرة للدراسات، bit.ly/3mGG2vf :2021/11/15

العام الأميركي لإسرائيل بدأ منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولا يزال مستمرًا. فطوال العقود الأربعة السابقة كان الدعم الأميركي لإسرائيل مسألة بدهية محسومة، ولا تحتاج إلى نقاش سياسي.

وأرجعت الدراسة أسباب هذا التحول إلى الانقسام السياسي بين الديمقراطيين والجمهوريين، الذي حول الدعم الأميركي لإسرائيل إلى قضية سياسية وأيديولوجية، ونقل الانقسام إلى الرأي العام الأميركي. فحتى العام 1989، لم يكن هناك فارق ذو قيمة إحصائية بين موقف الحزبين الديمقراطي والجمهوري في دعم إسرائيل، بينما وصل الفارق إلى 13% العام 2009، وارتفع إلى 20% العام 2019. ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة ضد الفلسطينيين، ودعم الديمقراطيين لاستقلال الدولة الفلسطينية.

وقد أظهرت نتائج استطلاع نفذه مركز جالوب الأميركي، في آذار/مارس 2021، أن 80% من الجمهوريين متعاطفون مع إسرائيل، مقابل 10% فقط أبدوا تعاطفهم مع الفلسطينيين، في حين تعاطف 43% من الديمقراطيين مع إسرائيل مقابل 38% مع الفلسطينيين. وقال 67% من الجمهوريين أن الجهة التي يجب أن يمارس عليها الضغط هي الفلسطينيون، مقارنة مع ما نسبته 29% من الديمقراطيين، بينما أيد 53% من الديمقراطيين توجيه الضغط على إسرائيل مقابل 17% من الجمهوريين. وأيد 67% من الديمقراطيين إقامة دولة فلسطينية مقابل 38% من الجمهوريين، وعارض ذلك 50% من الجمهوريين مقابل 22% من الديمقراطيين.[1]

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى عاملين رئيسيين ساهما في دور كبير في تعزيز هذا الانقسام:

العامل الأول: تنامي دور التيار التقدمي، الذي تشكل في الكونغرس الأميركي رسميًا تحت مسمّى «تجمع الديمقراطيين التقدميين» برئاسة السيناتور بيرني ساندرز، في العام 1991، وضم 20 نائبًا جميعهم من الديمقراطيين، وارتفع عدد أعضائه إلى 96، العام 2008، ويضم حاليًا 91 نائبًا ديمقراطيًا.

نجح التيار التقدمي في تشكيل قواعد صلبة، وبخاصة في أوساط الشباب والأقليات العرقية والدينية، بناء على مناصرته لقضايا إنسانية تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق المدنية.[2] ومن هذا المنطلق، يرى أنصار هذا التيار أن هناك صلة بين حقوق الفلسطينيين

1 Lydia Saad, American Still Favor Israel While Warming to Palestinians: Gall up website, 19/3/2021: bit.ly/32rqkgY

2 التيار التقدمي الأميركي أقل دعمًا لإسرائيل، فمن هو؟ عربي بوست، 2021/5/20: bit.ly/3EFNj4G

والصراع في المنطقة، وبين قضايا مثل وحشية الشرطة في التعامل مع الأميركيين من أصل أفريقي، ومعاملة القوى الاستعمارية للشعوب الأصلية.[1]

ويعد ساندرز من أبرز المنتقدين للاستيطان الإسرائيلي؛ حيث طالب العام 2020، بوقف الدعم الأميركي لإسرائيل إذا ما أقدمت على ضم الضفة الغربية.[2] وقد تحدث صراحة عن مخاوف الفلسطينيين ومعاناتهم تحت الاحتلال الإسرائيلي، خلال مناظرته الأولى مع هيلاري كلينتون؛ منافسته للترشح للانتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي العام 2016، وكسر بذلك «قاعدة راسخة» بأن الحديث عن معاناة الفلسطينيين قضية خاسرة للساسة الساعين إلى المناصب العليا.[3]

كما وصل ساندرز إلى المرحلة الأخيرة من الانتخابات التمهيدية العام 2020، ولكنه تنازل لمنافسه بايدن. ولذلك، عكس البرنامج الانتخابي لبايدن، إلى حد بعيد، مواقف التيار اليساري، وأصبح خطاب الحقوق المدنية يستخدم في خطابه حول قضايا إسرائيل الداخلية، كما في حالة فلسطينيي الـ 48.[4]

العامل الثاني: التغيرات البنيوية داخل الحزب الديمقراطي، وبروز دور الأقليات العرقية والدينية، وخاصة حركة «حياة السود مهمة»، التي أعادت التأكيد على أهمية الحريات المدنية في أوساط التقدميين الأميركيين، وأثرت بشكل خاص على الفئات الشابة في الحزب؛ حيث أصبحت أكثر ميلًا نحو اليسار. ويعبر شعار «حياة الفلسطينيين مهمة» الذي تبنته الحركة عن مضمون هذا التغيير؛ إذ أصبح من الصعب على التقدميين أن يدّعوا معارضة التمييز وعنف الدولة في بلادهم، بينما يغضون الطرف عن الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.[5]

ومن المؤشرات المهمة على تنامي دور الأقليات العرقية في الحياة السياسية الأميركية، أن نسبة تمثيل السود واللاتينيين والآسيويين والأميركيين الأصليين في غرفتي الكونغرس، وصلت إلى 23% العام 2021، مقارنة بنسبة 11% قبل عقدين، وحوالي 1% العام 1945.[6]

1 نيويورك تايمز تكشف عن تصاعد التوتر داخل الحزب الديمقراطي بشأن إسرائيل، الجزير مباشر، 2021/5/15: bit.ly/3rODm1l

2 Bernie Sanders On Israel And Palestine, Feelthebern, 2020: Bit.Ly/3ayqein

3 أنتوني زورتشر، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: تحول «مزلزل» في سياسات الحزب الديمقراطي الأميركي تجاه القضية الفلسطينية، بي بي سي عربي، 2021/5/22: bbc.in/318Of43

4 هشام هيلبير، خسارة معركة السردية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2021/6/2: bit.ly/38eNPMB

5 المصدر السابق.

6 أنتوني زورتشر، مصدر سابق.

موقف إدارة بايدن

على الرغم من تحرك بايدن ودعوته لخفض التصعيد، وإجرائه اتصالات مكثفة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ودول عربية، فإن موقفه كان داعمًا لإسرائيل. ومن مؤشرات ذلك تعطيله أربع محاولات لمناقشة تطورات العدوان الإسرائيلي في مجلس الأمن، بذريعة أن هذا يؤثر على مساعي واشنطن الديبلوماسية الهادئة للتوصل إلى تهدئة عبر قنوات خاصة، إضافة إلى توفيره الغطاء للعدوان الإسرائيلي بذريعة «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، ومنح نتنياهو مساحة للمناورة وشن هجمات قوية ضد فصائل المقاومة في قطاع غزة.[1]

ولكن هذه المقاربة تغيرت مع دخول العدوان الإسرائيلي أسبوعه الثاني، والضغوط الكبيرة التي واجهها بايدن من حزبه، حتى من أكثر داعمي إسرائيل تشددًا، مثل السيناتور بوب مينديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، الذي أبدى انزعاجه من العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، وأيّده في ذلك تشاك شومر، زعيم الأغلبية في مجلس النواب عن الحزب الديمقراطي، الذي يعد أيضًا أحد المدافعين التقليديين عن إسرائيل.[2] كما وجه أكثر من 500 موظف في إدارة بايدن رسالة مفتوحة للرئيس يطالبونه فيها باتباع مقاربة أكثر توازنًا حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[3]

رد فعل التيار التقدمي

جاءت الانتقادات الأكثر حدة لإدارة بايدن من النواب المحسوبين على التيار التقدمي في الكونغرس الأميركي، وفي مقدمتهم ساندرز، الذي دعا إدارة بايدن، في مقالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز، في 14 أيار/مايو 2021، إلى تبنى النهج القائم على حقوق الإنسان في النظر إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتقييد المساعدات الأميركية لإسرائيل.[4]

وقدمت النائبة بيتى مكولوم، في 15 نيسان/أبريل 2021، وبتأييد أكثر من عشرة أعضاء

1 كيف تعاملت إدارة بايدن مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؟» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/5/27: Bit.Ly/3dy30us

2 Andrew Desiderio, Democrats Embrace A Tougher Tack Toward Israel As Violence Flares, Politico 15/5/2021: Politi.Co/3eqebsj

3 توماس فريدمان: الصراع في الشرق الأوسط يهدد بتفجير المنطقة والحزب الديمقراطي، الجزيرة نت، 2021/5/27: bit.ly/347Hv7B

4 Bernie Sanders, Bernie Sanders: The U.S. Must Stop Being An Apologist For The Netanyahu Government, The New York Times, 14/5/2021: Nyti.Ms/3aqkadg

في الكونغرس وبعض المنظمات الليبرالية، أبرزها منظمة جي ستريت اليهودية، مشروع قرار بتقييد المساعدات الأميركية لإسرائيل، بهدف ضمان عدم استخدام تلك الأموال في انتهاكات حقوق الفلسطينيين.[1]

كما نشر 28 نائبًا ديمقراطيًا في مجلس الشيوخ رسالة علنية، في 16 أيار/مايو 2021، انتقدوا فيها الممارسات الإسرائيلية، ودعوا الرئيس بايدن إلى تبني مواقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل.[2]

وطالبت النائبة رشيدة طليب، الرئيس بايدن، خلال زيارته لولاية ميشيغان التي تمثلها، في 18 أيار/مايو 2021، «بضرورة فعل المزيد لمنع إسرائيل من قصف غزة».[3]

واتهمت النائبة كورتيز، إسرائيل بارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان بحق الفلسطينيين، وإدارة «دولة فصل عنصري». وقدمت مع ستة من زملائها التقدميين، في 19 أيار/مايو 2021، مشروع قرار بوقف بيع أسلحة دقيقة التوجيه، أقرها بايدن بقيمة 735 مليون دولار لإسرائيل.[4]

كما سارع إلى إرسال أنتوني بلينكن، وزير الخارجية، إلى المنطقة، من أجل تهدئة الأوضاع، وقام بتشديد الضغط على نتنياهو لقبول الوساطة المصرية ووقف العدوان.[5]

اتجاهات الرأي الأميركي بعد العدوان على غزة

أظهرت نتائج استطلاعات للرأي، أجري بين 15-17 أيار/مايو 2021، أن 38.5% من الديمقراطيين يحمّلون المسؤولية لإسرائيل مقابل 15.5% حمّلوا المسؤولية للفلسطينيين، في حين حمل 42% من الجمهوريين المسؤولية للفلسطينيين مقابل 12.5% لإسرائيل.[6]

وكشف استطلاع رأي للناخبين الأميركيين اليهود، في تموز 2021،[7] أن 43% منهم يوافقون

1 Jillian Kestler-D'amours And Joseph Stepansky, In Washington, A Debate Grows Over Conditioning Aid To Israel, Aljazeera, 6/5/2021: bit.ly/3MuCMh2

2 «السياسة الأميركية وإسرائيل، مصدر سابق.

3 Gabe Friedman, Ibid.

4 نواب ديمقراطيون يسعون لمنع صفقة بيع أسلحة لإسرائيل بقيمة 735 مليون دولار، يورونيوز، 2021/5/20: Bit.Ly/3a4ln9l

5 بايدن يوفد بلينكن إلى الشرق الأوسط لدعم التهدئة في غزة»، الشرق الأوسط، 2021/5/24: Bit.Ly/3asb4dl

6 Trafalgar Group. "Nationwide Issues Survey", The Trafalgar Group, May 2021: bit.ly/3196Gph

7 رون كامبياس، استطلاع رأي: ربع اليهود الأميركيين يعتبرون إسرائيل «دولة أبرتهايد»، «تايمز أوف إسرائيل»، 2021/7/15: bit.ly/32Ac31p

على أن معاملة إسرائيل للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة، واتفق 25% منهم مع عبارة «إسرائيل دولة أبارتهايد»، ووافق 22% على أن «إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين». وتبين أن 9% من الناخبين اليهود يوافقون على عبارة «ليس لإسرائيل الحق في الوجود»، الأمر الذي اعتبر نتائج صادمة من قبل المنظمات اليهودية التي تسعى إلى برهنة أن إسرائيل عنصر مركزي في الهوية اليهودية.

ومن جهة أخرى، أظهر استطلاع للرأي، أجري في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021،[1] انخفاضًا حادًا في دعم المسيحيين الإنجيليين الشباب لإسرائيل؛ إذ قال 33.6% من المستطلعين إنهم يدعمون إسرائيل مقابل 24.3% يدعمون الفلسطينيين، بينما قال 42.2% إنهم لا يدعمون أي طرف. كما أيد 45% من المستطلعين قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، مقابل 20.5% معارضين. وهذا يعد تحولًا كبيرًا مقارنة بنتائج استطلاع أجري في العام 2018؛ حيث كانت نسبة المؤيدين لإسرائيل 75%.

أبعاد التحول

يشير ما سبق إلى أن ديناميات الانقسام في أوساط النخب السياسية الأميركية، وكذلك الجمهور الأميركي، حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويطال تأثيرها الحزب الديمقراطي، واليهود الأميركيين، والإنجيليين الذين يمثلون نحو 25% من الناخبين الأميركيين، وتعتبرهم إسرائيل العمود الفقري لدعمها في الولايات المتحدة.

وقد حذر توماس فريدمان، الكاتب والصحافي الأميركي، من أن الصراع في الشرق الأوسط يهدد بتفجير المنطقة والحزب الديمقراطي الأميركي، وكل المنظمات والكنائس اليهودية في الولايات المتحدة، وأرجع ذلك إلى غياب الأمل في إمكانية قيام دولتين منفصلتين.[2]

ونشر السفير دينس روس، المعروف بدعمه الكامل لإسرائيل، مقالًا بعنوان «ما الذي يجدر بإسرائيل فعله للصمود في وجه رياح المشهد الأميركي الجديد؟»، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قال فيه إن إسرائيل «لم تعد قضية يجمع عليها الحزبان الديمقراطي والجمهوري»؛ لذلك فإن تقرب إسرائيل من الديمقراطيين، بمن فيهم بعض التقدميين، بات «أمرًا حيويًا»، إلى جانب عدم إلغاء إمكانية تطبيق حل الدولتين.[3]

1 جيكوب ماغيد، استطلاع رأي: انخفاض حاد في دعم إسرائيل في صفوف المسيحيين الإنجيليين الشباب، «تايمز أوف إسرائيل»، 2021/5/26: bit.ly/3pDDksC

2 توماس فريدمان، مصدر سابق.

3 دينس روس، ما الذي يجدر بإسرائيل فعله للصمود في وجه رياح المشهد الأميركي الجديد، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2021/11/29: bit.ly/32MlJW7

ويرى الكاتب هشام هيلبير أن تنامي نفوذ اليمين المتطرف في السياسات الإسرائيلية، سيؤدي إلى تفاقم الانقسامات بين إسرائيل واليسار الأميركي.[1]

ولكن، على الرغم من أهمية هذه التحولات بالنسبة للفلسطينيين، ينبغي الحذر من المبالغة في تقدير حجم نتائجها وتأثيرها على السياسات الأميركية الرسمية تجاه إسرائيل على المدى القريب؛ لأن حجم التأييد والدعم لإسرائيل لا يزال قويًا، حتى داخل الحزب الديمقراطي نفسه، كما تشير استطلاعات الرأي، علاوة على أن هناك تباينًا بين المنتمين للتيار الديمقراطي حول الموقف من إسرائيل، وغالبيتهم لا يتبنون موقفًا معاديًا لإسرائيل، وإنما يوجهون لها انتقادات من منظور قيمهم الليبرالية. كما أن التيار التقدمي لا يزال يمثل أقلية داخل الحزب الديمقراطي والنظام السياسي الأميركي، مقارنة بالأغلبية الداعمة تقليديًا لإسرائيل من الحزبين.

خاتمة

لا شك أن تفاعلات هبة القدس والعدوان الإسرائيلي على غزة، قد ساهمت في تعزيز الانقسام داخل الحزب الديمقراطي حول الموقف من إسرائيل وسياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني، وعمقت الشرخ بين إدارة بايدن وقواعد الحزب الديمقراطي والتيار التقدمي، حول قضية لم تكن ضمن أولوياته، ولكنها اضطرته للتدخل بكثافة من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على غزة.

ولكن ذلك، على أهميته، لم يؤدِّ إلى تغيير جوهري في سياسات إدارة بايدن الداعمة لإسرائيل، أو خطوات عملية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن غير المتوقع أن يحدث هذا التغيير في المدى القريب، بسبب وجود أغلبية داعمة لإسرائيل في قيادة الحزب الديمقراطي والكونغرس الأميركي.

ومع ذلك، فان بايدن سيكون مضطرًا لتبني مواقف أكثر توازنًا تجاه قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأنه بحاجة إلى دعم التيار التقدمي لتمرير أجندته التشريعية في الكونغرس، ويخشى من أن يؤدي تفاقم الانقسامات داخل حزبه إلى خسارته في الانتخابات النيابية التكميلية.

ولهذا، من المتوقع أن يلجأ إلى التشديد اللفظي على خطاب الحقوق المدنية، بما في ذلك

1 هشام هيلبير، مصدر سابق.

تأكيده على حل الدولتين، وانتقاده للاستيطان، إلى جانب مواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة، وربما إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، والأهم من ذلك، تكثيف التعاون مع أطراف إقليمية ودولية من أجل الحفاظ على الهدوء، ومنع التصعيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أزمة سد النهضة .. سياسة الأمر الواقع الإثيوبية

ياسمين لولو

مقدمة

عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في 8 تموز/يوليو 2021، جلسة طارئة بمشاركة سامح شكري، وزير الخارجية المصري، ومريم الصادق المهدي، وزيرة الخارجية السودانية؛ للنظر في التطورات المتعلقة بالقرار الأحادي لإثيوبيا للشروع في المرحلة الثانية من ملء سد النهضة[1]، في الوقت الذي ترفض فيه إثيوبيا كافة الوساطات الدولية في قضية السد. وأعاد مجلس الأمن القضية إلى الاتحاد الأفريقي، داعيًا الدول الثلاث، إثيوبيا ومصر والسودان، إلى المضي في مسار التفاوض، ما يثير تساؤلًا حول تداعيات وأبعاد الرفض الإثيوبي للتدخل الدولي في قضية سد النهضة.

في ظل انعدام قوانين ملزمة على المستوى الدولي، ستبقى القضية رهينة قدرة وامتلاك كل طرف من أوراق ضغط، تجبر الآخر على قبول حل وسط بتدخل دولي أو إقليمي، ومع احتمال توجه الأطراف المتنازعة إلى الخيار العسكري، إلا أن سيناريو الأمر الواقع الذي تفرضه إثيوبيا على مصر والسودان هو المرجح، لِما تحظى به من دعم مالي وعسكري غير محدود من حلفائها يضمن لها الاستمرار بكل قوة لتنفيذ خطط بناء السد.

أزمة سد النهضة ما بين (2011-2021)

بدأت إثيوبيا بناء سد النهضة في نيسان/أبريل 2011 على مجرى النيل الأزرق في ولاية شنقول قماز بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية[2]، ويعدّ السد بالنسبة إليها مشروعًا طموحًا للطاقة الكهرومائية؛ إذ يهدف إلى تغطية احتياجات 60% من المنازل الإثيوبية من الكهرباء الذين ما زالوا خارج نطاق شبكة الكهرباء، وكذلك إلى تصدير الكهرباء إلى البلدان المجاورة؛ إذ يُتوقع أن يكون السد أكبر محطة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا وسابع أكبر محطة في العالم.[3]

1 اجتماع لمجلس الأمن حول سد النهضة ومشروع قرار تونسي لتسوية النزاع، فرانس 24، 2021/7/8: bit.ly/3izZR4S

2 سد النهضة .. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، الجزيرة نت، 2021/6/24: bit.ly/3yYTLSo

3 سد النهضة، برنامج «المسافة صفر»، قناة الجزيرة، 2018/3/25: bit.ly/3yNoH7o

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت دولتا المصب لنهر النيل، مصر والسودان، جولات التفاوض مع دولة المنبع إثيوبيا، وذلك لرفضهما الإجراءات الإثيوبية في التعامل مع سد النهضة، ودارت معظم المفاوضات حول الجدول الزمني، وسرعة ملء السد، وكيفية تخفيف أثر الجفاف الذي سيؤثر على مصر خصوصًا، بسبب نقص حصتها من مياه النيل.

وفي أيلول/سبتمبر 2011، اتفقت مصر وإثيوبيا على تشكيل لجنة دولية تدرس آثار بناء السد، ولكن المفاوضات توقفت في العام 2013 بعد رفض مصر تشكيل لجنة فنية للسد دون خبراء أجانب، لتعود وتستأنف المفاوضات مرة أخرى في حزيران/يونيو 2014، وصولًا إلى وثيقة (إعلان مبادئ سد النهضة) التي وقعت في آذار/مارس 2015 بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس السوداني السابق عمر البشير (1989-2019) ورئيس وزراء إثيوبيا السابق هايلي ديسالين (2012-2018) في العاصمة السودانية الخرطوم، وتضمنت الوثيقة 15 مبدأً أساسيًا للتعامل مع السد، من أهمها عدم التسبب في ضرر ذي شأن لإحدى الدول، والتعاون على أساس التفاهم المشترك وحسن النوايا، والاستخدام المنصف والمناسب للموارد المائية للدول الثلاث، وأمان السد من خلال تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.[1]

وفي كانون الثاني/يناير 2018، أعلن ديسالين رفض بلاده مقترحًا مصريًا لتحكيم البنك الدولي في قضية سد النهضة[2]، لتعلن بعد ذلك وزارة الري المصرية في أيلول/سبتمبر 2019 تعثر مفاوضات وزراء الري للدول الثلاث، والفشل في الوصول إلى اتفاق لعدم تطرق الاجتماع إلى الجوانب الفنية.

ولعبت الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب (2017-2021) دورًا في الوساطة بين الدول الثلاث في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبعد مفاوضات طويلة انتهى الأمر برفض إثيوبيا التوقيع على صيغة الاتفاق الذي أعدته واشنطن بالتعاون مع البنك الدولي ووزارة الخزانة الأميركية، وتضمن الاتفاق ملء السد على مراحل وإجراءات محددة للتعامل مع حالات الجفاف، وكذلك قواعد التشغيل طويلة الأمد.[3]

ودخل الاتحاد الأفريقي على الخط؛ إذ رعى الاتحاد برئاسة جنوب أفريقيا المفاوضات في آب/أغسطس 2020، وأعلنت بعدها القاهرة عدم وجود توافق حول منهجية استكمال

1 انظر: نص إعلان المبادئ حول مشروع سد النهضة، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، 2017/9/13: bit.ly/2ViPDxY

2 سد النهضة .. تطورات الأزمة وسيناريوهات الحل، مصدر سابق.

3 بيان لوزارة الخارجية المصرية، الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على فيسبوك، 2020/1/15: bit.ly/3jNBen3

المفاوضات، ولحق ذلك قرار سوداني بتعليق المشاركة حتى إشعار آخر، لتعود وتُستأنف المفاوضات مرة أخرى في نيسان/أبريل 2021 بدعوة من الكونغو الديمقراطية بصفتها رئيس الاتحاد الإفريقي، التي عرفت بمفاوضات كنشاسا، لكنها لم تحقق مجددًا أي تقدم؛ بسبب رفض إثيوبيا مقترح قدمته السودان وأيدته مصر بتشكيل رباعية دولية للتوسط بين أطراف الأزمة، تضم كلًا من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحادين الأوروبي والأفريقي.

وبعد رفض إثيوبيا كافة الوساطات الدولية، رُفعت قضية السد إلى مجلس الأمن، في تموز/يوليو 2021، الذي أعاد القضية إلى الاتحاد الأفريقي، بوصفه المكان الأنسب لمعالجة هذا النزاع»[1]، وسط موافقة عدد من أعضاء المجلس لهذا القرار ممن تربطهم بإثيوبيا علاقات ومصالح كبرى، ومن أهمهم الصين التي منحت إثيوبيا مليار دولار لبناء خطوط السد.[2]

لماذا ترفض إثيوبيا التدخل الدولي؟

تتعامل إثيوبيا مع سد النهضة على أنه شأن إثيوبي إستراتيجي لا يقبل التنازل؛ إذ رفضت كل الوساطات الدولية لأسباب عدة: منها ما يتعلق بالاتفاقيات التاريخية لمياه النيل التي نصت على عدم المساس بحقوق مصر من المياه، لا سيما اتفاقيتا روما العام 1891 ومياه النيل العام 1959، بين مصر والسودان، ويستند كل من القاهرة والخرطوم إلى هذه الاتفاقيات في تدويلهما للقضية إلى مجلس الأمن، وكذلك إلى القوانين والأعراف الدولية التي تحكم المشروعات المقامة على الأحواض المشتركة للأنهار الدولية.[3]

وترفض إثيوبيا هذه التحركات انطلاقًا من عدم اعترافها بالاتفاقيات التاريخية لمياه النيل كونها لم تكن طرفًا فيها، وترى بأنها اتفاقيات وضعتها الدول المستعمِرة للمنطقة آنذاك، إضافة إلى أنها تعدّ تدويل القضية غير مجدٍ وبعيد عن صلاحية مجلس الأمن، فإثيوبيا تتعامل مع السد باعتباره مشروعًا تنمويًا لا يندرج تحت تفويض مجلس الأمن، وهي قضية لا تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي لا تتطلب انعقاد المجلس.[4]

وتتخوف من أن يؤدي تدخل الوسطاء الدوليين إلى تعقيد الأزمة، والانخراط في مفاوضات تنتهي بتقديم التنازلات بسبب الضغوط الدولية؛ لذلك ترفض أي وساطة خارج الاتحاد

1 الجلسة الكاملة لمجلس الأمن الدولي بشأن أزمة سد النهضة، قناة تن على يوتيوب، 2021/7/9: bit.ly/3jKIXSy

2 إبراهيم عثمان، دوافع اقتصادية وجيوسياسية وراء موقف روسيا والصين من سد النهضة، العربي الجديد، 2021/8/10: bit.ly/3kY6RJP

3 خطاب محمد عبد العاطي، ووزير الموارد المائية والري المصري، الموجه إلى نظيره الإثيوبي سيليشي بيكيلي، صفحة المتحدث الرسمي لوزارة الموارد المائية والري المصرية على الفيسبوك، 2021/7/5: bit.ly/38Ee0t8

4 تغريدة لوزارة الخارجية الإثيوبية، حساب وزارة الخارجية الإثيوبية على تويتر، 2021/6/25: bit.ly/37Rhx6N

الأفريقي الذي قد يُنظر إليه من قبل مصر والسودان بأنه منحاز لإثيوبيا باعتبارها دولة المقر للاتحاد، بينما تتمسك مصر والسودان باقتراح الخرطوم تشكيل رباعية دولية للوساطة، وتراهنان على ضغط الأطراف الدولية لإجبار إثيوبيا على التوقيع على اتفاق ملزم.

في المقابل، تحاول مصر والسودان استغلال ما تمر به إثيوبيا من صراعات داخلية وعلى حدودها، فقضية إقليم تيغراي الذي يقع شمالي إثيوبيا تُلقي بظلالها من وقت إلى آخر على الساحة الدولية، وتُعرّض إثيوبيا لإدانات من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يهدد مصالحها العليا، فمنذ صعود آبي أحمد وتوليه منصب رئيس الوزراء في آذار/مارس 2018، شهد الإقليم صراعًا مسلحًا بين الحكومة وجبهة تحرير تيغراي التي هيمنت على الحياة السياسية في إثيوبيا لنحو ثلاثة عقود، ومع تولي آبي أحمد منصبه رفضت الجبهة الانضمام إلى الحزب الحاكم، وأجرت انتخابات منفصلة عنه، وشكلت حكومة لها في تحدٍ للحكومة المركزية في أديس أبابا، وتصف واشنطن ما تقوم به حكومة آبي أحمد في إقليم تيغراي بـ»التطهير العرقي»، وهو ما دفعها إلى تعليق المساعدات المقدمة إلى إثيوبيا، بما يشمل معظم البرامج في قطاع الأمن.[1]

يُضاف إلى ذلك ما تشهده الحدود الإثيوبية من اشتباكات مسلحة بين الجيشين الإثيوبي والسوداني؛ إذ يدور النزاع بينهما حول منطقة «الفشقة»؛ حيث يلتقي شمال غرب منطقة أمهرة الإثيوبية بولاية القضارف السودانية[2]، ويعدّها الطرفان أرضًا ملكًا له لا تقبل التنازل.

وعليه، تحاول مصر والسودان استغلال هذه العوامل لتكثيف الضغوط الدولية على إثيوبيا، وإجبارها على التوصل إلى اتفاق ملزم في أزمة سد النهضة.

سيناريوهات حل الأزمة

السيناريو الأول: الخيار العسكري

قال سامح شكري، وزير الخارجية المصري، عند سؤاله عن موقف مصر من إجراءات إثيوبيا في التعامل مع سد النهضة، إن «مصر لن تتهاون في الدفاع عن مصالح شعبها»[3]، في تلميح إلى لجوء مصر إلى الخيار العسكري، وإن لم يتم التعبير عنه صراحةً.

1 الشافعي أبتدون، أزمة إقليم تيغراي: تبعاتها المحلية وتداعياتها الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021/7/15: bit.ly/3xUSZVb

2 أليكس دي وال، إثيوبيا والسودان: لماذا تتنازعان على منطقة الفشقة؟، بي بي سي عربي، 2021/1/4: bbc.in/2UlJKQ2

3 وزير الخارجية سامح شكري: مصر سترد على أي تصرف غير مسؤول من الجانب الإثيوبي، برنامج «كلمة أخيرة» قناة أون، 2021/4/7: bit.ly/2W4jr1k

يحتل الجيش المصري المرتبة 13 عالميًا في قائمة أقوى جيوش العالم للعام 2021، في تقدم كبير وواضح على الجيش الإثيوبي الذي يحتل المرتبة 60 عالميًا من بين 140 دولة[1]، وبالتالي، فإن دخول مصر في مواجهة عسكرية مع إثيوبيا قد يكون حاسمًا وفاصلًا.

ولكن على الرغم من التفوق العسكري لمصر إلا أن إثيوبيا تتمتع بدعم عسكري لا محدود من إسرائيل التي قدمت لها، مؤخرًا، نظام صواريخ مضاد للطائرات، ونظامًا عسكريًا يحمي السد من أي هجوم جوي، إضافة إلى تعزيزات عسكرية ميدانية، وهو ما يفسر انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي بصفة عضو مراقب، بعدما قدّم أدماسو الالي، السفير الإسرائيلي لدى إثيوبيا، أوراق اعتمادها كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي.[2]

ولعل ما يُضعف التوجه المصري للحل العسكري أن حليفتها الأكبر في المنطقة العربية دولة الإمارات العربية المتحدة، تقف إلى جانب خصمها إثيوبيا، وبدعم قوي من إسرائيل تحت مظلة الاستثمارات والعلاقات، إضافة إلى توقيع الإمارات وإثيوبيا مذكرة تفاهم في العام 2019 لتعزيز التعاون في المجالات العسكرية والدفاعية بين البلدين.[3]

ولكن من الناحية العملية، فقد الخيار العسكري وزنه التكتيكي بعدما أعلنت إثيوبيا عن الملء الثاني لخزانات السد، وتخزينه حوالي 8 مليار متر مكعب من المياه، الأمر الذي يعني أن أي ضربة عسكرية ضد السد ستؤدي إلى تدفق المياه إلى بحيرة سد الروصيرص السوداني، وما يعنيه ذلك من غرق المدن والقرى الواقعة على شاطئ النيل الأزرق.[4]

وبالتالي، فإن عواقب الحل العسكري ستكون كارثية على أطراف الأزمة بتفاوتها، وهو ما لا تؤيده القوى الدولية التي لها مصالح كبيرة في القرن الأفريقي، وستكون له تداعيات كارثية في مسائل الهجرة والهشاشة الأمنية، لذلك فهي تدفع نحو اتفاق يرضي أطراف الأزمة.

السيناريو الثاني: الحل السياسي

على الرغم من استمرار مفاوضات سد النهضة عقدًا من الزمن، مرت خلالها بحالات مد وجزر كثيرة، إلا أنه كثيرًا ما يتم التعويل عليه كطريق للوصول إلى حل الأزمة. ومع دخول الجزائر على خط التفاوض بدأت تعود بوادر أمل بالتوصل إلى اتفاق يُرضي الأطراف

1 مقارنة بين الجيش المصري ونظيره الإثيوبي وفق إحصائية 2021، سي أن أن بالعربية، 2021/4/8: cnn.it/2VUiKHU

2 بعد قبول إسرائيل عضوًا مراقبًا .. الجزائر تحذر من تصرفات قد تؤدي إلى تقسيم الاتحاد الأفريقي، الجزيرة نت، 2021/8/9: bit.ly/3CPw9Cd

3 إحسان الفقيه، هل تخسر الإمارات حلفاءها بسبب دعمها لإثيوبيا؟ وكالة الأناضول، 2020/12/2: bit.ly/38KprQ8

4 محمود سامي، تداعيات خطيرة .. سيناريو افتراضي يشرح أبعاد ضرب سد النهضة، الجزيرة نت، 2021/7/8: bit.ly/3spLMuY

المتنازعة؛ إذ أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن مبادرة جزائرية بخصوص سد النهضة، في آب/أغسطس 2021، مشيرًا إلى أن الوساطة الجزائرية ستنجح لأنها خالية من الأطماع والحسابات الضيقة.[1]

ورحبت وزيرة الخارجية السودانية بالمبادرة الجزائرية، موضحة أن بلادها تسعى للوصول إلى حل ديبلوماسي لهذه الأزمة سد النهضة، ومشددة على ضرورة الاتفاق القانوني الملزم بشأن تعبئة السد وتشغيله.[2]

وبغض النظر عن نجاح المبادرة الجزائرية من عدمه، فإن الظروف العالمية والإقليمية تشكل ضغطًا على أطراف الأزمة، بما في ذلك إثيوبيا، للتوصل إلى اتفاق ملزم لحل الأزمة.

يبدو أن خيار الحل السياسي أقل تكلفة من الخيار العسكري، فاحتكام الدول الثلاث إلى اتفاق قانوني ملزم يجعلها تحترم بنود الاتفاق، ولا تستطيع تجاوزه.

السيناريو الثالث: فرض الأمر الواقع

تعتمد إثيوبيا منذ انطلاق التفاوض بينها، وبين مصر والسودان، إستراتيجية التسويف والسعي لشراء الوقت؛ تمهيدًا لفرض الأمر الواقع مع اكتمال بناء السد، ويتأكد ذلك بعد قيامها بالملء الثاني للسد دون إبرام اتفاق ملزم مع مصر والسودان، ودون رقابة دولية.

ومؤخرًا، أعلنت الحكومة الإثيوبية الانتهاء من التعبئة الثانية للسد، وتجاوز الماء لقمته[3]، وبعد هذه العملية سيكون على إثيوبيا استكمال بناء السد كما هو مخطط له لينتهي في العام 2022.

خاتمة

ستصبح أوراق الحل السياسي أكثر صعوبة مع انتهاء الملء الثاني لسد النهضة، وفوات أوان الخيار العسكري.

وفي ظل محدودية الفرص وانعدام قوانين ملزمة على المستويين الأفريقي والدولي، سيكون على مصر والسودان الامتثال لسياسة الأمر الواقع التي تفرضه إثيوبيا عليهما، وعليه يبقى سيناريو فرض الأمر الواقع هو الأكثر ترجيحًا في مسار أزمة سد النهضة.

1 سليم. ف، مبادرة سد النهضة جزائرية خالصة وستنجح لأن النوايا صادقة، آخر ساعة (جريدة الشرق الجزائري)، 2021/8/18: bit.ly/3kvDJuy

2 رئيس مجلس السيادة يلتقي وزير الخارجية الجزائرية، وكالة السودان للأنباء، 2021/8/5: bit.ly/3mcdZo9

3 تغريدة لسيليشي بقلي، وزير الري الإثيوبي، حساب إثيوبيا بالعربي على تويتر، 2021/7/19: bit.ly/3jZ0Tbg

قرارات سعيّد في تونس .. نظام رئاسي وانتخابات جديدة؟

فؤاد بنات

مقدّمة

كلّف الرئيس التونسي قيس سعيّد، يوم 29 أيلول/سبتمبر 2021، نجلاء بودن بتشكيل حكومة جديدة، لتكون أول امرأة في تاريخ تونس تتولى هذا المنصب؛ وذلك بعد سلسلة قرارات أصدرها الرئيس بعد تعمق الأزمة الصحية والاقتصادية والسياسية في البلاد حتى خرجت الاحتجاجات إلى الشارع.

لقد تراجعت الاحتجاجات على قرارات سعيّد، وتزايدت شعبيته على حساب حركة النهضة؛ حيث أظهرت نتائج استطلاع أنجزته مؤسسة «سيغما كونساي» لسبر الآراء، وجريدة المغرب اليومية، في 19 أيلول/سبتمبر 2021، حيازة سعيد على 90% من نوايا التصويت، في حين تراجعت شعبية «النهضة» إلى نسب غير مسبوقة.[1]

وحصل سعيّد على دعم عربي ودولي لقراراته ولأهمية وجود مسار سياسي جديد، ودعم شعبي، وبخاصة بعد ملاحقة ما يعتقد على نحو واسع، أنّهم من المرتشين والفاسدين.

من المتوقع استقرار الحكومة؛ إذ يتضح من تكليف نجلاء بودن تشكيلها، أنها ستكون حكومة كفاءات (غير حزبية)، وستُدعم من رئاسة الجمهورية؛ كون الرئيس من شكلها، وسيتحمل وزر النجاح أو الفشل، ويبدو السيناريو الأرجح تعزز صلاحيات الرئيس، وتعزيز النظام الرئاسي، وقبول مختلف أطراف المشهد السياسي بالاتجاه نحو مرحلة جديدة تتضمن انتخابات تديرها حكومة بودن.

قرارات سعيّد ودوافع الحدث

أصدر الرئيس سعيد مرسومًا رئاسيًا، في 25 تموز/يوليو 2021، بإعفاء كلٍّ من هشام مشيشي رئيس الحكومة، وإبراهيم البرتاجي وزير الدفاع، إضافة إلى حسناء بن سليمان

1 قيس سعيّد .. شعبية «في السماء» تسهل خطوات تونس المقبلة، سكاي نيوز عربية، 2021/9/19: cutt.us/xEwUc

وزيرة العدل من مهامهم في الحكومة، وتجميد البرلمان، مع رفع الحصانة عن النواب.[1]

تلا ذلك عدد من المراسيم؛ حيث صدر في 22 أيلول/سبتمبر 2021، مرسوم يقضي بمواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع النواب، وإيقاف الامتيازات المسندة إليهم، مع إيقاف التدابير الخاصة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى مواصلة العمل بتوطئة الدستور، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين.[2]

حصلت القرارات على دعم الجيش؛ حيث بدأ بمحاصرة مقر البرلمان ونشر الدبابات مع صدور القرار وصولًا إلى إقالة الحكومة، ثم منع السفر لعدد من المسؤولين في الحكومة السابقة المدعومة من حركة النهضة؛ حيث طالت الإقالات وزراء ومحافظين بعضهم تابعون للحركة.[3]

تباينت آراء الأحزاب التونسية إزاء قرارات الرئيس؛ حيث اعتبرت حركة النهضة، «أن الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية غير دستوريّة، وتمثل انقلابًا على الدستور والمؤسسات»، واستمرت المطالبات بالعدول عن القرار.[4]

في المقابل، ساندت حركة الشعب، قرارات سعيّد، معتبرة إياها «طريقًا لتصحيح مسار الثورة الذي انتهكته القوى المضادة لها، وعلى رأسها حركة النهضة والمنظومة الحاكمة برمتها».[5] ثم لاحقًا تبنى الموقف نفسه الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، والتيار الشعبي، وحركة تونس إلى الأمام، فقد اعتبرت جميعها قرارات الرئيس «تعبيرًا عن إرادة الشعب» وخطوة مهمة في اتّجاه بناء تونس الجديدة، وتصحيح المسار الثّوري، وأنّها «تفتح أفقًا سياسيًا أمام الشعب التونسي لاسترجاع وطنه».[6]

وفي خطوة مفاجئة، قدم 113 قياديًا من النهضة استقالتهم، في 25 أيلول/سبتمبر 2021؛ حيث نقلت الإذاعة التونسية عن الأعضاء المستقيلين تشديدهم على أن «السبب المباشر في الاستقالة الجماعية اعترافهم بالفشل في إصلاح الحزب من الداخل، والإقرار بتحمّل

1 رئيس الجمهورية يصدر أمرًا رئاسيًا يقرر من خلاله إعفاء رئيس الحكومة ووزير الدفاع الوطني والعدل بالنيابة، صفحة الرئاسة التونسية على فيسبوك، 2021/7/25: cutt.us/gnnI5

2 استمرار التدابير الاستثنائية في تونس، صفحة الرئاسة التونسية على فيسبوك، 2021/9/22: cutt.us/gJ6yp

3 منع مسؤولين من السفر .. النهضة تنفي تلقي أموال من الخارج ودعوات متصاعدة بتونس لتعيين رئيس حكومة جديد، الجزيرة نت، 2021/8/6: cutt.us/l8OGN

4 الأزمة السياسية/الدستورية في تونس: حيثياتها وآفاقها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021/4/27: cutt.us/GWPTj

5 حركة الشعب تساند قرارات قيس سعيّد، «تونس كوب»، 2021/7/27: cutt.us/0fh2G

6 موقف الأحزاب التونسية المختلفة من قرارات الرئيس قيس سعيد؟، تي آر تي عربي، 2021/7/28: cutt.us/O1FSQ

القيادة الحالية المسؤولية الكاملة لما وصلت إليه الحركة من عزلة في الساحة الوطنية».[1] هذا القرار أو الانقسام في حركة النهضة شكّل انتصارًا ضمنيًّا لقرارات الرئيس التونسي.

سياقات الأزمة

لم تكن القرارات الرئاسية منفصلة عن سياقات الأزمة السياسية التي تمرّ بها تونس منذ سنتين، فإثر الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في 2019، والتي جاءت بسعيّد رئيسًا للجمهورية ومنحت حركة النهضة 52 مقعدًا من إجمالي عدد المقاعد البالغ 217 مقعدًا لتشكل أكبر كتلة في البرلمان، لكنها مع بعض التحالفات تشكل أغلبية في البرلمان، بدأت تظهر أزمات متلاحقة، وبخاصة مع وجود برلمان «متشظٍّ» يسهم فيه اثنا عشر حزبًا وقائمة.

1 تونس .. استقالات جماعية في النهضة وأنباء عن تأسيس حزب جديد، العربية، 2021/9/25: cutt.us/Tf4KY

ومنحت حكومة المشيشي الثقة، في 2 أيلول/سبتمبر 2020، بواقع 134 صوتًا من أصل 217، ورفض 66 صوتًا، وعدم تصويت 17؛ أي إن تصويت النهضة (49 صوتًا) لها، كان حاسمًا.[1]

توزيع مقاعد البرلمان في انتخابات 2019 [2]

برز الخلاف حول الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ومجلس النواب والحكومة، وتعمّقت الأزمة بين سعيّد والبرلمان، إثر التعديلات الوزارية التي أجراها المشيشي في كانون الثاني/يناير 2021 عندما حاول استبعاد وزيري الداخلية والصحة، وجلب وزراء موالين لحركة النهضة، ما قوبل بالرفض الشديد من الرئيس سعيد، ولم يسمح لهم بأداء اليمين الدستورية أمامه.[3]

كرّس سعيّد مقاطعته للحكومة ومجلس النواب برفض التصديق على قانون تعديل انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذي أجازه مجلس النواب نفسُه بأغلبية، وأعلن نفسه في 18 نيسان/أبريل 2021 قائدًا أعلى للقوات المسلحة المدنية والجيش.

رافق كل ذلك انهيار الوضع الاقتصادي، وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا على نحو كبير، كشف أزمة صحية، ما زاد من حدة الاحتقان. وبدأت الحراكات بالنزول إلى الشارع؛ حيث استهداف محتجون مقرات حركة النهضة في عدد من المدن، لأنها الكتلة الأكبر في البرلمان، وأصبحت موجة الاحتجاجات هي الأكبر في السنوات الأخيرة.[4]

مع هذه الأزمات، انهار القطاع السياحي أيضًا، وتراجعت عوائد السياحة بنسبة 74% عن معدلاتها الطبيعية، ما أدى إلى تفشي البطالة[5]، لتصل إلى 17.4% في الربع الرابع من العام 2020. ومع تزايد الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتشغيل والتنمية، اقترب المشهد إلى ما حدث خلال السنوات الأولى لثورة 2011.[6]

1 حكومة هشام المشيشي التكنوقراط تحصل على ثقة البرلمان التونسي، بي بي سي عربي، 2020/9/2: cutt.us/KSrXv

2 نتائج رسمية نهائية .. النهضة تتصدر الانتخابات التشريعية و«قلب تونس» ثانيًا، الجزيرة نت، 2019/10/9: cutt.us/BXRCk

3 الأزمة السياسية/الدستورية في تونس، مصدر سابق.

4 تونس: محتجون بعدة محافظات يطالبون الحكومة بالتنحي وحل البرلمان، فرانس 24، 2021/7/25: cutt.us/vD4Ig

5 تونس: كورونا تفتك بقطاع السياحة، سكاي نيوز عربية، 2021/7/25: bit.ly/3y60ae7

6 تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يرهق التونسيين، العربي الجديد، 2021/3/1: cutt.us/WsFTn

المرجعية القانونية وطبيعة النظام السياسي

أدى غياب المحكمة الدستورية إلى غياب دورها القضائي في الفصل بين السلطات الثلاث، والبت في النصوص المُتنازع بشأنها، لا سيما في ظل اختلاف تأويل النصوص القانونية ومحاولات بعض الأطراف كحركة النهضة، كونها أكبر كتلة بالبرلمان، أخذ مزيد من الصلاحيات على المستويين الداخلي والخارجي.[1] هذا فضلًا عن مشروع «قانون الطوارئ الصحية» الذي أثار جدلًا وإشكالية جديدة بين رئيس الحكومة والرئيس حول مدى احترام الدستور والصلاحيات المخولة لكل منهما فيما يخص إعلان حالة الطوارئ؛ حيث ينص المشروع على أن يتم إعلان حالة الطوارئ الصحية بمقتضى أمر حكومي، وباقتراح من وزيري الداخلية والصحة، رغم أن حالة الطوارئ العامة تدخل وفقًا للدستور ضمن اختصاصات رئيس الجمهورية.[2]

أعلن المتحدث باسم النيابة العامة التونسية، يوم 6 آب/أغسطس 2021، قرارات بمنع السفر لعدد من المسؤولين، وجاء ذلك بعد إقالات طالت وزراء ومحافظين تابعين لحركة النهضة.[3]

في ظل غياب المعلومات حول الجهة الداعمة للاحتجاجات، أعلنت العديد من الجهات عدم مسؤوليتها عنها، وتوالت اتهامات لها من قبل حركة النهضة، التي زعمت وقوف «عصابات إجرامية» مدعومة من أطراف خارجية بهدف «زعزعة استقرار البلاد وإثارة الفوضى لصالح أجندات خارجية تسعى إلى الإطاحة بالمسار الديمقراطي»، كما اتّهمت بعض الأطراف المُناصرة للرئيس قيس سعيّد، وعلى رأسهم عبير موسي، رئيس الحزب الدستوري الحر، الحاصل على 17 مقعدًا في البرلمان، بالوقوف وراء تلك الاحتجاجات.[4]

يفتح تعطيل الرئيس الحكومة والبرلمان، ووقف تشكيل المحكمة الدستورية، الحديث حول شكل النظام السياسي في تونس: هل هو نظام رئاسي أم نظام برلماني؟ وبناء على المعطيات، واستنادًا إلى القرارات المتخذة، فإن النظام يتجه نحو نظام رئاسي تكون فيه كل السلطات بيد الرئيس، علمًا أن تونس ونظام الحكم فيها يندرج ضمن النظام الجمهوري، ولكن بعد الاستقلال سنة 1956 وحتى سنة 2011، كان النظام في تونس ديكتاتوريًا، وشهد

1 الرئيس التونسي: الجيش سيدير أزمة كورونا في البلاد، الشرق الأوسط، 2021/7/21:cutt.us/ZIaHn

2 تونس تترقب انقسامًا دستوريًا على وقع «الطوارئ»، إندبندنت عربية، 2021/7/18: bit.ly/3BRZFXx

3 تونس: حظر السفر لمسؤولين بشركة الخطوط الجوية التونسية، بوابة الأهرام، 2021/8/3: cutt.us/QFdiH

4 آمنة فايد، تراكم الأزمات: تونس أمام اختبار سياسي صعب، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/7/26:cutt.us/XgpaC

رئيسين هما الحبيب بورقيبة لمدة 30 سنة، ثم زين العابدين بن علي لـ23 سنة، وبعد الثورة التونسية في 2011، بدأت تونس انتقالها الديمقراطي واستمرار العملية الديمقراطية، وصولًا إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وفق نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي في إطار دولة مدنية عبر التداول السلمي للحكم بواسطة الانتخابات، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها حسب الدستور المقر العام 2014.

بعد مرور ما يقارب الشهرين على «تفجّر» الأزمة، أعلن الرئيس سعيد، في 21 آب/أغسطس 2021، عن نية جماعات إسلامية اغتياله بعد القبض على شخص متهم من قبل الأجهزة الأمنية؛ حيث دعت حركة النهضة لفتح تحقيق لدى النيابة العامة، وأكدت التزامها بقوانين الدولة، واحترام مؤسساتها، واعتماد الحوار لحل الخلافات.[1] لكن مثل هذا الإعلان يحمل في طياته مقدمات ومبررات ممكنة للحد من دور بعض الأحزاب والقوى لصالح موقع الرئيس.

الموقف العربي والدولي

انقسم الموقف الدولي والعربي بين مؤيد ومعارض للقرار. فعربيًا، عبّر خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى بليبيا، عن رفضه «الانقلابات على الأجسام المنتخبة وتعطيل المسارات الديمقراطية»، كما وصف رئيس البرلمان التركي ما يحدث في تونس بـ «الانقلاب على النظام الدستوري». في حين دعت قطر إلى ضرورة تجاوز الأزمة السياسية في تونس.[2] وكانت المواقف الإماراتية والسعودية مؤيدة للرئيس التونسي.

أما دوليًا، فقد حث أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الأميركي، في 29 تموز/يوليو 2021، سعيّد على التمسك بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتح باب الحوار مع مختلف الفاعلين السياسيين. ودعت فرنسا الرئيس سعيد إلى التسريع في تشكيل حكومة تقوم على تلبية تطلعات الشعب التونسي، بينما اعتبرت ألمانيا أن ما يحدث في تونس ليس انقلابًا، مشددة على ضرورة الحفاظ على القانون الدستوري وتنفيذه، فيما دعت الخارجية الروسية إلى حل التناقضات الداخلية في تونس في إطار القانون.[3]

وفي إطار الحديث عن تشكيل الحكومة، استقبل الرئيس التونسي وفدًا أميركيًا حمل له رسالة

1 تونس .. اعتقال شخص خطط لاستهداف سعيّد، روسيا اليوم، 2021/8/21: cutt.us/zRzMl

2 رفض ليبي تركي ودعوة قطرية للحوار وقلق غربي من الأوضاع بتونس، الجزيرة نت، 2021/7/27: cutt.us/fVRI4

3 هل تؤثر المواقف الدولية المتباينة على مجريات الأحداث في تونس؟، سبوتنيك عربي، 2021/7/29: cutt.us/2UOyF

من الرئيس جو بايدن تتعلق بالقرارات الأخيرة، مطالبًا إياه بتعزيز الحياة الديمقراطية.[1]

أما الاتحاد الأوروبي، وفي الفترة نفسها، أكد ضرورة استئناف النشاط البرلماني في تونس، داعيًا إلى احترام الحقوق الأساسية ونبذ العنف بكل أشكاله.[2]

خاتمة

تراجعت حدة الاحتجاجات في الشارع التونسي، بل خرج التونسيون للاحتفال بالقرارات التي اتخذها سعيّد، وبخاصة التي تتعلق بمكافحة الفساد بعد تورط بعض القضاة بقضايا فساد، ومع انخفاض أسعار بعض السلع، ومنع الاحتكار، توفرت بيئة مناسبة لسعيّد لاستكمال مساره الجديد، وبخاصة في ظل تعاون الجيش معه، كما سلف ذكره منذ لحظات صدور القرار المفاجئ.

على صعيد حركة النهضة، من المحتمل، وحسب المعطيات، أن تتم محاسبة من يتم إثبات تهم فساد ضدهم من النيابة العامة، أما بالنسبة لأنصار حزب النهضة، فكان هناك تهديد بالنزول إلى الشارع، ولم ينزل أحد، ولكن من المحتمل أن الحزب استفاد من تجربة مصر وتراجع عن موقفه خوفًا من تصاعد الأمور وخروجها عن السيطرة، أو خشية حدوث اقتتال داخلي، وبخاصة أنّه، وكما سلف أعلاه، لم يبق لحركة النهضة سوى دعم ليبي وتركي، والأهم أنّ الحركة باتت تعاني انقسامًا داخليًا، والأحزاب التي رفضت قرارات سعيّد تراجعت تدريجيًا ودعمت مسار التسوية والقرارات الرئاسية.

على صعيد النظام السياسي التونسي استنادًا إلى الدستور، يكون النظام جمهوريًا، ويتم التعاون بين رئيس الجمهورية والحكومة في إدارة شؤون الدولة. ولكن بعد جملة القرارات السابق ذكرها، فإن آراء المفكرين والسياسيين التونسيين ترجح أن النظام السياسي ذاهب تجاه نظام رئاسي، يكون فيه الرئيس صاحب القرار الأول والأخير في إدارة شؤون البلاد.

رحبت غالبية المنظمات الوطنية والأحزاب، وبخاصة الاتحاد العام للشغل، والاتحاد العام التونسي، والاتحاد العام للمرأة التونسية، والأحزاب التي دعمت المسار السياسي الجديد، بحكومة بودن، ولم تصدر أية بيانات من حزب النهضة حول الحكومة.[3]

1 وفد أميركي يسلم قيس سعيد رسالة من جو بايدن، الجزيرة نت، 2021/8/13: cutt.us/dZiR0

2 الردود تتوالى على قرارات سعيّد، الجزيرة نت، 2021/7/27: cutt.us/9Py8u

3 تونس: ردود الفعل على تشكيل حكومة نجلاء بودن بين ترحيب ورفض وحذر، قناة فرانس 24 على اليوتيوب، 2021/10/11: bit.ly/3mVOvLy

بناء على كل ما سبق، فإنّ احتمالية نشوء نظام سياسي جديد أقرب للنظام الرئاسي، وتشكيل حكومة انتقالية لا تشمل حركة النهضة، وتكون حكومة كفاءات، تبدو السيناريو الأبرز، حيث تتولى حكومة بودن الإشراف على انتخابات جديدة. ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومة السابقة جاءت بانتخابات، ولكن هذه الحكومة سيتحمل سعيّد وزر فشلها في حال أخفقت، كونه قرر تعيينها.

إيران بعد الانتخابات «التوجه شرقًا» نحو الصين

أيمن أبو اسليم

مقدمة

بدت نتائج الانتخابات الإيرانية في 18 حزيران/يونيو 2021 غير مفاجئة؛ إذ حصل إبراهيم رئيسي على نسبة 61.95% من مجموع الأصوات؛ أي ما يعادل 17.9 مليون صوت.[1] وأكدت النتائج ما كان متوقعًا، فقد عاد التيار المحافظ إلى الحكم، وأحكم سيطرته على سلطات الدولة الثلاث. في المقابل، بدا ضعف التيار الإصلاحي المرتبط بالرئيس حسن روحاني (2013-2021) واضحًا، وسط تصاعد الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية، وإخفاقات الحكومة الإيرانية، في معالجة قضايا الوضع الداخلي الملحة، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية.

يبدو أن الموقف الإيراني قد أصبح أكثر تماسكًا على صعيد سياسة الدولة الخارجية، وهناك مؤشرات على أن يكون التفكير الإيراني الراهن هو أنّ التوجه شرقًا نحو توثيق العلاقات مع الصين يساعد على موقف أقوى في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية للتوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني.

اعتبر البعض قيام «مجلس صيانة الدستور» باستبعاد عدد من المرشحين من دون أسباب واضحة، أنه محاولة لهندسة الانتخابات بطريقة تؤدي إلى فوز رئيسي المحافظ برغبة من المرشد الأعلى[2]، وأن من أهداف ذلك أن يكون رئيسي بمنزلة ورقة ضغط على الجانب الأميركي المفاوض في البرنامج النووي، وتحضيرًا للمرحلة القادمة.

من أسباب توقع تبني «التوجه شرقًا» نحو الصين، كأحد الخيارات الإيرانية، هو الانتعاش الملحوظ للعلاقات الصينية الإيرانية في الأعوام الأخيرة[3]، الذي تجلّى، بشكل أساسي، في

1 فوز السيد إبراهيم رئيسي بالانتخابات الرئاسية بعد فرز معظم الأصوات، وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا)، 2021/6/19: bit.ly/3rdiakd

2 نيفين مسعد، تعيين الرئيس الإيراني الجديد، مجلة الأهرام، 2021/5/29: bit.ly/3krweoE

3 Fassihi, F., & Myers, S. L, Defying U.S., China and Iran near trade and military partnership, New York Times, 302021/7/: nyti.ms/3u5q1AX

الزيارات والتدريبات المشتركة، والمحاولات السرية[1] لمساعدة الصين في برامج إيران النووية والصاروخية.[2] كما قد يمثل صعود رئيسي في عهد الرئيس الصيني شي جين بينغ فصلًا جديدًا من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران، التي تم التعبير عنها حتى الآن من خلال زيارات رفيعة المستوى بين الطرفين بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتدريبات عسكرية مشتركة.

الشراكة الاقتصادية

تاريخيًا، مرّت العلاقة الصينية الإيرانية بعدد من المنعطفات أهمها: الثورة الإيرانية العام 1979؛ حيث اعتبرت الصين ذلك فرصة إستراتيجية للتمدد الاقتصادي في إيران، واعتبرت إيران ذلك فرصة لفك عزلتها الدولية. ساعدت الصين إيران في بناء مركزها للأبحاث النووية في أصفهان، الذي تم افتتاحه في العام 1984. ووقعت البلدان اتفاقية تعاون نووي في العام 1990، وبعدها بعام قامت الصين بتزويد إيران بسادس فلوريد اليورانيوم UF6.[3]

شكلت عزلة إيران المتزايدة واحتياج الصين المتنامي للطاقة ولشراكات دولية عوامل مهمة أسهمت في تقارب أكبر بين الدولتين، إلا أنه في تلك الفترة، تكررت احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والصين، بسبب قضايا مثل وضع الأمن في مضيق تايوان العام 1996[4]، وأدركت الصين حينها أن مساعدتها لإيران تؤدي إلى توتر علاقتها مع الولايات المتحدة، ما قد يعرض نموها الاقتصادي للخطر، لذلك قررت الصين أن تحد علاقاتها مع إيران، وأوقفت دعمها للبرنامج النووي الإيراني.[5] وهكذا قللت الصين من دعمها لإيران في خدمة مصلحتين حيويتين: العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومنع استقلال تايوان.

في بداية الألفية الجديدة، دخلت الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وبذلك تجنبت مصدرًا من مصادر النفوذ الأميركي على الصين؛ إذ كان في استطاعة الولايات المتحدة، سابقًا، التهديد بمنع الصين من الوصول إلى المنظمة العالمية بسبب ملفات منها إيران. وبعد انكشاف البرنامج الإيراني النووي للعلن العام 2002، بدأت الحكومات الغربية بزيادة

1 FSOC 2017 Annual Report, Department of Treasury, 2017: bit.ly/3ifOMpn

2 تصريح وزير الخارجية الأميركي بومبيو للإعلام، 2020/11/27: bit.ly/3hJPCeZ

3 Scobell, A. & Nader, A, China in the middle east, The warry dragon, RAND Corporation, 2016: bit.ly/3t-GepVE

4 Taiwan Strait, Global security, 21.07.1995 to23.03.1996, accessed on 20/07/2021: bit.ly/3xKCECv

5 Garver, J. W, China and Iran: Ancient partners in a post-imperial world, University of Washington Press, Seattle, 2007, p 13-17.

ضغوطها على إيران، ما أدى إلى انسحاب الشركات الغربية منها، الأمر الذي شكّل فرصًا جديدة للشراكة الإيرانية الصينية.

ومع صعود إعلان الرئيس بينغ عن مبادرة الحزام والطريق، وهي مبادرة صينية قامت من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، اكتسبت العلاقة الإيرانية الصينية نوعًا من الزخم، رافقه زخم في التعاون في التدريبات العسكرية، والموانئ، وزيارات كبار المسؤولين والعسكريين والأمنيين، الأمر الذي توّج بالاتفاقية الإستراتيجية بين الصين وإيران الموقعة في 27 آذار/مارس 2021، بهدف تعزيز التعاون في مجالات متعددة كالاستخبارات والسيبرانية، وأنظمة الملاحة الدقيقة، وأبحاث الأسلحة وتطويرها، والتدريب العسكري، والتعليم، والعديد من المجالات الأخرى.

وأشارت التقارير الواردة إلى أن حجم الاستثمارات التي نصت عليها اتفاقية الشراكة تتجاوز 400 مليار دولار[1]، بعد تراجع حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران إلى حوالي 16 مليار دولار العام 2020 إثر العقوبات الأميركية القصوى، مقارنة بـ 52 مليار دولار سنة 2014.[2] وذكرت مجلة بتروليوم إيكونيميست أن الاتفاقية تتضمن ما يصل إلى 280 مليار دولار أميركي لتطوير قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات واستثمارات أخرى قيمتها 120 مليار دولار لتحديث البنية التحتية للنقل والتصنيع في إيران.[3]

طريق واحد حزام واحد

يصرح المسؤولون الإيرانيون بأهمية العلاقة الإستراتيجية بين البلدين. وفي هذا السياق، أشار محمد زادة، السفير الإيراني في الصين، إلى أهمية ومكانة ودور إيران في مشروع «طريق واحد-حزام واحد»؛ وأنه تحدث مع الرئيس الصيني حول ضرورة تعزيز مكانة إيران في إطار هذا المشروع.[4] فإيران تنظر إلى الصين باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية في استطاعتها موازنة القوة الأميركية عالميًا، وفي الشرق الأوسط خاصة.[5]

1 China, with $400 Billion Iran Deal, Could Deepen Influence in Mideast, New York Times, 2921/3/: nyti.ms/37MEwzV

2 سفير إيران في الصين: حجم التبادل التجاري بين إيران والصين بلغ 52 مليار دولار هذا العام، وكالة إرنا، 2015/2/14: bit.ly/38ftlQr

3 China and Iran flesh out strategic partnership, Petroleum Economist, 282020/09/: bit.ly/3mVMdwq

4 السفير الإيراني الجديد لدي الصين: علاقات طهران-بكين في طور الازدهار، وكالة إرنا، 2019/1/2: bit.ly/3mE7BX8

5 Brandon Fite, (2012), U.S. and Iranian Strategic Competition the Impact of China and Russia, CSIS: a report of the csis burke chair in strategy: bit.ly/2W2cb5W

ومن جهة أخرى، صرح وانغ يي، وزير الخارجية الصيني، في آذار/مارس 2021، في ختام زيارته إلى إيران التي شهدت توقيع اتفاقية الـ 25 عامًا «أن الصين تدعم دول المنطقة لكي تظل غير قابلة للاختراق، وبسط النفوذ من قبل الدول الأخرى، وتستمر في مواجهة الضغوط والتدخلات».[1]

يمكن أن يؤدي اعتماد إيران المتزايد على الصين لتوتر علاقة إيران بالولايات المتحدة وأوروبا أيضًا، فهي، من ناحية، ستكون أقل تأثرًا بالعقوبات الأميركية والأوروبية وأكثر تعنتًا في المفاوضات الحالية والمستقبلية، ومن ناحية أخرى قد تسعى إلى تقليص التوترات في المنطقة على مستوى الإقليم، نظرًا إلى تطلع الصين إلى الاستقرار فيها تماشيًا مع طموحاتها الاقتصادية. لذلك، يرى المحافظون، وعلى رأسهم الرئيس الإيراني الجديد، أن الصين شريك إستراتيجي يمكنه المساعدة في التخفيف من عزلة إيران، وفي نموها الاقتصادي، وتزويدها بالأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة لجعلها قوة إقليمية واقتصادية.

رئيسي رئيسًا والتوجه شرقًا

رغم تصريحات رئيسي بعد الانتخابات أن حكومته ستتابع مع الأطراف الأخرى المفاوضات في الاتفاق النووي[2]، فإنه قد يبدو ذلك سقف العلاقات الأعلى مع واشنطن. ومع توحيد سلطات الدولة الثلاث في يد المحافظين، وبحكم الوزن الإقليمي لطهران ونفوذها في العديد من القضايا الإقليمية، يبدو أنها باتجاه تعامل أكثر تشددًا مع الملفات الخارجية، وبخاصة في البلدان التي يعد النفوذ الإيراني فيها جزءًا من المشكلات السياسية والأمنية.

يمثّل رئيسي التيار المحافظ في إيران الذي يتبنى تصورًا معاديًا للولايات المتحدة وفقًا لقيم الثورة الإيرانية، وبالتالي فإن التوصل إلى اتفاق نووي لن يكون على رأس سلم الأولويات، وإن حصل سيكون سقفًا للعلاقة بين البلدين وليس مؤشرًا على نموها. فقد صرح رئيسي في أول ظهور له بعد الانتخابات في 21 حزيران/يونيو[3] أنه لن يرهن مصير البلاد بنتائج المفاوضات في فيينا، وأن برنامج الصواريخ الباليستية غير قابل للتفاوض. فيما أشارت بعض التقارير إلى أن رئيسي يرفض لقاء الرئيس الأميركي جو بايدن.[4]

يبدو أن رئيسي بذلك يوجه رسائل عدة، وبخاصة إلى الولايات المتحدة، أنه لن يعمل على

1 وزير الخارجية الصيني: لا نبحث عن مصالحنا، وسيكون لنا دور كبير في الملف النووي الإيراني، وكالة إيران إنترناشيونال، 2021/3/21: bit.ly/385xVkp

2 Raisi: First Press Conference, USIP, 222021/6/: bit.ly/3iRbq8R

3 المصدر السابق.

4 Iran president-elect takes hard line, refuses to meet Biden, AP, 21/6/2021: bit.ly/2XMIcA3

رسم سياسته الخارجية حول موضوع الاتفاق النووي الذي انسحبت واشنطن منه وحسب؛ وإن كان ذلك من ضمن اهتماماته. وأن تعويل إيران في حل مشاكلها الداخلية والاقتصادية على الدول الغربية لن يكون كما كان في الماضي، في عهد الرئيس روحاني.

وفي سياق البحث عن بدائل، تسعى إيران إلى توثيق العلاقة مع الصين، وهو ما توج بالاتفاقية الإستراتيجية مع الصين؛ بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الذي وقّع العام 2015 وفرضها عقوبات مشددة على الجمهورية الإسلامية شملت جميع القطاعات.

أظهر حلفاء إيران سرورهم بتوقيع الاتفاق الإيراني-الصيني واعتبروه نموذجًا يُحتذى به لتنويع العلاقات الدولية، وتقليص آثار الضغط الناجم عن الأحادية الأميركية. في المقابل، فقد ظهر أعداء إيران ومنافسوها في الإقليم على رأس الدول القلقة من إسقاطات الاتفاق على أمنها وأمن المنطقة، وعبرت الولايات المتحدة والأطراف الغربية عن قلقها بشكل صريح؛ حيث ظهر الرئيس الأميركي بلهجة صريحة على الشاشات ليعبر عن قلقه من التقارب الإيراني-الصيني؛ حيث قال: "لقد كنت قلقًا بشأن ذلك منذ سنوات».[1]

وتلخص المكالمة الهاتفية بين رئيسي وشين جي بينغ، في 18 آب/أغسطس 2021،[2] شكل هذه العلاقة؛ إذ أكد رئيسي على أن مشاريع الصين الإستراتيجية مثل «حزام واحد-طريق واحد» يتطابق مع مصالح إيران، مضيفًا أن التنفيذ الكامل لبرنامج التعاون الشامل بين البلدين ينبغي وضعه في جدول أعمال جميع الأجهزة في البلدين. وأكد دعم إيران الشامل لمبدأ الصين الموحدة، وأدان تدخلات أميركا «الوقحة» في شؤون الصين الداخلية. وأشاد، أيضًا، بمواقف الصين في دعم الحقوق النووية، وعضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون، ومعارضة إجراءات الحظر ضدها.

أما الرئيس الصيني، فقد رحب بمشاركة إيران في مبادرة «حزام واحد-طريق واحد»؛ حيث أشار إلى أن أميركا خرجت بصورة أحادية من الاتفاق النووي الذي سبب الأزمة النووية الراهنة، وأن الصين تدعم مطالب إيران المنطقية.

ولكن، في حين تنظر الصين بوضوح إلى الولايات المتحدة باعتبارها منافسة لها، فإنها لا تسعى إلى معاداتها، وتحرص على الحفاظ على علاقات ما دون عدائية مع الولايات المتحدة، لا سيّما في الشرق الأوسط، لذلك كانت الصين حذرة - إلى حد ما - في تعاملها مع

1 Iran-China cooperation raises concern in the West, Tehran Times, 2/4/2021: bit.ly/3B6qhTa

2 رئيسي يؤكد استعداد إيران للتعاون مع الصين لإرساء السلام والاستقرار في أفغانستان، وكالة إرنا، 2021/8/18: bit.ly/3D6C71H

إيران، إلى أن تصاعدت التوترات بين واشنطن وبكين في الشرق الأقصى، ما غيّر في طبيعة العلاقات المقيّدة بين الصين وإيران.

خاتمة

يبدو أن إيران تحاول التخلص من الضغوط الأميركية والأوروبية المتواصلة من خلال موازنة هذه الضغوط عبر التحالف مع قوة موازنة دوليًا، ما يفتح أمامها فرص تعزيز علاقاتها بالدول الأخرى. وبفتح باب الشراكة الإستراتيجية مع الصين، تكون إيران قد خففت من مفعول العقوبات الاقتصادية الأميركية.

ويُظهِر الجانبان عبر توقيع الاتفاق الإستراتيجي بينهما رؤية مشتركة نحو مستقبل العلاقات، ويبدو أن الاتفاق سيكون رافعة للشراكة الإستراتيجية المرجوة في نظام عالمي يتطور ويتغير نحو تعدد القطبية، ونحو شرق أوسط أقل ترحيبًا بالحضور الأميركي.

إن العودة إلى الاتفاق النووي بعد تحسين إيران موقعها التفاوضي، ورفع العقوبات، يعني تنشيط الاقتصاد الإيراني، ودفع إيران نحو دور إقليمي أكثر استقلالية عن المنظومة الأميركية، ما يضع واشنطن أمام معادلة محتملة جديدة في تقاسم نفوذها مع إيران في منطقة الخليج والشرق الأوسط، الأمر الذي يصب في مصلحة الصين مباشرة. لذلك، فان صعود رئيسي إلى الحكم، قد تنظر إليه الصين على أنه يعني المزيد من الفرص الاقتصادية للبلدين على حساب الآخرين.

وفي هذا السياق، يؤكد وانج جي زي، المحلل الصيني في السياسات الخارجية، أن دعم الصين «لإيران قوية» تواجه الولايات المتحدة سيعود بالنفع على الصين، لأنه «من النافع لبيئتنا الخارجية أن تكون الولايات المتحدة غارقة بعمق عسكريًا ودبلوماسيًا في الشرق الأوسط، لدرجة أنها لا تتمكن من انتشال نفسها».

وينظر المحللون الصينيون المختصون في السياسة الخارجية إلى أن انخراط واشنطن في صراعات الشرق الأوسط يصب في مصلحة بكين، فهو يقلل من قدرة واشنطن على تسليط الانتباه والضغط بقوة على الصين؛ أي إن النزاع بين الولايات المتحدة وإيران سيفرض قيودًا شديدة على «الانحراف» مرة أخرى إلى آسيا والمحيط الهادي، لذلك فإن هؤلاء المحللين يشجعون صناع السياسة الصينيين على استخدام العوامل الإيجابية الموجودة في النزاع بين واشنطن وطهران لتوسيع نفوذ بكين.[1]

1 Harold, S., & Nader, A. (2012). China and Iran economic, political, and military relations. RAND Corporation. www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP351.html.

الانسحاب من اتفاقية إسطنبول والعلاقات التركية الأوروبية

هديل زهران

مقدمة

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انسحاب بلاده رسميًا من اتفاقية إسطنبول لمناهضة العنف ضد المرأة، في 1 تموز/يوليو 2021، واعتبر أن الاتفاقية «لم تجلب الاحترام للمرأة في تركيا، ولا حول العالم».[1]

يضيف هذا الانسحاب التركي من اتفاقية المرأة تباينًا جديدًا في التطلعات التركية والأوروبية، وبخاصة بعد الانتقادات الواسعة للدول الغربية، ويشكّل خطوة أخرى تجعل مسألة عودة المفاوضات لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي أمرًا مستبعدًا. ومع ذلك، فإن هناك الكثير من القضايا المشتركة بين الجانبين كأزمة اللاجئين، وملف الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي.

وجاء الإعلان بعد تصريحات أدلى بها أردوغان في آذار/مارس 2021 للانسحاب من الاتفاقية، وهو ما أثار انتقادات واسعة على الصعيدين المحلي والدولي، وبخاصة الاتحاد الأوروبي الذي انتقد انسحاب تركيا على لسان جوزيب بوريل، رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بقوله إن «تركيا ترسل رسالة خطيرة للعالم حول حقوق المرأة»[2]، علمًا أن المادة (80) من الاتفاقية تعطي الحق في الانسحاب لأي دولة وقعت عليها[3]، ما يثير تساؤلات حول المبررات التركية للانسحاب، وتداعياتها على طبيعة العلاقات الأوروبية-التركية.

اتفاقية إسطنبول

وقّع المجلس الأوروبي اتفاقية «للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما»، تضمنت (81) مادة بشأن حقوق المرأة في 12 نيسان/أبريل 2011[4]، وقد

1 أردوغان: اتفاقية إسطنبول لم تجلب الاحترام للمرأة، وكالة الأناضول، 2021/4/14: bit.ly/3ACXQw5

2 الولايات المتحدة تدين انسحاب تركيا من اتفاقية مناهضة للعنف الأسري، بي بي سي عربي، 2021/3/22: bbc.in/3fPgqJp

3 تركيا: الانسحاب من «اتفاقية إسطنبول» لا يعني التهاون في حماية المرأة، وكالة الأناضول، 2021/3/22: bit.ly/2WYTWPS

4 اتفاقية الوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، سلسلة معاهدات مجلس أوروبا – رقم 210، إسطنبول، 2011/5/11.

تمت صياغة هذه الاتفاقية بواسطة مجلس أوروبا؛ وهو منظمة دولية تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية للدفاع عن حقوق الإنسان، بهدف وضع الأسس القانونية التي تضمن عقاب المتعدين على حقوق المرأة، وللحيلولة دون وقوع العنف، والعمل على حماية ضحاياه.[1]

كانت تركيا من أولى الدول التي وقّعت على الاتفاقية التي أبرمها المجلس الأوروبي، وفتح باب الانضمام والتوقيع عليها في 11 أيار/مايو 2011 في إسطنبول، ودخلت حيز التنفيذ في 1 آب/أغسطس 2014 [2]، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تعرف باسم «اتفاقية إسطنبول». وقد أثار توقيع تركيا على الاتفاقية جدلًا واسعًا في أوساط المجتمع التركي، وبخاصة بين المحافظين المعارضين، والمؤيدين كجمعيات حماية المرأة، وما زال الجدل قائمًا بين هذه الأطراف حتى بعد الانسحاب من الاتفاقية.

دوافع انسحاب تركيا

أعلنت تركيا من خلال خطابات عدة عن مجموعة دوافع ومبررات للانسحاب من الاتفاقية؛ فقد صرح الرئيس أردوغان عقب الانسحاب من الاتفاقية يوم 14 نيسان/أبريل 2021، بأنها «لم تجلب الاحترام للمرأة في تركيا ولا حول العالم»، ولفت أردوغان إلى أن 11 دولة في الاتحاد الأوروبي (لم يذكر أسماءها)، بصدد الانسحاب من الاتفاقية مستقبلًا. وأضاف «ممارسة العنف ضد المرأة في ديننا الإسلامي حرام، ويمكننا إعداد اتفاقية أعدل وأجمل وأقوى من تلك الاتفاقية».[3]

وبرر الرئيس أردوغان خلال لقائه مجموعة شبابية تركية في مكتبة الأمة بالمجمع الرئاسي، الانسحاب على أساس أن المرأة التركية مصانة الحقوق في الدستور التركي، وتحديدًا في المادة (10) منه[4]، مؤكدًا أن الانسحاب من الاتفاقية لن يؤدي إلى أي تقصير قانوني أو عملي في منع العنف ضد المرأة.[5]

وفي وقت سابق، أوضح بيان صدر عن الرئاسة التركية، يوم 21 آذار/مارس 2021، أن

1 اتفاقية إسطنبول – لمكافحة العنف ضد المرأة وليس لها أجندة أخرى، دويتشه فيله، 2021/3/20: bit.ly/3jIuANr

2 عدنان عبد الرازق، اتفاقية إسطنبول ... انقسام اجتماعي يعززه انسحاب تركيا، العربي، الجديد، 2021/3/22: bit.ly/3tgetuS

3 أردوغان: اتفاقية إسطنبول لم تجلب الاحترام للمرأة، مصدر سابق.

4 الدستور التركي للعام 1982 مع تعديلاته حتى العام 2002، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص 3.

5 تركيا تنسحب رسميًا من «اتفاقية إسطنبول» لمكافحة العنف ضد المرأة، فرانس برس، 2021/7/1: n9.cl/pb6ov

«خطوة الانسحاب صورة إجرائية، وأن المادة 80 من «اتفاقية المجلس الأوروبي المعنية بوقف العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحتهما»[1]، تسمح لأطرافها بالانسحاب، وذلك بإبلاغ المجلس الأوروبي». وموضوعيًا، انتقد البيان اتفاقية إسطنبول، وقال «إنها كانت في البداية تهدف إلى التشجيع على تعزيز حقوق المرأة، ولكن تم التلاعب بها من قبل شريحة تحاول تطبيع المثلية الجنسية التي تتعارض مع قيم تركيا الاجتماعية والعائلية».[2]

ومع ذلك، لم تُبد تركيا أي تحفظ عند توقيع الاتفاقية، مع أن المادة (78) من الاتفاقية تعطي الدول الأعضاء الحق في التحفظ؛ حيث ذهب الرئيس التركي في خطاباته إلى إعلاء شأن القوانين المحلية على حساب الاتفاقية الدولية، مؤكدًا سيادة القرار التركي.

على الصعيد الداخلي، يبدو أن أردوغان نجح في استعادة قاعدته الجماهيرية من المحافظين الأتراك الذين رفضوا الاتفاقية، وبخاصة بعد اقتراب موعد الانتخابات العامة المقررة في العام 2023، وهو ما يدعمه استطلاع الرأي الذي أجرته شركة أوبتمار بعد قرار الانسحاب بعشرة أيام ما بين 10-13 تموز/يوليو 2021، والذي أشارت نتائجه إلى ارتفاع في نسبة المؤيدين لأردوغان إلى 41.7%، بعد أن انخفضت في أيار/مايو إلى 36.7%.[3]

على الصعيد الدولي، تجابه تركيا تحديات كبرى في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي منذ إعلانها لأول مرة نية الانضمام للعضوية الكاملة العام 1987، وتزايدت تلك التحديات بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في العام 2018، التي كانت تدعم عضوية تركيا، على عكس فرنسا صاحبة الحضور القوي في الاتحاد التي تعارض انضمام تركيا، وعبّر عن هذا الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي (2007-2012) بقوله: «لا أعتقد أن تركيا لها مكان في الاتحاد»، وفضّل أن تقيم أنقرة شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبي بدلًا من الانضمام الكامل له.[4] هذا إضافة إلى أزمة اللاجئين التي تؤرّق كلًا من تركيا والاتحاد الأوروبي.

يسعى حزب العدالة والتنمية، صاحب الهوية الإسلامية، الذي يقود تركيا إلى الانسحاب من الاتفاقية، إلى تحقيق مجموعة مصالح على المستوى الداخلي، وبخاصة بعد قرب موعد الانتخابات الرئاسية. أما على المستوى الخارجي، فلم تستطع تركيا تحقيق مكاسب

1 سلسلة معاهدات مجلس أوروبا، مصدر سابق، ص 26.

2 مآخذ تركيا على «اتفاقية حماية المرأة» والنصوص التي دفعتها للانسحاب منها، روسيا اليوم، 2021/3/23: bit.ly/3iCuebV

3 جابر عمر، استطلاع رأي: عمدة أنقرة ينافس أردوغان «بقوة»، العربي الجديد، 2021/7/16: bit.ly/38JbtxM

4 فرنسا تعرقل مفاوضات تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، دويتشه فيله، 2007/6/26: bit.ly/3zSrrlf

كالدعم المالي الأوروبي للاجئين، أو الانضمام للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تتطلع تركيا إلى تعزيز دورها في الاتحاد الأوروبي والإقليم آنيًا، وتبقى فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي طموحًا تركيًا تسعى إليه، على الرغم من الرفض الأوروبي على مستوى الاتحاد أو الدول الأعضاء.

انتقادات دولية واسعة

جاءت الانتقادات الأوروبية والدولية على انسحاب تركيا من الاتفاقية حادة؛ حيث أدانت ماريا بيجونفيتش بورتيش، الأمينة العامة للمجلس الأوروبي، الخطوة التركية، وقالت إنها «تُقوّض حماية المرأة في تركيا، وعبر أوروبا وخارجها». فيما غردت أورسولا فون ديرلايين، رئيسة المفوضية الأوروبية، على حسابها على موقع تويتر «النساء تحتاج إلى إطار قانوني لحمايتهن».[1]

في السياق ذاته، أكدت ماريا أديبهر، المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية، أن «انسحاب تركيا من الاتفاق يبعث بإشارة خاطئة لأوروبا وللمرأة التركية، مشددة على أنه لا يمكن للتقاليد ولا غيرها من الأعراف أن تكون عذرًا لتجاهل العنف ضد المرأة».[2] وقد اعتبر الرئيس الأميركي جو بايدن انسحاب تركيا من المعاهدة الدولية لحماية المرأة من العنف خطوة «مخيبة للآمال»، وتمثّل «خطوة محبطة إلى الوراء»، لجهود إنهاء العنف ضد النساء.[3]

ومن الجدير ذكره، أن هناك بعض الانتقادات الأوروبية للاتفاقية؛ حيث شجّع المسؤولون بالحكومة المحافظة في بولندا في العام 2020 على الانسحاب من اتفاقية إسطنبول. وتسعى الحكومة البولندية إلى استبدال الاتفاقية بأخرى يمكن أن تمنع زواج المثليين والإجهاض، إضافة إلى أن كلًا من سلوفاكيا وبلغاريا والمجر وقعت على الاتفاقية دون المصادقة النهائية، بسبب انتقاداتها للاتفاقية. فيما ذهبت بلغاريا إلى استصدار حكم بعدم دستورية الاتفاقية العام 2018.[4]

تداعيات الانسحاب على العلاقات التركية-الأوروبية

على الرغم من سعي تركيا الحثيث إلى طلب عضوية الاتحاد الأوروبي منذ العام 1987، وقبول ترشيحها في العام 1999، فإن مفاوضات العضوية الكاملة لم تبدأ إلا في العام

1 الولايات المتحدة تدين انسحاب تركيا من اتفاقية مناهضة للعنف الأسري، مصدر سابق.
2 «نبأ مدمر» استنكار دولي لانسحاب تركيا من اتفاق المرأة، العربية نت، 2021/3/21: bit.ly/3hdr6SR
3 الولايات المتحدة تدين انسحاب تركيا من اتفاقية مناهضة للعنف الأسري، مصدر سابق.
4 اتفاقية إسطنبول – لمكافحة العنف ضد المرأة وليس لها أجندة أخرى، مصدر سابق.

2005 في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية.[1] وعلى الرغم من تلك المفاوضات، فإن الاتحاد الأوروبي، بدلًا من منح تركيا العضوية، كان يوجه لها الانتقادات، ويلوح بفرض العقوبات، كما حدث عندما انتقد البرلمان الأوروبي سياسة تركيا الخارجية تجاه «قبرص واليونان، والتدخلات العسكرية في سورية وليبيا»، وقد هدد البرلمان بتبني توصية لتعليق طلب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفضته أنقرة، في أيار/مايو 2021 [2]، لعدم موضوعيته، وهو ما حصل في السابق، عندما نظر الاتحاد الأوروبي في ملف توسيع العقوبات، لتقييم مدى تدهور ملف حقوق الإنسان في أنقرة، والخلافات التركية مع قبرص واليونان حول التنقيب عن النفط شرق المتوسط، ومطالب تركية بإعادة النظر في اتفاق الهجرة الموقع العام 2015.[3] وتكرر ذلك بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في العام 2016؛ حيث انتقد الاتحاد الأوروبي السياسات والإجراءات التي اتّخذتها الحكومة التركية، واتهمت المفوضية الأوروبية تركيا «بالتراجع بدرجة خطيرة» فيما يتعلق بالحقوق وحكم القانون منذ الانقلاب الفاشل في 15 تموز/يوليو 2016.[4]

بناءً عليه، فإن الاتحاد الأوروبي قد يوظّف انسحاب تركيا من اتفاقية إسطنبول كذريعة إضافية لتوجيه الانتقادات والعقوبات، وربما التمسك بتأجيل المفاوضة على العضوية في الاتحاد الأوروبي، التي هي في الأساس مؤجلة. وعلى الرغم من الانتقادات الأوروبية، فإن الاتحاد معني بشراكة مع تركيا في ملفات عدة، وهو ما أكّدته رئيسة المفوضية الأوروبية للرئيس التركي؛ التي على الرغم من تعبيرها عن «القلق البالغ» حيال انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا، فإنها شدّدت بأن تركيا «شريك مهم»، مؤكدة تصميم الاتحاد الأوروبي على مساعدة أنقرة في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين.[5]

وينسحب ذلك على الرئيس أردوغان الذي ينتقد ازدواجية الأوروبيين، ويشدد على أهمية الشراكة معهم في آنٍ واحد، وكان ذلك واضحًا بعد إعلانه نيته الانسحاب من الاتفاق في آذار/مارس 2021، وبدء الانتقادات الأوروبية؛ حيث قال في رسالة نُشرت بمناسبة «يوم أوروبا» في 9 أيار/مايو 2021 إن «الاتحاد مصاب بالعمى الإستراتيجي، ولم يلتزم بوعوده

1 تركيا والاتحاد الأوروبي .. خطوة للأمام وعشر للوراء، الجزيرة نت، 2015/1/31: bit.ly/3z30euZ

2 البرلمان يهدد تركيا بتبني توصية لـ «تعليق» طلب تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي وأنقرة ترد، يورونيوز، 2021/5/20: bit.ly/38J42qw

3 هل لتركيا مقومات للانضمام للاتحاد الأوروبي، روسيا اليوم، 2021/5/9: bit.ly/3AAuhe

4 المفوضية الأوروبية: تركيا تتراجع في مسعاها للانضمام للاتحاد الأوروبي، بي بي سي عربي، 2016/11/9: bbc.in/3zJcSAe

5 الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه بشأن ملف حقوق الإنسان في تركيا مقابل التأكيد على أهمية الشراكة معها، فرانس 24، 2021/4/6: bit.ly/3lThbEX

بشأن انضمام تركيا»[1]، ومع ذلك، اتفق مع تصريحات الاتحاد الأوروبي بشأن أهمية الشراكة التركية-الأوروبية.

خاتمة

يُعطي انسحاب تركيا من اتفاقية «إسطنبول» ذريعة للاتحاد الأوروبي لتوجيه مزيد من الانتقادات لتركيا، وربما لفرض مزيد من العقوبات، وجعل أي خطط لاستئناف مداولات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، أمرًا مستبعدًا أكثر من الماضي. مع ذلك، تبقى تركيا جارًا وشريكًا رئيسيًا للاتحاد الأوروبي في قضايا عدة، ولعل أهمها: تأمين اللاجئين من جهة تركيا، وهو ما أكدت عليه التصريحات الأوروبية والتركية المتبادلة. وهكذا تتقلص احتماليات العودة لمناقشة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، بينما يتحول التركيز لتفاهمات وحوارات في عدد من القضايا، يفرضها الجوار الجغرافي، لكن بعيدًا عن أن تصبح تركيا جزءًا من «الاتحاد».

1 أردوغان يتهم الاتحاد الأوروبي بالعمى الإستراتيجي، سبوتنيك عربي، 2021/5/9: bit.ly/3tAixGN

مشروع قناة إسطنبول
التحديات والفرص

عبد الله هاني

مقدمة

بعد عشر سنوات من الإعلان عن مشروع قناة إسطنبول، افتتح رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان بدء العمل بالمشروع، في حزيران/يونيو 2021، الذي يسعى من خلاله لشق قناة مائية تربط بحر مرمرة بالبحر الأسود. وقد طُرح المشروع كحل لمشكلة ازدحام السفن وزيادة أمن الملاحة وتقليل الضغط أثناء عبور مضيق البسفور[1]، إلا أنّ للمشروع معاني اقتصادية سياسية مهمّة.

على الرغم من بدء العمل في تنفيذ المشروع، إلا أنّه يواجه جملة من التحديات قد تؤثر على فرص استكماله، ومن أهمها أصوات المعارضة التركية، وقدرة الاقتصاد التركي على توفير التمويل اللازم، فيما تظهر التحديات الخارجية في شكل وطبيعة المصالح المتقاطعة مع المصلحة التركية من المشروع.

وتحاول الورقة الكشف عن أهمية المشروع السياسية والاقتصادية، في حال تنفيذه.

يبدو أنّ أردوغان عازم على المضي قدمًا في تنفيذ المشروع، الذي أكد عليه أثناء توليه منصب رئاسة الوزراء في العام 2011 بالقول إنه «مشروع العصر»[2]، خاصة في ظل وجود فرص متنوعة تظهر على شكل مصالح مشتركة، خاصة مع الصين والإمارات العربية المتحدة، في مقابل صعوبات اقتصادية ومعارضة داخلية وتحفظات خارجية.

ماهية المشروع

يستهدف المشروع إنشاء قناة مائية تربط بحر مرمرة بالبحر الأسود، بطول 45 كم، وعمق 20-75 مترًا، وعرض قاعدتها 275 مترًا على الأقل، وتم مراعاة أن يتيح حيز القناة مرور الناقلات العملاقة بطول 275 مترًا ولا يزيد غاطسها عن 17 مترًا، ومتوسط حمولتها 145 ألف طن.

1 Daren Butler, “Kanal Istanbul” project kicks off with bridge construction, Reuters, 26/6/2021: reut.rs/2Xd2SRv

2 عدي جوني، قناة إسطنبول ... حلم أردوغان، الجزيرة نت، 2011/6/9: bit.ly/3DyGx1t

ستكون القناة بديلًا يستوعب أعدادًا أكبر مما يستوعبه مضيق البسفور بمسار أكثر سلاسة دون موعد الانتظار الذي يصل حاليًا إلى حوالي 14 يومًا لعبور المضيق. وتشمل مخططات المشروع إنشاء مرسى للسفن، ومنطقة لتفريغ الحاويات وتحميلها غرب مدخل بحر مرمرة، وميناء حاويات في البحر الأسود، ومركزًا للوجستيات.

تقدر تكلفة القناة المباشرة بحوالي 15 مليار دولار، ومن المتوقع أن تنجز خلال 6-10 أعوام، بدءًا من العام 2021. ويشمل المخطط أيضًا إنشاء تجمعات سكنية تستوعب حوالي 500 ألف نسمة، تشمل سكان المناطق التي جرى عليها المشروع، ويخصص نصف التجمعات السكنية لتفريغ أحياء عدة من إسطنبول مهددة من تأثير الزلازل الطبيعية.[1]

حلم متجدد

مع بدء المشروع، يفتح أردوغان صفحة طويت مرات عدة تاريخيًا، بدأت منذ زمن السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566)، وتجددت عبر التاريخ، وكان آخرها في العام 1994 ضمن دعاية انتخابية من قبل رئيس الوزراء التركي الأسبق بولنت أجاويد.[2] وعاد أردوغان إلى الفكرة أثناء توليه رئاسة الوزراء؛ إذ أنجزت الحكومة دراسات لتحديد مسار القناة.

1 للمزيد، انظر:
- أبعاد مشروع قناة إسطنبول، الموقع الرسمي لقناة إسطنبول: bit.ly/3ixoCQ1
- التكلفة الإجمالية لقناة إسطنبول، الموقع الرسمي لقناة إسطنبول: bit.ly/3s5jmXc

2 Ahmet Hakan: Kanal İstanbul'un fikir babası Ecevit'tir, CNN Turk, 162019/12/: bit.ly/3i6SYs6

وشهد العام 2014 بدء الأعمال الأولية لإجراء الدراسات الجيولوجية والجيوتقنية، تخللتها عمليات حصر لمؤسسات لديها مشاريع قائمة أو مخطط لها على مسار المشروع، وانتهت الدراسة في نهاية العام 2016، وتبعها تقييم بيئي انتهى بحلول العام 2020، وأصبحت جاهزة للبدء.[1] وتأجل انطلاق المشروع بسبب جائحة كورونا حتى أعلن أردوغان بدء العمل بالمشروع في حزيران/يونيو 2021.

المعارضة التركية في مواجهة الحكومة

صعّدت المعارضة التركية حملتها ضد القناة، بعد فوز مرشحها أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول في العام 2019، وأطلقت موقعًا إلكترونيًا لجمع المسوغات والأوراق البحثية ضد المشروع، ويصرّح أوغلو تصريحات مناهضة للقناة، كان آخرها قوله: «إنّ حزب الشعب الجمهوري ملتزم أمام الشعب التركي بأن قناة إسطنبول لن تبنى».[2]

وركزت المعارضة على الضرر البيئي المحتمل، كتضرر الحقول الزراعية، والمراعي، ومصادر مياه الشرب، والغابات، ومشاكل بيئية لبحر مرمرة، إضافة إلى مخاطر الزلازل كون إسطنبول تقع في منطقة زلزالية نشطة.[3]

ونجحت المعارضة في إقناع ستة بنوك رئيسية بالإحجام عن المساهمة في تمويل المشروع[4]؛ إذ أكد كمال كليتشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري، أن المؤسسات التي ستمول مشروع قناة إسطنبول لن تتمكن من الحصول على تعويضات من خزينة الجمهورية التركية. كما سيتم طلب تعويض عن أي ضرر طبيعي ناتج عن المشروع على الأراضي التركية».[5]

في المقابل، ترى الحكومة بأن هذا المشروع يخدم عملية التحول الحضري بإعادة بناء ما يقرب من 68 ألف وحدة سكنية آيلة للسقوط[6]، إلا أن أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية حينها، طالب الحكومة بـ «دراسة المشروع بشكل أكبر».[7]

1 الموقع الرسمي لقناة إسطنبول: bit.ly/3ixoCQ1

2 إمام أوغلو يتحدى أردوغان: قناة إسطنبول لن تُبنى، صحيفة زمان، 2021/11/17: bit.ly/3DxTbx6

3 Türkiye Deprem Tehlike Haritası İndeksi: bit.ly/3lzX1hI

4 Can Sezer and Ebru Tuncay, Turkey's banks shy away from Erdogan's 'crazy canal sourceS, Reuters, 27/4/2021: reut.rs/3gXl3BM

5 تغريدة لكليتشدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض على حسابه على تويتر، 2021/6/30: bit.ly/38z-BYFQ

6 تدمير 165 ألف و556 مبنى محفوف بالمخاطر في تركيا منذ العام 2012، الأناضول، 2020/1/31: bit.ly/3EERNdl

7 AKP'den istifa eden 150 kişiye rozet takan Davutoğlu: Cumhur İttifakı dağılacak, Artigercek, 3/7/2021: bit.ly/3kQjTsI

أما مراد قوروم، وزير البيئة والتخطيط العمراني التركي، فدحض مزاعم المعارضة حول وجود أخطار تتعلق بالمشروع، مؤكدًا أن «الحكومة التركية ردت على المعارضة بتقارير وأدلة علمية تنفي مزاعمهم».[1] كما نفى كاراسمايل أوغلو، وزير البنية التحتية التركي، عدم رغبة بعض البنوك في تمويل المشروع، موضحًا أنها مجرد شائعات، وأنهم يجرون محادثات مع مؤسسات مالية عالمية، مؤكدًا عدم وجود مشكلة في التمويل».[2]

الجدوى الاقتصادية

تعتقد الحكومة بأن 10 سنوات من الإعداد للمشروع كانت كفيلة بجعل المشروع أحد سبل إنعاش الاقتصاد التركي، ونشرت العديد من التحليلات حول الدخل المتوقع للمشروع من عائدات العبور مقارنة بالقناتين العالميتين بنما والسويس، الأكثر تشابهًا من حيث الأهمية وعدد السفن العابرة؛ إذ يلاحظ من الجدول أدناه قدرة الحكومة التركية على تحقيق دخل مرتفع لو فرضت رسومًا مشابهة، وسيكون الدخل مضاعفًا كون القناة ستلبي الحاجة المتزايدة للعبور التي ستصل إلى 65 ألف سفينة خلال سنوات قادمة.

ويمكن الاستدلال أيضًا على جدوى مشروع القناة من معرفة أهمية المضائق التركية للحركة التجارية العالمية التي يمر عبرها نحو خُمس صادرات القمح العالمية، وسُدس صادرات الذرة، والتي تعدّ ضمن أهم 8 مناطق للأمن الغذائي العالمي، وممرًا لصادرات النفط، سواء عبر الناقلات أو الأنابيب، وصولًا إلى محطات التصدير على البحر المتوسط.

العام 2019	قناة بنما[3]	قناة السويس[4]	مضيق البسفور[5]
عدد السفن	13 ألفًا	19 ألفًا	41 ألفًا
الدخل السنوي	3.3 مليار دولار	6 مليارات دولار	136 مليون دولار (البسفور والدردنيل)

وحسب مخططات المشروع التي نشرتها الحكومة، ستكون القناة محطة دعم لوجستي وتقني تجعلها محطة تجارية عالمية، وليس ممرًا للعبور فقط، بسبب موقع تركيا، وذلك

1 الموافقة على خطط تطوير المشاريع المائية المستقبلية، وكالة أنباء تركيا، 2021/3/27: bit.ly/3yB5zJp

2 Haber Merkezi, Bakan Karaismailoğlu: Kanal İstanbul'un finansı konusunda Hollanda, Belçika, Çin ve Rusya ilgileniyor, Yenisafak, 20/4/2021: bit.ly/3Abgv2b

3 Annual Report, Panama Canal: bit.ly/39BJiBc

4 أرقام وحقائق، قناة السويس الجديدة: bit.ly/39C62RG

5 TÜRK BOĞAZLARI GEMİ GEÇİŞ İSTATİSTİKLERİ, Denizcilik İstatistikleri: bit.ly/3kJFdS7

مواكبة للطلب العالمي على التجارة البحرية التي تشكل 90% من التبادلات العالمية.[1]

كما يمثل المشروع رافعة اقتصادية مهمة للاقتصاد التركي، ومصدرًا مهم للعملة الأجنبية، خاصة في ظل تراجع سعر صرف الليرة التركية، ويتيح الفرصة لمحور تنموي جديد على ضفاف القناة، يتوقع أن يجذب استثمارات أجنبية واسعة في مجالات متعددة من العقارات، والخدمات، والترفيه.

الأهمية السياسية لتركيا

تضمّن خطاب أردوغان في المجمع الرئاسي في أنقرة، أواخر العام 2019، البعد السياسي للقناة، ومدى تأثيراتها العالمية.[2]

وعلى الرغم من التحديات القائمة، إلا أن الاستمرار في المشروع يحقق لتركيا أبعادًا جيوسياسية مهمة، يمكن رصدها على النحو الآتي:

- سيسرع مشروع القناة من الحركة الاقتصادية القادمة نحو منطقة البحر الأسود، ويمكن لمجموعة دول استخدامه في المرور التجاري.
- تتمتع تركيا بعلاقات سياسية متساوية مع كافة الدول الكبرى، سواء الشرقية أو الغربية، ما يؤدي إلى مرور تجاري للدول كافة.
- قد يشكل مشروع القناة أحد ممرات الصين إلى أوروبا وفقًا لمبادرة «الحزام والطريق» التي انضمت إليها تركيا في العام 2015 [3]، خاصة في ضوء فشل محاولات الصين منذ العام 2013 بشق قناة البلقان، بسبب ضغوط الاتحاد الأوروبي وضعف دول البلقان.[4]
- قد تشكل القناة نقطة التقاء بين تركيا ودول الخليج العربي؛ إذ لا يمكن إغفال التقارب الذي حدث مؤخرًا بين تركيا والإمارات بعد فترة طويلة من القطيعة.[5]. فقد صرح أردوغان عقب لقائه مع طحنون بن زايد، مستشار الأمن القومي الإماراتي، في أنقرة، في آب/أغسطس 2021، أنهما تحدثا حول استثمارات الإمارات في تركيا، وقال: «أعتقد أن

1 الموقع الرسمي لقناة إسطنبول: bit.ly/3ixoCQ1

2 خطاب لأردوغان في المجمع الرئاسي، أنقرة، 2019/12/12: bit.ly/3EOMBmo

3 Wang Yi Holds Talks, Ministry of Foreign Affairs- china, 25/3/2021: bit.ly/3ERoWCB

4 Dragan Dunčić, The Project to Construct the Danube-Morava-Vardar-Aegean Canal, Danubius, 26/9/2013: bit.ly/3mWcY3Z

5 تغريدة لأنور قرقاش، وزير دولة الإمارات للشؤون الخارجية على تويتر، 2021/8/18: bit.ly/3yMeXdf

الإمارات ستنفذ قريبًا استثمارات كبيرة في بلدنا؛ إذ إن لديها أهدافًا وخططًا استثمارية جادة للغاية».[1] ونقلت صحيفة القدس العربي عن مصادر تركية أنّ الاستثمارات الإماراتية قد تمتد إلى الاستثمار في مشروع القناة.[2]

تركيا والجوار ... صفر مشاكل

صرح ألكسندر لوكاشيفيتش، المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية، أن بلاده «مرتاحة لتأكيد تركيا التزامها باتفاقية مونترو»[3]؛ إذ ساهمت سياسة «الشراكة المعززة المتعددة الأبعاد» في تحسين العلاقة مع روسيا في إطار مجلس التعاون عالي المستوى الذي تأسس في العام 2010 بهدف تعميق الحوار الودي والتعاون المتبادل.[4]

إن وجود مصالح مشتركة تغطي على الخلافات؛ ووجود ارتياح رسمي روسي نحو الالتزام التركي باتفاقية مونترو[5] جعل البدء بالمشروع ممكنًا، مع التأكيد على جهود روسيا المستمرة للحفاظ على منافذ لها على المياه الدافئة باعتبارها مسألة أمن قومي، وهو ما يعني تسخير الأمر الواقع لصالح روسيا، وربما الوصول إلى شراكة في التنفيذ[6]. وكذلك لم يصدر أي تصريح رسمي من باقي دول البحر الأسود حول المشروع، ما يجعلها في دائرة المستفيدين.

خاتمة

اختار أردوغان الوقت المناسب لبدء المشروع بعد 10 سنوات من الدراسة، ليكون البدء في ظل سيطرته الكافية على مفاصل الدولة التركية لحماية المشروع من المعارضة، التي لم تنجح رؤيتها المقابلة لنموذج أردوغان في حشد الدعم الكاف لوقف المشروع.

وناورت تركيا بعلاقاتها مع الدول الإقليمية بلغة الشراكة نظرًا إلى رسمها رؤية واضحة

1 حجم التبادل التجاري والاستثمارات بين تركيا والإمارات، تي أر تي عربي، 2021/9/19: bit.ly/3oWlnpd

2 زيارة بن زايد المتوقعة إلى تركيا .. ملفات اقتصادية «واضحة»، القدس العربي، 2021/11/16: bit.ly/3qL32fC

3 Russia welcomes Turkey's assurances of commitment to Montreux Convention, TASS,14/4/2014: bit.ly/3Cc8zhC

4 سياسة «صفر مشاكل» مع الجوار، وزارة الخارجية التركية، 2021/9/15: bit.ly/2VFXy8G

5 تنظم اتفاقية مونترو التمييز بين السفن التجارية والسفن الحربية بين الدول المطلة وغير المطلة على البحر الأسود، بين أوقات الحرب والسلام وحالات الخطر. للمزيد: قناة إسطنبول واتفاقية مونترو، موقع قناة إسطنبول: bit.ly/3gQG1SI

6 Haber Merkezi, Bakan Karaismailoğlu, Ibid.

ومرنة، بنيت على تحقيق شراكات تعزز مبدأ «الكل رابح»، وحصدت مؤشرًا مهمًا بإعلان وكالة «ستاندرد آند بورز» بأنّ نظرتها المستقبلية للتصنيف الائتماني لتركيا مستقرة، مع توقعات بانخفاض التضخم، وزيادة النمو، وانخفاض في البطالة.[1]

وبعد أن حيدت تركيا معظم التحديات السياسية، بدأت العمل في المرحلة الأولى من المشروع، إلا أنه لم يتم تجاوز تحدي التمويل بشكل نهائي، خاصة في ظل عدم الإعلان رسميًا عن تأمين كامل لتكلفة المشروع، أو وجود شراكات استثمارية أو ائتمانية، وهي ليست مستحيلة.

1 «ستاندرد آند بورز» تبقي على تصنيفها الائتماني لتركيا، وكالة الأناضول، 2021/10/23: bit.ly/3cp4l66

برمجية بيغاسوس الإسرائيلية
أبعاد التعاون مع الأنظمة السلطوية في المنطقة

عبد السلام البواب

مقدمة

كشف تحقيق لشبكة الجزيرة الإعلامية، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020[1]، عن بيع شركة المراقبة الإسرائيلية «إن إس أو»، مجموعة (NSO)، برمجية تجسس متطورة للعديد من الحكومات التي استخدمتها في التجسس على الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان ورجال الأعمال والسياسيين.

يقود هذا التعاون إلى التساؤل حول دلالاته السياسية، وأبعاده الحقوقية؛ إذ يعكس المسعى الإسرائيلي لتوظيف هذا الأمر لتطبيع العلاقات مع الأنظمة السلطوية في المنطقة، ولتصدير النموذج الشمولي لترسيخ سلطة هذه الأنظمة في مواجهة نشطاء حقوق الإنسان ودعاة التغيير والديمقراطية[2]، وذلك نظرًا للعلاقات القائمة بينها وبين إسرائيل، وسعي الأخيرة لتقويض العمل الحقوقي الذي قد يهدد مصالحها الاستعمارية.

تاريخ من التعاون الاستخباري

نسجت شركات إسرائيلية، مختصة بصناعة الأسلحة والتكنولوجيا وأمن المعلومات، علاقات استخبارية سرية مع بعض الدول العربية، خاصة الخليجية. وقد مهدت هذه العلاقات إلى تعاون أمني واسع النطاق بين هذه البلدان وإسرائيل. وقامت هذه الشركات، بإشراف وزارة الحرب الإسرائيلية، ببيع أنظمة متطورة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض دول الخليج، تقدر بملايين الدولارات سنويًا، من أهمها أنظمة «رافائيل» الدفاعية المتقدمة، وشركة «إلبيت» التي تصنع نظمًا إلكترونية للأسلحة المتطورة.[3]

1 شركاء التجسس، برنامج ما خفي أعظم، قناة الجزيرة، 2020/12/20: bit.ly/3E2rsFL

2 Israeli -not Chinese- firm caught exporting its 'authoritarian model, Responsible Statecraft, 20/7/2021: bit.ly/3jXZH94

3 محمد وتد، من السر إلى العلن.. تعاون أمني يشهر صفقات الأسلحة والاستثمارات العسكرية بين إسرائيل والإمارات، الجزيرة نت، 2020/8/29: bit.ly/3jY08QK

تستورد بعض الدول العربية التقنيات الاستخبارية والأمنية بشكل رئيسي من إسرائيل، فقد وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية بأبو ظبي، في العام 2008، عقدًا مع شركة (AGT International) الإسرائيلية لشراء معدات مراقبة، و3 طائرات مسيّرة[1]، ونظام مركزي للمراقبة الأمنية.[2] واستعانت الرياض، في العام 2012، بشركة إسرائيلية للأمن السيبراني لوقف الهجوم الذي تعرضت له شركة أرامكو السعودية.[3]

كما أبرمت الإمارات صفقة بقيمة 3 مليارات دولار مع إسرائيل لتزويدها بقدرات استخبارية متقدمة، تشمل طائرتي تجسس حديثتين، فضلًا عن عرض شركة أمنية إماراتية على ضباط سابقين في الاستخبارات الإسرائيلية العمل لديها برواتب تصل إلى مليون دولار سنويًا.[4]

ويقدر يوسي مان، الباحث في المركز متعدد التخصصات في هرتسليا، حجم الاستثمارات والصفقات بين الإمارات وشركات التكنولوجيا والصناعات الجوية والأسلحة الإسرائيلية بين 300 و500 مليون دولار سنويا، علمًا بأن مجمل التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية يصل إلى 300 مليون سنويًا، بحسب معطيات معهد التصدير الإسرائيلي.[5]

تتجلى القوة الدافعة لهذه العلاقات في تداخل المصالح الذاتية. ففترة النمو الأكثر وضوحًا في الاتصالات الإسرائيلية تعود إلى التسعينيات وإلى اتفاقية أوسلو التي سمحت لبعض الدول الخليجية بتخطي ترددها بسبب غياب السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.[6]

وفي هذا السياق، تسعى إسرائيل على مدى العقود الأخيرة إلى تطبيع العلاقة بينها وبين الأنظمة العربية الاستبدادية، وترسيخ سلطتها في مواجهة النشطاء ودعاة التغيير؛ ذلك نظرًا للعلاقات الديبلوماسية التي نسجتها معها والمصالح المشتركة بينها، إضافة إلى حاجة إسرائيل إلى تجاوز التسوية مع الفلسطينيين، التي كانت شرطًا ومعضلة في وجه علاقاتها السياسية مع الدول العربية، وفقًا للمبادرة العربية للسلام، التي تبنتها القمة العربية في بيروت، العام 2002.

1 Mysterious Israeli Businessman Behind Mega-deal to Supply Spy Planes to UAE, Haaretz, 21/8/2019: bit.ly/3twVooj

2 «مركز التحكم» يطلق «عين الصقر» في أبوظبي، الإمارات اليوم، 2016/7/14: bit.ly/3tup2uB

3 How Do Israel's Tech Firms Do Business in Saudi Arabia? Very Quietly, Bloomberg Businessweek, 2/2/2017: bloom.bg/3A1ktu4

4 أبرز محطات التقارب في علاقات الإمارات وإسرائيل السابقة على اتفاق التطبيع، فرانس 24، 2020/8/14: bit.ly/3y-VDYTC

5 محمد وتد، من السر إلى العلن، مصدر سابق.

6 سايمون هندرسون، الروابط بين إسرائيل ودول «مجلس التعاون الخليجي» بعد خمسة وعشرين عامًا من حرب الخليج الأولى، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015/10/14: bit.ly/3tW3dV1

أبعاد التعاون الاستخباري

تزايد، مؤخرًا، اهتمام بعض دول الخليج بشراء التكنولوجيا الاستخبارية الإسرائيلية للتجسس على معارضيها السياسيين، ومراقبتهم؛ حيث تبيع شركة «إن إس أو» برامج تجسس للعديد من الحكومات في الشرق الأوسط لاستخدامها في «مكافحة الإرهاب والتحقيقات الجنائية»، لكنها في الواقع استُخدِمت ضد أكثر من 600 سياسي ومسؤول حكومي، و189 صحفيًا، و50 ألف رقم هاتفي مسرب، و64 رجل أعمال، و85 من ناشطي حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أسر عربية حاكمة، وذلك وفق تحقيق أجراه اتحاد يضم 17 مؤسسة إعلامية، في تموز/يوليو 2021، الذي خلُص إلى أنه ربما كان لدى قائمة الأهداف المحتملة التي جمعتها 10 دول تراخيص لاستخدام الأداة.[1]

وبحسب التقارير، فإن القائمة المذكورة تضم 189 صحفيًا من منظمات عديدة، بينها وكالة الأنباء الفرنسية، وشبكة «سي إن إن»، وصحيفة «نيويورك تايمز»، وشبكة الجزيرة، إضافة إلى امرأتين مقرّبتين من الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي قُتل في قنصلية بلاده في إسطنبول في العام 2018؛ إذ وجدت التحقيقات أن برنامج تجسس استهدف هاتف خطيبة خاشقجي بعد أيام من مقتله، وكذلك اختراق هاتف زوجته في الفترة التي سبقت مقتله، فيما نفت شركة «إن إس أو» أي علاقة بأي شكل من الأشكال بعملية القتل. [2]

وتعدّ مجموعة «إن إس أو» شركة رائدة في جميع أنحاء العالم في صناعة برامج التجسس الخاصة وغير المنظّمة، وطورت هذه الشركة برمجية بيغاسوس، وباعتها لدول ذات أنظمة شمولية، منها العربية وغير العربية، وهذه البرمجية قادرة على اختراق الهواتف الذكية، ومنح الوصول إلى بياناتها الأكثر حساسية، وتنشيط الميزات عن بُعد، مثل الكاميرات والميكروفونات. ووصف تيموثي سمرز، مهندس الأمن السيبراني السابق في مجتمع الاستخبارات الأميركية، هذه البرمجية بأنها أداة يمكن استخدامها للتجسس على سكان العالم بأسره تقريبًا.[3]

وطُورت هذه البرمجية بواسطة جواسيس إنترنت إسرائيليين سابقين قبل عقد من الزمن، وهي مستخدمة منذ العام 2016 على الأقل. وتنظم وزارة الحرب الإسرائيلية بشكل وثيق عمل هذه الشركة، وتوقّع على تراخيص تصدير جديدة لتكنولوجيا المراقبة الخاصة بها.

وحول بيع شركة «إن إس أو» برامج التجسس، وقّعت منظمة مراسلون بلا حدود مع

1 Revealed: leak uncovers global abuse of cyber-surveillance weapon, The Guardian, 18/7/2021: bit.ly/3lckkOm

2 Private Israeli spyware used to hack cellphones of journalists, activists worldwide, Washington Post, 18/7/2021: wapo.st/38YQ2ZO

3 Ibid.

منظمات أخرى رسالة مشتركة في نيسان/أبريل 2021، عاتبت فيها الشكة على عدم الوفاء بالعديد من التعهدات التي قطعتها حول احترام وتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[1] ولذلك، فإن استخدام الحكومات لأدوات التجسس المتقدمة لمراقبة الصحفيين والناشطين يعرض الممارسة الديمقراطية في العالم للخطر مع تزايد انتشار هذه التكنولوجيا، فلا يجوز الترويج لهذه الأدوات القمعية والرقابية غير المضبوطة من أي دولة كأي منتج تجاري يتم بيعه للحكومات.

تصدير النموذج السلطوي

صرحت منظمة العفو الدولية أنه على إسرائيل إلغاء منح ترخيص التصدير للشركة التي استُخدمت منتجاتها في هجمات خبيثة على ناشطي حقوق الإنسان في المغرب والسعودية والمكسيك والإمارات.[2]

في المقابل، أنكرت الشركة القيام بأية انتهاكات، موضحة أن البرنامج صُمم لاستهداف المجرمين والإرهابيين، وأنه لا يقدَّم لغير المؤسسات الاستخبارية والعسكرية والمعنية بإنفاذ القانون في دول ذات سجلات جيدة في مجال حقوق الإنسان. وقالت في بيان لها إن التحقيق الأصلي الذي استندت إليه التقارير، وقامت به كل من منظمة «فوربيدن ستوريز» غير الحكومية من باريس، ومنظمة العفو الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كان «مليئًا بفرضيات خاطئة ونظريات غير موثقة». وعندما حاولت المؤسسات التي أجرت التحقيق التواصل مع مسؤولي تلك الدول، فإنهم إما أنكروا استخدام برنامج بيغاسوس، أو أنكروا إساءة استخدام قدراتهم في مجال المراقبة.[3]

وورد في الآونة الأخيرة أن بيغاسوس استغل ثغرات في تطبيق «آي مسج» الذي طورته شركة أبل، تمكنه من احتمالية الوصول تلقائيًا إلى مليار جهاز آي فون قيد الاستخدام.[4] كما يذكر أنه في العام 2019، رفع تطبيق المراسلة «واتس آب» دعوى قضائية ضد الشركة «إن إس أو» قال فيها إنها استخدمت إحدى الثغرات في نظام التشغيل الخاص به لتثبيت

1 تحقيق إسرائيلي بشأن برنامج بيغاسوس: غانتس يطمئن باريس بعدم اختراق هاتف ماكرون وقلق أميركي من الأنشطة التجسسية، الجزيرة نت، 2021/7/28: bit.ly/3yYImRH

2 إسرائيل: أوقفوا تصدير مجموعة «إن إس أو» لبرامج التجسس إلى منتهكي حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، 2020/1/14: bit.ly/3jWXkU6

3 إسرائيل باعت برنامج تجسس على الهواتف لدول بينها السعودية والإمارات والمغرب «يستهدف ناشطين وصحفيين»، بي بي سي عربي، 2021/7/19: bbc.in/3nnwtCU

4 كيف يعمل برنامج التجسس بيغاسوس لاختراق هواتف ضحاياه؟، فرانس 24، 2021/7/20: bit.ly/3yWUC57

برامج التجسس لنحو 1400 هاتف. وبمجرد الاتصال بالشخص المستهدف عبر «واتس آب»، يمكن أن ينزل بيغاسوس سرًا على هاتفه حتى لو لم يرد على المكالمة، غير أن الشركة الإسرائيلية أنكرت ذلك.[1]

تقول شركة «إن إس أو» إنها تبيع برامج التجسس الخاصة بها فقط لاستخدامها ضد المجرمين الخطرين والإرهابيين، لكن تكمن المشكلة في كيفية تحديد هذه الفئات، فكثيرًا ما تزعم الدول الأكثر استبدادًا أن الصحفيين والمعارضين ونشطاء حقوق الإنسان يمثلون تهديدًا للأمن القومي، مما يجعلهم هدفًا للملاحقة والمراقبة من قبل السلطات.[2]

وفي هذا السياق، حتى لو كان دور السلطات الإسرائيلية في مثل هذه القضية دورًا غير مباشر، فإنه ليس بإمكانها التنصل من مسؤوليتها، علمًا أن المؤسسات الحكومية هي التي تمنح «إن إس أو» وغيرها من الشركات المتخصصة في تكنولوجيا التجسس تراخيص التصدير.[3]

وعلاوة على ذلك، هناك ارتباط واضح بين هذه الصادرات والسياسة الخارجية لإسرائيل؛ إذ إن الإمارات والمغرب، اللتين أقامتا علاقات تطبيع مع إسرائيل خلال العام 2020، تُعدان من أبرز الجهات التي اشترت هذه الأنظمة التكنولوجية، إضافة إلى أن السعودية، التي لم تقم علاقات ديبلوماسية رسمية مع إسرائيل، اشترت برنامج بيغاسوس.[4]

طالب 4 أعضاء ديمقراطيين في الكونغرس الأميركي إدارة بايدن باتخاذ إجراءات ضد شركة «إن إس أو»، والنظر في فرض عقوبات عليها، مثلما فعلت مع شركات التكنولوجيا الصينية.[5] إلا أن ردود الفعل تجاه هذا الانتهاك لن تتجاوز بعض التوترات الديبلوماسية المؤقتة والمحدودة، ولن تؤدي إلى تغيير جذري في النظرة لإسرائيل؛ إذ أخبر مسؤول إسرائيلي كبير مستشاري بايدن أن إسرائيل تأخذ القضية على محمل الجد، وأنها بصدد فحص ما حدث بالضبط، وإذا كان هناك انتهاك لترخيص التصدير، أو حاجة لتغيير السياسة الإسرائيلية بشأن التصدير، وبالتالي فقد تقتصر ردود الفعل ضد الشركة وتتنصل الحكومة الإسرائيلية من مسؤوليتها.[6]

1 إسرائيل باعت برنامج تجسس، مصدر سابق.

2 بيغاسوس: مراسلون بلا حدود تطالب إسرائيل بحظر تصدير برامج التجسس، مراسلون بلا حدود، 2021/7/23: bit.ly/3nmEQOX

3 المصدر السابق.

4 كيف يعمل برنامج التجسس بيغاسوس لاختراق هواتف ضحاياه؟، مصدر سابق

5 فضيحة برنامج بيغاسوس: هل أصبحنا جواسيس دون أن ندري؟، بي بي سي عربي، 2021/7/22: bbc.in/3BXDOgk

6 تحقيق إسرائيلي بشأن برنامج بيغاسوس، مصدر سابق.

خاتمة

إن سعي الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط لامتلاك تكنولوجيا الرقابة والتجسس المتطورة واستخدامها ضد النشطاء يؤدي إلى استمرار انتهاكها لحقوق الإنسان، ويُضعِف قدرة الشعوب على التأثير تدريجيًا في هذه النظم السياسية للضغط نحو الانتقال الديمقراطي، أو حتى نحو تحقيق أي تقدم على مستوى الحقوق أمام هذه النظم التي تطور أساليب قمعها لمعارضيها باستمرار.

ويصب ذلك بشكل مباشر في مصلحة إسرائيل من حيث مسعاها للتطبيع وتطوير العلاقات الديبلوماسية مع هذه الأنظمة لتجاوز عقبة القضية الفلسطينية، وكذلك لإبقاء الشعوب العربية مقموعة تحت ظل أنظمة استبدادية، لأن تحقق إرادة الشعوب من خلال الديمقراطية يشكل خطرًا جيوإستراتيجيًا على إسرائيل؛ إذ يرى 66% من الرأي العام العربي أن إسرائيل والولايات المتحدة مجتمعتين هما الدولتان الأكثر تهديدًا لأمن الوطن العربي، كما يوجد إجماع بنسبة 89% على أن سياسات إسرائيل هي المصدر الأكثر تهديدًا لاستقرار المنطقة وأمنها، إضافة إلى رفض 88% من الرأي العام العربي اعتراف بلدانهم بإسرائيل.[1]

1 المؤشر العربي 2020/2019، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/10/6: bit.ly/3bGQKwS

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة – مسارات

www.masarat.ps